جامعـة الحـاج لخضـر - باتنــة -
كليـة الحقـــوق
قسـم العلـوم السياسيـــة

واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية

إعداد الطالب: **إشراف الأستـاذ:**
السعيد لوصيف **د/ عبد الناصر جندلي**

لجنـــة المناقشـــة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. صالـــح زيانـــــي	أستـاذ محاضــر(أ)	جامعـة باتنــة	رئيســـــا
د. عبد الناصر جندلي	أستـاذ محاضــر(أ)	جامعـة باتنــة	مشرفا ومقررا
د. عبد الحق بن جديد	أستـاذ محاضــر(أ)	جامعـة عنابــة	عضوا مناقشا
د. محمد الأمين لعجال	أستـاذ محاضــر(أ)	جامعـة بسكرة	عضوا مناقشا

السنـــــة الجامعيـــــة:
1429هـ -1430هـ/2009م -2010م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطة البحث

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطة البحث

مقدمـــــة

& الفصل الأول: الدلالات المرجعية والنظرية للدولة الوطنية ضمن بنية العلاقات الدولية.

المبحث الأول: طبيعة المرتكزات النظرية المرجعية في تحديد مفهوم الدولة.

- المطلب الأول: مرتكزات المداخل النظرية الغربية حول مفهوم الدولة.
- المطلب الثاني: الجدل النظري في العالم الثالث حول مفهوم الدولة .
- المطلب الثالث: التعريف بالخصائص/الأركان المميزة للدولة الوطنية.

- المبحث الثاني: طبيعة البنية الجيو استراتيجية وصيغ أهم التحولات الدولية الجديدة في السياسة العالمية.
  - المطلب الأول: مظاهر التغير في بنية العلاقات الدولية الجيواستراتيجية
  - المطلب الثاني: أهم التحولات والتحديات الدولية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.
- المبحث الثالث: مقاربات إشكالية مركزية الدولة الوطنية ضمن منظورات العلاقات الدولية
  - المطلب الأول: مقاربات المنظور الواقعي **Realism**
  - المطلب الثاني: مقاربات المنظور الليبرالي التعددي **Pluralisme**
  - المطلب الثالث: أهم مقاربات المنظور التكويني.
  - المطلب الرابع: مقاربات المنظور البنيوي/نظرية النظام العالمي **Structuralism**

& الفصل الثاني: تشخيص طبيعة تداعيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة على الدولة الوطنية:مدخل جدلي تحليلي.

- المبحث الأول:محددات المشهد الأول:العولمة الإقتصادية/الدولةالوطنية .

المطلب الأول:الجدل النظري في تأصيل العلاقة:العولمة الإقتصادية/الدولة الوطنية.

المطلب الثاني:تشخيص واقع الدولة الوطنية ضمن ديناميات الإقتصاد العالمي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- المبحث الثاني: محددات المشهد الثاني:اشكاليات المعطى السياسي /الاجتماعي الجديد وانعكاس أطر الفعل الأمني الاستراتيجي على الدولة الوطنية.

المطلب الأول: مصادر خلل الدولة الارتجاعي السياسي/الاجتماعي:من نظام الحكم الويستفالي إلى نظام الحكم العالمي ما دون الدولة.

المطلب الثاني: مصادر خلل الدولة المتجاوز: ملامح نظام حكم عالمي ما فوق الدولة.

& الفصل الثالث: دلالات الجدل النظري حول مستقبل الدولة الوطنية:مدخل تأليفي.

- المبحث الأول:مضامين الجدل النظري حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل التحولات الجديدة.

المطلب الأول: توجهات القروسطيين الجدد: انحلال/تلاشي الدولة الوطنية.

المطلب الثاني: توجهات الواقعيين : خيار الدولة الرخوة.

المطلب الثالث: توجهات الليبراليين: خيار الدولة المتغيرة.

- المبحث الثاني:نحو بناء سيناربو تأليفي:مدخل تعرية خطاب الانهاء والمغايرة/الأزمة الماليةالعالمية أحد نماذج الالتفاف حول المشهد التأليفي.

المطلب الأول: أهم دواعي استحضار أهمية الدولة الوطنية.

المطلب الثاني:أقرب دواعي تأكيد سيناريو العودة :الأزمة الاقتصادية العالمية أنموذجا.

خـــــــاتمة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إنما شكلت مشاهد **الانتظام السياسي** ما قبل نشوء **الدولة القومية (الوطنية) Nation-State** الحديثة في أوروبا، هكذا أساسات ضخمة، عمدت بدورها إلى خلق البعد الخطي التفتيتي باتجاه بناءات جديدة، أقل منها **إمبراطوريات**، انتظمت في سيرورة كونها عقلا سياسيا مجتمعيا نمطيا، ساعد في جملة مواقف عملية صلبة ومتسيبة على تشكيل البناء المؤسسي الفاعل و العقلاني ، وذلك عبر ما عرف بالدول القومية الحديثة بأوروبا، أو الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال في الجنوب.

خلال مرحلة الحرب الباردة شكلت الدول القومية أو الوطنية الأساسات الإيديولوجية من حيث عامل الانتماء، فقد اكتست الدول في تلك الفترة التي اتسمت بكونها مرحلة الخوف المتوازن أو الرعب النووي المتوازن بين المعسكرين، أهمية بالغة وهذا من خلال دورها الفعال عبر سياسة التحالفات والتوازنات الدولية القائمة، -نتيجة حالات الاستقطاب الدولي القائم-ورغم مجموع المتغيرات التي ساهمت في بناء أنماط وتوجهات الدول وسياساتها الخارجية تجاه المعسكرين، إلا أنها مثلت العقل السياسي المجتمعي المرغوب، وقد شكلت دولة الصين مثلا أحد النماذج الناجحة في ذلك، وهذا عبر **المثلث الاستراتيجي** الذي كان قائما في نفس الفترة.

شكلت نهاية الحرب الباردة أوائل تسعينيات القرن العشرين، منعطفا حاسما، وذلك من حيث جملة التغيرات والتحديات الجديدة التي أفرزتها على جميع الأصعدة، والمؤثرة بدورها وبقوة على سيادة وأدوار الدول ووظائفها التقليدية، وهذا في إطار ما عرف بالأحادية القطبية بزعامة المعسكر الغربي الليبرالي،وقد تمثلت جملة التحولات والتحديات في المشاهد التالية:

× انهيار المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، وتفكك أوروبا الشرقية. وبالتالي زوال الثنائية القطبية وميلاد ما عرف بالأحادية القطبية **Unipolarity** بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

× انهيار التوازنات الكبرى التي كانت قائمة في إطار التحالفات الدولية مما غير الخارطة **الجيواستراتيجية** – للعالم من دول - التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة.

× تنامي **ظاهرة العولمة** والتي شكلت بدورها بعدا **كلانيا شموليا** في صورة **نسق عام** لم يكتمل بعد، مدار وغائي في صورة عملية **PROSSES** مركبة تحتمل مجموعة متغيرات شكلت جملة تحديات على الدولة القومية أهمها:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تحدي أثر ديناميات المؤسسات المالية العالمية **MNC ,WTO,IB,IMF...**

- تنامي الحركات الاجتماعية الشبكية وبصورة **أفقية و/أو عمودية.**

- التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولأغراض إنسانية **H.Intervention.**

- الثورة الهائلة في شبكة المعلومات والاتصالات وتنامي الفجوة الاتصالية ما بين الشمال والجنوب.

- النزاعات الاثنية العرقية والقائمة عبر مدخل الهوية **Conflits of Identity s**

- حالات الهجرات غير الشرعية والتجارة الموازية والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى الاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية في موضوعات مختلفة مثل **البيئة والصحة.**

- تصاعد دور المنظمات الدولية غير الحكومية **NGO** والمنظمات الحكومية الدولية **IGO**

× تنامي خطاب النهايات، نهاية التاريخ والإيديولوجيا، والإنسان الأخير.

كل هذه التحولات في **المفاهيم والبنى**، تندرج ضمن تأكيد صعود أدوار جديدة مستحدثة لمجموعة فواعل جدد، زاحموا الدور التقليدي للدولة وحدوا من حيويتها السابقة وبصورة أكثر وضوحا مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي وبالتالي زوال النقاش الإيديولوجي الذي دام أكثر من أربعين سنة.

التعريف بالموضوع :

من خلال هذا التقديم والذي يأخذ شكل **المعطى النظري**، فإن العنوان الرئيسي المعتمد في هذه الدراسة يتحدد في:

"واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة".

وبحسب هذا العنوان، فإن مضمونه العام يتأسس على مبدأ البحث في **فك العلاقة التفاعلية** الحاصلة عمليا ما بين المتغيرات التي يبينها الشكل التوضيحي التالي:

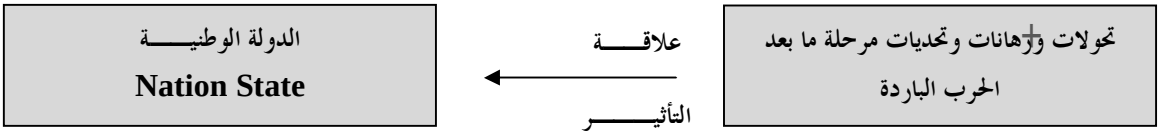

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مبدئيا يتضح أن الموضوع يبحث في اتجاه واحد، نحو تفكيك طبيعة ومحددات العلاقة التفاعلية العامة ، والتي مثلت التحولات والرهانات والتحديات الجديدة التي تمظهرت بقوة في العقد الأخير من القرن العشرين، مجموعة متغيرات مستقلة أثرت على سيادة الدولة الوطنية / القومية ، وقلصت من أدوارها التقليدية ووظائفها الرئيسية، على أن هذه التحديات في مجملها انحصرت في العملية المركبة والشمولية للعولمة، فكل ما هو تحول واقع داخل نسق العولمة العام ، بما شكل جملة انعكاسات وتداعيات خطيرة على الدولة الوطنية.

إذًا موضوع البحث يتناول الكشف عن واقع الدولة الوطنية/القومية من خلال تأثير أهم تلك التحولات والتحديات.وطبيعة **الانعكاسات ثم أين تتموقع عمليا ضمن العلاقات الدولية وهيكل السياسة العالمية**، فهو يستجدي وضعا تشخيصيا لواقع الدولة، من خلال توصيف حجم الانعكاسات وذلك في الجانب الاقتصادي والسياسي والأمني الاستراتيجي والجانب التكنولوجي الاتصالي..

بعد عملية التشخيص يتطرق البحث إلى ضرورة تصور **سيناريوهات مستقبلية** للدولة الوطنية، وهو يؤسس هذا العمل على جملة السيناريوهات الموضوعة في هذا الجانب لكل من الواقعين والليبراليين والقروسطين الجدد. مع استنتاج سيناريو تأليفي وسطي في النهاية. بحسب الشكل الموالي:

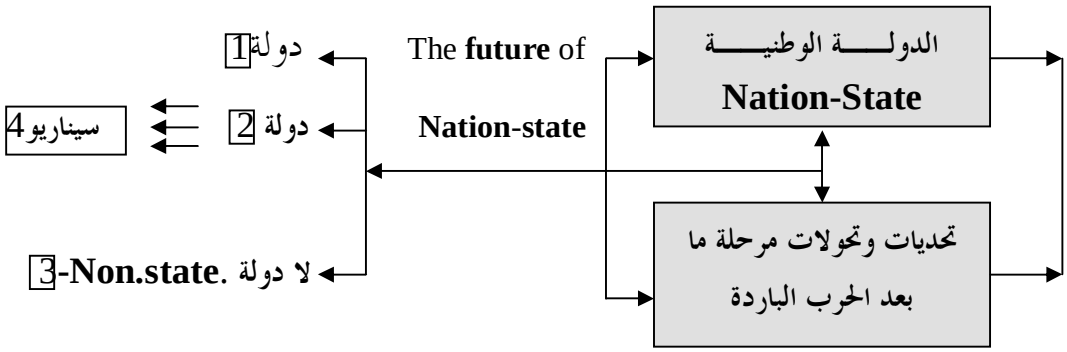

هذا الشكل يوضح وجهة البحث بعد فهم وتفسير واقع الدولة ودورها، سيادتها و طبيعة وظائفها الجديدة، وحجم التغيير الحاصل، فالموضوع لا نبحث عبره المخارج والحلول الضرورية للبقاء أو التوازن مع فعل اللاعبين الجدد في العلاقات الدولية، إنما نروم الخوض في ما ستكون عليه الدولة مستقبلا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على العموم ، موضوع واقع ومستقبل الدولة الوطنية أو القومية-كنموذج عالمي ليس محصورا فقط في الجنوب- ضمن تحولات ورهانات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يرمي إلى الكشف عن الانعكاسات والتحديات المفروضة على الدول والحكومات كوحدات سياسية وغير ممكن استبعادها في عمليات التحليل الرئيسية، مع إمكانية تصور رؤى استشرافية مستقبلية للنموذج نفسه، وهذا العمل يتأسس بدرجة كبيرة على الأبعاد **المقارباتية النظرية** ضمن نظريات العلاقات الدولية المفسرة لبنية السياسة العالمية من خلال مجموع المحاورات والمنظورات الواقعية والواقعية الجديدة ثم الليبرالية والليبرالية الجديدة، إضافة إلى النظرية البنائية، ونظرية النظام العالمي البنيوي**"لايمانويل والرشتاين"** ،كون كل تلك المقاربات تمحورت في مناولاتها للسياسة العالمية والعلاقات الدولية، حول أزمة مركزية الدولة في العلاقات الدولية، من حيث هي فاعل وحدوي ووحيد وعقلاني أم مجرد أحد الفواعل ضمن الواقع التعددي الوظيفي الجديد.

أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية العلمية والأكاديمية لموضوع الدولة الوطنية واقعا ومستقبلا ضمن تحديات ورهانات مرحلة ما بعد الحرب الباردة في كونه بحثا يفيد الكشف عن حقيقة واقع الدولة الوطنية ضمن تحديات مرحلة ما بعد الحرب البادرة، فهو موضوع الساعة.فقد أصبحت السيادة ووظائف الدولة من الإشكاليات الطافية على السطح، كما أن وجود وبقاء دور الدولة بات من المواضيع التي تؤرق صناع القرار في أكثر من وطن سواء في الشمال أو الجنوب، كونها أصبحت تخضع لتجاذبات متقاطعة وعنفية من قبل العولمة ورهانات ما بعد الحرب الباردة. ذلك أنهم اصطدموا أفقيا ورأسيا مع اتجاهات فعل عكسية تستهدف إزاحة الدولة وتقاسم الأدوار التشريعية والتنفيذية والقضائية. تتولى هذه الأفعال في الغالب الفواعل أو اللاعبين الجدد أوالأعداء الهلامين.

فالموضوع في اطاره الزمني ذو اتصال خطي مع تصاعد خطاب النهايات، نهاية التاريخ والإيديولوجيا إضافة إلى توالد وترسخ تلك القناعات الفردية والجماعية حول ضرورة حياة الدول والحكومات، وحضورها القوي، كونها المحك الأول والأخير في تحديد أولويات توجهات السياسة الداخلية والخارجية إضافة إلى أن العلاقات الدولية أصبحت توصف في أكثر من موقف ومحفل بأنها علاقات عالمية ذات بعد أكثر من وطني ، أكثر من ذلك تم الحديث في الكثير من الأبحاث في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجامعات الغربية عن إشكالات تجانس والتقاء محددات الوطني-**المحلي مع العالمي**، وعلى العموم تتحدد أهمية الموضوع في مجموع نقاط رئيسة هي:

1-كونه يبحث في **فك** العلاقة التفاعلية الحاصلة ما بين كل من المتغيرين الرئيسيين، **الدولة الوطنية** و**التحديات والتحولات الدولية الجديدة** لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي إنشاء جملة إفهامات جديدة حول مدى عمق فعل وانعكاسات كل تلك التحديات والرهانات أو التحولات على الدور التقليدي للدولة الوطنية.

2- توقيع جملة استبصارات **صريحة** حول واقع الدولة الوطنية أو القومية ضمن العلاقات الدولية، والتي أصبحت أكثر **أدلجة** وتعقدا مما كانت عليه، ذلك بالعمل على فهم وتحليل الأدوار الجديدة المتنامية لجملة الفواعل واللاعبين الجدد على المسرح الدولي العالمي.

3- التوجه نحو فهم الأدوار الوظيفية **الجديدة** للدولة الوطنية **/** القومية كأنموذجا عالميا وليس إقليميا أو محتكما إلى الجغرافيا فحسب، بما يعطي قناعات جزئية في جدوى ترشيد المقدرات وتحديث البنى وعقلنة السلوكات الوحدوية للدول والحكومات.

4- أن الموضوع **محاولة جريئة** باتجاه بناء سيناريو **تأليفي** يعطي توليفات مرجعية ومؤسسة حول مستقبل الدولة الوطنية /القومية، حول مدى أحقية المآلات الناشئة والبديلة للدولة الوطنية والتي استثنت في حيثيتها القداسة الآخذة في الانحسار نحوى الداخل الجديد.

5-أهمية الموضوع العلمية والأكاديمية تتأسس على دعوى القطيعة المنهجية-دراسة- الجزئية المتبعة مع باقي الدراسات السابقة لكل من "**برتران بادي**" ، "**وستيف سميث**"، و "**جون بيليس**"، و " **راندال باكر**" بجامعة كولومبيا وجامعة أكسفورد ، حينما يتحدثون عن دعوى عالم بلا سيادة، وعالم بدون حدود. مثلت هذه القطيعة مع "أوهماي" ودعـــــوى **القروسطين الجدد** نقطة ارتكاز رئيسية للموضوع، إضافة إلى **اللامفاصلة** المنهجية مع كل من الواقعين والليبراليين كون الموضوع يؤسس لإشكال جديد يتعلق بإسقاط ما هو نظري على واقع فعل آليات نسق العولمة وباقي الرهانات والتحولات الجديدة على الدولة الوطنية/القومية، بما يفي أكثر بإتاحة فرص تعميمات جدية، فالموضوع يعطي توجها جديدا نحو بناء سيناريو جديد وتأليفي يتضمن فكرة الدولة **الانشطارية التعاقدية** مدعما في ذلك بجملة تأسيسات تكميمية أكثر تماسكا، مع اعتبار

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النمذجة الرياضية **الترميزية** مأخذا علميا امبريقيا ناجزا وأكثر نجاحا في ترجمة مضامين وأبعاد السلوك الدولي.

أسباب اختيار الموضوع:

تبلورت جملة أسباب ودواعي رئيسة ودافعة، من أجل فك الإشكالات الجزئية والعامة الواردة تحت عنوان هذا البحث، وقد اصطفت في اتجاه ثنائي الأصل، مجموع أسباب **ذاتية** وأخرى **موضوعية**.

الأسباب الذاتيـــــة:

Ã توافر نزوعات شخصية مغمورة في تجاه ممانعة ميلاد حاجز قوي ومعلن ضد التعاطي دوليا مع خصوصيات الآخر السياسي، الاجتماعي، القومي...، بما دعا إلى ضرورة البحث في ضرورة تشكيل بناءات اقناعية عن وضع التنظيم السياسي في العلاقات الدولية.

Ã نشوء خطاب داخلي، يستبطن إقرارات حادة تجاه الاستعصاء الممتد خارج حيز القبولات الناشئة حول كون الدول ذات انتشار فعلي عبر حالات التفاعلات العامة ضمن هيكل السياسة العالمية.

Ã أثر البعد الحضاري الناشئ على طول جيوب التسييس المتبوع بجملة اقرارات مسبقة عن أن مدخل "**الوطني/القومي** " لا يمكن تجاوز شرعياته الداخلية عبر شرعيـــــات **الما-فوق**، بالفعل ينبغي احترام الخطوط الحضارية الناجزة.

Ã رغبة منا في إرشاد المادة المتشاكلة نحو صورة **وحدة الموضوع** بهدف التأسيس لقناعات جوهرية لا **ودية** فحسب، **وجر** الآخر **النمطي** نحو بناء افهامات كلية – ضمن معالجات الإشكالية- حسب خط توصيات متجانسة وفعلية قياسا مع للممارسة أو التطبيق.

الأسباب الموضوعيـــة:

توافرت جملة أسباب موضوعية دفعت بنا نحو بناء هكذا خطة عمل تؤسس لمعالجة الإشكالية العامة للموضوع أهمها:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Ã تنامي خطاب النهايات:" **نهاية التاريخ**"، "**نهاية الجغرافيا**"، "**نهاية الايدولوجيا**"،"**وإنسان ما بعد التاريخ**"،وما لذلك من إتصال مؤسس وصريح مع مسألة الدور الوظيفي للحكومات والدول، فكل هذه الإقرارات أسست لدينا بناءات شكوكية حادة دفعت بنا نحو فصل النهايات عن البدايات والنشوء عن الهدم ولكن بصورة أكثر نمطية، وأكثر اتصالا بالكلاسيكية المتهالكة للدور **الرئيس** للدول.

Ã الإقرارات **التعاضدية** العالمية المارة عبر البنى الجديدة. في القناعات والتأسيسات الشخصية والتي أكدت أكثر حالات تقبل نسبة التخلي المعلن عن كل ما هو اتجاهي وكلاسيكي في التصورات والاعتمادات حول التنظيم في العلاقات الدولية.

Ã أن أغلب الدراسات التي تطرقت للموضوع سواء الغربية منها أو الشرقية، أسست بعدا **تأحيديا** للدور المقارباتي العام للموضوع من وجهة نظريات العلاقات الدولية، إضافة إلى تأليه العولمة كنسق **كلاني سلبي احتوائي** بوصفه لا يشجع **فوبيا** الخاص و**فوبيا** الجغرافيا والاستقطاب، عموما لا يساعد على نضج **فوبيا الدولة والحكومة**.

Ã تنامي خطاب **البنى والهويات والرمز** وميلاد حركات واتجاهات كبرى أكثر حداثة تدعو إلى تفتيت **الما قبل**، وتأسيس قناعات بضرورة **أدلجة** العلاقات الدولية من خلال مجموع مداخل إشكالية منها المدخل الاجتماعي والايكولوجي والفني...

Ã دلالات الواجهة **العلائقية الجديدة** ضمن حيز العلاقات الدولية وهيكل السياسة العالمية، والتي اصطبغت بحالة من التعقد في العلاقات والاتصالات وتنامي أدوار جديدة بفواعل جدد وتنظيمات جديدة. أدت إلى خلق حالات عجز وتراجع، كما خلقت حوافز أنماط تراكب جديدة ما بين تلك الفواعل نفسها، هي أكثر مأسسة من الدولة ولكنها أقل قدرة على تأسيس حل جذري اضطراري ناجح ودائم دوما.

اشكاليـــــة الدراســـــة:

تتمحور اشكالية هذا الموضوع "واقع الدولة الوطنية ومستقبلها ضمن التحديات والتحولات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة" حول مسألة وجود واقع من العلاقات الشبكية ما بين الدول والفواعل الجدد في السياسة العالمية، مما يفرض جملة من التغيرات والحوافز على الدولة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الوطنية ذاتها حيث أنه تأكد التعارض الكبير ما بين القضايا المحلية والدولية والعالمية وهذا ضمن نسق العولمة.

واقع العلاقات الدولية المعقد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة أكد جملة من التحديات المفروضة على الدول والحكومات كوحدات أساسية في السياسة العالمية، وذلك في الجانب الاقتصادي من خلال ديناميكيات العولمة الاقتصادية، والجانب الأمني الاستراتيجي من حيث تنامي حركة متصاعدة لفواعل جدد ويمتغيرات جديدة مثل البنى الاجتماعية والهويات والقوميات إضافة إلى حالات التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والجانب الاجتماعي السياسي والاعلامي كونها مجالات أكثر تداخلا وتشاكلا ضمن هيكل السياسة العالمية **فإلى أي مدى يمكن مقاربة محددات وضع الدولة الوطنية ضمن هيكل السياسة العالمية من خلال تحولات وتحديات/ رهانات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية الاستراتيجية و الاعلامية؟ وإلى أي حد بالإمكان بناء تصور متماسك حول مستقبلها وهذا عبر جملة الأبعاد والاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية ؟**

ترد تحت هذه الاشكالية بعض الأسئلة الفرعية منها:

- ما طبيعة المرتكزات النظرية التي تأسس عليها مفهوم الدولة الوطنية؟
- ما هي جملة المحددات الرئيسة في العلاقات الدولية والتي شكلت بدورها مجموع تحولات وتحديات جديدة على سياسات وتوجهات الحكومات والدول؟
- كيف ضمنت مقاربات منظورات العلاقات الدولية **موضوع/أزمة** مركزية الدولة الوطنية في تحليلاتها الرئيسية؟
- ماهي أهم انعكاسات وآليات تأثير محددات الواقع الإقتصادي والسياسي الاجتماعي والأمني الاستراتيجي والاعلامي على أدوار سياسات الدول الوطنية؟
- هل فعلا الدولة الوطنية فاعل وحدوي ووحيد وعقلاني ضمن تفاعلات مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أم هي مجرد أحد الفواعل ضمن واقع وظيفي تعددي جديد؟
- أي المداخل الاستشرافية تماسكا ، من خلالها نحدد أين تتجه الدولة الوطنية مستقبلا؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فرضيـــات الدراســـة:

تأسيسا على الإشكالية الرئيسية المشار إليها فإن موضوعنا هذا يشتغل على أربعة فرضيات أساسية:

1- أن جملة مقاربات أزمة مركزية الدولة الوطنية في العلاقات الدولية إنما تؤسس افتراضاتها بشكل **جيونظري امبريقي.**

2- واقع العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة يعطي انطباعا عن حالات تفاعلات شبكية معقدة ومتفاوتة من حيث حجم الفعل وطبيعة الفاعـــل، هـــذا على الصعيد الاقتصادي والسياســـي / الاجتماعي و الأمني /الاستراتيجي و المعلوماتي.

3- تنبئ مجموع مخرجات العلاقات الدولية الشبكية عن تنامي **أطر تعارض/توافق/تشارك** معايير الفعل ورد الفعل ما بين المحلي والعالمي .

4- سيناريو بقاء الدول وتوزع أدوارها عالميا يشكلان أهم دواعي ممكنات الافلات من أطروحات **النهايات والما بعد.**

مبررات خطة البحث:

الإشكالية الرئيسية للموضوع محل البحث فرضت بقوة تأسيسا منهجيا مثل إطارا هاما بمثابة هيكل كلي للدراسة « **Framework** » وهو يتشكل من مقدمة عامة وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة:

الفصل الأول: ويتضمن الدلالات المرجعية والنظرية للدولة الوطنية ضمن بنية العلاقات الدولية واعتبر المدخل **الايبستيمولوجي** المعرفي للموضوع، نظرا لوجود علاقة فعلية قائمة ما بين الدولة الوطنية/القومية والتحولات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ما يؤكد ضرورة بحث الأصالة المعرفية للموضوع، وإعطاء جملة إفهامات حول متغيراته، من بين عناصره أهم المرتكزات المفهومية للدولة إضافة إلى اعطاء توصيفات نحدد من خلالها أهم التحولات والتحديات الجديدة، وضرورة وضع المقاربات النظرية لمجمل نظريات العلاقات الدولية حول أزمة مركزية الدولة وهذا عبر التيار التفسيري و التكويني.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: ويتناول عملية تقصي عدد المشاهد الإمبريقية المتاحة مع التركيز المسبق على أهمها وليس جميعها، فقد تضمن تشخيص طبيعة تداعيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة على الدولة الوطنية/القومية متخذا مدخلا تحليليا صلبا تضمن هو الآخر مصادر خلل الدولة ومنابع أزماتها بصورة رئيسة في الجانب الاقتصادي، والاجتماعي السياسي، ثم الجانب الأمني الاستراتيجي. وأخيرا مدخل تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة.نعتقد أن هذه المداخل التشخيصية تؤسس بعدا تحليليا مسحيا حول أزمة الدولة الوطنية.

الفصل الثالث: وتناولنا من خلاله أهم دلالات الجدل النظري حول مستقبل الدولة الوطنية، وهو بمثابة دراسة شبه نقدية تهدف إلى تعرية الخطابات الجريئة حول مستقبلها، إضافة إلى محاولة تأسيس أو بناء سيناريو تأليفي في صورة مدخل وسطي يلغي الالتقاء مع سيناريو القروسطيين الجدد، ويؤسس بصفة تشاركيه أكثر تماسكا من بناءات الواقعيين الليبراليين.

كما قد أقحمنا ضمن هذا الفصل بعدا رياضيا جبريا وهندسيا ساعد أكثر على استنباط مدلولات الخيوط الرفيعة والتي هي بمثابة الجيوب العازلة للتوافق عن عدمه مع ما أقرته المضامين الجدلية حول الموضوع.إضافة إلى إقحام متغير أو مقترب جديد في التحليل تمثل في **الأزمة المالية العالمية** الأخيرة كونها أنموذجا قريبا من السيناريو **التأليفي** المذكور.

المقاربة المنهجية:

اعتمدنا في دراستنا هذه توليفة منهجية خاصة احتكاما لطبيعة الموضوع والأدوات التقنية الضرورية في المعالجة والتحليل، وتتشكل من :

- **المنهج النظمي**: وعبره اعتمد الموضوع وحدة متكاملة فقد أفاد هذا المنهج في تفكيك العلاقة التفاعلية داخل العلبة السوداء من خلال ما أقر به **"ديفيد ايستون"**، حول المخرجات والمدخلات ثم الفعل الاسترجاعي العكسي، فالمدخلات تمثلت بالأساس في مجموع التحولات الجديدة المؤثرة على الدولة الوطنية (نسق العولمة)، مما ينفي لدينا اتخاذ المجتمع الدولي بصورة تجزيئية في مرحلة إعداد هذا البحث، فالموضوع وحدة واحدة، أما المخرجات فتتمثل في النتائج العامة المحصل عليها والتي تمثل بدورها مجموع ملامح وأدوار ووظائف الدولة الوطنية، كما تتضمن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مجموع البرامج والأجندات التوجهات المستحدثة الدولية الجديدة، أما الفعل الاسترجاعي فيتصل بمضامين السيناريوهات المستقبلية حول الموضوع.

- **الدراسات الوصفية:** يظهرذلك من خلال استعمال تقنيات مثل المسح، والاعتماد جزئيا على تقنية دراسة الحالة (حالة الاسقاطات على الصراع في سريلانكا)، كل ذلك حاصل ضمن عملية مركبة بين التفسير والتحليل وهو ما ساعد أكثر على بناء عملية تشخيصية لمجمل انعكاسات التحديات الجديدة على الدولة الوطنية ضمن نسق العولمة، من أجل فهم أكثر لكيفيات فعل آليات وقوى الفواعل الجديدة على الدولة.

- **المنهج الديناميكي والمنهج الاستدلالي، الأول** يعتبر كل الأشياء والظواهر والحقائق الاقتصادية والانسانية والسياسية دائما في حالة ترابط وتشابك وتداخل وبصورة مستمرة، كما يعتبر في حالة تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي وهو ما يظهر حسب دراستنا هذه في كل التحليلات الواردة، مع اعتبار المتغيرات والعناصر المصاحبة للتحولات الجارية واقعة ضمن نسق كلاني هو العولمة وفي صورة تشابكية ترابطية.هذا ما ساعدنا على اعطاء افهامات جادة حول وضع الدولة الوطنية.

أما المنهج **الاستدلالي** فيظهر أكثر في العلاقات والمعادلات الجبرية والأشكال الهندسية الواردة ضمن الفصل الثالث.وعبره تم الغاء سيناريو نهاية الدولة ،بحيث تم الاستدلال على ذلك من خلال **معطى** "الوضع الدولي **f(s)** بدلالة متغير الدولة **s** " .

أدبيات ومصطلحات الدراسة:

تعددت الأدبيات السابقة التي تعلقت بنفس الموضوع ، لكن مع مجموع فوارق جوهرية من الناحية المنهجية وطبيعة الاشكالات المتناولة وزوايا الطرح المختلفة، غير أن هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية. وقد تمثلت تلك الدراسات في شكل مؤلفات وأوراق عمل وأبحاث نخرج نذكر أهمها فيما يلي:

- دراسة لـــ "بيرتران بادي" **Bertrand Badie** في مؤلف " عالم بلا سيادة :الدول بين المراوغة والمسؤولية" (1999) ***Un Monde Sans Souveraineté*** يرجح من خلاله أفضلية الكالم في المسؤولية الدولية بدل الكلام في السيادة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- دراسة لـــ" **راندال باكر** " **RANDALL BAKER** من جامعة انديانا **Indiana University** بعنوان : **Challenges To Traditional Concepts Of Sovereignty** والتي تضمنت تشخيص أهم التحولات الجديدة على مفاهيم سيادة الدول وعلى قدراتها.

- دراسة أخرى" **لكريستيان شافانو** "**Christian Chavagneux** بعنوان:المؤسسات الدولية والحكم في الإقتصاد الدولي.

Les Institutions Internationales et la gouvernanc de l'economie mondiale. Collection repers paris 1997.

- دراسة أخرى حول مستقبل الدولة الوطنية من دون مؤلف بعنوان :

Is there a future for the nation-state in an era of globalization ? If so, what future?

- دراسة جماعية وردت في المؤلف الضخم لكل من" ستيف سميث" و"جون بيليس" بجامعة أوكسفورد **Oxford** (2003) المعنون بـــ:

The Globalization Of World Politics

أما المصطلحات المحورية في دراستنا هذه فتتمثل في:

الدولة الوطنية /القومية : مأخوذة باطلاقية ، باعتبارها أنموذجا عالميا ليس محصورا في الشمال فقط أو في الجنوب .لذلك يلاحظ في تحليلنا للموضوع عدم التقيد أو الارتباط بمصطلح واحد ، كما أننا أحيانا أخرى نستعمل المصطلحين معا نظرا لتقارب دلالات الأمثلة في النموذجين معا.

التحديـــــات و الرهانـــــات أوالتحـــــولات: رغم الاختلافات بين هذه المصطلحات من حيث الدلالات اللغوية والاصطلاحية ، إلا أننا نشير لها في الكثير من المواقع باعتبارها متغيرا تحليليا لا غير وبأشكال متفاوتة ولكن متشابهة من حيث المعنى وهي تدل على كل ما هو تغير جديد أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وشكل بدوره عاملا سلبيا ذو انعكاسات حادة ومركزية على سياسات وتوجهات الدول والحكومات والمشاريع.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العولمـــــــة: من المصطلحات الرئيسة ضمن هذا البحث ، باعتباره ذو دلالة شمولية يحمل معنى النسق ، والمقصود هنا تلك العملية **Process** الغائية المدارة ، كما أننا نتصور كل ماهو تحول أو رهان أو تحد إنما يقع ضمن نسق العولمة الكلاني.

السيـــــــادة: وتعتبرها أغلب الدراسات محورا رئيسا ومدخلا مركزيا للتحليل ،فهي من تعرض للتحدي والرهان والتحول، وتمثل في دراستنا أحد العناصر المتنازع حولها، وتتضمن معنى قدرة الدول داخليا وخارجيا على التمتع بصلاحياتها على جميع الأصعدة والمستويات.

صعوبات البحث:

تحددت جملة عوارض بمثابة معوقات وعقبات حادة الوقع على سيران عملية إعداد هذا البحث، وهي تتعدد بين معوقات منهجية فنية ومعوقات تقنية وسيكولوجية خاصة بالباحث، وعلى عموم تقدير تظهر في:

1- عائق القناعات المنهجية من حيث وجهة وطرق تناول الموضوع، والمتعارضة جزئيا مع المناولات والدراسات السابقة.

2- عائق وفرة وتناوع المآخذ والمداخل غير **الجبرية/الهندسية**، ذات البعد التشخيصي التشاؤمي فحسب.

3- بعد **اللاتماسك** القار ضمن شخصية الباحث شكل وازعا معرفيا، ألف هو الآخر دافعا قويا لاستهلاك غير طبيعي لبعدي الزمان والمكان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول :

الدلالات المرجعية و النظرية للدولة الوطنية ضمن بنية العلاقات الدولية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

موضوع الدولة الوطنية أو الدولة القومية كونها فاعلا أساسيا- حسب المنظور الواقعي- في حقل العلاقات الدولية ووحدة تحليل رئيسية أو نواة التحليل المهمة والفعالة، أصبح يستحوذ بدوره على هامش كبير من الجدل حول موقعها في قلب التحولات الحاصلة على المستويين الدولي والعالمي، خصوصا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فالدولة الوطنية و على مر الأزمنة وباختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تضطلع بأدوار عديدة وهامة في حياة الأفراد والجماعات، وعلى الخصوص في العصر الحديث، وذلك من خلال جملة الوظائف التقليدية المنوطة بها والمخولة لها من تخطيط ورقابة وتوجيه واحتكار العنف، وضبط الحياة العامة داخل إقليمها المحلي وخارج حدودها الوطنية من خلال عنصري السيادة والسلطة.

من أجل فهم الجدل النظري الذي يحاول هذا الفصل معالجته بشأن العلاقة الجامعة بين عنصر الدولة و التحديات والتحولات بصفة أعم، هذا يستدعي إطارا منهجيا وعلميا يمكننا من فهم المسارات النظرية والدلالات المرجعية حول مفهوم الدولة ودلالاته من خلال فحص الأصالة المعرفية لعنصر التحليل ثم فهم التفككات البنيوية المتضمنة في المشهد المتراكب لهيكل أو بنية العلاقات الدولية، بما يستدعي التضمين النظري لمقاربات أزمة تفسير وفهم المسافات المتجاورة بين التصلب والمرونة حول طبيعة مشهد تموقع الدولة الوطنية، **هل هي في صلب وقلب العلاقات الدولية أم هي منتهية و مجرد – فقط- عامل فوضى؟**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: طبيعة المرتكزات النظرية المرجعية في تحديد مفهوم الدولة.

يمثل عنصر المفهوم في أية دراسة عاملا مهما ومحوريا، من أجل استبيان عقد الصلة بين العنصر المتغير والعنصر الثابت في تحليل وفك التفاعل وحجم الغموض في الموضوع محل الدراسة،وفي موضوعنا هذا سوف نتطرق لعنصر أو مفهوم الدولة الوطنية أو القومية بالاصطلاح الغربي، بما يخدم وجهة الإشكالية بطبيعة الحال، وقد تعددت أوجه تحديد وضبط هذا المفهوم و لم يحصل الاتفاق حول مسألة تحديد مفهوم واحد للدولة بين مختلف الأطياف والمساقات التي تناولت صياغات متباينة ومتقاربة في الموضوع، فقد قام **"ماكيفر"** بالكشف عن سبعة استعمالات، في حين يشير **"جيسوب"** إلى ستة مفاهيم وذلك في الأدبيات الماركسية، أما **"كلارك" و "دير"** فقد استطاعا تحديد ثماني عشرة نظرية مختلفة عن الدولة، وقد تمكن **"تيتوس"** أن يفرز مئة وخمسة وأربعين تعريفا منفصلا للدولة.[1]

ومن حيث الجانب اللغوي للمصطلح **"دولـــــــة"** في اللغات الأجنبية يعني**State** باللغة الإنجليزية و **Etat** باللغة الفرنسية، وهي من أصل لاتيني **status** والتي تشير إلى فكرة الوقوف واستقرار الوضع، في حين كلمة دولة في اللغة العربية تفيد نقيض هذا المعنى وتجلت بمعنى السلطة والغلبة في فترة الانحطاط التي تلت انهيار الخلافة الإسلامية وتفككها[2].

ويتفق معظم دارسي موضوع الدولة رغم اختلافهم في وجهات نظرهم حول المحددات والمرتكزات النظرية حول كون مفهوم الدولة يتجه إلى أن يتجسد في ثلاثة مستويات هي: **الدولة كائن حي، والدولة بمثابة جهاز آلي** تتبنى وظائف آلية كإقرار السلم والأمن والنظام، **ومعنى الدولة كائن افتراضي** تمتلك شخصية قانونية تكسبها جملة صلاحيات. [3]

أما المسألة الأخرى فتتعلق بالجانب الاصطلاحي، وفكرة الدولة ترجع إلى عهد الفكر الإغريقي منذ أن نظر لها **أفلاطون (427-347 ق.م)** في مؤلفه **" الجمهورية"**.لكن الدكتور **"راغب نبيل"** يرى أن المفهوم الحديث لمصطلح **"دولة"** كمنظومة سياسية واضحة المعالم لم يتبلور

---

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، (الإمارات العربية المتحدة، دار الكاتب الجامعي، الطبعة الأولى، 2002)، ص 27.

(2) اسماعيل كرازدي ، العولمة والسيادة، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة: 2003/2002،ص32

(3) نفس المرجع، ص 32.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إلا في القرن السادس عشر، وتبعا لذلك، تضمن مصطلح **"دولة"** مفهومين رئيسيين مرتبطين كل منهما بالآخر ارتباطا عضويا:

المفهوم الأول: يتضمن الدلالة على مجموعة من البشر لهم خصائص تميزهم ونعني بذلك **" الدولة- الأمة".**

المفهوم الثاني: يعد أكثر وضوحا ودقة يتضمن الدلالة على أجهزة الحكومة في أمة معينة، أي **" الدولة- الحكومة"**، وهذا التجمع البشري في دلالة المفهوم الأول يخضع لنظام تشرف عليه السلطة في الدولة التي لا يمكن أن تسير زمام أمورها من دونها[1].

وفي هذا الصدد يرى الدكتور **" حسن لطيف كاظم الزبيدي"** أنه ينبغي ابتداء في الحديث عن المفهوم الاصطلاحي للدولة **State** الانصراف إلى معنيين متداخلين:

الأول: هو أن الدولة تعني الجهاز أو التنظيم الذي تلجأ إليه الحكومة أو السلطة كي تمارس احتكارها الاستعمال الشرعي للعنف. أما المعنى **الثاني:** فيكاد يكون مرادفا لمعنى المجتمع، وهو بذلك يقضي بأن المنظومة الاجتماعية كلها خاضعة للحكومة أو السلطة.و يمكن إبراز مضمون مفهوم الدولة النظري بشقيه من خلال إيضاح فروع ظاهرة السلطة السياسية في المجتمع البشري في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): المفهوم الاصطلاحي للدولة من خلال فروع ظاهرة السلطة السياسية.

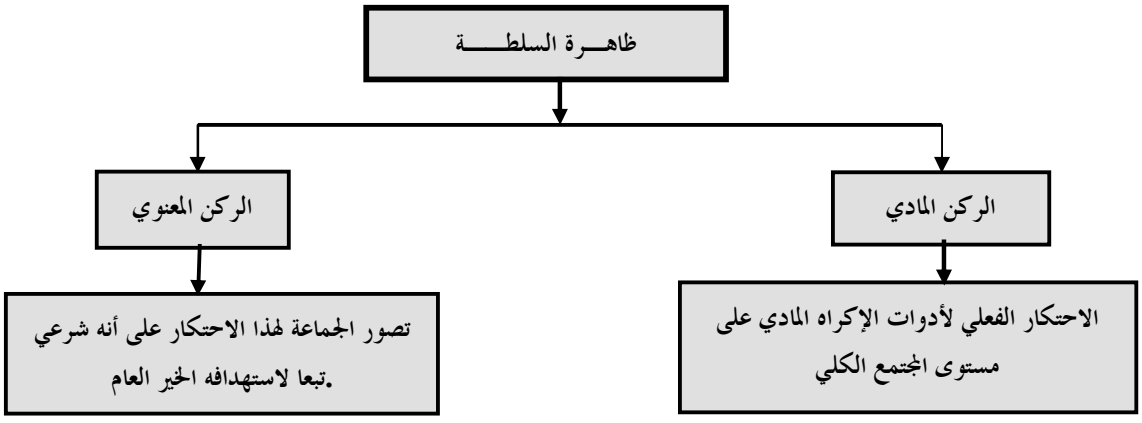

المصدر: محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسى، مدخل إلى العلوم السياسية ، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001)، ص 18.

[1] نبيل راغب، هيبة الدولة، التحدي والتصدي، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2004)، ص 31.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول: مرتكزات المداخل النظرية الغربية.

إن إشكالية تحديد مفهوم الدولة القومية أو الوطنية دفع بمعظم دارسي ومتتبعي الفكر السياسي أو التاريخ السياسي لنشوء السلطة السياسية إلى تصور أربعة مسارات نظرية تنتمي إليها معظم الكتابات الغربية[1] وهي بمثابة مرتكزات تحليلية لظاهرة الدولة ولا تكاد بذلك تخرج عنها معظم أفكارهم:

- **المسار الأول**: الاعتماد في دراسة الدولة على عنصري أو عاملي القوة والقهر، وتستند هذه الدراسات على الفصل الكامل بين الحكام والمحكومين، من روادها نجد " **مايكل" و " موسكا" و" باريتو**" صاحب نظرية الرواسب والمشتقات، وهذا التيار بدأ يتغلغل في أوساط الفكر الاجتماعي الغربي في السبعينيات من القرن العشرين، وهو يحتمل ضمنيا إلغاء مفهوم الطبقة كلية،

- **المسار الثاني**: طروحات المدرسة التعددية **Pluralism** التي تنطلق من مسألة تبرير الدولة الدستورية في ظل الليبيرالية، وهذه المدرسة تتصور أن عامل القوة الاجتماعية موزع بشكل واسع في المجتمع بين فئات وتنظيمات متفاوتة الأنصبة من القوة الاجتماعية، ويدعو معظم رواد هذه المدرسة إلى ضرورة الحفاظ على الدستورية الديمقراطية مع نقطة خلاف رئيسية تتمثل في مدى تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع.

- **المسار الثالث**: يتأسس على اعتبار الدولة أداة في يد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج أو اعتبارها متغيرا بنائيا في الصراع الطبقي، وهي -تخدم من خلال القيام بوظائفها الطبقة المسيطرة والنظام الرأسمالي، ويتجسد هذا الاتجاه في أفكار المدرسة الماركسية التي قد تتباين وجهات نظرها حول بعض القضايا، غير أن رؤيتها تشترك في قضية دور الدولة والصراع الطبقي[2] .

- **المسار الرابع**: ويشمل أفكار مدرسة التحديث والتي تعود بجذورها النظرية إلى أراء " **إميل دوركايم" (1858-1917) و "ماكس فيبر" (1864-1920)**، وتلقى رواجا كبيرا في الغرب، وهي تركز على استقلالية الدولة التي تجسدها مؤسسات ذات طبعة عقلانية، بحيث تكون ممارسة القوة نتاجا للتنظيم البيروقراطي، هذه المسارات الأربعة هي بمثابة محصلة كبرى وعامة لمجمل

---

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق الذكر، ص 27.

(2) نفس المرجع ،ص 27.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تصورات وتمايزات الأفكار البحثية الغربية منذ عهد الإغريق، وتأسيسا على ذلك، يعتبر **"أفلاطون"** أول من نظر لموضوع الدولة في كتاباته الفلسفية السياسية بصورة مباشرة، وهو بذلك يحدد مفهومين للدولة:

1-الدولة المثالية (في كتابه **الجمهورية**)

2-مفهوم الدولة **المركبة** في كتابه " **السياسي States Man** "، و " **القوانين The Laws** "، إضافة إلى الدولة المختلطة أو المتوازنة، والتي تتضمن مبدأ سيادة القانون،كذلك أفكار أرسطو **(374-322 ق.م)** حول الإجابة على التساؤل " **لماذا الدولة؟**"، فوجد أن المجتمعات الإنسانية هي بالضرورة مجتمعات سياسية لا تستطيع العيش دون دولة[1].

إضافة إلى إسهامات المدرسة الرواقية **STOIC** حول فلسفة مفهوم جديد هو الدولة العالمية **Global state** القائمة على عنصرين: دستور (القانون الطبيعي) والمساواة، وبالنسبة للرومان يستعملون كلمة **Respublica** ، أو الشأن العام وقد ولدت فكرة الدولة من خلال قانون الشعوب المؤكد على الحقوق الفردية والفردانية **Individualism**، غير أنهم بقوا متأثرين بالفكر اليوناني السابق لعهدهم.

كما يتأكد تعلق مفهوم الدولة بالحق الإلهي في ممارسات السلطة عند القديس **"سانت أغسطين" (354-430م)**، فخلال العصور الوسطى كان سائدا في أوربا ذلك الصراع الديني والزمني بين السلطة الدينية الممثلة بالكنيسة وبين السلطة الزمنية الممثلة بالنظام أو الدولة، غير أن استمرار السلطة الدينية لم يدم طويلا بل ساهم في عدة عوامل رئيسة هيئت إمكانية مركزية السلطة وتقويض سلطة الكنيسة والإقطاع في أواخر العصر الإقطاعي بما مهد لظهور الدولة القومية **"Nation- State"**.

ويرى بعض المفكرين والباحثين أ ن المفاهيم والإسهامات الفلسفية السابقة على ظهور مفهوم الدولة الوطنية المعاصرة مختلفة وبعيدة إذا اعتبرنا الدولة الوطنية مجموعة من الأجهزة المركزية، تمارس سلطاتها وفقا لمبدأ السيادة على إقليم معين تحتكر في داخله الاستخدام الشرعي لوسائل القسر الفيزيقي الذي يمكنها من أن تكون سلطة فيما يتصل بصناعة القوانين وتطبيقها،

---

[1] المرجع نفسه ، ص ص 28-29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذلك أن الأصل التاريخي للدولة المعاصرة هو ذلك النموذج الذي ساد في نهاية الإقطاع وتزامن مع نشوء الرأسمالية في أوربا، [1] فقد تميزت مفاهيم الدولة في المرحلة الأولى **(مرحلة الإقطاع)** بطبيعة الدين التبشيرية كما هو مجسد في أفكار **"هيجل" HEGEL 1770 -1831** حول كون الدولة مشيئة الله في الأرض، غير أن استعانة أباطرة وملوك أوربا بالطبقة الوسطى، مكنت من تأكيد النزعة المركزية ومخاطبة الشعوب بضرورة إنشاء مجالس تمثيلية لها، وهذا ما تجسد حقيقة في ألمانيا من خلال الأفكار **اللوثرية Lutherism** ، وبريطانيا البروتيستانتية **Protestantism** ، **والكالفينية** في فرنسا وسويسرا **Calvinism** مما شجع على ازدهار الرأسمالية، وازدهار اللغة المشتركة والتاريخ المشترك، مما أسس لنهوض أمم متمايزة

Distinguished Nations في القرن السادس عشر الميلادي.

إذا يمكن القول أن أهم مفرزات توافق الرأسمالية والدولة في أوربا بوجود الطبقة البورجوازية هو **مأسسة مبدأ القومية وعلمانية النظم السياسية** وتحقيق سلطان مركزية الدولة الوطنية على كافة وحداتها.

على وجه العموم ومن خلال توصيف أهم مرتكزات تحديد مفهوم الدولة في الفكر الغربي، فإن مفهوم الدولة لدى المدرسة التجارية **Mercantalism** على المستوى الاقتصادي يتصف بالطابع البراغماتي العملي، كونه يبرر الدور التدخلي الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية، والتنظير لحركات التوسع الاستعماري لنهب ثروات الشعوب وتحقيق الفائض الاقتصادي، وبالتالي فهي تتناول الدولة من جهة المفهوم المبرر لكافة وسائل وآليات استجلاب القوة، أما على المستوى السياسي لمفهوم الدولة، فيتجسد في أفكار كل من **"نيقولا ميكيافيلي" Nicola Mechiavelli (1469-1527)** و **"جون بودان Jean Bodin " (1530-1596)**،

ركزت أفكار **"ميكيافيلي"** على ضرورة الفصل بين السياسة والدين أو الأخلاق **"الغاية تبرر الوسيلة"**، أما أفكار **"جون بودان"**، فقد تركزت حول مفهوم السيادة الذي يشير إلى السلطة العليا، والتي تباشرها الدولة دون قيد على رعاياها.

---

[1] نفس المرجع ،ص 37.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما مدرسة الفيزيوقراط **Physiocrats** ، فكانت تتصور مفهوما للدولة من خلال عدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، وشعارها " **دع الطبيعة تعمل وحدها**" **Laissez Faire La Nature**" ودع الأمور تمر من غير تدخل **Laissez-Passer** ونجد من بين مفكريها "**فرانسوا كيناي**" **(1694-1774)**، و"**آدم سميث**" **(1723-1790)** هذا الأخير الذي يدعو إلى عدم تدخل الدولة، لكن فقط تتبنى نشاطا تنظيميا للآليات الفعلية في الممارسات العامة[1].

وفي بحث المرتكزات المفهومية للفكر الماركسي حول موضوع الدولة، نجد كتابات كل من "**انجلز**" **(1820-1895)**، **ولينين (1870-1924)**، **وماركس (1818-1883)**، وحسب كارل ماركس، فإن الدولة نشأت في العصور الوسطى وتطورت في القرن التاسع عشر مع تطور العداء بين رأس المال والعمل، واتخذت الدولة لنفسها أكثر فأكثر صبغة القوة العاملة لآلة حكم طبقي من أجل قمع العمل، فالصفة القمعية هي الأقرب لوصف سلطة الدولة التي تساوي آلة الحرب القومية لرأس المال ضد العمل[2] .

كما يتصور "**ماركس**" أن السلطة السياسية هي التعبير الرسمي عن الخصوصية الطبقية في المجتمع الرأسمالي، أما "**أنجلز**"، فيتصور الدولة على أنها ثمرة المجتمع نفسه في مرحلة معينة من مراحل تطوره، وهو يتفق مع "**لينين**" **و** "**وماركس**" في كون الدولة أداة للسيادة، ومن حيث المميزات على أنها أداة تضطلع بالسلطة وأجهزتها القمعية، أما من حيث موقعها التاريخي فهي ظاهرة تاريخية لها بداية ولها نهاية.

ومن إسهامات المدرسة الماركسية، تصور "**أنطونيو غرامشي** "**A-Gramsci**" حول كون الدولة تتبلور استنادا إلى القوى الاقتصادية وعلاقات الإنتاج السائدة، ما يفرض جملة أطر تنظيمية، دون أن تكون الدولة مجرد انعكاس ميكانيكي لهذه القوى والعلاقات، وهو يميز بين نمطين من الدولة[3]:

- **دولة محدودة الوظائف** **Compact State** ، وتتسم بسيادة المجتمع المدني.
- **دولة منتشرة الوظائف** **Perpoisive State** ، وهو نموذج عرفته المجتمعات الشرقية القديمة.

---

(1) المرجع نفسه ، ص39.

(2) نفس المرجع، ص 44.

(3) المرجع نفسه ، ص 47.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما الاتجاهات المعاصرة التي تتناول عنصر الدولة من حيث المفهوم فتشمل آراء رواد الاتجاه المؤسساتي، أمثال **"جون كينيث جالبرت** ،**J K Galbrhth** **"وليونيتيف"** و **"جوان روبنسون"** و **"توماس بالوا"** وغيرهم ممن يتصورون مفهوما مؤسساتيا يقوم على التعاون المستمر بين الأجزاء المختلفة من العضوية الاجتماعية، والدولة ينبغي- حسبهم- أن تتبنى سياسات معاصرة في مجالات إشرافها، وهنا يمكن أن نشير إلى الإسهامات المتجددة والقديمة- المعاصرة للعلامة **ابن خلدون** مؤسس علم العمران البشري حول نشأة السلطة والدولة، وهو بذلك يتقاطع كمرجعية من خلال هاته الإسهامات مع الكثير من الأفكار الغربية التي تعتمده كمرجعية في تطوير أفكارها حول علم الاجتماع البشري، وهو يفسر نشوء المجتمع البشري بحاجة البشر للاجتماع والتعاون، فالإنسان مدني بالطبع أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية وهو معنى العمران ويأتي هذا الاجتماع بغرض تحقيق حاجتين أساسيتين هما حاجته إلى الغذاء وحاجته إلى الأمن والدفاع عن النفس وهما ينتجان حسبه عبر التعاون والسلطة، فقد يستحيل بقاء الناس دون وازع أي حاكم يكون واحدا منهم له الغلبة والسلطان واليد القاهرة وبالتالي لا وجود للمجتمع من دون سلطة تحقق مطالبه الأساسية، ويؤكد **ابن خلدون** أن المنشأ الأساسي لأي سلطة لأي دولة لا يكون إلا نتاج حالة من العصبية داخل القبيلة أو العشيرة.

وانطلاقا من واقع المغرب الإسلامي بصورة خاصة يحلل **ابن خلدون** ظاهرة الدولة فيرى أنها تخضع في وجودها وفي أطوارها إلى مجموعة من العوامل والثوابت والقوانين والسنن، فالدولة تبعا لذلك تمر بعدة أطوار خلال عمرها هي: **الطور الأول وهو طور الاستيلاء على الملك، والثاني هو طور الاستبداد والثالث** هو طور الفراغ والدعة و **الطور الرابع وهو طور القنوع والمسالمة، والطور الخامس طور الإسراف والتبذير**، وكل هذا يصطلح عليه **بمرحلة البناء والهدم**[1].

[1] جمال شعبان، "المئوية السادسة لوفاة إبن خلدون 1332م-1406م: قراءة جديدة في فكر إبن خلدون"، في: **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 329، جويلية 2006، ص ص93-94.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: الجدل النظري في العالم الثالث حول مفهوم الدولة.

إن طبيعة المسارات النظرية الجدلية في تحديد مفهوم وأدوار الدولة في العالم الثالث، تختلف عما هي عليه ضمن أطروحات الفكر الغربي، كون المسألة تنحصر أساسا في الجدل النظري المفهومي الذي تطرق له معظم باحثي الموضوع والقائم بالأساس بين أنصار نظرية **التحديث Modernization** أنصار نظرية التبعية **Dependency** مع عدم إغفال الاتجاه التعددي والمدرسة البنيوية المعاصرة في التجاذب الجدلي والتحليلي حول المفهوم العام للدولة.

الفرع الأول: أطروحات نظرية التحديث حول مفهوم الدولة.

في إطار سياسة بناء الأحلاف والقواعد العسكرية إبان الحرب الباردة، اكتسبت البلدان النامية التي أصبحت تعرف تحت إسم "العالم الثالث" أهمية خاصة في السياسات والتوجيهات الاستراتيجية الدولة للولايات المتحدة الأمريكية[1]، وضمن هذا السياق التاريخي الدولي، ظهرت نظرية التحديث، وأصبحت الإطار النظري السائد في الأوساط الأكاديمية لتوصيف ودراسة مجتمعات العالم الثالث، ومن روادها:**"باي"** و**" الموند"** و **" شيلز"** و **" و" مور" و هوسيتلز"** و **" أيزنشتادت"** و **"ماكليلاند"**، وتمتد ابيستيمولوجية هذه النظرية إلى **"دوركايهم"** و **"ماكس فيبر"**، كما تطورت فيما بعد على يد **"تالكوت بارسونز"** وغيره.

يقوم مفهوم الدولة حسب هذه النظرية على أساس **المقارنة بين مجتمعين**[2] :

مجتمع تقليدي يحمل خصائص السيادة التقليدية، والسلطة تتوفر بشكل هرمي متمركزة في يد الجيش أو ملاك الأرض.

مجتمع حديث والذي يظهر في صورة معاكسة للمجتمع الأول.

إذًا مفهوم الدولة في الجدل القائم داخل نظرية التحديث يحظى بأهمية قصوى في تحليل هذا الموضوع، كون الدولة هي ذلك الإطار العام الذي يستطيع المجتمع من خلاله أن يحقق تكامله وأن يجمع أجزاءه المتنافرة، وهي بذلك تتوصل من خلال مداخلها الثلاثة المتمثلة في المدخل

---

(1) غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي: دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002) ص 74.

(2) نفس المرجع، ص 75.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الانتشاري ومدخل **المؤشرات النموذجية** والمدخل **السيكولوجي*** إلى نموذجين للدولة، تقليدي وحديث ينتهي بالدولة إلى كيان مجرد يقع فوق الجميع، ويتمتع بالاستقلالية والعقلانية والتوازن بين الداخل والخارج، أي أن نظرية التحديث تتصور صورة مغايرة للدولة تحمل سمات الاستقلال النسبي عن باقي أشكال وأنساق المجتمع الأخرى، وهي تحتكر القوة في جماعة واحدة بطريقة غير ديمقراطية مع غياب قواعد الضبط العامة، وتقلص فعالية النظامين السياسي والقانوني ومبدأ الشرعية، ونظرا لقصور تصورات وأطروحات التحديثيين، وكنتيجة لذلك، ظهرت نظرية التبعية بمضامين جديدة أخرى.

الفرع الثاني: أطروحات نظرية التبعية.

على النقيض من نظرية التحديث وتحليلاتها، تأتي نظرية التبعية وهي تضم كل من البنيويون والماركسين المحدثين، ويتأسس مفهوم الدولة على مدخل تفسير ظاهرة انتشار الحكم الفردي والاستبدادية في مناطق من العالم، وبالتقاطع مع صياغة الماركسية التقليدية، يصبح مفهوم الدولة يعني انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، بما يعني أن الدولة هي مقدار استخدام الموارد في التفاعل السياسي ببعديه الداخلي والخارجي، كما يضيف **"أندري جندر فرانك"** ضمن مدرسة التبعية مفهوما جديدا يتضمن فكرة (المركز- المحيط) [1] وذلك في سياق الطرح حول "تطور التخلف" **Development Of Under**، **Development** وحسب **"راؤول بريبش"**، فإن بلدان المركز تتمتع ببناء اقتصادي وسياسي متجانس وهي قادرة على استيعاب مختلف التطورات والمتغرات والتكيف معها، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للدول الواقعة في المحيط فهي عاجزة مؤسساتيا وتنظيميا عن التكيف الإيجابي.

بالتالي فإن نظرية التبعية تبحث طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل ظروف التبعية، ومن خلال طرح **"أندري جندر فرانك"** فإن دور الدولة ووظائفها، ومدى تدخلها في الحياة خاصة الاقتصادية منها لا يتم في ظروف داخلية فقط، وإنما تتأثر حتميا بالظروف الخارجية المرتبطة بالنظام العالمي السياسي والرأسمالي.

---

* لمزيد من الإطلاع حول مداخل مدرسة التحديث أنظر: غسان منير سنو، علي أحمد الطراح، المرجع السابق ذكره، ص 76-80.

(1) غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، المرجع السابق الذكر، ص 82.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

غير أن الاتجاهات الحديثة والمدارس الفكرية المعاصرة في علم اجتماع التنمية[1]، والتي تضم النظرتين التعددية والبنيوية قد حاولت إيجاد تصور لمفهوم محدد للدولة في العالم الثالث،

أما مفهوم الدولة لدى التعدديين، فإنه يقوم على ضرورة تحديث المؤسسات السياسية المرتبطة بعملية البناء الديمقراطي للوطن، فهناك أكثر من مجموعة تسيطر على السلطة **رهينة بالموقف "Situationl " وهي غير تراكمية**[2].

وبالنسبة لأصحاب النظرية البنيوية، فإن مفهوم الدولة في العالم الثالث يتعلق بكونها أداة لخلق السلطة الاقتصادية والسياسية وتوزيعها.

إذًا وبعد التطرق إلى المسارات النظرية والصور الجدلية حول مفهوم الدولة الوطنية، وذلك من أجل استبيان أوجه الاختلاف والتناظر والتقارب بينها، على اعتبار أن الدراسة تحاول تحليل تلك الانعكاسات الحاصلة على مستوى المفهوم والذي أصبح يتسم بالمرونة، وربما هذا ما تؤكده فعلا كل من النظرية التعددية ونظرية التحديث ونظرية التبعية والنظريات الكلاسيكية والماركسية وفكر **ابن خلدون**، وذلك بحسب قناعات المفكرين الغربيين وحجم إدراكاتهم لظاهرة السلطة السياسية وكذا تصورات منظري العالم الثالث.

لذلك إذا كان مفهوم الدولة بصفة عامة بغض النظر عن طبيعته من حيث القومية أو الوطنية أو الإمبراطورية أو غير ذلك من الأشكال الأخرى المثبتة تاريخيا، قد تعرض للتغيـــر، **فما هي طبيعة المضامين حول مميزات الدولة الوطنية؟**

---

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص 56.

(2) سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ديسمبر 2004)، ص 112.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث: التعريف بالخصائص/ الأركان المميزة للدولة الوطنية.

إن موضوع الدولة الوطنية أو القومية لا يتضمن معنى دولة لقوم بالضرورة أو عرق واحد، باستثناء (**إيسلاندا**) التي تشكل المثال العرقي الأوحد على خريطة العالم لدولة قومية تتألف من شعب واحد في دولة واحدة[1]، فجميع دول العالم تضم مزيجا من الأعراق والاثنيات والثقافات والديانات، لكن هناك عامل مهم يجعل من كل دول العالم دولا قومية أو وطنية، **هو غياب عامل النقاء الثقافي** أو ما يمكن تسميته **عامل التجانس الثقافي** الذي يدفع الدول إلى تبني مشروع (**الوطني/المحلي**)، فالدولة-الوطن بنيت على مبدأ كون مواطنيها هم أعضاء لوطن معين ويعيشون ضمن حدود جغرافية معترف بها ومحددة[2].

يؤكد الدكتور "**غسان حمزة**" أن الدولة الوطنية تمثل المحور الأساسي لشرعية الدولة الوطن وقوتها، فالحكومات تسعى دائبة إلى تشكيل الأوطان ضمن حدودها السياسية من التركيز على التربية والتعليم، والخدمة العسكـــريـــة وتعزيـــز اللغات الوطنية، والمحافظـــة على التراث واستمراريته وتمجيد الأمة بإقامة الاحتفالات الوطنية ونظم الأناشيد الوطنية[3]، وهذا ما يقع ضمن رموز وخصائص الدولة الوطنية باعتبار الوطن جماعة منظمة من الأفراد والمؤسسات ذات عواطف وآمال وأهداف مشتركة، ويملكون حسا وطنيا وهوية وطنية قائمة على أساس اللغة المشتركة والثقافة.

هذا من حيث الافتراضات والتصورات الجدلية حول طبيعة المنظومة المفهوماتية للدولة، كون الدولة الوطنية أو القومية **Nation State** حسب تعريف "**نيلسون**" (**G. P Nielsson**) هي تلك التي تقل نسبة سكانها الذين ينتمون إلى أصول عرقية واحدة عن **60%** من مجموع السكان، وبهذا الحد يتأهل **108** فقط من مجموع **164** دولة (حسب إحصائيات **1985**) لهذا الشرط، ويحدد نيلسون **58** دولة فقط لا تكتمل لها مصوغات القومية حيث لا توجد فيها جماعة عرقية واحدة تمثل **60%** من مجموع السكان.

---

(1) نفس المرجع ، ص 112.

(2) غسان منير حمزة السنو، علي أحمد أطراح، المرجع السابق الذكر، ص 19.

(3) سمير أمين، وآخرون، نفس المرجع ، ص 112.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يمكن تحديد ثلاثة أنماط رئيسية للدولة الوطنية أو القومية، وهي : **نمط وسيط، نمط ثنائي القومية ونمط متعدد القوميات .**

أما النمط الوسيط فتشكل به جماعة عرقية واحدة ما بين **40%** و **60%** من مجموع السكان ويصنف تبعا لذلك 18 دولة منها دولة الفيليبين والسودان والاتحاد السوفياتي سابقا.

بينما **النمط الثنائي القومية** فينحصر في وجود جماعتين عرقيتين تؤلفان معا أكثر من **65%** من مجموع السكان، ويبلغ عدد هذه الدول **21** دولة من بينها **بلجيكا وبيرو رفيجي،**

في حين يتضمن النمط المتعدد القوميات حالة من التشرذم العرقي مثل **الهند وماليزيا ونيجيريا،** وتأسيسا على هذه التصنيفات، فإنه يمكن تقسيم العالم إلى شريحتين أو صنفين،

الصنف الأول: يشمل دولا ذات جماعة عرقية واحدة سائدة تمثل **95%** من السكان أو الدول القومية المثالية، ويحصر **23** دولة من هذا الصنف منها **ايسلاندا واليابان،** إضافة إلى غياب الحد المثالي في بعضها الآخر مثل: **بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا وسريلانكا وزيمبابوي.**

الصنف الثاني: والذي تتوزع فيع الجماعات العرقية الواحدة على أراضي عدة دول مثل الأمة العربية التي تضم أكثر من عشرين دولة عربية ذات أعراق متعددة، وتعتبر تبعا لذلك من الأمم المتقسمة وتشبه في ذلك **الكوريتين (الشمالية والجنوبية)** [1].

فضلا عن ذلك يرى أستاذ العلاقات الدولية الباحث **"سعيد الصديقي"** أن هناك نقطة اختلاف في طريقة تشكل الدولة الوطنية كون:

1- الدول القومية التي تأسست على عملية **"بناء الدولة-الأمةNation State Building** مثال ذلك ألمانيا ، ويتأسس هذا المفهوم على العناصر القومية المستمرة كاللغة والثقافة و الهوية الوطنية **National Identity** .

---

[1] نفس المرجع ، ص 112-113.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- الدولة القومية المدنية القائمة على أساس بناء **الأمة- الدولة State - Nation Building** وهو النموذج الفرنسي من حيث كون الدولة هي من يؤسس الأمة ويقوم هذا النموذج على عامل الشعور المشترك.

وقد نفهم مما تقدم من **معطى خصائص و أركان الدولة القومية أو الوطنية أن الدولة** تعني المجتمع الإنساني المنظم من خلال جملة أركان وثوابت تكوينية رئيسية لا يمكن للدولة الوطنية أن توجد بدونها، وهي:

- **عنصر التجمع البشري والسلطة السياسية، وعنصر الإقليم وعنصر السيادة** الذي لازم الدولة الوطنية و أصبح لصيقا بها منذ القرن السادس عشر في أوربا، إضافة إلى **خاصية التجانس القومي**[1] .

إذا فالتجانس القومي والتنظيم القانوني للسلطة وصفة السيادة من الصفات الكيفية أي **القيمية للدولة**، غير أن الدولة الوطنية لا تعني الوحدة القومية التي تستهدفها فلسفة القومية التي ظهرت في القرن التاسع عشر أوربا، وبالتالي المقصود بها تلك التي تحقق لشعبها التجانس بصرف النظر عن طبيعة العوامل المهيئة لهذا التجانس.

وقد يشمل هذه العوامل منها وحدة اللغة أو وحدة الأصل، أو حتى مجرد وحدة المصالح المشتركة، كما أن الدولة لا تنفصل عن فكرة الإقليم باعتباره عنصرا مهما من عناصرها، فهو يشكل إطارا جغرافيا لاختصاص السلطة السياسية في الدولة، وإطارا لسيادتها، كون قرارات سلطة الدولة وقوانينها تقف في سريانها من حيث المبدأ عند حدود إقليمها **(مبدأ إقليم القوانين)**، وهو أحد عوامل قوة الدولة الوطنية الاقتصادية والسياسية، وذلك من حيث إعمال الموارد و الأهمية الإستراتيجية في المجال الدولي.

كما أن عنصر السلطة السياسية الناظمة (القوانين) تعني الخضوع للقانون، وهذه الخاصية ترتبط في كيانها العضوي (تشكيل الهيئة الحاكمة القائمة عليها)، وكيانها الوظيفي (تحديد وظائفها وطريقة أدائها لهذه الوظائف) بنظام مسبق هو نظام الشرعية من أجل تكريس نظام سيادة القانون.

---

[1] محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسى، المرجع السابق الذكر، ص 27.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن الخصائص الرئيسية للدولة الوطنية باعتبارها شخصا اعتباريا عنصر أو خاصية السيادة **La Souverainete**، والتي يثار حولها الجدل الكثير خاصة في المرحلة الأخيرة، مرحلة ما بعد الحرب الباردة نظرا للتحولات العميقة في النظام الدولي والسياسة العالمية ككل.

مصطلح **"سيادة"** الأصل فيه أنه مفهوم قانوني كان متداولا لدى القانونيين، وهو وليد أفكار فقيه القانون الفرنسي **"جون بودان"** في كتبه الستة عن الدولة عام **1576**، ومضمون هذا المصطلح يأتي لوصف واقع سياسي يتضمن القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرار السياسي **داخل الدول**، وعلى **المستوى الخارجي**، أي بمعنى قدرة الدولة الفعلية على الاحتكار الشرعي لأدوات الإكراه المادي في الداخل، وعلى رفض الامتثال لأية سلطة من الخارج.

وحسب تعريف **"جون بودان"** فإن السيادة تعني القوة النافذة على المواطنين والرعايا التي لا يحدها القانون، وهي كل لا يتجزأ.

وأول من طور مفهوم السيادة القاضي الهولندي **(هوجو جروشي)**، فالسيادة حسبه تعني أن الدولة الوطنية لا يمكن أن تخضع للسيطرة القانونية لدولة أخرى[1] ، وهو بذلك يتفق مع **"إيميريش دي فاتيل"** في كون الدولة ذات السيادة غير مقيدة بأي قانون أو بواسطة الدول الأخرى، فالسيادة تعني السلطة العليا في الدولة حسب **أرسطو**.

أما الأستاذ **"دابان"** فيرى بأن الدولة تكون ذات سيادة في مواجهة الأفراد والجماعات الخاصة والعامة التي تعمل داخلها، فهي المجتمع السامي الذي يخضع له الأفراد والجماعات[2] .

إضافة إلى ما يراه **"توماس هوبز"** من أن سلطة الدولة وسيادتها ضرورية للبقاء، ولا يمكن نقض **العقد الاجتماعي الأصيل** الذي تضمن التنازل عن الحقوق الطبيعية لصالح الدولة، ولأن الحاجة لمثل هذا التنازل ضرورة مستمرة لضمان السلم الاجتماعي داخل إقليمها وعلى المستوى الخارجي.

---

(1) اسماعيل كرازدي ، المرجع السابق الذكر، ص 71.

(2) سعيد بو الشعير، القانون الدستوري ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992) ص 82.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من خلال هذه الإضافات حول السيادة ورغم تقاطعها في نقاط عديدة، إلا أن مراجعة إسهامات **"جون بودان"** تعتبر أصيلة إلى حد ما، وهو يتجه بمدلول السيادة من كونها أداة دفاعية سلبية إلى فكرة هجومية وقانونية في نفس الوقت.

أما من حيث الإطار النظري، نجد بعض خصائص السيادة باعتبارها عنصرا تحليليا في الموضوع، متضمنة في إسهامات **النظرية التقليدية** التي تتصور مساقات تحمل صفة الإطلاقية لمفهوم السيادة، وأهم هذه الخصائص[1] :

1- الاطلاقية:**Absolution** أي أن الدولة سيدة قرارها بما في ذلك حق إعلان الحرب.

2- العمومية:**Universality** وتعني إنفراد الدولة بشأنها داخل إقليمها وخارجه.

3- الديمومة:**Permanence** وتعني استمرارية السيادة باستمرار وجود الدولة.

4- عدم القابلية للتصرف:**Inalienability** .

هذه الخصائص نجدها متضمنة في دستور الجمهورية الفرنسية لعام **1971**، وفي إتفاقية **"فيينا"** لقانون المعاهدات عام **1969**.

وفيما يتعلق بالاتجاهات النظرية الرئيسية حول عنصر السيادة من حيث موضوعية الخصائص المميزة لها، تحددت أربعة اتجاهات رئيسية، هي: [2]

- **الاتجاه** القائل **بصفة إطلاقية** السيادة، ويمثله كل من **"جون بودان"** و**"جون أوستن"**.

- **الاتجاه** القائل **بنسبية السيادة**، وينتمي إليه كل من **"هنري مين"** و**"هيجل"** و**"جللينك"** و**"برايس"**.

- **الاتجاه** القائم على فكرة **تغييب عنصر السيادة (اللاسيادة)**، ويمثله **"جورج مير"** و**"قون موهل"** و**"بلونتشي"** و**"لابرادال"** والرئيس الأمريكي **"ويلسن"** و **"ديجي"**.

- نظرية فقهاء **القانون الدولي**، وهي انعكاس لنظريات علماء السياسة.

---

(1) اسماعيل كرازدي، المرجع السابق الذكر، ص 74.

(2) المرجع نفسه، ص 74.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رغم الإقرار الدولي بعنصر سيادة الدول وتميز هذا الأخير بصفة الإطلاقية وعدم التجزئة، إلا أن واقع العلاقات الدولية وطبيعة البنية الجيوسياسية والاستراتيجية للمجتمع الدولي التعددي، أصبح يفرض من خلال جملة التحولات العميقة والتغيرات الجوهرية أشكالا جديدة لأدوار الدول الوطنية وسياساتها وتوجهاتها وأنماط سياساتها الخارجية، وذلك بحسب عدة مستويات تحليلية، يتراوح فيها عنصر سيادة الدول وأداءاتها في عدة مستويات، **فإلى أي مدى يمكن إدراج المتغير الوسيط-البنية الجيوسراتيجية-لفهم حجم التأثير العملي على الوحدة السياسية؟**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: طبيعة البنية الجيواستراتيجية وصيغ أهم التحولات الدولية الجديدة في السياسة العالمية.

من الضروري الاشارة في بداية هذا المبحث إلى أن طبيعة الموضوع ومحتوى الإشكالية، والتي تتعلق بالأساس بمسألة وظائف الدولة الوطنية، في سياق البحث عن طبيعة وحجم التغيير في طبيعتها، وفي المرحلة التي تلي نهاية الحرب الباردة مباشرة، ما يدفعنا إلى تصور منهجي يتطلب إطارا مفهوميا عاما لعنصري التحليل هما الدولة الوطنية والبنية العامة للنظام الدولي أو السياسة الدولية، بحيث يعتبر النظام الدولي المجال الكلي الذي تنشط فيه الدولة كوحدة سياسية منظمة، بحيث يصبح من الضروري التعرف على طبيعة البنية الدولية **الجيواستراتيجية للعلاقات الدولة**، وذلك في مستوياتها المختلفة وبعد ذلك تتضح جملة التغيرات والتحولات الدولية العميقة والهيكلية التي تعد بمثابة الديناميكية التي تتغير طبيعة العلاقات الدولية وفقها وبصورة آلية.

تأسيسا على ذلك، فإن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تدرجت وتمظهرت في عدة منظورات، بحيث تبلورت بينها جملة من الاختلافات، غير أن صورة **"سياسات القوى"** قد عكست تجربة النصف الأول من القرن العشرين وحتى فترة السبعينيات منه، لكن خبرة الربع الأخير من نفس القرن، أبرزت تغيرات هيكلية في السياسة الدولية، يترتب عليها عدم ملائمة دراستها من خلال منظور سياسات القوى، مما دفع باتجاه ضرورة اتساع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط، وعلى مفاهيم القوة والصراع أساسا، وذلك نظرا لبروز فاعلين جدد من غير الدول، وبروز أهمية موضوعات جديدة تحدث تحولا في النظام الدولي المعاصر تحت تأثير قوى الاعتماد المتبادل الدولي المعقد[1]، ومختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية الجديدة، خلقت تصورا جديدا حول كون العالم نظاما من التفاعلات بين الدول وباقي الفواعل الجدد[2]، ولأجل فهم الطبيعة التفاعلية الحاصلة في المستوى الكلي بين عنصر الدولة الوطنية وبنية النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ينبغي التعرض لأهم ملامح وتصنيفات ومستويات تقسيم صور

---

(1) نادية محمود مصطفى، **" ماهي العلاقات الدولية؟"** في:

www،islamonline, net/oil-arabic/dowalia/ mafaheem-aug-2002/mafaheem-2.asp.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأشكال البنية الدولية أو النظام الدولي، على اعتبار أن الدولة الوطنية تشتغل من خلال وظائفها ضمن حقل هذا النظام المتسم بالحركية والتغير، **فما هي طبيعة هذه البنية الهيكلية*** ؟

المطلب الأول: مظاهر تغير بنية العلاقات الدولية الجيواسراتيجية.

إن التطرق إلى عملية فهم طبيعة البنيان الدولي أو ما اصطلح عليه بالبنية الجيواسراتيجية للمجتمع الدولي والعلاقات الدولية عموما من الأهمية بمكان، ذلك أنه أصبحت تطرح إشكالات أساسية في ذلك، وهي[1] :

-كيف يمكن دراسة المجتمع الدولي؟

1- هل باعتباره وحدات متباينة وتترابط فيما بينها بشبكة من العلاقات؟ أي من خلال المنهجية التجزيئية **Reductionism** والتي تجعل الترابطات بين الوحدات (الأطراف) ذات صبغة تكتيكية عابرة ونفعية، بينما يبقى وجودها المتميز والمنفرد هو الأساس الاستراتيجي لفهم طبيعة الواقع الدولي ومساراته.

2- أم هل نأخذ بالمنهج الآخر والذي يعتبر المجتمع الدولي كتلة واحدة، تطوي بداخلها جملة التناقضات؟ وهو **المنهج الكلاني Holism** ويعني أن الترابط بين الوحدات السياسية هو قاعدة التحليل، بالتالي لكي لا نصبح معنيين في دراستنا بدول دون أخرى يجب التركيز على التفاعلات عبر النظام الدولي برمته، مما يجعلنا معنيين بمستوى تحليلي يتجاوز الوحدات ويمر إلى قضايا حقوق الإنسان والبيئة والإرهاب والأسلحة غير التقليدية والفقر...إلخ، وهي قضايا تمس في العمق جوهر عنصر سيادة الدولة الوطنية، وتؤثر بشكل أو بآخر على وظائفها بما يدع نحو إعادة صياغة هذه الأدوار والوظائف في منحى تكيفي ومرن وغير ثابت.

---

* سوف نتطرق لهذا العنصر بصورة مقارباتية في مطالب المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل، والمقصود هنا يتصل بعامل سلطان الدولة الوطنية أي عنصر السيادة الوطنية، وعلاقتها بالبنية الجيواستراتيجية للمجتمع الدولي.

[1] وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، 2002)، ص 6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي هذا السياق يتصور **الدكتور "وليد عبد الحي"** نسقا ذو ثلاثة مستويات رئيسية لا تخرج جل الممارسات والسلوكات والتفاعلات بين من يمثلون أطراف وفاعلي المجتمع الدولي عن هذا النسق، وهو ينطوي على عديد الصراعات وعلى درجات متفاوتة[1]:

- مستوى **أعلى** ويسمى مركز النظام الدولي، أو **"القطب الدولي"**.
- مستوى **متوسط** ويتضمن التنافس بين الأقاليم على احتلال مركز **"الإقليم القطب"**.
- والمستوى **الثالث** تتوزع داخله الصراعات بين الدول المؤلفة لهذا الإقليم على احتلال دور المركز وهو **"القطب الإقليمي"**.

قبل شرح المستويات الثلاثة، يجب البحث عن علاقة ما كامنة في التحيلات المختلفة لبعض باحثي العلاقات الدولية والتي ترتبط بالطبيعة العامة لبنية العلاقات الدولية والمجتمع الدولي بصفة عامة.

إن وجه الصلة بين مضامين البنية الجيواستراتيجية للعلاقات الدولية، يتعين من خلال أحد أجوبة الدكتور **"برهان غليون"** ورده على سؤال يتعلق بمسألة تراجع الدولة القومية مضمونه:" لعل تراجع الدولة القومية اختلف بين منطقة وأخرى بالنظر إلى بنيتها الداخلية، بمعنى أن الدولة القومية في أوربا انتهت ليس فقط لحساب العلاقات ما فوق القومية وما بعد الدولية، ولكن لصالح تغير في بنيتها الداخلية فرضتها هجرات ديموغرافية حادة وكبيرة أثرت على التركيبة السكانية البشرية في، حين أن بنى الدولة في العالم الثالث قد غيرتها عوامل أخرى مختلفة".[2]

فكان الرد على هذا التساؤل يتأسس على اعتبار المشكلة الرئيسية التي تعاني منها معظم الدول القائمة في العالم اليوم هي أنها ليست دولا قومية، أي ليست دول مواطنين، ولكنها هيئات وسيطة بين الدولة القومية ذات السيادة وبين الوكالة التجارية، وأن مسألة تراجع السيادة والتغير في حجم وطبيعة وظائف الدولة ناتج عن طبيعة الدول وبنياتها، ثم أن تقلص **سيادة الدولة الوكالة**

---

(1) نفس المرجع، ص 7.

(2) برهان غليون، العرب وتحولات العالم : من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، حوار أجراه: رضوان زيادة، (المغرب: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003)، ص 69.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التجارية*، يخلق شروط استتباع النخب الحاكمة كلية للدول الكبرى، لكن تقلص سيادة الدول الكبرى يخلق لديها نزعات جديدة لضم موارد الدول الأخرى ودمجها للاحتفاظ بأكبر هامش للمبادرة والحركة.[1]

ويخلص الدكتور **"برهان غليون"** إلى أن هناك ثلاث درجات من السيادة، وأنها ليست مطلقة وتخضع لتأثيرات خارجية من المنظمات والشركات.

إذا هناك دول ذات سيادة من **الدرجة الأولى**، مثل الدول الصناعية الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهي حسب البنية الجيواستراتيجية للمجتمع الدولي تنتمي إلى المستوى الأول والتي تبحث من خلاله مثلا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا عن صفة القطب الدولي،ودول ذات سيادة من **الدرجة الثانية** وهي **"سيادة محتلة من قبل الدول ذات السيادة"** وهي مشروطة في بعض الميادين، ومثال ذلك حال معظم الدول الأوروبية بما في ذلك اليابان وألمانيا، وهي مرتبطة بضرورة الحد من سيادتها إذا طالت مصالح ومواقف الدول الكبرى، أخيرا درجة ثالثة من السيادة تكون فيها سياسات الدول **خاضعة –إلى حد كبير-** لشروط وضغوطات من الدول الكبرى أو المنظمات والهيئات الدولية، والتكتلات الاقتصادية الكبرى وهي دول ذات سيادة **منقوصة.**

هذا التحليل في المستويات الثلاثة ينطبق على طبيعة البنية الجيواستراتيجية المحددة، والتي تتضمن أنماط مختلفة من التصادم والتنافس و التعاون من أجل تحقيق جملة من الأهداف هي: [2]

1- هدف تحقيق صفة **القطب الدولي**: أي تحقيق صفة الدولة الأهم في العالم وهذا المستوى متفق فيه بين الباحثين على اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأهم في العالم، فهي تمارس السيادة الكاملة (الكلية) الطامحة إلى أن تمارس سياساتها الخاصة بصرف النظر عن أي قيد قانوني أو سياسي خارجي[3] ، في إطار الهيمنة.

---

* المقصود **"بالدولة الوكالة التجارية"** أن الدولة أصبحت عبارة عن وسيط بين أرباب رأس المال والعمل والمستثمرين والشركات متعددة الجنسيات فهي مجرد موظف إداري.

[1] برهان غليون، المرجع السابق الذكر، ص 69.

[2] وليد عبد الحي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 7.

[3] برهان غليون، المرجع السابق الذكر، ص 71.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- هدف تحقيق صفة **الإقليم القطب**: أي وصف الإقليم الأهم في العالم، واختلف الباحثون في الموضوع حول تحديد هذا الإقليم، غير أن هذا المسعى يظهر أكثر في سعي الاتحاد الأوربي اليوم نحو تحديد الوحدة السياسية فضلا عن الوحدة الاقتصادية في منافسة باقي أشكال التكتلات في العالم.

3- القطب الإقليمي: أي تحقيق صفة الدولة الأهم في كل إقليم من أقاليم العالم، مثل المساعي التي تقوم بها الهند للتحول من قوة إقليمية إلى قوة دولية[1].

إذا من خلال المستويات المذكورة، يمكن أن يتأسس لنا التفسير الحقيقي لإشكالية الكيف، ذات الطابع الوصفي وليس التحليلي، بحيث أن المستويات الثلاثة هي مستويات تتدرج فيها عملية التغير الحاصلة والتي تفرض صورة معينة من الأولويات والترتيبات في أشكال التجزيئية للوظائف والأدوار القومية والوطنية داخل البنية الجيواستراتيجية وكذا نسبية عامل التكيف، أو آليات الضبط التي تصبح فيما بعد ملحة وضرورية لبقاء الدولة وقوتها إن على المستويات الثلاثة، وهذه الفكرة تتقاطع مع فكرة الفيلسوف القديم **"باروخ سبينوزا"** حيث يتصور أن كل فرد أو دولة أو مجتمع يسعى إلى الحفاظ على عامل البقاء والاستمرارية في إطار ما يملك من قوة واستعداد.

واسترسالا في فهم طبيعة وأشكال التغير الحاصل على البنية الجيواستراتيجية للمجتمع الدولي يمكن التطرق إلى إسهامات أحد أساتذة العلاقات الدولية الأمريكيين البارزين في تحليل ظاهرة الاعتماد المتبادل وتطوير مناهج دراسة العلاقات الدولية **"جيمس روزنو "** « **James N.Rosenau**» ، بحيث يقدم لنا تحليلا مهما للسياسة العالمية في صورتها المضطربة والمؤثرة بصورة أو بأخرى على الأمم المتحدة في كونها أداة تغيير أي فاعل في التغير أو هي نتيجة للتغير،

لكن ما يهمنا في هذا المقام هو الصورة التحليلية المظهرية التي تبدو في النماذج والديناميكيات والمجالات المتعددة للهياكل الجزئية والكلية في السياسية الدولية، والتي لها علاقة وطيدة بموضوع المركزية واللامركزية، من حيث صفة الفاعلية المضفاة على الوحدة السياسية **"الدولة**

---

[1] وليد عبد الحي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الوطنية".وهو بذلك يقدم ثلاثة نماذج تتضمن عملية التحول والتغـــير في الـــــــــبنى " **Structure**" هي:

جدول(1) : التحول في المـــــجالات العالمـــــية الثـــــــلاثة.

The transformation of global Parameters:

	مـــــــــــــن	إلـــــــــــــى
Micro Parameter المجال الجزئي	الأفراد أقل تمتعا بمهارات تحليلية وإنفعالية.	أفراد أكثر تمتعا بمهارات تحليلية وإنفعالية.
Macro-micro parameter المجال جزئي-كلـــــــــي	الهياكل السلطوية في استقرار لأن المواطنين مرتبطين بمؤسسات الشرعية التقليدية الدستورية.	الهياكل السلطوية في أزمة لأن المواطنين تبنوا نظرة نقدية للشرعية التقليدية.
Macro parameter المجال الكلـــــــــــي	نظام فوضوي للدول القومية	تفكك النظام السابق وتعويضه بتعدد المراكز لنظم فرعية داخل الدولة، وعبر الدول.

Source :James,N. Rosenau, The United Nations In A Turbulent World, (Colorado: Iynne,Rienner Publishers, 1992), P14.

من خلال الجدول، يحدد"**روزنو**" ثلاثة نماذج أو مجالات للتغير[1] :

1- المجال الجزئي Micro Parameter : ويتضمن هذا المجال تغيرا جوهريا أفراديا هو ثورة المهارة، وتزايد القدرات التحليلية للأفراد نظرا لعامل التطور التكنولوجي، والعمليات الاتصالية الواسعة إضافة إلى تركيز انفعالاتهم على تحليل التتابع السببي لمجرى الأحداث بما يدفع هؤلاء إلى الاحتجاج على السلطات والمطالبة بأشكال حكم أكثر ديمقراطية، في ظل توجه العالم نحو اتساع نطاق الحريات السياسية وتقلص الرقابة المركزية على الاقتصاد، وهذه العمليات في المجال الجزئي ديناميكية مبدئية ومؤشر على تآكل دور الدولة الوطنية الحقيقي.

2- المجال الجزئي- الكلي Micro-Macro Parameter: ويتضمن ضرورة النظر في تموقع السلطة من حيث قدرتها على تلبية مطالب الأفراد والجماهير، فتزايد المهارات التحليلية لدى الأفراد

(1) **James،N،Rosenau,** The United Nations In A Turbulent World, (Colorado: Iynne,Rienner Publishers, 1992), P14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جعل الدولة الوطنية تعيش أزمة شرعية حقيقية ذلك أن شرعية وجود الدولة والحكومات تتأسس انطلاقا من حجم انجازاتها في مجالات الأمن والحاجيات الضرورية، وبالتالي أزمة السلطة أضحت في ظلها الدول أقل فاعلية في مواجهة التحديات ووضع السياسات، والمستفيد الأكبر من أزمة السلطة هي **المنظمات فوق-قومية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والحركات الاجتماعية وغيرها.**

3- المجال الكلي Macro Parameter : (تفكك الهياكل العالمية)، ويتضمن هذا المجال التحول والتغير في بنية السياسية الدولية، والتي كانت منذ أكثر من ثلاثة قرون قائمة على نظام فوضوي لدول قومية ذات سيادة لا تعترف بأية سلطة أخرى، وتسير نزاعاتها إما بالتوافق وإما عن طريق الحرب.

رغم أن الدول لم تكن الفاعل الوحيد لكنها كانت هي المسيطرة تقليديا بحيث تسن القوانين والقواعد، أي عالم مركزية الدول من خلال هرمية قائمة على توزيع القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، فتراوح النظام الدولي بين هياكل مهيمنة، ثنائية أو متعددة الأقطاب.

يرى **"روزنو"** أنه مع تراجع العالم القائم على مركزية الدول للأسباب السابقة الذكر، ظهر عالم متعدد المراكز أكثر تعقيدا بفواعل جديدة، مفعم بهياكل وعمليات وقرارات وقواعد جديدة تشمل الشركات متعددة الجنسيات والأقليات الإثنية والحكومات المحلية والبيروقراطيات، والتجمعات المهنية، والأحزاب السياسية والمنظمات الدولية، كلها تتنافس وتتنازع وتتعاون وتتفاعل مع فواعل عالم مركزية الدولة، ويضيف **"روزنو"** أنه:**"إذا كانت هذه التحولات لم تلغي دور الدولة نهائيا فإنها لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.**

"in sam, And to reiterate،while the bifurcation of world politics her not pushed states to the edge of the global stage.the are no longer the only key actors"[1]

لتوضيح الاختلافات و الفرو قات -دون شرح أوتعليق- التي تميز عالم مركزية الدولة عن العالم المتعدد الأطراف في إطار عملية الاعتماد المتبادل المعقد، ندرج الجدول الآتي:

---

[1] **James،N.Rosenau**،OP.Cit,P20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول (2): الهياكل والعمليات في عالمي السياسة العالمية (عالم مركزية الدولة – العالم متعدد المراكز):

	عالم مركزية الدولة	عالم متعدد المراكز
-عدد الفواعل الرئيسية.	-قرابة 200 فاعل.	-مئات الآلاف.
-المعضلة الرئيسية للفواعل.	-الأمـــــــــــن	-حكم ذاتي.
الأهداف الرئيسية للفواعل.	-الحفاظ على وحدة الإقليم والأمن.	-للزيادة في الأسواق المشتركة.
وسائل تحقيق الأهداف	-القوة المسلحـــــــــــــــة.	-الحفاظ على إندماج النظم الفرعية.
الأولويات المعيارية.	العمليات، خاصة تلك التي تحفظ السيادة وقواعد القانون.	-التعاون والشراكة. المخرجات: خاصة تلك التي تنشر الحقوق والعدالة والشروة.
طرق الإئتلاف	تكوين أحلاف إن أمكن ذلك	اتحاد مؤقت
مجال الأجندة	محدود	غير محدود
القواعد التي تحكم التفاعل بين الفواعل.	-الممارسات الدبلوماسية	-وضعيات غير مؤسساتية وغير رسمية.
توزيع القوة بين الفواعل.	ترتيبية حسب مقدار القوة.	مساواة نسبية، وأخذ المبادرات يعني الإعتبار.
نماذج التفاعل بين الفواعل	تناظرية	لا تناظرية.
زمام القيادة	القوى الكبرى	فواعل مبدعة مع مصادر واسعة.
المؤسسات	مستقرة وقائمة	ظاهرة منذ وقت أقل
قابلية التغيير	نسبة منخفضة	نسبة عالية.
الرقابة على المخرجات	مركزة	منتشرة.
قواعد هياكل إتخاذ القرارات	-السلطات-القانون	أنواع متعددة للسلطة،القيادة المؤثرة.

Source :James,N. Rosenau, The United Nations In A Turbulent World, (Colorado: Iynne,Rienner Publishers, 1992), P21 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: أهم التحولات والتحديات الدولية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

مع بداية تسعينيات القرن العشرين وبعد أربعين سنة من الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة- مما أفرز تفكك المعسكر الشرقي، وهيمنة القطب الغربي ووصول العالم إلى مرحلة الأحادية القطبية - وإن كان هناك الكثير من الجدل حول طبيعة البنية العامة للنظام الدولي في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة- أصبح العالم على وقع جملة من التحولات والتغيرات في المواقف والمستحدثات النظرية والقضايا العالقة، وذلك تحت تسميات مختلفة في إطار أشكال التوحيد أو التنميط **Uniformisation** [1] في صيغ التنظيم السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني.

ومن هذه التسميات التي تطلق على واقع ما بعد الحرب الباردة: الاعتماد المتبادل- **Interdependence** أو- **نهاية التاريخ** – **End Of history** أو - **الإندماج المكثف- Deeper Integration** أو- **العولمة Globalisation** إلا نقطة الالتقاء لكل هذه التسميات هي أنها تصف حالة معقدة من الروابط والعلاقات، وتدل على العملية التي تتم من خلالها تأثر المجتمعات والأفراد في كل مكان بما يجري من أحداث وقرارات وأنشطة حتى في أبعد نقطة من نقاط الكون[2].

تمثل مرحلة ما بعد الحرب الباردة لدى الكثير من الباحثين تأكيدا على ميلاد مرحلة جديدة اتسمت بعديد المتغيرات النظرية والإستراتيجية والمؤثرة بوجه أو بآخر على الدولة الوطنية من حيث وظائفها وأدوارها ومجال تصرفها.

فما هي أبرز هذه التحولات الجديدة والمتغيرات والتحديات المفروضة على الدولة الوطنية بصفتها كانت الفاعل الأهم في العلاقات الدولية؟

---

[1] أحمد حمدي، "كلمة افتتاح ندوة الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة"، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، **أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام**، (الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص 12.

[2] مازن غرايبية، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية"، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، **أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام**، (الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص 19.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الأول: تعدد أطر الأدبيات الوصفية حول التحولات والتحديات الدولية الجديدة.

تبلورت مجموعة من التحولات العميقة والمؤثرة على كيان الدولة الوطنية خلال مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، وتبلورت معها جملة من الأولويات على طاولة البحث لدى الكثير من المهتمين والدارسين والمفكرين في الموضوع، وبالضبط حول مسألة تحديد ووصف هذه التحولات وترتيبها بحسب العامل الزمني والإطار العام لحدوثها ودرجة تأثيرها، وتبعا لذلك، فإن **"جيسمن روزنو"** يصف حالة من الاضطراب العالمي خلال نفس المرحلة، وهو بذلك يحدد المتغيرات الحاصلة على أنها مصادر الاضطراب في السياسة الدولية على النحو التالي[1]:

1- انتشار الفواعل الجدد: إن التخوف في النظام الدولي حسب **"روزنو"** ليس مصدره التركيبة غير المنظمة نتيجة الانفجار السكاني، بقدر ما يعود إلى التركيبة المنظمة المكونة من ملايين الجمعيات والأحزاب والمنظمات والحركات وجماعات المصالح، وأنواع أخرى من الجماعات التي تتقاسم التطلع لزيادة رفاهيتها والبحث عن الطرق التي تمكنها من العمل معا في شبكة مترابطة تماشيا مع التغيرات العالمية السريعة.

2- أثر التطور التكنولوجي: ساعد التطور التكنولوجي الإنسان على تخطي الكثير من حواجز القوانين الطبيعية **-المسافات والحواجز الاقتصادية-** بما أفرز عملية الاعتماد المتبادل بين الأشخاص والحكومات.

3- عولمة الاقتصاديات الوطنية: تمت عولمة رؤوس الأموال والإنتاج والمخابر والأسواق إلى درجة أصبح فيها أصحاب رأس المال والمقاولون والعمال والمستهلكون مرتبطون بشبكات في الاقتصاد العالمي تخطت الحدود الوطنية التقليدية، وقد أدى هذا إلى فقدان الروابط بين المنتجين والعمال وأوطانهم ودولهم، حفاظا على مصالحهم، وهذا يفرز بدوره الحاجة إلى إنشاء منظمات عبر قومية تعمل على المستوى العالمي لحماية مصالحها الاقتصادية خصوصا.

4- زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل: بحيث ليست عولمة الاقتصاديات الوطنية وحدها من مصادر التغيرات الحاصلة، بل ظهرت على السطح تحديات جديدة **عابرة للقوميات** مثل **تلوث البيئة، تجارة المخدرات، الإرهاب، مرض الإيدز، تدفق اللاجئين، والأزمات النقدية**، فكل هذه

---

(1) **James،N. Rosenau**،Op.Cit،pp 22-36.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التحديات والقضايا تمس مختلف الدول وتتطلب مشاركة فعالة وعمل جماعي لمواجهتها من طرف الدول الوطنية لأنها تحديات أو مشاكل عابرة للحدود.

5- ضعف الدول وانتقال الولاءات: يرى"**جيمس روزنو**" أن النظام القائم على مركزية الدولة هو من أسس المنظمات متعددة الأطراف والتي طورت-بدورها- الترتيبات الخاصة، التي سيرت الثورة النووية واحتوتها وقضت على الاستعمار وأسست المؤسسات التي مكنت الدول الصناعية من السيطرة على العالم الثالث.

6- ظهور الجماعات الفرعية: (النزاعات الإثنية والعرقية) وذلك في إطار الاتجاهات اللامركزية، أين يكون الأفراد والجماعات مستعدين لتحدي السلطة ونقل ولاءاتهم وتغيرها، فالجماعات الفرعية تتكون نتيجة إحساس الأفراد بانتمائهم لجماعة معينة على أساس تاريخي، مهني اقتصادي، اجتماعي أو سياسي.

7- ويعقب"**جيمس روزمو**" على جملة المتغيرات المذكورة والتي تمس-حسبه- جوهر العلاقات الدولية، وهي تشكل بذلك مصادر الاضطراب العالمي حقيقة، فإن التأمل في آفاق المتغيرات الدولية البارزة مثل ارتفاع الكثافة السكانية وتزايد التنظيمات المعقدة في المجتمع، وعولمة الاقتصاديات الوطنية والمديونية الخارجية، والإبداعات التكنولوجية، وتحدي المجموعات الفرعية الباحثة عن مدى أوسع من الحكم الذاتي، كلها متغيرات تؤثر على مدى فعالة الدول، فأجندة الدول توسعت من حيث المشاكل والتحديات، في حين تقلصت فعاليتها ومصادرها لمواجهة هذه التحديات، لذلك ظهرت تجمعات إقليمية في محاولة لمواجهة التحديات الجديدة، مما نقل الولاء من الدولة إلى المنتظم ولو جزئيا، وهو ما يحدث في مستوى الإقليم القطب كالاتحاد الأوروبي.[1]

وفي نفس السياق، يحدد كل من "**جون بايليس**" **John Baylis** و "**ستيف سميث**" " **Steve Smith** " أهم القضايا الدولية والمتمثلة في قضايا البيئة **Environement Issues** والإرهاب والعولمة **Terrorisme And Globalisation** ومسألة إنتشار الأسلحة النووية **Nuclear Armes Proliferation** التي أفضت إلى عديد الصور، من عدم التفاهم وبروز عديد الملفات الدولية التي لا تزال عالقة مثل ملف إيران وكوريا الشمالية وكذا تعدد القوميات

[1] Ibid,pp 30-31.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والولاءات وما لها من تأثير على سلطة الدول الوطنية، إضافة إلى المسألة الثقافية ودورها في القضايا الدولية والتوجهات الإيديولوجية للدول، والتدخل الإنساني **Humanitarian Intervention** وعمليات التكامل والتعاون الإقليمي **Integration And Regional Cooperation Processes**، كما يضيف أيضا **"جان أيارت سكولت" Jan Aart Scholte** مسألة العولمة المالية والتجارية **Global trade and finance** وما لها من دور في ربط وتوحيد رأس المال العالمي وخلق شبكة من المعاملات بين الدول والفواعل الأخرى.

أيضا يشرح **"طوماس كارولين" Caroline Thomas** قضايا التخلف والتنمية والفقر في العالم، كأهم العوامل المفرقة بين عالم الشمال وعالم الجنوب، وكتعبير عن اللامساواة العالمية بين الجماهير، على أن موضوع حقوق الإنسان والنوع الإنساني والاعتبارات العرقية والتمييز العنصري قد أشار إليه كل من **"كريس براون" Chris Brown** و**" جان جيندي باتمان " Jan Jindy Pettman**.[1]

لا يكاد يتحقق الاتفاق بين الباحثين حول تصنيفات وأولويات تحديد ووصف التحولات الدولية العميقة على أنه يوجد كثير من التداخل بمصطلحات جديدة وترتيبات مختلفة ومتباينة حسب قناعات أصحابها، وفي نفس المسار، فإن من باحثي العالم الثالث من يحدد أبرز قضايا السياسة الدولية وأبرز تحدياتها، وجملة الانعكاسات البالغة خاصة فيما يتعلق بالبنى والمفاهيم في ظل المستجدات ويتمثلها في سقوط التوازن القطبي وزحف مظاهر العولمة ورسوخ قيم جديدة وتداعيات أحداث **11** سبتمبر **2001.**

كما أن هناك ممن يبرز أهم التحولات الجديدة ويحصرها في عدة محاور رئيسية لحركة السياسة العالمية و في عدة عناوين كبرى تتمثل في:[2]

***ديناميات التقارب الدولي:** واشكاليته تندرج تحت هذا العنوان ، عملية التبادل الحر والحركة عبر القطرية وظاهرة العولمة.

---

[1] **John Baylis & Steve Smith**, The Globalization Of World Politics, (London: Oxford University Press, Third Edition,2003) Pp20-31.

[2] هادي خضرواي، أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة: من خلال المفاهيم والبنى، (بيروت: دار الكتب الحديثة، الطبعة الأولى 2002)، ص ص6-7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

***ديناميات التفاعل السلمي:** وتشمل المجتمع الدولي ومؤسساته والمتمثلة في المنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية والرأي العام العالمي والأمن الجماعي والتفاوض والتقاضي.

***صلات التأزم والتصادم:** وتشمل ظاهرة الإرهاب والعدوان والحرب والحصار الاقتصادي.

***قضايا البعد الإنساني في السياسة الدولية:** والمتمثلة في مسائل حقوق الإنسان وتقرير المصير، والجرائم الدولية والتدخل لأغراض إنسانية، واللجوء السياسي والتمييز العنصري وظاهرة الفقر ومحاولات مكافحته، والأقليات والعرقيات.

***إشكالات البنى السياسية:** والكيانات المتمثلة في موضوع الدولة والحدود ومواضيع السيادة والمساواة والجيوسياسة.

***نماذج البنى والقوى الإقليمية منها:** الاتحاد الأوروبي وتكتل **آسيان وآبيك ونافقا.**

معظم التحولات الدولية الحاصلة في العلاقات الدولية لا تكاد تخرج من حيث طبيعتها وشكلها وحجم تأثيرها عن هذه المحاور، ويرد ذكرها لكونها تؤثر على كيان الدولة الوطنية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا واستراتيجيا وثقافيا، بما يحول طبيعة وظائفها الأصلية وأدوارها التقليدية وتحد من سيادتها، بحيث تصبح المشاكل المحيطة بها أعظم من كونها هي المشكلة على حد تعبير**"دانييل بل".**

ويضيف الدكتور **"سامي ريحانا":"** أن التغيرات الأخيرة في الخرائط السياسية والديموغرافية والاجتماعية، دفعت العالم إلى خطوات غيرت جوهريا معالمه، التي كانت ثابتة منذ الحرب العالمية الثانية.**"**[1]

كما يؤكد أن غياب المعسكر الشرقي عن الساحة العالمية خلف المجال **"لنظام عالمي جديد"** لم يتمكن حتى الآن من تثبيت هيمنته على العالم، إضافة إلى غياب أو تقزم دور الأمم المتحدة في فض المنازعات الدولية، وضعف الحاجة إلى الأحلاف الدولية وتراجع التهديدات العسكرية في أوروبا وانتقال التوتر إلى العالم الثالث.

[1] سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن 21، (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1998)، ص 8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من المشاكل أيضا التي تواجه العالم المتقدم مسألة التوفيق بين التكنولوجيا الحديثة والاقتصادية المتطورة من جهة والتخلف التنموي الاقتصادي من جهة أخرى بحيث شمال غني متطور وجنوب فقير متخلف.

هذا ويضيف أيضا أزمة إنتشار **الأسلحة النووية** ببعديها المتمثلين في: [1]

- إمكانية انتقالها بفعل الخبرة والتكنولوجيا المتطورة إلى بلدان الجنوب.

-كيفية التعامل مع الكميات الهائلة من النفايات النووية ذات الأخطار البالغة على الصحة و البيئة.

ومن التحولات أيضا تلك التحديات ضمن الاقتصاد العالمي والنظام النقدي ودور منظمة التجارة العالمية في زيادة حدتها،إضافة إلى التحول الأمني الجديد المواجه لعالم الشمال والجنوب على حد سواء وهو الإرهاب الدولي، والذي يشمل أشكال مختلفة منها العلماني المرتبط بالحركات السياسية، والإيديولوجية، والإرهاب الأصولي المرتبط بالدين تحت أقنعة سياسية.وفي سياق التحولات الجديدة والتحديات والرهانات التي تواجه عالم الجنوب، نجد ظاهرة الانفجار السكاني و مسائل التنمية الاقتصادية والهجرة نحو الشمال، والصراعات الإقليمية وتجارة الأسلحة وملف حقوق الإنسان.

رغم تعدد الظواهر والتحولات والمتغيرات في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة لدى الباحثين الغربيين وباحثي العالم النامي، إنه ينبغي تقصي أهم القضايا والتحولات التي تمس بقوة وحدة الدولة الوطنية باعتبارها ذات سيادة وتملك جملة من الأ دوار والوظائف، وهي بذلك تحترم إلزامية القانون الدولي العام، وذلك بصورة أقرب إلى الموضوعية من حيث الجانب الوصفي لهذه التحولات.

---

[1] نفس المرجع ، ص 21.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثاني: أبرز التحولات و التحديات الدولية الجديدة.

إن تعدد التحولات الدولية والتغيرات الإستراتيجية في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تفرض علينا-نظرا لصعوبة حصرها والدقة في الدراسة- القيام بتحديد أبرز وأهم التحولات التي تؤثر بكل عمق على وظائف وأسس وكيان الدولة الوطنية، وتنعكس إفرازاتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة على سلوكات الدول ضمن الديناميكية العالمية السياسية الاقتصادية والأمنية، **فما هي أبرز وأهم هذه المستجدات؟**

1- انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك أوروبا الشرقية:

إن اقتران إنهيار المعسكر الشرقي بتفكك أوروبا الشرقية يدل على **علاقة ربط** تتمثل في كون نهاية الحرب الباردة تعبير على زوال ما يعرف بالستار الحديدي الذي مثل **خط واجهة** تواصل أكثر من خمسة وأربعين سنة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتمزق معسكره أحدث وضعا **جيوسياسيا** كبيرا في أوروبا ، يتمثل في ظاهرتين أساسيتين هما:

- بروز ألمانيا موحدة قوية.
- فقدان أي قوة ذات شأن شرقا، بما غير العلاقات الإستراتيجية **الأوراسية** كلية. [1]

ومع التقهقر **الجيوسياسي الروسي** تقلصت حدود روسيا إلى حد أنها تحولت إلى وضع يشبه حدودها الإقليمية في بداية القرن السابع عشر، وهذا أقل مما كانت فرضته عليها إتفاقية **"نراست ليطوسك" Nrest Litowsk** ، فهي لم تتنازل فقط عن مناطق **البلاط وأوكرانيا وما وراء القوقاز**، بل انتزعت منها **بيلوروسيا** ثم الأقلية **الشيشانية**، إضافة إلى أن عدم الاستقرار الجغرافي والسياسي على مستوى منطقة ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي، يمثل اليوم **افتراضا ممكنا**، خاصة في ظل مطالبات الانفصال ومحاولات الانشقاق من طرف **بيلوروسيا** وبعض الجمهوريات مثل **أوكرانيا** وكذا عودة **مولدافيا ورومانيا**.[2]

---

[1] بول ماري دي لاتورس،"المتغيرات في العلاقات الدولية"، **مجلة دراسات دولية**، (تونس: جمعية الدراسات الدولية، عدد: 65 ، أفريل 1997)، ص ص 4-5.

[2] المرجع نفسه ، ص 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أنه توجد عدة أقليات تم إدماجها في دول أجنبية بل معادية لهذه الأقليات، مما ينبئ بأزمة السلطة والشرعية داخل هذه الدول مستقبلا ويخلق حالة من الصراعات العرقية والدينية الطائفية، والحروب الأهلية مثل ما يقع داخل جورجيا والشيشان، أرمينيا، والأذريبيجان...إلخ ، وذلك كله ناتج عن ظاهرة المعارضات القومية التي تتم عن قوة وديمومة مشاعر وطنية لا يمكن إخفاؤها ولا اختزالها ولا نفيها. [1]

كما أن التصدع والتفكك قد انتشر إلى وسط أوروبا وجنوب شرقها، والأمر يتعلق **بتشيكوسلوفاكيا**، **ويوغسلافيا** من حيث الحدود الموروثة عن الإتحاد الفيديرالي السابق، مما أحدث معارضات كبيرة وشرسة وسط أوروبا لم تقو المجموعة الدولية على كبح مداها.

كلا الحدثين أمر على غاية من الأهمية في موضوع الدولة الوطنية، كونه يشخص أحد أسباب تفكك الجمهوريات والأنظمة ويبين مدى ضعف الدول وعدم قدرتها على مواجهة العوامل القومية.

2- ملامح نظام دولي جديد / مشروع الهيمنة :

مع التأكيد القائل أنه لا يمكن تناول أية أفكار سياسية وكأنها جزء منفصل عن النظام الدولي، باعتبار أن **نظريات العلاقات الدولية جزء من النظام الدولي**، هذا وبغض النظر عن الحالة القائمة حول أحقية وجود وبروز نظام دولي جديد **فعلا أم لا**، فإن ما يسمى النظام الدولي الجديد بدأت بوادره الأولى مع منتصف ثمانينات القرن العشرين إثر بروز تلك التغيرات في معادلة توازن العلاقات الدولية، وباختصار، فإن **"ميخائيل غورباتشوف"** أول من استخدم مصطلح-النظام الدولي الجديد 1989، إثر الأزمة الروسية، ثم**"جورج وولكر بوش"** 1990 مع بوادر إنهيار المعسكر الشرقي، ثم الأمم المتحدة عام 1991 إثر انتهاء النقاش الإيديولوجي، وتفكك المعسكر الاشتراكي للاتحاد السوفياتي، وبين **التأييد والمعارضة** لمشروع النظام الدولي الجديد، تبلورت جملة من البدائل لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تتمثل في: [2]

---

[1] بول ماري دي لاتورس،نفس المرجع، ص 7.

[2] اسماعيل كرازدي، مرجع سابق، ص123 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **نظام أمريكا فوق الجميع**:وهو الخيار الذي يوطن أمريكا قطبا أحاديا مهيمنا.

- **نظام أمريكا أولا**: تركيز الاهتمام بالداخل الأمريكي الاجتماعي والاقتصادي أولا.

- **نظام اللانظام العالمي الجديد**: حيث أن تشكل النظام العالمي مرهون بتشكل الأقطاب، وفي حالة انتقاء الأقطاب تحل الفوضى السياسية وينعدم لذلك النظام العالمي.

- **نظام الواحد للجميع والجميع للواحد**: وهو يتصور تعددية الأقطاب والقيم الإنسانية المشتركة من السلم والأمن العالميين.

في نفس السياق فإن الكثيرين يعتبرون بأن النظام الدولي الجديد ما هو إلا تسارع أو تطور سريع للسياسة الأمريكية لفرض هيمنتها أكثر ، وتحقيق حلم السلطة السياسية العالمية على حد تعبير"**بريجينسكي**" ، فحسب تقرير أصدره وكيل كاتب الدولة الأمريكي للدفاع المكلف بالشؤون السياسية ، **Paul D Wolfowitz** ، يدعو فيه لدعم ديمومة الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأعظم الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهو يدعوها لتحديد هدفها المتمثل في:"**إقناع كل منافس محتمل أن لا حاجة له في الطمع للاضطلاع بأي دور يفوق دور الولايات المتحدة الأمريكية**"[1]، ذلك أن النظام الدولي الجديد هو الأهم كضمانة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدفها الأسمى، وبالتالي ملامح النظام الدولي الجديد كوسيلة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وفرض سيطرتها على العالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا يحد من سياسات الدول الأخرى، بما يدفعها إلى **تشكيل تكتلات ضخمة للمواجهة وكسر حاجز الهيمنة ولو اقتصاديا، والمحافظة على إستراتيجيتها** من حيث فعاليتها وسريانها.

3- العـــــــــــــولمة Globalisation :

يؤكد الدكتور "**حسن حنفي**" أن الدولة الوطنية أصبحت مهددة بجملة من الأخطار، وفي سياق شرحه للأخطار التي ترد من المستوى الخارجي،يشير إلى **العولمة** في تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ففي عالم ما بعد الحرب الباردة يصعب فصل الداخل عن الخارج أو الوقوف عند حدود سياسية أو فصل التشابك بين المجتمعات، إلى الحد الذي دفع الباحثين لوصف هذا

[1] بول ماري دي لاتورس، المرجع السابق الذكر، ص 8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العالم على أنه قرية كونية **Global Village** أو جيران في عالم واحد **Neighborhood** أو عالم بلا حدود **Borderless World** .[1]

فكلمة **Mondialisation** و **Globalisation** ليس لها نفس الدلالة، فهي مركبة من **Mondus** و **Tion** باللغة الفرنسية ، وتعني الأولى **العالم**، و **Globalisation** والتي تعني **Global**و **Tion (suffixe)** وتعني الأولى **الشمولية**، لغويا تعني **العالم أجمع أو العالمية**، ومن هنا جاء المصطلح باللغة العربية **العولمة والكوكبة والكونية والشمولية** ، أما **Tion** بالفرنسية فتعني التجزئة أو التفكك أي الأطراف[2] ، فالعولمة إذا هي توجه **Tendency** يريد المجتمع الدولي الوصول إليه أو قد وصله، وتعني التفاوت الذي حدث في العلاقات الدولية من خلال التداخل القومي المبني على تزايد الاعتماد المتبادل وتراجع التركيز على الدولة كعنصر أساسي في ذلك ، والانتقال إلى مستوى أعلى في التفاعلات الدولية الجديدة وكذلك الأشخاص والمنظمات الدولية التي أصبحت تنافس الدول الوطنية في سيادتها[3].

وحسب تعبير **"مالكوم واترز" Malcom Waters** فإن العولمة هي كل المستجدات والتطورات التي تسعى – بقصد أو بدون قصد - إلى دمج سكان العالم في مجتمع واحد[4]،

وحسب **"بيرتران بادي"**، فإن مصطلح **Globalisation** باللغة الفرنسية تعني العولمة الاقتصادية[5]، وأكثر من ذلك ولفهم حركية ظاهرة العولمة ينبغي توضيح أبعاد العولمة والتي وصفت في أكثر من موضع على أنها **حركة غائية ومدارة** تهدف إلى **توحيد وتنميط الثقافات والسلوكيات والقيم.**

في سياق الإشارة إلى **الأبعاد السياسية للعولمة**، يرى علماء السياسة والعلاقات الدولية أن العولمة بدأت مع نهاية الحرب الباردة، أي بعد سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا وتفكك الاتحاد السوفياتي، لأن ذلك يعتبر **عصر النهايات: نهاية الاقتصاد الاشتراكي الموجه وتراجع**

---

[1] مازن غرايبية، المرجع السابق الذكر، ص 19.

[2] عبد الكريم كبيش،" العولمة والدولة ومفهوم السيادة "، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، **أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام**، (الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص 40.

[3] نفس المرجع، ص 41.

[4] مازن غرايبية، المرجع نفسه، ص 20.

[5] بيرتران بادي ، عالم بلا سيادة : الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج، (القاهرة : مكتبة الشروق، الطبعة الأولى 2001)، ص8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الايديولوجيا الشيوعية، نهاية الثنائية القطبية ونهاية التاريخ وبداية عهد جديد في العلاقات الدولية، **عهد انتصار الليبيرالبية واقتصاد السوق والنظام السياسي الغربي**[1]، ومن تداعيات هذا التحول بروز جملة ترتيبات جديدة تشمل ما يلي:

- ✖شمولية حل النزاعات الدولية.
- ✖عولمة السياسة وقيم الديمقراطية على شاكلة النموذج الأمريكي.
- ✖عولمة فكرة حقوق الإنسان والحريات.

بالنسبة لأبعاد العولمة الاقتصادية، فهي تشمل عدة أبعاد تظهر من خلال سماتها الاقتصادية ، وميكانيزماتها تتضح من خلال جملة طروحات ترى بأن[2] السمة الرئيسية لعصر العولمة تتمثل في التحول من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد العالمي ، بحيث الاقتصاد الدولي **(بين الدول)** باعتبارها وحدات أساسية في النظام الدولي، وداخل هذا النظام مهما تطورت عملية الاندماج ما بين الدول إلا أن مركز القرار يبقى متمركزا في مؤسسات ذات صبغة وطنية.

ويعتقد الباحثون أن الاقتصاد الدولي يتبع حركة تصاعدية في التنظيم ، حيث يتجه من الفواعل الدولية نحو مستوى النظام الدولي ، إذ تحاول معظم الاقتصاديات الوطنية تكييف نفسها مع الاقتصاديات الجديدة وتوحيد نشاطاتها في بعض القطاعات وليس كلها، فالعوامل الحكومية في الاقتصاد الدولي رغم تعدي نشاطها دولة واحدة إلا أنها تتصف بطابع مركزي ، وفي إطار العولمة تحول الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد العالمي مخترقا الاقتصادات الوطنية والفاعلين الوطنيين مما يجعل الاقتصاد العالمي يفرض طابعه الخاص عليه ، ويجعلها في اندماج مع اقتصاديات جديدة ، ويتحول مركز الثقل واتخاذ القرار إلى مراكز أخرى **فوق الدولة عبر – وطنية.**

تعتبر هذه المؤسسات والفواعل عبر-الوطنية **مستقلة** ، وهي في عصر العولمة تعمل على **توحيد** جهودها، أما **السمة الثانية** فتتمثل في **عولمة الأسواق والمنافسة الكونية .**

---

[1] عبد الكريم كبيش، المرجع السابق الذكر، ص 43.

[2] حسين بوقارة ، **الفكر الاستراتيجي القديم والمعاصر**، مجموعة محاضرات في مقياس: الفكر الاستراتيجي ، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، 2006-2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أصحاب هذا الطرح يرون بأنه إذا كانت أهداف إستراتيجية الاستعمار القديم هي النفوذ وجلب المواد الأولية وضم الأقاليم، فإن ظاهرة العولمة تهدف إلى كسب الأسواق والمنافسة على المستوى **الكوني**، فالهدف الرئيسي حسب هذا الاعتقاد هو غزو الأسواق العالمية بما في ذلك غزو أسواق **الخصم** (حرية التجارة)، وامتدت هذه المنافسة إلى المنافسة على أسواق العمل، خاصة (الإطارات عالية التأهيل)، يتصور أصحاب هذا الطرح أن هذه المنافسة الكونية الشاملة **تأخذ طابعا صفريا**، لأن الربح الذي يحققه طرف ما يقابله عجز عند الآخر ، و رغم هذه المنافسة الشرسة فإن الدول لا يمكنها الانعزال عن ميدان هذه المنافسة لأن ذلك يحيلها على الإقصاء والدول تجد نفسها غالبا مضطرة وملزمة بذلك، وهذا الوضع يؤدي في غالب الأحيان إلى **ذوبان الدولة** في **وحدات** أكثر تطورا من نواحي مختلفة.

بالنسبة **للسمة الثالثة** تتمثل في تصاعد الفواعل الأخرى مقابل تراجع الدولة وهذا الطرح يرى بأن تسارع وتيرة العولمة بدأت تحدث مظاهر جديدة على المستوى العالمي، من ذلك ظهور الفواعل خاصة التجارية والصناعية الجديدة إلى جانب الدول، وهي الشركات المالية الدولية ذات الطابع التجاري مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات وهي بمثابة أدوات اشتغال العولمة.

الشركات العابرة للقارات تقوم بحركات اندماجية على المستوى المالي، والخدماتي، وهذا ما جعل الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي أصبحت تهيمن عليه الفواعل الجديدة ، وأكثر من ذلك هذه الأطراف الجديدة أصبحت تمتلك إستراتيجية شاملة حول كيفية تنظيم الأسواق والمنافسة، و كيفيات التوسع في الاستثمارات، وأصبحت هذه الفواعل تتحكم في ديناميكية الاستثمارات (رؤوس الأموال والتكنولوجيا)، هذا كله دفع الفواعل الجديدة **إلى الدمج التدريجي للشبكات في نظام جديد لا يعترف بالحدود**، هذه الظواهر كلها تجرد الدولة من الكثير من الوظائف التي كانت تقوم بها في فترات سابقة كما أنها تساهم في إحداث مزيد من الثغرات التي يتم من خلالها اختراق سيادة الدول، **أما السمة الرابعة** لظاهرة العولمة فتتمثل في عولمة الأسواق النقدية والرساميل فقد صارت هذه السمة ممكنة وهذا بفضل توفر أسواق الرساميل المختلفة وأنظمة التكنولوجيات المختلفة، ذلك أنه أصبحت عملية نقل مقادير كبيرة من المال تتم بسرعة كبيرة جدا ، وبالتالي ارتباط هذه الأسواق المالية بشبكات يسهل عملية تحويل ونقل الرساميل وهذا عامل إيجابي، لكنه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يترك الأطراف معرضة للإنهيار بسرعة نتيجة لارتباطها بحركة المضاربة المالية على المستوى الدولي[1].

إضافة إلى أن حرية تنقل وتحويل السيولة المالية الدولية يؤدي إلى حرمان الكثير من الحكومات من التدخل في الحياة الاقتصادية، كما يعرضها للركود الاقتصادي والتضخم،

وعموما، فإنه ورغم **الانحيازات الإيديولوجية والفكرية** للباحثين في موضوع العولمة، إلا أن من بين إحدى التعاريف التي يمكن الاعتراف على الأقل بمستوى مقبول ورضائي بمدى استبيان حقيقة الظاهرة، وهو التعريف الذي تبناه **المكتب العالمي للشغل**، على أنها(العولمة) **تسلسل تاريخي نشهد من خلاله روابط قوية بين الأفراد وبين الأعمال البشرية والبنيات السياسية، وهذه الروابط تتمثل في التبادلات المادية وغير المادية التي تتطور بسرعة على مستوى الأرض كاملة**[2] **،فكيف تتأثر الدولة الوطنية بهاته الظاهرة من حيث الوظائف والتوجهات على حد سواء؟.**

4- ظاهرة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ، ويعني تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول دون إذن منها، رغم أن الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة فـــي **فقرته الثانية** يقر بأنه- ليس هناك ما يخول للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما[3]، ويستثنى من ذلك مسألة العقوبات الدولية.

ومن مصادر هذا التدخل تأثير تصاعد أصوات المنظمات غير الحكومية المتكاثرة وذات النفوذ البالغ في تحريك الرأي العام والضغط على الدول لتحويل سياساتها وتوجيهها، وهو ما حدث في إقليم-كوسوفو- وهاييتي والصومال والسودان حاليا والعراق وأفغانستان، باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من أجل أهداف منفعية ومصلحية، مما يؤثر على الدولة وسيادتها ووظائفها الأساسية، ما يدفع إلى عدة تساؤلات مثل: **ما مدى حدود أي تدخل في**

---

(1) حسين بوقارة ، الفكر الاستراتيجي في ظل العولمة، محاضرة في: الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006-2007.

(2) عبد العزيز جراد ، **مضامين العولمة** ، محاضرات في: التكامل والإندماج في ظل العولمة ، جامعة باتنة ،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006-2007.

(3) هادي خضراوي، المرجع السابق الذكر، ص 104.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشؤون الداخلية لدولة ما، مهما كان إيجابيا في بعض الحالات الخاصة؟ وما هي الضمانات في ذلك؟[1]

5- لدى الكثير من الباحثين نشهد **إثبات الطبيعة الفرعية** لبعض التحولات الأخرى في العلاقات الدولية **عن ظاهرة العولمة** التي تمثل شبه نسق كلي متراكب الأجزاء والقطع، خاصة العولمة الاقتصادية أو ظاهرة الهيمنة في النظام الدولي الجديد، منها سياسة التكتلات الاقتصادية الكبرى، في إطار سياسية التكامل والاندماج لضبط مستوى من التوازن السياسي والاقتصادي، ومن مظاهر ذلك الاتحاد الأوروبي **E U** ، وتكتل دول جنوب شرق آسيا **ASEAN** وتكتل نافتا **NAFTA**وAPEC وماركوسور **Marcosur** ومجموعة دول الثماني الصناعية الكبرى **G8 .**

6- تحول آخر مهم أيضا، يتمثل أساسا في ظاهرة **الإقليمية**، فحسب**"ساسكيا ساسن"** ، **Sasskia Sassen** ومن منظور الدولة الوطنية وبشكل خاص في البلدان الأكثر تقدما نجد التصنيع خارج الحدود **Off shoring** ينشىء مجالا اقتصاديا لا **يخضع للمظلة التنظيمية للدولة** ومن ثم تتراجع أهمية الدولة[2].

أما بالنسبة للمستوى الأمني ، فقد شهد مفهوم الأمن جملة من التغيرات واكتسب هامشا لا بأس به من المرونة ، خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية،وبعد أن كان مفهوم الأمن محصورا في الجانب العسكري والاستراتيجيا والسلاح ، أصبح يشمل عدة نطاقات ومستويات.وحسب الدكتـــــور **"علي الدين هلال"** فإن الأمن القومي يعني تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهددهما داخليا وخارجيا وتأمين مصالحهما، وبالتالي هذا التعريف يشمل ثلاثة مستويات: [3]

***مستوى داخلي**: ويتمثل في حماية المجتمع من التهديدات الداخلية.

***مستوى إقليمي**: ويشمل أمن الدولة في علاقاتها مع غيرها من دول الجوار.

---

[1] نفس المرجع، ص 106.

[2] سعيد الصديقي،"الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة"، في: **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2006، ص 122.

[3] جمال علي زهران، "تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب"، في: **أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام**،(الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص 40.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

***مستوى عالمي أو دولي:** يشير إلى شبكة علاقات الدولة في المحيط الدولي العام.

كما أن موضوع الأمن أصبح يأخذ طابعا شموليا من حيث مضامينه الأساسية، فهم يشمل الأمن السياسي والاقتصادي والعسكري والأمن الاجتماعي والثقافي، والأمن البيئي و الأفرادي...، وهو ما يعبر عنه **المنظور التكويني** في صيغته **النقدية الاجتماعية** عند**"كين بوث"** والذي لا يعبر سوى عن **الانعتاق والتحرر الاجتماعي**، وينضاف إلى ذلك وتحت مستجدات مفهوم الأمن مظهر أمني آخر لا يقل أهمية، وهو ظاهرة **انتشار النزاعات الإثنية والدينية العرقية** في الكثير من المناطق والأقاليم في العالم وخاصة كل من قارة **إفريقيا وآسيا**، وذلك بسبب الصراع حول الثروة أو السلطة أو الأقاليم المجاورة، وبإيعاز من أطراف أجنبية خارجية في الغالب، وهي نزاعات **تتغذى على مسببات داخلية وخارجية** ذات أبعاد **طائفية وهووية** مختلفة.

فما مدى تأثير هذه التحولات على المستوى الأمني على كيان ووظائف الدولة الوطنية في المرحلة الأخيرة؟

من أبرز التحولات أيضا ظاهرة **العولمة الثقافية الإعلامية** من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيات التي ألغت المسافات والحواجز، وقربت العالم من بعضه البعض في شكل قرية صغيرة متصفة بسرعة التدفقات والسلع والخدمات ، أين أصبحت الدولة غير قادرة على القيام بضبط حدودها وحساب حجم التدفقات المتسبب ة عبرها في شكل سلع وخدمات وخبرات ورساميل وأشخاص مستثمرين.

إذا هذه هي **جملة أهم التحولات والتحديات وأبرزها** في المرحلة الأخيرة **لما بعد الحرب الباردة**، والتي مست بالأساس جوهر العلاقات الدولية ، والتي أثرت بدورها على الوظائف التقليدية للدولة الوطنية وأدوارها بصورة أو بأخرى ، بما غير من سياساتها وتوجهاتها في الجوانب المتعددة السياسية منها الاقتصادية والأمنية ، وذلك من خلال المسار العملي وواقع العلاقات الدولية.

وقبل ولوجنا حيز عملية تشخيص العلاقة العملية **(صورة التفاعل)**، أي **علاقة التأثير و التأثر** بين عنصر الدولة الوطنية وأبرز تحولات العلاقات الدولية المعاصرة لفترة ما بعد الحرب الباردة ، **يجب أن نفهم كيف تستقرىء المنظورات المختلفة في حقل التنظير للعلاقات الدولية**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

صورة تموقع الدولة الوطنية من حيث الأدوار وحجم الأداء ، وذلك من خلال التوجه العقلاني Rational والتوجه المعياري Normative لتلك المنظورات ، بهدف فهم حقيقة الإسقاطات الممكنة فيما بعد؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالـــــث : مقاربات إشكالية مركزية الدولة الوطنية ضمن منظورات العلاقات الدولية.

من أجل فك عقدة الإشكال القائم والمتجذر لموضوع الدولة الوطنية وانعكاسات التحولات الجديدة أو اختصارا لمركب **الدولة/ العولمة** ، ينبغي ونحن في هذا الحقل الذي يتسع للعديد من النماذج والمنظورات المحللة والمفسرة للسياسة العالمية ألا نغفل الإحاطة بمعظم افتراضات ومقاربات المنظورات المختلفة والمتضاربة في العلاقات الدولية، وحسب تعبير كل من **"ستيف سميث"** و**"جون بيليس" Steve Smith & John Baylis** **" النظرية ليست مجرد نموذج شكلي واسع الإطار يضم في حناياه الفرضيات والافتراضات، بل هي بالأحرى نوع من وسائل التبسيط التي تتيح لنا أن نحدد الحقائق ذات العلاقة والحقائق التي لا تمت للموضوع بصلة...إلخ ، إننا نعتقد أن هذا أمرا مستحيلا بكل بساطة، لأن السبيل الوحيد الذي يمكن للدارس من خلاله فرز المهم من بين ملايين الحقائق المحتملة هو اعتماد وسيلة تبسيطية تدل على أهمها بالنسبة إلى موضوع دراسته... "**[1].

لهذا **المعطى**، ينبغي أن **نؤطر جانبا تأصيليا** موضحا أكثر أبعاد وطبيعة هياكل السياسة العالمية من أجل فهم اتجاه الموضوع وموقعه الفكري في الأوساط الأكاديمية على المستوى العالمي والدولي،**كون موضوعية تحليل ودراسة إشكالية** دور وفاعلية الدولة الوطنية في العلاقات الدولية، تستدعي إزالة الغموض التأصيلي النظري وهذا بعد الإقرار بأن الإشكالية تتضمن محورين كبيرين هما:

- **محور أول** يتعلق بالدولة الوطنية كمفهوم وكفاعل من حيث المستوى الأدائي الوظيفي في النظام الدولي.

- **محور التحولات** والتغيرات التي تضمنتها البيئة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.

- ثم **المسار التفاعلي** بين المحورين الرئيسيين، وبالتالي، فإن فهم هذا التفاعل يستدعي فهم طبيعة تصورات تلك المسارات النظرية ضمن كل من الاتجاه **التفسيري** والاتجاه **التكويني** في تحليل العلاقات الدولية، **فكيف تتموقع الدولة الوطنية ضمن السياقات والمحاورات النظرية المختلفة ؟**

---

(1) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى2004)، ص 45.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول: مقـــاربات المنظـــور الواقـــــــــعي.

هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية ،وجاء كرد فعل على أطروحات المثاليين في تفسير ودراسة العلاقات الدولية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بأزيد من عشرين سنة منذ عام 1940[1]،كما قد هيمن على دراسات العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة[2].

والمنظور الواقعي بطبيعة الحال ليس نظرية واحدة بل تشمل جملة مقاربات ضمن ما يعرف **بالواقعية الكلاسيكية التقليدية والواقعية البنيوية أو النسقية أو الجديدة (النيوواقعية)** وقد تناولت إطارا تفسيريا لواقع السياسة الدولية من خلال المستويات النظرية الأنطولوجية والابستيمولوجية و المنهجية، وتتضح من خلال فحص أهم مقاربات المنظور الواقعي جملة التصورات المحيطة بإشكالية مركزية الدولة في العلاقات الدولية باعتبارها أداة أو وحدة تحليل رئيسية.

الفرع الأول : الواقعـــية الكلاسيكية.

تبلورت افتراضات الواقعية الكلاسيكية كأول محاولة تنظيرية في العلاقات الدولية تأسيسا على إسهامات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال **"ثوسيديدس"** (471 - 400 **ق،م**) **Thucydides** في مؤلف **"الحرب البولوبونيزية "(The Poloponnesdian War)** و **"نيكولاميكيافيلي" (Niccollo Machiavelli)** (1469-1527م) في **كتاب الأمير the prince**، و**"توماس هوبز"** 1588-1679م في**(levaithan)** و**"هيقو غرو تيوس** **" Hugo grotius "**(1583-1645) في عدة مؤلفات، مثل **Law Of War And Peace** و **Law Of Prize And Pook**[3].

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (بير وت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985)ص 59.

[2] ستيفن وولت، "العلاقات الدولية، عالم واحد، نظريات متعددة"، في: **علم السياسة والعلاقات الدولية، قراءات عالمية**، المجلد 1، العدد 1، خريف 2005، ص 3.

[3] عمار حجار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير علوم سياسية، فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2003-2004، ص 5 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن أهم رواد الواقعية الكلاسيكية، **هانس مورغانتو Hans Morgenthau** من عنوان كتابه الشهير السياسة بين الأمم **Politics Among Nations** والذي يضع الدولة من خلاله في مركز العلاقات الدولية[1]، إضافة إلى إسهامات **"راين هولد نايبور"** الذي يتصور أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين بما يقود هذه الدول نحو التصادم والحروب، وبذلك، فإن **مورغانتو** عمل على إبراز فضائل نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب، وهو يرى بأن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي يحمل العديد من المخاطر[2] .

يعتمد **المنظور الواقعي** عدة **منطلقات** في فهم مسار العلاقات الدولية باعتبار السياسة الدولية صراعا من أجل القوة والمصلحة القومية، وأنها تأخذ **معنى القوة**، وهي تركز على نظرية توازن القوة في إحلال السلم والأمن وعدم الاعتماد على القانون الدولي والمنظمات الدولية، إضافة إلى التأكيد على مسألة الأمن القومي في حياة الدولة.

وعلى خلاف **المثالية**، فإن الواقعية الكلاسيكية استندت إلى عنصر **الدولة** كمنطلق لفهم وتغيير المصالح الدولية[3] ،كما يضيف الدكتور **عدنان السيد حسن** أنه رغم كون أبرز دعاة المدرسة الواقعية **"نيكولاس سبيكمان "وريمون آرون"** و**"مورغانتو"** و**"كينيث طومبسون"** و**"هنري كيسنجر"**، إلا أن **"مورغانتو"** يعتبر أوضح من دافع عن المدرسة الواقعية فقدم في كتابه **(السياسة بين الأمم)** مبادئ عامة صارت أساس الواقعية المعاصرة، وهي أدل على تشديد المنظور الواقعي على فكرة **مركزية الدولة** في الشؤون السياسية الدولية من خلال فكرة المصلحة، كونها وسيلة أو أداة رئيسة لتحليل السياسة الدولية عبر الزمان والمكان ، حسب **"مورغانتو"** ، وبالتالي لا يمكن تصور أي تطابق للقيم العامة في العالم مع قيم دولة معينة، **كون السياسة الدولية تهدف إلى المحافظة على القوة، أو زيادة القوة، أوالتظاهر بالقوة**[4].

---

(1) سمير أمين وآخرون، ، المرجع السابق الذكر، ص 114.

(2) ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر، ص 3.

(3) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003)، ص 52.

(4) نفس المرجع، ص 53.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ما يؤيد طبيعة الطرح الواقعي**(مركزية الدولة في العلاقات الدولية)**، هو أ ن المنظور الواقعي يؤسس تفسيراته للسياسة الدولية على ثلاثة عناصر متضمنة **منطق القوة**، هي[1]:

1- دراسة عناصر الدولة والمتمثلة في الإقليم والشعب والسيادة.

2- سياسة القوة والتي تبرز تناقضا جوهريا بين المجتمع الدولي والمجتمع المحلي ، فالمجتمع الأول يعاني الفوضى نتيجة غياب سلطة موحدة تمتلك وسائل القوة، أما المجتمع الثاني فهو كامل ومنظم.

3- عوامل القوة : عوامل قوة الدولة متعددة ومتنوعة، وهي تشمل العوامل المادية وغير المادية، عوامل طبيعة وعوامل اجتماعية، وهي تشمل الموقع الاستراتيجي، السكان والموارد الطبيعية، ونظام الحكم ومؤسساته، ثم الوحدة الوطنية والتطور التكنولوجي والرأي العام وعامل الدبلوماسية ومستوى التسليح.

وفي سياق فكرة مركزية الدولة وفاعليتها، تتحقق جملة من الدعامات الواقعية لكل من **"ريمون آرون"** و**"هنري كيسنجر"**، فحسب **"ريمون آرون"** يعتبر عامل القوة أساسا وقاعدة رئيسية للعلاقات الدولية، وهو بذلك يسعى إلى تبرير شرعية استخدام القوة، وهذا من خلال قوله:**"لقد بحثت عما يشكل خاصية أو خصوصية العلاقات الدولية، وأعتقد أنني لمست ذلك في مشروعية وشرعية استخدام القوة من طرف الممثلين، والممثلون هم ممثلي الدولة ممن يقبضون على السلطة"**[2] .

ووجه المقاربة التحليلية الفكرية بين تصور **"مورغانتو"** و **"ريمون آرون"** تظهر من خلال نقطة الالتقاء بينهما.

"هانس مورغانتو" اعتبر الدولة مركزا للعلاقات الدولية كفاعل رئيسي، وبعد ذلك نشر **ريمون آرون** في عام 1982 كتاب: السلم والحرب بين الأمم **Paix Et Guerre Entre Les Nations**، لم يستبعد نفس المفهوم من خلال قوله:**"**العلاقات الدولية كما يظهر من تعريفها أنها

---

[1] نفس المرجع ، ص 55.

[2] سمير أمين وآخرون، المرجع السابق الذكر ،ص114.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

علاقات بين الأمم... في صيغة **العلاقات الدولية**، فالأمة تعادل أية جماعة سياسية منظمة على المستوى الإقليمي، نقول مؤقتا أن العلاقات الدولية مجرد علاقات بين وحدات سياسية".

و حسبه فإن **السفير و الجندي** يعيشان ويجسدان العلاقات الدولية التي باعتبارهـــا **بين-دولتي** فإنها تؤول إلى الدبلوماسية و الحرب... ، وتتضمن العلاقات بين الدول في جوهرها خياري الحرب و السلم"[1].

ونجد تأكيد فكرة مركزية عامل الدولة الوطنية من خلال أحد مبادئ واقعية **"مورغانتو"** من حيث أنه اعتبر فكرة **(القوة تساوي المصلحة)** ذات معنى غير ثابت، ففي عالم تسعى فيه دول ذات سيادة إلى امتلاك المزيد من القوة، فان السياسة الخارجية لكل الدول يجب أن تكون قائمة على اعتبار بقائها هو الحد الأدنى من أهدافها، وكل الدول مضطرة لحماية كيانها المادي والسياسي و الثقافي ضد اعتداءات الآخرين، و هكذا تصبح المصلحة الوطنية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة و مؤسساتها السياسية و ثقافتها، وطالما العالم مقسم إلى وحدات وطنية قومية، فان المصلحة الوطنية هي خاتمة المطاف في عالم السياسة، و المصلحة هي جوهر السياسة[2] .

و بالتالي يؤكد **"مورغاتو"** على ضرورة سعي الدولة إلى تحقيق أمنها القومي و مصلحتها الوطنية، و ضمان استقلاليتها السياسية و الاقتصادية و الثقافية عن باقي الوحدات السياسية الأخرى في العالم السياسي.

أما **هنري كيسنجر** و من حيث تتبعه دبلوماسية القوى الأوروبية بين عامي 1812-1822 ،فقد توصل إلى جملة من المبادئ الرئيسة من أجل تحقيق نظام مستقر و متوازن في أوروبا، و من بين هذه المبادئ والتي تخدم فكرة **الدول فاعل عقلاني و وحيد في العلاقات الدولية**، قدرة الدول**(الوحدات السياسية)** على استخدام وسائل محددة لتحقيق أهداف محددة، وأنه لا يجب أن تجبر دولة على تقديم استسلام غير مشروط، كما لا يجب أن تحذف الدول التي تهزم في حرب محدودة من النظام الدولي[3] .

---

(1) نفس المرجع، ص 114.

(2) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق الذكر، ص 70 .

(3) نفس المرجع، ص 83.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهذا يفهم منه التأكيد الفعلي على ضرورة الدور المحوري والمركزي للدولة الوطنية في بلورة سياسة دولية مستقرة وعلاقات متوازنة.

ومن بين الواقعيين غير المتفقين كلية وأفكار بعض الواقعيين الآخرين،"**آرنولد وولفرز**"الذي يؤكد الفكرة السابقة من خلال اعتبار مفتاح دراسة العلاقات الدولية هو سلوك الدول، التي تشتمل على تجمعات منظمة من الأفراد، ذات أهداف داخلية مثل الاستقلال القومي والبقاء ووحدة الإقليم، وأهداف خارجية تستدعي أسلوب التأثير أو" **الأنفليونس** "على البيئة الدولية.

ولفهم مقاربات الواقعية الكلاسيكية حول أزمة **التوليفات- التركيبات-** الأساسية للعلاقات الدولية أو ما يعرف بأطراف المجتمع الدولي لدى الاتجاه التعددي، فإنه ينبغي على الأقل إقحام مضامين المستوى **الأونطولوجي** للنظرية والتي تتبنى **الطرح الدولتي** المهمين من خلال[1]:

1- الدور المركزي للدولة باعتبارها منشئة لمجتمع مدني على المستوى الداخلي والوسيط الوحيد له في المستوى الخارجي.

2- الدولة هي الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية.

3- اعتبار سيادة الدولة حجر الزاوية في أي بناء سياسي.

وتبعا لهذه الصور الافتراضية، فإن"**روبيرت كيوهن**" يحدد ثلاث **فرضيات** رئيسية للواقعية الكلاسيكية في منتصف القرن العشرين[2]:

1- الدول هي أهم فاعل في السياسة الدولية.

" States Are The Most Important Actors In World Politics"

2- الدول هي الفاعل الوحيد والعقلاني بالرغم من أ نها تدار تحت ظروف من التوتر وعدم التأكد من المعلومات وعدم اكتمالها.

" States are unitary rational actors, While Is Operating Under Conditions Of Stress, Uncertainty, And Imperfect Information "

3- الدول تبحث عن القوة وتحسب مصالحها على أساس القوة.

" States Seek Power and Calculate Their Interests In Terms Of Power"

---

(1) عمار حجار، المرجع السابق الذكر، ص 7.

(2) رابح مرابط ، **الواقعية والواقعية الجديدة**، مجموعة محاضرات ، في اللغة الانجليزية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004-2005.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أغلب الافتراضات الواقعية تصب في مساحة الجدل المعاصر في السياسة الدولية، والذي يتأسس على اعتبار الدولة في شكلها الحديث وحدة سياسية فاعلة داخل النظام الدولي.

كما يرى معظم منظري العلاقات الدولية أن عملية فهم وتحليل السياسة العالمية يقوم أساسا على ضرورة فهم طبيعة العلاقات بين الدول كوحدات أساسية تحظى بموقع ملحوظ لا يمكن تعديه في القرن العشرين.

في نفس السياق، **الواقعية الكلاسيكية** تقر بأن الحل الأفضل لمشكلة غموض الحياة الدولية المستديمة في ضرورة سعي الدولة نحو تعزيز سيطرتها على البيئة من خلال التوسيع الدائم لمصالحها في الخارج[1]، مما يدعم فرضية **الدولة فاعل أكيد ومحو**ري في العلاقات الدولية.

من حيث بعض تصورات المنظور الواقعي التقليدي، أنه يميز بين الدولة بمعنى **الحكومة المركزية، والأمة التي تعني ذلك الكيان الأشمل** الذي يتضمن الاقتصاد والمجتمع والسكان وتسيطر عليه الدولة بصورة متفاوتة.

وتبعا لذلك يتعين حسب"**فريد زكرياء**" أن مفهوم الدولة المستقلة ذاتيا تكمن جذوره في ظهور **مبرر الدولة Raison D'état** في القرن السابع عشر، **كونها أكبر من حاكمها وأكبر من التعبير عن رغباته**، وهي بذلك **تتخطى التاج والأرض والأمير والسكان** وأن لها مجموعتها الخاصة من المصالح، ومجموعة خاصة من الضرورات المستندة إليها.

ولهذا يتصور"**هينتزأوتو**" وهو من بين الواقعيين، أن الدولة ليست مجرد حكومة على الصعيد الداخلي، وإنما قوة ذات سيادة على الصعيد الخارجي[2].

الفرع الثاني: مقاربات المنظور النيوواقعي/ البنيوي Neo/ Structural Realism

في مقابل المنظور الواقعي الكلاسيكي- **التقليدي**- تتبلور **نظرية الواقعية البنيوية أو الجديدة أو النسقية** والتي يتزعمها- **كينيث والتز Waltz . k .**

---

(1) فريد زكرياء، من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى 1999)، ص 46.

(2) نفس المرجع، ص 47.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من افتراضاتها الجدلية أنها لا تركز على الطبيعة البشرية في تفسير الظواهر الدولية، **وتركز**-بالمقابل- على تأثير النظام الدولي، الذي يتألف من مجموعة الدول الكبرى[1] ، كل منها تسعى للحفاظ على وجودها، والنظام الدولي هو النظام المتسم بالفوضى نتيجة غياب آلية ضبط عليا آمرة، ونتيجة غياب سلطة ضبط مركزية ملزمة تحترمها الدول على المستوى الدولي، بما يدفع كل دولة طرف فيه إلى السعي نحو تحقيق مصالحها عن طريق القوة، أو التوسع حسب قدراتها سعيا إلى ضمان بقائها واستمرار وجودها، لذلك يعتقد" **كينيث والتز** " أن النظام **ثنائي القطبية** أكثر استقرارا من النظام **متعدد الأقطاب، فالمنظور النيوواقعي** يعتبر مفهوم الفوضى ومفهوم توزيع القوى ضمن المكونات الأساسية للنظام الدولي بما يفسر سر لجوء الدول إلى امتلاك المزيد من القوة.

إن تطور الحياة الدولية أبرز جملة من التغيرات الجديدة، منها ظاهرة الاعتماد المتبادل، كون الواقعيون الجدد يفترضون نتيجة سلبية لهذه الظاهرة، ممثلة في درجة من **الانجراحية Vulnerability**، مما يقر بضرورة فاعلية الدولة وتمركزها في العلاقات الدولية تأكيدهم وجوب كون الدولة مستقلة أو على الأقل تحاول التقليص إلى أقصى درجة من تبعيتها لدول أخرى[2].

إذا فكرة **مركزية الدولة** نجدها **ماثلة** في **افتراضات المدرسة الواقعية الجديدة** خاصة من خلال محاولات فهم بعدها **الأونطولوجي**، كونها تجاوزت المستويين الفردي والوطني في تحليلاتها إلى بنية النظام الدولي، فهي تتبنى الاعتقاد بأن تفاعلية وحدة الدولة في النظام الدولي أساس تشكل طبيعة وبنية هذا النظام، وما يدعم ذلك أكثر اعتراف"**والتز**" أنه منذ قرون والحياة الدولية هي دوما نفسها رغم تغير الدول في عدة أشكال مما يؤكد أكثر اعتماد الواقعية الجديدة على الوحدة الممثلة بالدولة في التحليل.

يقدم كل من **Paul R.Viotti** و **Mark V. Rauppi** أهم الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها أفكار وأطروحات المنظور النيوواقعي والتي هي بمثابة منطلقات أساسية وهي:[3]

---

(1) ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر،ص 3.

(2) عمار حجار، المرجع السابق الذكر، ص ص 9-10.

(3) نفس المرجع ،ص 15.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل: ودراسة العلاقات هي دراسة العلاقات بين هذه الوحدات، وهذا رغم اعتراف الواقعيين الجدد بوجود المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها، أي الاعتراف بوجود فواعل غير الدول، لكنها غير مهمة بنفس درجة أهمية الدول.

2- الدولة فاعل وحدوي Unitary-Actor ويعتبرونها وحدة مغلفة بقوقعة صلبة لمواجهة العالم الخارجي.

3- الدولة فاعل عقلاني أي أن صانعي القرار **يختارون البدائل المعظمة للمنافع.**

4- الأمن الوطني يكون دوما في قمة سلم الأولويات، فالأمن العسكري والمسائل الإستراتيجية - **السياسة العليا- High Politics** ، أما المسائل الاقتصادية والاجتماعية فتمثل السياسة **الدنيا Low Politic.**

لذلك فالواقعية الجديدة من بين أهم مبادئها الرئيسية اعتبار الدولة فاعلا رئيسيا في السياسة الدولية، لأنها الوحيدة التي تمتلك أدوات ووسائل **العنف المنظم**، أما الفواعل غير الدول فهي موجودة فعلا في الساحة الدولية، غير أنها تمثل شكلا جديدا للتفاعل ولكن بآليات جديدة وهذا ي يتطابق وتصورات **"جون مارشهيمر"** ، **"John Mearcheimer** " أن الفاعلين الاستراتيجيين ضمن الترتيب العسكري الاستراتيجي العالمي يمثلون دوما المحددات الأساسية في التأثير والتحكم في علاقات القوى الكبرى.

عموما يمكن إجمال مجموع **خلاصات نظرية** حول كل من المنظور الواقعي والواقعي الجديد(النيوواقعي) ، وذلك تأسيسا على دعوى توافر عدة نقاط مشتركة بينهما وفي نفس السياق ، **كون** المنطلقات التقليدية الواقعية تتمثل في[1]:

- العناصر الفاعلة **الرئيسية** في السياسة العالمية ← **الدول**
- **الدول** ← عناصر فاعلة **ذات سيادة** من الناحية القانونية.
- **السيادة** ← انعدام عنصر آخر فاعل **فوق الدولة** يجرها على التصرف.

[1] **Tim Dunne & Brian C.Schmidt**, Realism, In John Baylis & Steve Smith, The Globalization Of World Politics, (Oxford: University Press Third Edition, 2001), P P 162-165.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **الشركات** متعددة الجنسيات + المنظمات الدولية ←الاشتغال في دائرة العلاقات بين الدول.

- السياسة العالمية الدولية صراع من أجل السلطة بين الدول ومن أجل تغظيم المصالح الوطنية. ←

- غياب كيان ذو سيادة أعلى من الدولة السياسة العالمية نظام **ذاتي العون Self Help System** بالاعتماد على الموارد العسكرية غالبا. ←

- القوة تطغى على الأخلاق والتهديد باستعمال القوة أو استعمال القوة يتفوقان على المبادئ القانونية كالحق في السيادة (الاستقلال).

أما **منطلقات الواقعية الجديدة (Neo-Realism)** فهي تتضمن التركيز على أهمية **البنية Structure** [1] :

- بنية النظام السياسي الدولي ← مثال **الثنائية** أو **التعددية** ←أثر فاعل في تصرفات الدول.

- الواقعية **البنيوية الثانية "والتز":**

الصراع ← التركيب الفوضوي للنظام العالمي الذي يحول دون أمراء المقاطعات ذات السيادة أو الدول للدخول في اتفاقات تعاونية لأنهاء حالة الحرب.

رغم تعدد المجموعات المشكلة للمد النظري الواقعي في تفسير وفهم السياسة الدولية أو العالمية، والتي تكشفت نقاط الاختلاف فيما بينها وعلى الرغم من تلك الخيوط المختلفة التي تسري عبر تقاليد الواقعية الفكرية على حد تعبير **"Skinner"**، نحاول بحث كل هذه المقترحات من أجل بناء اعتقاد نظري أكثر تماسكا والتقاء حول موضوع تفسير السياسة العالمية،كما يقر الكثير من الباحثين في صلب تطور النظرية الواقعية كمذهب مهيمن على حقل التنظير في العلاقات الدولية على أنه رغم وجود خلافات بين الواقعية التاريخية والواقعية البنيوية **(Structure Realism)**، فمن الممكن التماس أساسا مشتركا يجمع بين أفكار الواقعيين جميعا على اختلافهما يتمثل في **العون الذاتي ونظام الدولة والبقاء**، بحيث الدولة هي العامل والفاعل الرئيسي باعتبارها الممثل الشرعي للإرادة الجماعية للشعب، وأن الأولوية القصوى لزعماء الدول ضمان **بقاء** دولتهم، و**العون الذاتي** (الاعتماد على النفس)، هو مبدأ العمل ضمن ظروف **نظام**

[1]ibid.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فوضوي، حيث لا يوجد نظام حكومة عالمية، وتعتبر هذه العناصر الثلاثة مجتمعة **زوايا المثلث الواقعي.**

إذًا من أجل فهم تفسير صورة السياسة العالمية ضمن النظرية الواقعية، ينبغي العمل على فهم مضامين **زوايا المثلث الثلاثة.**

***مذهب الدولاتية : Statism**

معنى الدولة ذات السيادة في الفكر الواقعي يرتبط ارتباطا حتميا باستخدام القوة. **(Max Weber)** ← الدولة السيدة ← احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة وجود سلطة عليا لإصدار القوانين وتنفيذها.

***(في المستوى الداخلي):**

الفكر الواقعي ← الخطة الجوهرية الأولى ← تنظيم السلطة **داخليا** ← كل دولة هي دولة السطوة **(Mach state)** ←شرط قيام المجتمع .

(*في المستوى الخارجي):

عامل استخدام أو ممارسة السلطة (القوة المشروعة)**داخليا** ← علاقات خارجية مع دول أخرى (وليس أشكالا جديدة وتنظيمات فرعية) ← نظام فوضوي ← عدم الإلزام العام (غياب سلطة ملزمة) ← التنافس للحصول على الأمن والمال والنفوذ بعلاقة صفـــــرية **(Zero-Sum).**

أيضا: يقر الفكر الواقعي بأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة هو في الجوهر **مبدأ معلق** وليست له أية حسابات تذكر بين القوى العظمى والخارج القريب منها. (1)

رغم أن المعالجة النظرية لمتغير القوة في فهم السياسة العالمية لدى المذهب الواقعي متعددة ومتجذرة ومتباينة من حيث طبيعة القوة المقصودة والتي لم تتطابق مع مضمون هذا المتغير حقيقة ودون أن نوغل في تفكيك الغموض والنقائص فإنه ينبغي التركيز في هذا الجانب على ما تراه الواقعية حول عنصر الدولة، فالدول كما ورد لدى الواقعين هي العناصر الفاعلة الوحيدة التي يعتد

(1) Idem,pp 172-173.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بها حقا، (أما **الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمذاهب الدينية مثلها مثل باقي الإيديولوجيات جميعا،** لكن الدولة **تبقى المعلم الدائم** من معالم السياسة العالمية الحديثة[1]، فالفكر الواقعي يشكك صراحة **في مصداقية العناصر** الأخرى غير الدول من حيث مدى تمتعها باستقلالية ما عن سلطة الدولة .

كما يقر الواقعيون بأن مدى ترسخ هوية الدولة لدى هذه العناصر المنفصلة عن الدولة مرهون بأن توغل في نظام دولي تفرضه الدول حكما وقانونا، وقد تأسس الفكر الواقعي متمركزا حول الدولة (بين- دولتي)، كونه اعتبر الدول كيانات جغرافية تتجسد هويتها في إطار من **الدم والانتماء**، وهي بذلك ليست مجرد أوعية للسلطة، وبذلك يحدد أمثال **"مورغانتو ونيبور"** مفهوما للدولة بأنها الوصية على المجتمع السياسي وهي مهمة مرهونة في الأساس بضرورة رعاية المصلحة الوطنية[2].

***البقـــــــــاء Survival :**

من النقاط الرئيسية التي يلتقي حولها جل مفكري الواقعية بمختلف أطيافها فكرة أو مبدأ البقاء، فهم يقرون بأن الغاية القصوى للدول هو ذلك السعي المنحصر في الأمن، فالبقاء شرط مسبق لتحقيق الأهداف الأخرى،

وهو ما عبر عنه، **"كينث والتز":** "بعد دافع البقاء، قد تكون الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها" [3]، و نجد ممثل الواقعية التاريخية من خلال كتابه **"الأمير" the preance "نيكولا ميكيافيلي"**(1532) ، قد سعى إلى جعل انطباعاته عن فن البقاء علما قائما في حد ذاته وهو يدعو إلى أن الحاجة إلى البقاء مرهونة بتنصل الزعماء عن الأخلاقيات التقليدية الخيرة والمتعاونة وضرورة التقيد بتلك التي يستدعيها محك التوافق مع الضرورات السياسية.

كما يقر الواقعيون - تأثرا بالامتدادات الفكرية لميكيافليي- بأن ميدان السياسة الدولية يقضي بتطبيق أحكام أخلاقية وسياسية تختلف عن الأحكام المطبقة في ميدان السياسة الداخلية، والحاجة إلى حماية كيان الدولة مهما كانت العواقب حتى لو وصل الأمر إلى التضحية بمواطني

---

(1) تيموثي دن ، الواقعية، في: جون بيليس ،ستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص 241.

(2) نفس المرجع ، ص 242.

(3)**Tim Dunne & Brian C.Schmidt**, op, cit.p174.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدولة أنفسهم، هذا ما يشكل عبئا ثقيلا على كاهل زعماء الدول[1]، كما نجد صياغة للأكاديمي الواقعي "**هينري كسيجر**" للفكرة (البقاء) بقوله:"إن بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى، ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر) [2].

وتتويجا للانعكاس الكبير لصورة بقاء الدولة كضرورة فإن الواقعين أنفسهم يخلصون السياسة الدولية كلية من دعاوى إتباع نهج أخلاقي في الممارسة، فالدولة هي الخير الأسمى، وليس هناك مجتمع وراء الحدود، وأن فكرة "مجتمع دولي" **فكرة فجة وغير ناضجة** خاصة مع غياب مشترك ثقافي واحد وغياب المؤسسات المشتركة الكفيلة بالتعبير عن الهوية الجماعية[3].

العون الذاتي: Self-help (الاعتماد على النفس).

تنطوي الفكرة الواقعية (العون الذاتي **Self help**) على العديد من الإثباتات والتجاذبات التحليلية المحددة لأبعادها كآلية توازن أو تهديد وعدم استقرار في بنية السياسة الدولية" الممثل الرئيسي لفكرة فوضى بنية النظام الدولي" **kenneth waltz** فهو يقر بأن السياسة الدولية ليست فريدة بسبب انتظام مسار الحرب والصراع مادام ذلك أمرا مألوفا في السياسة الداخلية أيضا[4].وهو يقر بوجود فارق مهم في بنية كل من الداخل والخارج، ففي إطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين الدفاع عن أنفسهم-وفي النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى تمنع استخدام القوة ومواجهتها، وهكذا نتيجة حتمية لا يمكن تحقيق الأمن إلا عن طريق العون الذاتي أو الاعتماد على النفس.

غير أنه وفي إطار السلسلة المتصاعدة من حالات اللاأمن أو ما اصطلح عليه بالمعضلة الأمنية تصبح كل دولة في سياق سعيها لتحقيق أمنها (لمخاوفها) تصبح بشكل أو بآخر مصدر تهديد لأمن الدولة الأخرى، وللخروج وتفادي المعضلة الأمنية بطرح الواقعيون التاريخيون عرضا ولو للتخفيف من حدة المعضلة وهو تفعيل ميزان القوى ضمن عملية العون الذاتي[3].

---

(1) تيموثي دن ، المرجع السابق الذكر، ص 243.

(2) نفس المرجع، 244.

(3)**Tim Dunne & Brian C.Schmidt**,op,cit. pp 174-175.

(4)Ibid, pp175-176.

(3) تيموثي دن ، المرجع السابق الذكر ، ص 246.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ما يهمنا وما يخدم موضوعنا من الجانب النظري فيما يخص هاته النقطة (العون الذاتي) هو تلك الأشكال التنظيمية المؤسساتية التي تسعى إلى الحمائية جراء انعكاسات وأعراض هذا المنهج الواقعي في مجالي الأمن والتجارة الحرة، بما اضطر الليبراليين إلى إيجاد حلول من خلال إنشاء أنظمة **Regimes** تبحث في وضع نماذج وأحكام ومعايير إجراءات مثل تلك المجسدة في الاتفاقية العامة للتفرقة الجمركية والتجارة **(GATT)** [1].

المطلب الثاني: مقاربات المنظـــــــور الليبرالي التـــــعددي Pluralism .

يندرج المنظور التعددي ضمن الاتجاهات الرئيسية في حقل التنظير للعلاقات الدولية، وهو من الأهمية بمكان في دراسة هذا الموضوع، ومن الاتجاهات الأهم داخل المنظور التعددي الاتجاه الليبرالي والاتجاه النيوليبيرالي، وسوف نرى طبيعة المضامين الأونطولوجية على وجه التحديد والتي يتبناها المنظور بصفة تعليلية يقابل من خلالها الطروحات الواقعية الرئيسية، **فما هي إسهامات المنظور الليبيرالي التعددي في تفسير صفة تموقع الدولة الوطنية في العلاقات الدولية؟**

الفرع الأول: أهم تنويعات المنظور الليبيرالي التعددي.

بخلاف المنظور الواقعي الذي يشدد على فكرتي فاعلية وعقلانية الدولة في النظام الدولي، تأتي الليبيرالية معتمدة **سلما** أكثر تمازجا بين الأطراف والفاعلين، وهي بذلك تطرح أجندة موسعة تتضمن عدة مستويات للتحليل وعديد وحدات وأطراف التفاعل الدولي،وقبل التأكيد على الفكرة الرئيسية لهذا المنظور، ينبغي تصور الاتجاهات العامة التي يتضح من خلالها طبيعة الافتراضات المنهجية والأنطولوجية لهذا المنظور، وفي هذا الصدد، يشير**"ستيفن وولت"** إلى الاتجاهات الليبيرالية التالية[2]:

1-اتجاه الاعتماد المتبادل Interdependence وفكرته الرئيسية هي أن المصالح الاقتصادية سوف تدفع بالدول إلى تحاشي استعمال القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه للأطراف المتصارعة.

---

[1] نفس المرجع، ص 248.

[2] ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر ، ص 4.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-إتجاه منسوب إلى الرئيس الأمريكي الأسبق " وودرو ويلسن" يرى من خلاله أن عامل الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، مستندا في ذلك إلى أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا ونزوعا نحو السلام من غيرها من الدول التسلطية.

3-الاتجاه المؤسساتي: الذي يعتبر المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي عوامل مشجعة للدول على تجاوز المصالح الدنيا والقريبة لصالح فوائد عليا وأكبر للتعاون الدائم والمستمر.

يخلص **"ستيفن وولت"** إلى فكرة مفادها أنه:**"...رغم أن بعض الليبيراليين احتفوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين عبر القوميين، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات استحوذوا تدريجيا على سلطات الدول، فإن الليبيرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية... "**[1].

ومنه، فإن المنظور الليبيرالي يتبنى توصيف مركزية الدولة في العلاقات الدولية، مع التأكيد بالتوازي على فعالية الحركة المتصاعدة للأدوار الثانوية للفاعلين الجدد، وهو ما يتجلى في المسارات النوعية والآلية لحركة العلاقات الدولية في ظل سعي كل الأطراف نحو تحقيق المصالح والأهداف الذاتية من خلال **حركة - عبر الوطنية Transnationalism**، **واتجاه التكامل والاندماج Integration** ، المتضمن لأفكار الوظيفية الجديدة **Functionalism** و **Neo-Functionalism**، واتجاه تعددية الأطراف **Multilateralism** .

يمكن أن نتقصى الطبيعة التعددية للطرح الليبيرالي من خلال شرح المقاربات الرئيسية المتضمنة في المسارات المذكورة، فهذا المنظور يتأسس على محورين رئيسيين، هما:

المحور الأول: تفسير السياسة الخارجية للدول من خلال دراسة صنع القرار

المحور الثاني: يتمثل في طرح فكرة عبر-الوطنية **Transnationalism**.

من خلال الاهتمام بتحليل الروابط بين المجتمعات أكثر مما بين الدول، يتعين أنها تتخطى حدود الدولة إلى الفرد والمجتمع وجماعات المصالح، كما أنها تعالج فكرة التكامل والاندماج كأحد الصور التعددية في السياسة الدولية، ومن بين افتراضاتها التالي[2]:

---

[1] نفس المرجع ، ص 4.

[2] عمار حجار، المرجع السابق الذكر، ص 14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Ãعدم اتخاذ الدولة وحدة تحليل رئيسية، والتركيز على جماعة المصالح وبقية الفاعلين عبر-الوطنيين، في إطار تفاعلات سوسيو اقتصادية شاملة.

Ãتجزئة الدولة الوطنية إلى مجموعة بيروقراطيات ونخب، واختبار دورها وأدائهاداخل. الدولة نفسها

Ãطرح بدائل للتنظيم السياسي للمجتمع يمكن أن تعوض الدولة الوطنية.

Ãتحليل شروط وظروف يسهل في خلالها التعاون الدولي.

عبر جملة المرتكزات هذه، **نستنتج بأن** الدولة الوطنية في وضع أصبحت تسعى إلى تجزئة ذاتها على محك السياسة الدولية محققة بذلك هدف التكامل، وبالتالي لن تكون الفاعل الوحيد والرئيسي، بل بالموازاة مع النخب والبيروقراطيات وجماعات المصالح ضمن الوحدة التكاملية، وهو ما يؤكده كل من **"كارل فريدريك"** و **"كارل دويتش"** حول تحديد مؤشرات التكامل من خلال التجربة الأوروبية، وحول نفس التصور، يعرف **"ليون لندبرغ"** عملية التكامل على أنها عملية ترغب الدول في أن تتجاوز إدارة شؤونها الدولية أو المحلية باستقلالية عن بعضها، وتعمل على التوصل لقرارات مشتركة من خلال منظمة أو جهاز جديد[1].

كما تتضح أيضا صفة التعددية في محتوى دراسة **"كلود إيكي"** حول المؤشرات التكاملية الكمية والمتمثلة في[1]:

Ãقياس مدى ولاء الأفراد للدولة واعتبار ذلك تجسيدا لمصالحهم.

Ãقياس مدى دستورية سلوك الأفراد أو مدى تخطيهم للدستور

أي ما يسمى **التزمت الدستوري .**

Ãمدى غلبة الولاء للدولة في البيروقراطيات الحكومية.

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق الذكر، ص 299.

(1) نفس المرجع،ص301.

(2) المرجع نفسه،ص ص 300-301.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Ãمدى استعداد الأفراد لقبول سلطة دولتهم دون استخدام هذه السلطة عنصر الإكراه،و يظهر من ذلك **أن تجزيئية** ما في سلطة الدولة تظهر في مستوى معين ضمن العملية التكاملية.

كما يقترح **"فيليب جاكوب"** أيضا جملة من المؤشرات، التقارب والتجانس ، والتعامل المتبادل، والمعرفة والمصالح المشتركة، ومدى الروح الجماعية والإطار البنيوي وعنصر السيادة، بحيث أنه كلما كانت الدولة أكثر تشبثا وتمسكا بسيادتها الوطنية كلما عطل ذلك التوجه نحو التكامل[2]. إلى غير ذلك من المؤشرات، والتي يتضح من خلالها ضرورة تبني الدولة **للجزيئية السيادية** في معاملاتها، والتي تفرضها طبيعة البنيان الدولي.

لذلك يقرر **"Ernest B. Haas "**بأن عملية التكامل مسار بمقتضاه تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطها السياسي والاجتماعي إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل، والتي تمتلك مؤسساتها أو تمهد لامتلاك شرعية قانونية على الدول **الوطنية المعنية**، ونظرية التكامل من خلال أدبياتها كمسار نظري ضمن المنظور الليبيرالي تتضمن اتجاها وظيفيا واتجاها وظيفيا جديدا، ومن خلال هذه الاتجاهات تتضح طبيعة وجوانب وعوامل تكامل الوحدات السياسية، وبالتالي إبراز دور ووزن الدولة في هذه العملية.

يتزعم **"ديفيد ميتـــــراني" David Mitrany المدرسة الوظيفية Functionalism** وهو يسعى إلى تحقيق وبناء التوافق والانسجام في السياسة الدولية من خلال تحقيق ما أسماه **المجتمع الوظيفي** ، **وهو** يعتقد أن انتشار المشاكل المشتركة بين المجتمعات يتطلب إجابات تعاونية بين الدول، لأن هذه المشاكل الاجتماعية ذات طبيعة غير سياسية، بل ذات طبيعة اقتصادية وبيئية وعلمية، وهو بذلك يتصور ضرورة البحث عن **مجتمع وظيفي تقني قائم على الرفاهية**، بخلاف النظام الدولي القائم على علاقة **بين-دولتي.**

أما أطروحات **الوظيفية الجديدة Neo-Functionalism** تعتبر امتدادا للطرح الوظيفي لـــ: **"دافيد ميتراني"** حول المجتمع الوظيفي التقني غير السياسي[1]،ويتزعم هذه المقاربة **"آرنست**

[1] عمار حجار، المرجع السابق الذكر، ص 15.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هاس" الذي يتصور أن عملية التكامل والاندماج عملية سياسية تهدف إلى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، فلا يمكن تحقيق وحدة اقتصادية دون وعي النخب السياسية للعملية على أنها تدخل ضمن مصالحها الذاتية، سواء النخب السياسية أم الأفراد والقادة، فالبحث عن حالة من التنظيم عبر القومي أو **الفيدرالي لا يعني** من منظور المقاربة **الوظيفية الجديدة التقليص** من سيادة الدول الوطنية بل البحث عن سيادة جديدة[1].

فالدولة الوطنية – **حسب الوظيفية والوظيفية الجديدة-** تقوم بممارسة مصلحتها القومية السيادية من خلال آلية تمييع وتحويل جزء من سيادتها لصالح السيادة المركزية العليا.

أما اتجاه الاعتماد المتبادل Interdependence : فهو من بين المقاربات الرئيسية وتندرج ضمن الأطر النظرية الليبيرالية الجديدة، **Neo-Liberalism** ، ويتزعم هذا الاتجاه كل من **R Keohane** ، و **" Joseph S Nye** ، ويعتبر مسارا تحليليا وإطارا مفهوميا لإعطاء تفسير أوضح للسياسة الدولية، خاصة الإقليمية منها.

وظاهرة الاعتماد المتبادل حسب **"كيوهن و ناي"** هي نتيجة لتطور شبكة الاتصالات وتزايد عدد الفاعلين ذوو الاستقلالية السياسية، وكذا مشاكل إيكولوجية وتوسع نطاق الأمن وتغير مفهومه من المفهوم العسكري إلى المفهوم المصلحي النفعي البراغماتي للدول وهو المفهوم الشمولي، وحسبهما، فإن الاعتماد المتبادل يتضمن عنصري **الحساسية Sensitivity** ، وتعني عمق التأثير والتغير لدولة ما في دولة أخرى، إضافة إلى عنصر الانجراحية **Vulnirability** والذي يدل على إمكانات وأدوات مجابهة التغير **والتأثير لدولة(أ) على دولة(ب)**[2] .

ضمن مقاربات الاتجاه الليبيرالي المؤسساتي يقدم**"روبرت كيوهن"** ما يعرف بنظرية **النسق الوظيفي** 1984، وينضم إليه أيضا**"ستيفن كراسنر"** 1983، و**"دونكال سنيدال"** 1986، ومجمل افتراضاتهم تعتبر الدولة **فاعل موحد وعقلاني** ولكن لها **خيارات ثابتة**، فالدول تعتبر **فاعلا**

---

[1] نفس المرجع، ص 16.

[2] المرجع نفسه ، ص 15.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أساسيا في السياسة الدولية، وأن تغير سلوك الدول خاضع وتابع للتغير في بنية النظام الدولي، يتفقون من خلالها وافتراضات النيوواقعية مع **"كينيث والتز"** 1979 ولكنه اتفاق جزئي[1].

وفي إطار تحليلنا **للتقطيعات أو المطبات** التي تتواجد من خلالها صفة الدولة الوطنية السيدة وصاحبة السلطان الكامل على مقدراتها ضمن المنظور التعددي الليبيرالي نجد فرضيتين أساسيتين قدمهما الأستاذ **"آرنست تشمبيل" Ernst Otto-Czempeil** استقاهما بدوره من فكر **"إيمانويل كانت" Immanuel. Kant**[2] تتمثلان في:

1- الليبيرالية المؤسساتية-المنظور المؤسساتي- ويفترض بأن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة **اللايقينية** التي تكتنف السلوكات الدولية.

2- المنظور الليبرالي البنيوي: ويركز على العلاقة بين الدولة والمجتمع وأثرهما على السياسة العالمية، ويقوم على ثلاثة افتراضات أساسية[3] هي:

Ã الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.

Ã كل المؤسسات السياسية بما فيها **الدولة-الأمة** تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

Ã سلوك الدولة الذي يعتبر محددا لمستويات النزاع والتعاون الدولي يعكس طبيعة وشكل ونوايا الدولة وخياراتها.

ويحدد**"مورافسيك"** حسب الافتراضات الثلاثة السابقة ثلاثة اتجاهات نظرية لتفسير الصراعات والتعاون الدولي ضمن محور العلاقة بين **الوطني وعبر الدولي:**

- **الاتجاه الأول:** يتضمن اعتمادا متبادلا **سوسيو-اقتصادي**، أي الليبرالية التجارية.

- **الاتجاه الثاني:** التمثيل السيئ للمصالح الوطنية، أي الليبرالية النيابية.

---

[1] آندري مورافسيك،" الفدرالية والسلام: منظور ليبيرالي-بنيوي"، في: **مجلة علم السياسة والعلاقات الدولية: قراءات عالمية**، المجلد1، العدد1، خريف 2005، ص 30.

[2] نفس المرجع ، ص 26-29.

[3] نفس المرجع ، ص 29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **الاتجاه الثالث**:ويتضمن مدى تطابق أو عدم تطابق القيم الوطنية للدولة وباقي الوحدات وهي الليبرالية المثالية.

مقاربات المنظور الليبيرالي حول تفسير السياسة الدولية تظهر إلى حد التوجه نحو تفكيك إشكال نظري قائم متمثل بالأساس في أزمة مركزية الدولة في العلاقات الدولية،ومن خلال ما سبق فإن أهم افتراضات هذا المنظور[1] هي:

1- الفاعلين غير الدول Non State Actors وحدات مهمة في السياسة العالمية، كالمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية عبر الوطنية-حقوقية والبيئية فهي تلعب أحيانا أدوارا مستقلة، وهي تسعى نحو تحقيق المجتمع المدني العالمي.

2- حسب المنظور التعددي، فإن **الدولة ليست فاعلا وحدويا Non-Unitary Actor** تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة تساهم في بلورة سياستها الوطنية.

3- على عكس الافتراض الواقعي، فإن المنظور التعددي لا يعتبر الدولة فاعلا عقلانيا **Rational Actor** في السياسة الدولية، فالقرار السياسي للدولة يغيب فيه عامل العقلانية باعتبار وجود عامل المساومة والبيروقراطية والمصالح وسوء الإدراك.

4- ومنه فإن التعدديين لا يعتبرون النظام الدولي مجموعة **كرات- بليارد** كما يعتقد بذلك الواقعيون، بل يعتبرون النظام الدولي والعلاقات الدولية **شبكة عنكبوت cobweb** تتفاعل من خلالها سلوكات وأفعال الدول والفاعلين غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية، والتنظيمات عبر-الوطنية والحركات الإرهابية بما يؤكد صفـــــــة **المركزية النسبية والجزئية** للدولة الوطنية في النظام الدولي.

إذًا يمكن اجمال كل ما يرد ضمن هذا المنظور التعددي في الآتي:

- **آراء الليبيراليين** ← تختلف حيال السياسة العالمية عن آراء الواقعيين.

- **الليبيراليون** ← أهمية الأفكار+ ضرورة قيام الديمقراطية ← التقدم.

- **الليبيراليون** ← لا ينكرون أهمية الدولة في بنية السياسة العالمية.

[1] عمار حجار، المرجع السابق الذكر، ص 12.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **الليبراليون** الفواعل الجدد (شركات متعددة الجنسيات و منظمات دولية) فئات ذات أهمية بالغة على الساحة السياسية العالمية.

- **الدولـــــــة** مجموعة من المؤسسات البيروقراطية لكل منها مصالحه الذاتية.

- **الدولـــــــة** ليست فاعلا وحيدا لهذا لا توجد مصلحة وطنية .

- **العلاقات** ما بين الدول التركيز على فرص التعاون.

- **السياســـــة العالميـــة** نظام معقد من المساومات بين العناصر الفاعلة المتنوعة.

- **التركيز** على أهمية المسائل **الاقتصادية و البيئية و التكنولوجية.**

- **النظام** في السياسة العالمية لا ينطلق من (ميزان القوى) بل من تفاعلات الطبقات المتعددة وهي تمثل النظم الدولية والقواعد المؤسساتية والقوانين والأعراف.

- **لا تعتبر السيادة** ذات أهمية على صعيد الممارسة ← لأن الدولة تضطر إلى التفاوض مع باقي الفواعل الأخرى (قضايا أكبر من الدولة).

- **الترابط Interdependence** بين الدول← مهم في السياسة العالمية.

عموما فإن الليبراليين يقدمون إجابات مختلفة جذريا لما يعتبرونه المعضلة البارزة في العلاقات الدولية وفحواها البحث في أسباب قيام الصراعات **هل هذا بسبب الامبريالية؟ أم ميزان القوى أم الأنظمة غير الديمقراطية؟** وكذا الإجابة عن **أي من السياسة العالمية أو النظام العالمي يتخذ السلام له هدفا؟ وكيف يتحقق هذا** السلام؟ **عبر ماذا، هل عبر الأمن الجماعي، التجارة أو الحكومة العالمية**[1]؟

رغم كل تلك الفروق في التحليل الليبيرالي ورغم تعدد منابع وأصول الفكر الليبيرالي المفسر للعلاقات الدولية والمشخص لحالات الصراع، فإن الشيء الأهم بالنسبة للموضوع **الدولة/ التحولات الدولية الجديدة في جانبه النظري، يلغي كل تقيد بالأصالة المعرفية لكل تلك البناءات الليبرالية ولا يهتم بتلك الأوصاف التفصيلية للسياقات التاريخية للمذهب الليبيرلي،** غير أنه يجدر بنا هنا الانطلاق في عرض ما يخدم وجهه الموضوع خلاصة الأفكار والافتراضات

(1) تيموثي دن ، المرجع السابق الذكر ، ص 315.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المنهجية التفسيرية لمجمل **التنويعات الليبرالية المختلفة** بحسب التأكيدات الأكاديمية على تناوع مقترباتها التحليلية، وأهم تلك التنويعات ثلاثة هي المذهب الدولي الليبيرالي **Liberal Internationalism**، والمثالية **Idealism** وأخيرا المذهب المؤسسي الليبيرالي **Liberal Institutionalism** .

الفرع الثاني: المذهب الدولي الليبيرالي Liberal Internationalism

يمثل كل من" إيمانويل كانت" **"KANT"** و"جيريمي بنتهام" **Jeremy.Bentham** الصدارة من حيث مناصرة المذهب الدولي الليبيرالي لحركة التنوي[2]، وهما معارضان لهمجية العلاقات الدولية **(حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون)**، هذا بهدف تحقيق السلام الدائم و ربط الدول بعضها البعض بنوع من الفيدرالية **(**معاهدة سلام دائم**)** بدلا من فكرة **"طرف فاعل" "دولة عظمى"** أو **حكومة عالمية**[3]، وهو بذلك **"كانت"** يناقض أفكار الواقعيين وأصحاب النظرية البنائية **(نظرية النظام العالمي).**

في إطار السعي لإخضاع الدول لنظام من الحقوق والواجبات القانونية يقر **"جريمي بينتام"** أنه بين مصالح الأمم لا يوجد في أي مكان أي صراع حقيقي، فالدول الفيدرالية مثل **الدايت الألماني** (Diet) **والكونفيدرالية** الأمريكية والاتحاد السويسري تمكنت من تحويل هويتها المستمدة إلى المصالح المتصارعة إلى فيدرالية أكثر سلمية[3].

يؤكد أنصار هذا المذهب (الدولي) على أن مصلحة الفرد منسجمة مع مصلحة الدولة وهذه الحالة تمتد لتشمل الانسجام بين الدول (فكرة انسجام المصالح الطبيعية في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية بدرجة أولى كعامل لإنجاح مشروع السلام الدائم).

إضافة إلى تأكيد **"Richard Cobden"** على أن تقدم الحرية مشروط بالمحافظة على السلام وانتشار التجارة ونشر التعليم[1].

---

[2] **Tim Dunne,**op.cit,pp 180-189.
[3] Ibid.
[3] **Idem**.

[1] تيموثي دن ، نفس المرجع السابق الذكر، ص 321.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **المثالية: Idealism** (ظهرت أوائل القرن 20م، أواخر الثلاثينات منه) مضمون التوجه المثالي السعي نحو تحقيق منع حدوث حروب، كون الحرب العالمية الأولى غيرت التفكير الليبيرالي بحيث اقتنع المثاليون بأنه:

- السلام ليس وضعا قائما بل هو وضع يجب إقامته[1]، وأن السلام ليس جزءا من قانون طبيعي حسب "**Leonard Woolf** ".

ومن ممثلي هذا المذهب الرئيس الأمريكي "**وودرو ويلسن** "**Woodrow Wilson** " الذي دعا إلى ضرورة إقامة سلطة أو مؤسسة دولية لإدارة العلاقات الدولية تقوم بتنظيم حالة الفوضى السائدة، تنطوي على إجراءات قانونية ديمقراطية صارمة في حل النزاعات وقوة دولية تملأ الفراغ السياسي في حال فشل المفاوضات.

لهذا طرح نقاطه الأربعة عشر **(14)** موجهة إلى الكونغرس في جانفي 1918،تؤكد فكرة ضرورة تشكيل تجمع عام للأمم، ونظام أمن جماعي يوفر دفاعا جماعيا في غالب الأحيان وقد عرف هذا النموذج بعصبة الأمم وهو اليوم يدعي هيئة الأمم المتحدة.

- المثاليون يقرون بضرورة البحث فيما يجب أن يكون وليس فقط فيما هو كائن.

- مساهمة الليبرالية في هذا السياق في السياسة العالمية فعالة وقوية من حيث إقرار مبدأ تقرير المصير وحماية الأفراد وحقوق الإنسان من خلال الإعلانات والمواثيق المختلفة حول الموضوع* إضافة إلى الدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد والتوزيع العادل للثروة والقوة في السياسة العالمية.

الفرع الثالث : المذهب المؤسسي الليبيرالي Liberal Institutionalism

منشأ هذا المذهب داخل المنطلق الليبيرالي يأتي هكذا نتيجة للفشل الحقيقي لعصبة الأمم محور نقاش المثالية في تلافي الحرب العالمية الثانية ج عII 1939، مما يعني أن الإفراط الحقيقي والتسيير للمثالية في التعلق بالإطار المعياري هو الحائل دون نجاحها.

---

[1] نفس المرجع ،ص 322.

* من هذه المواثيق نجد ميثاق حماية الحريات العامة ضمن الاعلان العالمي لعام 1948و ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و ميثاق الحقوق المدنية والسياسية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المذهب المؤسسي الليبيرالي يعتبر أقل معيارية من المذهب المثالي إذا بعد توافر القناعات لدى أنصار المذهب المثالي حول ضرورة استبدال عصبة لأمم بهيئة الأمم المتحدة وإقرار حق النقض (الفيتو) وأنه كان من بين أولى المعوقات في اتخاذ القرارات في الشأن الدولي،لذلك النقاش الذي كان دائرا بين الأوساط المتبنية للمذهب المؤسسي يتمحور حول عدم قدرة الدولة على التكيف مع عملية التحديث[1]، لذلك نظر أحد أركان المدرسة الوظيفية (التكاملية) **(David Mitrany)**بأنه كان لا بد من التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية لحل المشاكل المشتركة وفكرته تتمحور حول مفهوم (التفرع) **Ramification** والذي يعني أن التعاون في قطاع ما يدفع نحو جعل الحكومات توسع نطاق التعاون عبر قطاعات أخرى، وتطور عملية الانخراط والتشارك من شأنه زيادة تكاليف التخلي والانسحاب من المجموع[2].

كما أن **(R. HAAS)** يقر بأن المؤسسات الدولية والإقليمية كيانات ضرورة للدول ذات السيادة كون الأخيرة في مرحلة تضاؤل وتناقص في من حيث القدرة على توفير ضرورات الرفاه وقد تجسدت أفكار **(متراني وهاس)** أكثر من خلال نجاح الجماعة الأوربية للفحم والصلب المشكلة في 1952.

أيضا نجد ضمن المذهب المؤسسي كل من **"روربرت كيوهان" (Robert keohane)** و **"جوزيف ناي" (Joseph Nye)** واللذان يقران بأن الوضع المركزي للأطراف الفاعلة الأخرى مثل جماعات المصالح والشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية كان لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار، فالعلاقات الدولية اليوم شبكية بصورةكبيرة ما بين الأطراف الفاعلة المتنوعة التي تربط بينها قنوات متعددة التفاعل.

يعتقد أنصار المذهب المؤسسي (التعدديون) أن تخطي الحدود الوطنية **transnationalism** و الترابط **Interdependence** ظاهرتان حتميتان لا بد من أن تتأسس في إطارهما المعاملات في السياسة العالمية.

---

[1] تيموثي دن ، نفس المرجع السابق الذكر، ص 325.

[2] نفس المرجع ،ص 325.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث: أهم مقـــــــاربات المنـــــظور التـــــــكويني Constituvism.

كما هو معلوم لدى المهتمين والدارسين لمادة العلاقات الدولية، بأن أزمة التنظير هي أزمة الوصول إلى **نظرية عامة كوسموبوليتانية**، في هذا السياق تولدت ثلاث محاورات رئيسية في الموضوع، من هذه المحاورات **المحاورة الثالثة بين التفسيرية التكوينية** ، والإشارة إلى هذا المعطى الأكاديمي والموضوعي من باب إيضاح أن المنظورين السابقين الواقعي والليبرالي يندرجان ضمن الاتجاه التفسيري في العلاقات الدولية، ولغرض استكمال حلقة الاستقصاء النظري والجدلي القائم حول مركزية أو لا مركزية الوحدة السياسية في النظام الدولي، ينبغي الأخذ بعين الاهتمام عملية تفكيك الإشكالات النظرية لأغلب إسهامات الاتجاه التكويني، **فما هي أهم الإسهامات؟**

عن الجانب التحليلي للسياسة الدولية، والإطار المنظوراتي للعلاقات الدولية، ينبغي الإشارة إلى أن من ثلاث محاورات تنظيرية رئيسية محاورة أخيرة أساسية تشتمل على جملة مقاربات تتضمن مخرجات **الاتجاه التفسيري الوصفي العقلي** في مواجهة متضمنات وأدوات و **مناهج وابستمولوجيا الاتجاه التكويني ما بعد-الوضعي المعياري.**

ولسنا بصدد البحث عن **نقطة التناظر أو الاختلاف والتشابه** بين الاتجاهين، ومنه فالمشهد التحليلي المرغوب هو صور تموقع الدولة الوطنية في العلاقات الدولية من حيث دورها وآليات اشتغالها ضمن عملية التأثير والتأثر بالصور عبر-الوطنية الأخرى و غيرها.

والمنظور التكويني كإطار تنظيري يأتي بديلا للعالم الاجتماعي الذي يدرس العلاقات الدولية في المستويات الابستيمولوجية والأنطولوجية والمنهجية والمعيارية في سياق معرفة **تذاتانية Inter-subjectivity Knowledge** لعالم الحقائق، فهو لا يفصل بين عالم الحقائق والميول الذاتية للدارس، كما أنها تركز على عامل التغير المتواصل، والنسبية **Relativity** والتعددية **Pluralism**.

الاتجاه التكويني هو جملة تصورات تعتمد مرجعية **ابستيمولوجية بعد-وضعية post-positivism** واختيارات منهجية بعد تجريبية لتكوين إطار جديد لدراسة العلاقات الدولية تماشيا مع تغيرات القرن العشرين، ويندرج ضمن هذا الاتجاه: **النظرية النسوية Feminism والنقدية الاجتماعية Social Critical Theory** ، ومدرسة ما بعد الحداثة **Post-Modernism**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والنظرية البنائية **Constructivism**، ويمكن الإشارة إلى إشكالية الدولة الوطنية فقط بالتركيز على مقاربات كل من النظرية البنائية والنظرية النقدية الاجتماعية على اعتبار أن إشكالية الدولة الوطنية تتقاطع أكثر وطبيعة الإطار التحليلي لكلا النظريتين، خاصة في المستوى الأنطولوجي.

الفرع الأول: أطروحات النظرية البنائية Constructivism Theory

برزت النظرية البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، ومن أبرز دعاتها-**بيتر كاتزنشتاين-peter Katzenstein** ، **وفريديك كراتوشويل Freidrick Kratochwil** و"**نيكولاس أوناف" Nicholas oneuf** و"**الكسندر واندت" Alexander Wendt**.[1]

ومن كتابات"**نيكولاس أوناف**" المتضمنة للبنائية **كبردايم** جديد في العلاقات الدولية، تلك المعنونة بـــ: **World of Our Making: Rules and Rule In Social Theory And Ir**،**1989**.إضافة إلى مقال **Alexander Wendt** خلال **1992** والذي يحمل عنوان:

- Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics.[2]

ضمن المنظور البنائي نجد **البنائيين الوضعيين-الحداثيين- Constructivist Modernists** أمثال"**واندت**" والبنائيين **النيوكلاسيك** أمثال،**N. Oneuf** و **F. Kratochwill** و **Peter Katzenstein**أصحاب **الابستيمولوجية الوضعية**، أما **البنائيين** بعد **الحداثيين** منهم: **David. C** و **J. Der Darian** و **Walker RB. J** وهم أصحاب الابستيمولوجية بعد **الوضعية**[3].

فالنظرية البنائية جاءت كرد فعل على الاتجاه السائد المتمثل في المنظورين الواقعي والليبرالي، حيث يتحدث رواد هذه النظرية عن المعايير والهوية والعوامل المثالية، ومعظم مقارباتها تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى عنصر الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من

---

(1) نفس المرجع، ص 445.

(2) عمار حجار، المرجع السابق الذكر، ص 40.

(3) نفس المرجع، ص 40.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل **عبر عمليات اجتماعية-تاريخية**[1]**.** لكن بالنظر إلى إسهامات أبي النظرية **"ألكسندر واندت"**، فإن المنظور البنائي ينطلق بالأساس من الافتراضات التالية[2]**:**

- أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

- تذاتانية Inter-Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي، وهي بذلك تتفق مع الواقعيين الوضعيين فيما يخص فكرة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي والعلاقات الدولية.

اضافة إلى **اعتراف المقاربة البنائية بالقدرات الدفاعية للدول**، وانعدام الثقة بين الفاعلين، وكذا الإقرار بالطابع العقلاني لسلوكات الدول، وهذا يؤكد بدوره إقرار المقاربة البنائية بموضوعية إشكالية مركزية الدولة كفاعل عقلاني أساسي، لكن في صورة العلاقات الاجتماعية الدولية أو ما أصطلح عليه **بالتذاتانية**، أي اعتبار الدولة بمثابة ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.

بغية فهم تموقع إشكالية الدولة في العلاقات الدولية ضمن أطروحات المقاربة البنائية، ينبغي الإشارة إلى أن طبيعة المشروع البنائي في الأصل يعالج إشكالية علاقة الفاعل **(Actor/Structure Problem)** [3]، فالدولة هي نتاج النظام الدولي الذي هو عبارة عن بنية مشروطة بالدولة كفاعل تشكيل وترتيب هذه البنية، وهذا ما يثبت العلاقة الشرطية والتلازمية للفاعل بالبنية في العلاقات الدولية، ولا يمكن بالتالي إثبات **مركزية أو لا مركزية أداء الدولة في العلاقات الدولية.**

عموما فإن **المقاربة البنائية** تفضي في تحليله للعلاقات الدولية إلى كون الضوابط التقليدية قد تحللت بمجرد تحلل الحدود، والمقصود هو سيادة الدولة الوطنية وحدود فعاليتها، وبروز قضايا جديدة **في المرحلة ذاتها**-مرحلة ما بعد الحرب الباردة-**مثل الهوية والثقافة والمجتمع والأمن**

---

(1) ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر، ص 11.

(2) عبد الناصر الدين جندلي ، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى في العلاقات الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2005، ص 445.

(3) نفس المرجع ، ص 447.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشترك، مما يطرح إشكالية كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، والكيفية التي تنشأ بها وتتفاعل فيما بينها على أساسها[1]، وتأكيدا على ضرورة أداء الدولة وفاعليتها، فإن **"واندت"** يقدم تفسيرا للفوضى على أنها من صنع الدول.

هناك تيار آخر ضمن نفس المنظور البنائي يتناول موضوع مستقبل الدولة وهو يعتبر الاتصالات والعلاقات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية من العوامل التي أفضت إلى حالة من تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية، وإيجاد أشكال جديدة من الجمعيات السياسية.

هذا إضافة إلى تركيز بعض رواد البنائية على دور **الضوابط**، بحيث يتصورون بأن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت **إلى تغيير المفاهيم التقليدية للسيادة**، مثلما استطاعت تصوير الأغراض المشروعة التي تمارس الدول سلطاتها استنادا إليها، ومن بين تصورات البنائيين أيضا ضمن الإشكالية المطروحة نجد التحذيرات الجريئة التي **أطلقها"صامويل هانتينغتون" حول موضوع "صدام الحضارات"** بحيث يستند طرحه إلى أن الانتماءات الثقافية الواسعة أصبحت الآن تحل محل الولاءات القومية.

كون المنظور البنائي يتناول الإشكالية من حيث طابعها البنائي والتركيز على عامل الهوية والثقافة، وهم بذلك يقرون بفوضوية النظام الدولي وعقلانية سلوكات الدول فيه، **فإن النظرية النقدية الاجتماعية تعالج الإشكال من زوايا أخرى أبرزها عامل البنى الاجتماعية، فكيف يتضح ذلك من خلالها؟**

الفرع الثاني: أطروحات النظرية النقدية الاجتماعية

بدأت معالم النظرية النقدية الاجتماعية كمقاربة جديدة لدراسة العلاقات الدولية منذ **1976**، عندما كتب **"كوكس": On The Thinking About The Futur Of The World Order**، والذي يصف بذلك غياب عامل النقد في إسهامات الاتجاه التفسيري الوصفي، مما يدل على مشروع تفكيك النموذج العقلاني الغربي في صورته الأداتية النفعية من جهة وفي صورته الوضعية العلمية من جهة ثانية.

---

[1] ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر، ص12.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلال عام **1987** أصدر **"كوكس"** مرجع،**Power and World Order** أعتبر أول مرجع لهذه المقاربة التي تعددت إسهاماتها بانضمام كل من **David Law** ، **Craig Murphy**، **Stephen Gill**،**Geovani Arrughi kees Van Der pils**.[1]

في المستوى الأونطولوجي يتصور النقديون فرضية أساسية بصدد الاقتراب للنظام الدولي، مفادها أن النظريات التقليدية في حقل العلاقات الدولية أو نظرية حل المشكلة **Problem-Solving-Theory** حسب تعبير **"روبرت كوكس" R. COX** ، خاصة منها المدرسة الواقعية الجديدة والليبيرالية الجديدة كونها ليست نظريات غير متخصصة أو غير فعالة، لكنها تقلص أونطولوجيتها في التحليل في الزمان أي تجاهل التفاعلات الاجتماعية-تاريخية، وسائل الإنتاج...، وأيضا المكان باعتبارها **الدولة فاعل وحيد و/أو أساسي**[2].

وبهذا الصدد، يقدم النقديون حجة واقعية على درجة معتبرة من القوة والإقناع تتمثل في عامل انهيار الاتحاد السوفياتي(المعسكر الشرقي)، وهو الحدث الذي عجزت عن التنبؤ به جل النظريات التقليدية السابقة، ذلك كون أونطولوجية **Neo-Neo** قد تجاهلت **دراسة العلاقات داخل-دولتية** من جهة، ومن جهة أخرى **كانت غير قادرة على أن تضع في الحسبان التغيرات الاجتماعية** التي سبقت المعسكر الشرقي، وكذا عدم تنبؤها بالظهور المذهل لأشكال جديدة من المقاومة غير الدولية **Non States** في العلاقات الدولية أمام فاعلين جاهزين ليكونوا قنابل بشرية[3].

إذن وحسب النقديين، فإنه لا يمكن معرفة الواقع الاجتماعي والدولي ما لم نأخذ في الحسبان دراسة السلوكات اليومية، والصراعات التي تقودها القوى الاجتماعية داخل النظام الاجتماعي، ومن جهة أخرى أخذ **هذا النظام كمركب اجتماعي سياسي واحد.**

---

(1) **Frederick،Guillaume Duffour**، "Apercu Du Contributions Des Neo Gramsciens Et Des Theories Critiques Au Tournant Reflexif Des Theories De La Securite", In : www،conflits،org/document 1531،html.

(2) Ibid.

(3) Idem.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أي أ ن مسارات البناء والتغيير لمجال معين يجب أن يؤثر على المجالات الأخرى مما يدل على رفض النقديين تقسيم المجالات أو التحديد المسبق للمتغيرات ضمنها[1].

كما أن ،**S. Gill** و **R . Cox** يتصوران بأن ما يفسر الحقل السياسي فعلا هو الأخذ بعين الاعتبار أن **الوقائع الاجتماعية والمعايير السياسية والواقعية والفوضى هي نتيجة لعملية تاريخية في إطار ديناميكية أساسية** هي مسار الصراع بين القوى الاجتماعية المهيمنة على النظام الدولي العالمي والقوى الأخرى، وبالتالي هي نتيجة للصراعات بين القوى الاجتماعية في فترات سابقة.[2]

من خلال كل هاته المواقف الانعكاسية للنقديين تجاه هيكل النظام الدولي تظهر المواجهة الحقيقية بين الاتجاه النقدي والاتجاه الواقعي من حيث كون **الدولة فاعل وحيد وعقلاني ووحدوي.**

كما يتصور **R .cox** أن كل نظام عالمي يتميز **ببنية تجميع خاصة ومنسجمة وفق تنظيم هرمي لنماذج العلاقات الاجتماعية للإنتاج**، وبواسطتها فإن الفوائض تتحول من المحيط إلى المركز ويسميها **"كوكس" كتلة تاريخية إيديولوجية Historical Ideological Bloc** تخدم قوى اجتماعية معينة على حساب أخرى[3].

وتأسيسا على ذلك درس **النقديون نماذج زيادة القوة**، تحول القوة، نجاح الكتل التاريخية، بحيث القوى الاجتماعية هي المحرك أو الأساس للنظام. وفي السياق التاريخي دوما، يطرح **"كوكس"** ثلاثة مكونات رئيسية:

- **الشروط المادية**: والمتمثلة في شروط الإنتاج، سياق الإنتاج، التبادل الدولي.
- **الأفكـــــــار**:أفكار تذاتانية مثل فكرة التنظيم بواسطة دول لها رقابة على الحدود، وأفكار اجتماعية هي حصيلة رؤى صراعية حول طبيعة وشرعية علاقات السلطة.

---

(1) **Héléne Viau**،La Théorie critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales،IN: http.Er.upama/Nobe/ cepes/notes8،HTM .

(2) **Frédirick**،**Guillaume Duffour**،op.cit .

(3)Ibid .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **المؤسســـــات**: التي تحفظ استقرار النظام التاريخي وتعكس القوة الاجتماعية.

كما أن النظرية النقدية الاجتماعية تدعو إلى ما يسمى **الانعتاق Emancipation** من خلال عملية التغيير الاجتماعي نحو الزيادة في مدى قدرة عدد أكبر من الأفراد ليس فقط في الاستماع وإنما المشاركة ديمقراطيا في مسار صنع القرار السياسي.

وعلى المستوى الدولي، فإن هذا يترجم في صورة إقامة علاقات اجتماعية انطلاقا من مفهوم الهوية الجماعية بواسطة إقامة **مجموعات فوق وطنية** تطمح إلى تقليص الإقصاء وعلاقات الهيمنة.

في هذا الصدد نجد **"لينكلايتر"** يقترح بناء جماعة إنسانية، لأن النظام القائم على الوحدات ذات السيادة أصبح **لا يمثل ولا يستجيب لمصالح المجتمعات**،وهو ما ذهب إليه **هوفمان**- بدعوته إقامة مجتمع ما بعد السيادة، أما **"دايفيد هيلد"** فيدعو إلى أكثر من ذلك إلى النموذج التعددي الديمقراطي الذي يستدعي استبدال الأمم المتحدة بجهاز برلماني عالمي قائم بمسؤولياته.

كما أن من بين الدلائل المثبتة للطرح القائل **بعدم وحدوية ومركزية** الدولة ذات السيادة في العلاقات الدولية، تصورات النقديين حول مفهوم الأمن، الأمن النقدي الذي يعني التعامل مع أي من التهديدات الجديدة من الفقر والحرب ونقص التعليم أي **انعتاق الأفراد**.

حسب **"كان بوث" Ken Booth** فإن **مفهوم الأمن التقليدي** المرتبط أساسا بعامل **المصلحة الوطنية** خدم كثيرا جانب السلطة، وآذى **الطبقات الاجتماعية** بما وجه الأفراد عن الصراع الاجتماعي إلى حماية السلطة.

المطلب الرابع: مقاربات المنظور البنيوي/ نظرية النظام العالمي Structuralism

تندرج نظرية النظام العالمي في إطار اقتصاد رأسمالي عالمي،تمتد إلى الفكر الماركسي بحيث عملية فهم السياسة العالمية متوقفة على البحث في سياق بنية الرأسمالية العالمية ذلك بأن[1]:

[1]**Stephen Hobden. Richard Wyn Jones**,Marxist Theories Of International Relations,In : John Baylis & Steve Smith, Op,Cit. P P 226-227.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- العوامل الفاعلة في الاقتصاد العالمي هي الطبقات الاجتماعية وليس الدول.

- الفواعل الأخرى (الشركات المتعددة الجنسيات+ المنظمات الدولية) تمثل الصلحة الطبقية.

- الاقتصاد العالمي يضيق من حركة الدول.

- سمة الاقتصاد الدولي تقسيم العالم إلى مناطق مركزية وشبه طرفية (شبه هامشية) وهامشية (طرفية).

- ينبغي سيطرة وهيمنة قوة الرأسمالية الدولية وليست قوة الدول.

- أهم خصائص السياسة العالمية هي درجة تمتع أي دولة بالاستقلال الاقتصادي الذاتي.

- الدول جميعها ملزم بالتقيد بأحكام الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

تأتي نظرية النظام العالمي بهدف الكشف عن الأشياء والحقائق غير الظاهرة في السياسة العالمية، أي بعبارة أدق تبحث كنه محددات السياسة العالمية ألا وهي طبيعة البنية، فالأحداث والمعاملات التي تظهر بصورة عادية وأكثر ألفة كالحروب والاغاثات والمساعدات والمعاهدات كلها تجري في إطار بنية (قالب) معين يحدد معالمها ومسارها، هي بنية نظام عالمي تم ترتيبه وفق منطق الرأسمالية العالمية.

كما أن نظرية النظام العالمي لها امتداد فكري قوي نحو أفكار **"ماركس"** حول الثروة المتمركزة في يد القلة وغناها الفاحش على حساب الطبقة الكادحة التي تمثل الكثرة في العالم.

من أنصار هذه النظرية نجد:**"لينين"** صاحب المؤلف المعنون بـــ: **الامبريالية**، أعلى مراحل الرأسمالية عام:1917، وهو يرى أن الرأسمالية أحدثت بنية من مستويين ضمن الاقتصاد العالمي: نواة مركزية مهمة تستغل من هم على الأطراف من المجموعات الأقل تطورا، وبالتالي فالانقسام البنيوي بين النواة المركزية والأطراف هو من يحدد طبيعة العلاقة البرجوازية والبروليتاريا في كل بلد على حدة[1].

من أهم أفكار وتحليلات **"وولرشتاين ايمانويل"** : **"Immanuel Wallerstein"** تعلقت بكون الطابع الاقتصادي البحت لأكثر وأهم التطورات الحاصلة في السياسة العالمية في مرحلة

---

[1] Ibid,p 231.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السبعينات من القرن العشرين، كالركود الاقتصادي والأزمات النفطية العالمية، مثل بدوره دافعا قويا لدى الباحثين والمهتمين بإعادة إحياء كل تلك الإسهامات النظرية المتصلة أساسا بفكر **"ماركس"** الاقتصادي، (العلاقات الاقتصادية العالمية)، وبعدها أصبح يتوافر نوع من القناعة بكون فهم السياسة العالمية لا يتم دون الربط بين الاقتصادي وكل ما هو سياسي.

يعتبر**"وولرشتاين ايمانويل"** من أبرز المفكرين في هذا الإطار من "السياسة الدنيا"، وجعل من النظام العالمي محورا رئيسا في فكره، بحيث يمثل النظام العالمي وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي[1].كما يعتقد **"وولرشتيان"** أن لأي نظام صفتين تحددانه[2]:

الأولى: ترابط العناصر المكونة له و وجود علاقة ديناميكية نشطة بينها بما يؤكد ضرورة فهم كل عنصر لموقعه ضمن الكل ومثال ذلك محاولات التمييز العنصري ، والتفريق في الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي كلها مضللة **(عدم التجزيئ).**

الثانية: الحياة داخل نظام ما **ذاتية الاحتواء** تقريبا، أي أن عزل النظام عن المؤثرات الخارجية يعطي نتائج تفاعلات متطابق تماما، أي ضرورة التركيز على التفاعلات الديناميكية الداخلية دون البحث عن العوامل الخارجية التي ليست من جنس النظام.

- كما يعتقد **"وولرشتاين"** بأن النظام العالمي قد شهد نمطين أساسين هما: **الامبراطوريات العالمية والاقتصاديات العالمية**، والفرق بينهما يتعلق بآلية اتخاذ القرارات من حيث توزيع المواردوذلك بين الأطراف ونواة المركز، فالنمط الأول أقدر من الثاني على فعل ذلك والإجابة على السؤال: **من يأخذ ماذا؟** غير أن في النمط الثاني لا يتم ذلك، كون السبب هو غياب السلطة الآمرة نظرا لتعدد المراكز، غير أن الوسيط (السوق) هو الآلية الممكنة لذلك في الاقتصاد العالمي [1].

يعتقد **"وولرشتاين"** أن النظام العالمي نشأ في أوروبا مطلع القرن السادس عشر وبدأ يتوسع إلى الحد الذي وصل إليه اليوم، وهذا التوسع جاء بدافع التراكم المستديم لرأس المال، فهو نظام رأسمالي عالي، والرأسمالية حسب **"وولرشتاين"** تعني: نظام إنتاج للبيع في أحد الأسواق بهدف

---

[2]Idem.
[1] Ibid , p229.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الربح، واعتماد هذا الربح على أساس ملكية فردية أو جماعية[1]، و المؤسسات تقوم وتتوالد باستمرار من خلال هذه العلاقة (التبادل) الواسعة وهي عملية تمس ليس فقط الشركات والصناعات المحدودة بل تمتد إلى باقي المؤسسات القائمة، كالوحدة الأسرية والمجموعات العرقية والدول، كما أن المؤسسات الاجتماعية كلها في حركة دائمة من التكيف والتغير ضمن إطار نظام عالمي ذو حركة دائمة نشطة.

أن الاقتصاد العالمي الرأسمالي لا يمكن أن يعمل ويتحرك من دون وجود نظام ما بين الدول[2]، و إن نظام ما بين الدول لا يمكنه الاستمرار بالشكل الراهن من دون وجود النظام العالمي الرأسمالي، مما يدل على أنهما أكثر تشابك في جميع أجزائهما، وهذا لسببين:

الأول: هو أن الدول توفر للرأسمالين البيئة المناسبة والمستقرة نسبيا، من خلال كونها أقدر على حفظ وضمان حقوق الملكية وترسيخها من خلال التسهيلات الانتمائية وغيرها.

ثانيا:قدرة الدول على تقليص درجة التناقضات التي قد تحصل داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي وذلك من خلال إصدارها للتشريعات وتخصيص الاعتمادات للإنفاق العام.

من الأفكار الرئيسية لنظرية النظام العالمي الإقرار بعدم اعتبار الدول جميعها متماثلة من حيث وظائفها وهم بذلك يخالفون التفكير الواقعي من حيث تجانس وظائف الدول الساعية إلى امتلاك القوة إلا من حيث تفاوت القدرات النسبية في بينها، إضافة إلى تعدد وتنوع واختلاف وظائف الدول جوهريا وذلك كل منها بحسب تموقعها ضمن تقسيمات النظام العالمي الحديث، وبذلك هم يحددون ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية هي:[1] دول المركز (النواة) **Core States** و دول شبه الطرف **Semi- Peripheral States** و دول الأطراف **Peripheral States** .

فيما يتعلق بدول المركز **Core States** ، حسب **"وولرشتاين"** فإنها تقوم بدور قيادي ضمن النظام العالمي الحديث، وذلك من خلال التحكم في التبادلات وتوجيهها عالميا بما يخدم الهيمنة الكبرى للدول الكبرى، دون المركز.ودول المركز تضطلع بهمتان حيويتان في الحفاظ على بنية النظام العالمي الحديث.

---

(2) Idem.
(1)Ibid ,pp232-233.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأولى: أنها تقوم بدور قيادي نزاع إلى الهيمنة ضمن نظام ما بين الدول.

الثانية:دول المركز في الغالب الأعم دول عسكرية أو قوى عسكرية مسيطرة بشكل متفاوت وهي تسعى في إطار دورها إلى تقويم باقي الدول وتأديبها لأنها ترفض الانصياع لقواعد اللعبة[1]، وذلك بفضل قوتها العسكرية والاقتصادية المتفوقة.

ويعبر "**وولرشتاين**" عن ذلك بقوله:" ...تصاعد وتراجع القوى المهيمنة الدوريتين... قد وفر لنا الدرجة المهمة للغاية من التوازن... الضروري للسماح لعملية التراكم الرأسمالي بأن تمضي قدما دونها عرقلة جادة...) [2].

أما دول شبه الطرف **Semi Peripheral State** ، وجودها في منطقة **شبه- الطرف** عامل استقرار مهم ضمن إطار النظام العالمي الحديث، فهي تمتلك **بنى إدارية** أكثر تماسكا من دول المركز ،وكفاءة هذه الدول تمنحها القدرة على تطوير وتطبيق استراتيجيات التنمية القومية.

إن دول شبه الطرف هذه تسعى إلى تحويل مواقع دولها داخل الاقتصاد العالمي من منطقة شبه الطرف إلى المركز، غير أن بعضها فقط من ينجح في ذلك،كما أن الطبيعة الاستبدادية لأنظمتها - حسب هذا المنطلق - عامل أساسي لضمان الاستقرا ر الداخلي (الاجتماعي) من خلال السيطرة على القوى العاملة وكذا تطوير أنظمة رفاه اجتماعي، وكذا الاستقرار على مستوى النظام العالمي ككل كون هذه الدول تتحكم جيدا في وضعها الداخلي الذي يوصف عادة بالمستقر.

أما دول الأطراف Peripheral States .حسب أنصار الفكر العالمي (نظرية النظام العالمي)، تعتبر الموطن أو المكان الخصب الذي تنمو فيه **طبقة الكمبرادور*** داخل دول العالم النامية، وهي أحد مصادر الاستقرار ضمن النظام العالمي وهي تتصرف بما يخدم مصالح دول المركز داخل مجتمعاتها، لا تشجع من خلال سياساتها العمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، بل بالعكس تمثل عميلا حقيقيا لدول المركز وباقي الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات وهي بذلك ضامن حقيقي لمصالح دول المركز[1].

---

[2] Idem.

* طبقة **الكمبرادور** هي الطبقة الواقعة ضمن دول الأطراف ،والمشجعة بدورها لحركة الاستثمارات الأجنبية على حساب الاستثمارات المحلية.

[1] **Stephen,Op**.Cit.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لذلك فإن دول الأطراف العميلة والتي تسمى النخبة السياسية الحاكمة فيها بطبقة **الكمبرادور** مصدر استقرار وأداة تلافي التوترات التي قد تحدث داخل النظام العالمي.

- غير أن "**وولرشتاين**" يقر بأن النظام العالمي يواجه أزمة كبيرة بحيث أنه يرى بأن من المهام الكبرى التي تواجهه وباقي المفكرين مستقبلا هي رسم معالم بدائل مرغوبة للنظام العالمي السائد، مع احتمال كون النظام المقبل أقل قبولا من سابقه (النظام الحالي)[2].

إذا ومن خلال ما تم التطرق إليه ضمن مباحث هذا الفصل الثالث، فإن الدولة الوطنية كعنصر أو كوحدة تحليلية وفاعل في العلاقات الدولية منذ لحظة النشأة والتشكل حتى المرحلة المعاصرة من تاريخ العلاقات الدولية، ومساراتها المعقدة والمتشبعة، **تمثل أحد العناصر المادية و/أو غير المادية** التي تؤدي علاقة التأثير في مشهد متراكب من العلاقات والخروقات والتشابك القيمي والسياسي، ومختلف الامتدادات الاقتصادية والتأثير الاجتماعي وغيره.

ولذلك، فإن الإطار المفهومي والمداخل النظرية التي تم إعمالها منهجيا وفكريا **تغذي منحى استنتاجيا** قد يتاح حصره في جملة نقاط كما يلي:

Ã **أن مشروع التنظيم السياسي الذي** يأخذ نمط الدولة المعاصرة أو الدولة الوطنية الحديثة، ليس وليد المرحلة الأخيرة، مرحلة القرون الوسطى والمراحل الموالية فيما بعد، بقدر ما هو وليد الفكر اليوناني الأول، في كتابات **أفلاطون وأرسطو**، فالفكر اليوناني كمرجعية حقيقية **هو أبْ الفكر السياسي المعاصر.**

Ã **أن المفهوم الاصطلاحي لعنصر الدولة الوطنية** من خلال المداخل المرجعية ومسار الأصالة المعرفية للمصطلح، يحتمل عدة معاني وتوجهات إيديولوجية وفكرية تختلف من النمط الغربي المؤسس إلى أطر الجدل المفهومي في العالم الثالث، وخاصة في المنحى الستاتيكي الاقتصادي.

وهذا التقطيع المفهومي يتأسس في فكر ومرتكزات النظريات الغربية، وهو يتبلور في أربعة مسارات تتضمن عنصر القهر والقوة أو أطروحات مدرسة التعددية التي تعتمد في تحديد المفهوم على القوى الاجتماعية أساسا.

---

(2) Ibid.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و كذا مدرسة التحديث التي تعتمد في تحديد مفهوم الدولة على عامل العقلانية، ثم نجد المسار الأخير الذي يتمثل في أفكار المدرسة الماركسية، التي تتصور الدولة أداة في يد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج.

Ã **أن الدولة الوطنية في شكلها القومي الحديث** تتضمن مجموعة من الخصائص الرئيسية في استقرار الكيان التنظيمي لها، وتتمثل في كل من عنصر التجمع البشري وعامل السلطة السياسية وعنصر الإقليم وعنصر السيادة إضافة إلى خاصية التجانس القومي.-**كما أن تحليل إشكالية العلاقة الجديدة** بين الدولة الوطنية والتحولات العميقة الراهنة في العلاقات الدولية والتي أضحت تأخذ بعدي التفكيك والإدماج للأنظمة والأجهزة السياسية يستدعي مسافة خاصة تتضمن متغيرا وسيطا مهما يتمثل في البنية الجوستراتيجية للعلاقات الدولية والمجتمع الدولي، وذلك مع اعتبار أنه كتلة واحدة تطوي جملة تناقضات، وأن العلاقات الدولية الحديثة لمرحلة ما بعد الحرب البادرة تتخذ ثلاثة مستويات رئيسية:مستوى أعلى(**القطب الدولي**) ومستوى متوسط(**الإقليم القطب**)ومستوى أدنى(**القطب الإقليمي**).

Ã كما أنه و بحسب"**جيمس روزنو**" تتحدد **ثلاثة مجالات رئيسية عالمية** هي:

- المجال **الجزئي** والمجال **الجزئي-الكلي** والمجال **الكلي**،وهو يقسم العالم هيكليا إلى عالم مركزية الدولة، وعالم متعدد المراكز، وهو بذلك يبدي ويوضح جملة من الفروقات فيما لو كانت الدولة مركز العلاقات الدولية أم لا.

Ã كما أن عنصر **البنية الجيوستراتيجية** مهم جدا في العملية التحليلية التشخيصية لواقع العلاقة محل الدراسة، فهو يحدد لنا طبيعة ومستوى **المشهد العلائقي** الذي يكون وسيطا بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

Ã **أن راهن العلاقات الدولية، وخصوصا** بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين ونهاية حرب الخليج الثانية، أصبحت تركيبة المجتمع الدولي مختلفة عما كانت عليه، فقد برزت جملة من التحولات العميقة المهمة والمؤثرة والمتفاوتة التعقيد، والتي تنعكس على كيان الدول الوطنية وخصوصياتها ومقدراتها القومية، في المستوى السياسي والاقتصادي وحجم تصرفها داخليا وخارجيا، ومن أبرز هذه التحولات ظاهرة العولمة الاقتصادية والسياسية والإعلامية، والتدخل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، والهيمنة، وكذا عامل الإرهاب وتعدد الفواعل وانتشار الشركات العابرة للحدود، إضافة إلى عديد الأزمات الأخرى من الفقر والصراعات الإقليمية والمشاكل الإيكولوجية أو البيئية.

Ã **أما البعد التنظيري في حقل العلاقات الدولية** فقد تناول الإشكال التفسيري والتكويني البنائي لهاته العلاقات وهي في أغلبها تدور حول من يكون محرك هذه العلاقات، **هل الدول هي من يفعل؟** أم ليست وحدها الدول قادرة على تبني مشروع هكذا **دينامي وفعال؟** وتبعا لذلك فقد تعددت الأوجه التنظيرية التي تناولت تفسير العلاقات الدولية ووصفها والاقتراب الوظيفي والبنيوي، ونجد من الصور الرئيسية النظرية التي تناولت إشكال مركزية الدولة في العلاقات الدولية من عدمه منظورين رئيسيين هما المنظور التفسيري والمنظور التكويني، وذلك في جملة من المحاورات والنقاشات.

Ã **بالنسبة للاتجاه التفسيري** فإنه يضم المدرسة الواقعية الجديدة وهما يقران بفاعلية وعقلانية ووحدوية الدولة الوطنية ضمن فوضى العلاقات الدولية، ثم المدرسة الليبرالية والنيوليبيرالية ما يسمى بالاتجاه التعددي، وهو لا يعتبر الدولة الوطنية فاعلا وحيدا ووحدويا أو مركزيا في العلاقات الدولية بل هي مجرد فاعل من بين مجموع الفواعل الأخرى وضمن صورة تعددية الأطراف والفواعل ضمن عملية اعتماد متبادل وظيفي ومعقد للغاية،كما تنخرط ضمن هذا الإتجاه نظرية النظام العالمي لوولرشتاين ذات الجذور الماركسية والتي لا تتصور بدورها أية افهامات نظرية أو امبريقية خارج اطار الوظائف والأدوار غير المتجانسة ضمن تفاعلات النظام الرأسمالي العالمي .

Ã **أما الاتجاه التكويني** الذي من أهم نظرياته النظرية البنائية والنقدية الاجتماعية والتي أدخلت نمطا أبيستيمولوجيا جديدا وتصوريا لما يجب أن تكون عليه البنية العامة للعلاقات الدولية اضافة إلى نظرية النظام العالمي **لوورلشطاين** وهذا من خلال أنطولوجيا تعدد الفواعل، فاعلية العناصر الاجتماعية في المجتمع، وهي بذلك دعوة إلى الصيغة **الكوسموبوليتانية** وفكرة الحكومة العالمية أو ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي.**وبالتالي تغييب الصفة التنظيمية من العلاقة الكلية في المنحى التحليلي، وتوظيف صورة الفعاليات والبنى الاجتماعية بشكل إيجابي وفعلي.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لذلك كل هذه الاعتبارات سوف تجرنا على الأقل نحو **تصور منهجي موالٍ ومتصل**، من أجل فهم حجم **التأثير والتأثر** الذي جرى ويجري على الدولة الوطنية، في مستوى التنظيم السياسي ومدى القدرات على ترشيد وعقلانية التوجهات، ومدى الانعكاس الحقيقي للتحولات العميقة والراهنة على سيادة الدولة في المستوى الاقتصادي والسياسي و الأمني الاستراتيجي والتكنولوجي الإعلامي من **أجل فهم العلاقة الرابطة بين متغيري العملية البحثية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال مباحث الفصل الموالي.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني:
تشخيص طبيعة تداعيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة على الدولة الوطنية : مدخل جدلي تحليلي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: محددات المشهد الأول: العولمة الاقتصادية/الدولـــــــة الوطنية*.

مدخـــــل جـــــــدلي تحليـــــــلي.

بالإمكان من زاوية **مبدئية** في موضوع تداعيات تحولات المرحلة التي تلت انهيار المنظومة الإيديولوجية للكتلة الشرقية ، أو ما يصطلح عليه عادة بمرحلة **ما بعد الحرب الباردة** وتأثير هذه التحولات الدورية والمفاجئة على الكيان المؤسسي للنظام الدولي العالمي من خلال واقع ودور الدول في هذا النظام، وفي الجانب الاقتصادي بالتحديد. البحث في الكشف عن جملة مضامين ظاهرة **العولمة الاقتصادية**. هكذا باعتبارها نسقا عاما تبلورت ضمنه جملة من التداعيات والرهانات، باعتبار أن جوهر الطرح في ما توحي به العولمة الاقتصادية اليوم هو أن النظام العالمي الذي تفكك في التسعينيات قد أصبح بلا حدود اقتصادية، وأن النظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، و لم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها.فالنظام الاقتصادي ليس أكثر من نظام واحد تحكمه **أسس عالمية مشتركة**[1].

كمدخل جدلي للمبحث الأول ، وجب اقحام بعد نظري حول مفاهيم ومضامين ظاهرة العولمة عبر منظورات فكرية متجاذبة ومتقابلة في حالات معينة، بين التشكيك و التفاؤل، على اعتبار أنها أعطت بعدا هاما في **تضبيط** السياقات الفكرية هو البعد **"العالمي"**، وهو ما زعزع الأسس الفلسفية التي قامت عليها النظرية الدولية، ما قد يطلق ذلك الفكر السياسي الخلاق من أسر القيود والحدود التي فرضها إلى حد كبير **ماض محكوم بحدود الدول**[2].

فما هي السياقات الفكرية التي تشكلت من خلالها مفاهيم ظاهرة العولمة؟ وكيف نفهم على الأقل تموقع الدول الاقتصادي في ظل كل تلك التمايزات التي تحدث داخل نسق الاقتصاد المعولم، اعتبارا

---

* صحيح يؤاخذ على العنوان الاطلاقية المفردة لكلمة **"دولة"**، غير أننا في الواقع نقصد الدولة التي لم تنضج بعد للحد من تداعيات المد العولمي والتي لم تملك في الغالب إمكانية توظيف البعد العالمي لوسائل الاعتماد المتبادل وأجهزة الضبط لمقدراتها الفنية والاقتصادية الاجتماعية والإستراتيجية بما يتفق ضمنيا ولو جزئيا مع توجهات الاستقطاب التي باتت تفرضها أطر اشتغال العولمة،وهو شأن الدولة كنموذج عالمي.

(1) سعيد الصديقي، المرجع السابق الذكر، ص ص 121-122.

(2) جتز بارتلسون،" ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، **مجلة الثقافة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 106، ماي 2001، ص 31.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للبنى المؤسساتية الوظيفية ؟وهل هناك فعلا صيرورة موضوعية في ظل العولمة الاقتصادية تعمل على اختفاء الدولة الوطنية أو بقائها؟

المطلب الأول: الجدل النظري في تأصيل العلاقة: العولمة الاقتصادية/الدولة الوطنية.

الفرع الأول: العولمة الاقتصادية بين منظورين: التفكير التقني وتطور نمط الإنتاج.

البند الأول: تصورات مدرسة التفكير التقني للتحولات.

ليس ثمة أكثر دعوة وإلحاحا في مجموع دوافع إثارة المدخل الجدلي حول العولمة الاقتصادية من دافع تعدد وتداخل ديناميات وتجليات **النسق الكلاني الشمولي** للعولمة،فمن خلال مجمل وأهم ما أثير حول الموضوع أبرزت حالة ضخمة من تشابك المفاهيم والمؤديات والمعاني ثم التجليات والديناميات لظاهرة معقدة مثل العولمة. وخصوصا في شقها الاقتصادي على اعتبار أنه السياق المبدئي الذي تنفذ منه الظاهرة لتؤثر على العلاقات الجامعة بين الدول من خلال السوق والمال والعمل. وتبعا لذلك وضمن السياق التاريخي للاقتصاد. فإن المجتمعات منذ حوالي خمسة قرون إلى الفترة ما بين القرن الثامن عشر ونهايات القرن العشرين تعرفت على حالة تزايد حجم العلاقات المتبادلة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمل والمعلومات بما أخضع هذه الحالة إلى هكذا مجموعة مراحل تطورية هامة.

مدرسة **التفكير التقني للتحولات** فحواها ذو دلالة على أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي[1]، وهي ترتكز على المعنى العام الذي مؤداه أن العولمة هي في الجوهر درجة متقدمة من المجال التقني الذي تعتبر سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني تجليات رئيسة له، أيضا كل ما هو علمي تقني يسهل توجه الاستثمارات الأجنبية[2].ما يساعد في كل الحالات الاقتصادات المختلفة على رفع طاقاتها الإنتاجية وكذا مهاراتها الفنية.وهذه المدرسة لها جملة من المرتكزات تستند إليها في أطروحتها هي: [3]

---

[1] السيد يسين،" في مفهوم العولمة"، ورقة قدمت إلى: العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص45.

[2] سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر2004)، ص 80.

[3] نفس المرجع، ص 80.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- أطروحات المجتمع الصناعي: و التي يمثلها "**روستمو فايتمان**" عام 1917، ويمثل المجتمع ما بعد الصناعي "**دانيل بيل**" عام 1919 و "**ريمون آرون**" عام 1905.

2- نموذج "**رولاند روبرستون**" حول النشأة التاريخية للعولمة والمتمثل في خمس مراحل رئيسية هي: المرحلة الجنينية، ومرحلة النشوء، ومرحلة الانطلاق، مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، مرحلة عدم اليقين*.

3- جماعات القوى العظمى والمنافسة ومضمون العولمة من خلالهم يتحدد بالمنافسة بين القوى العظمى، الابتكار التقني، انتشار عولمة الإنتاج والتبادل، والتحديث.

حسب هذه المدرسة فإن العولمة تتشكل من خلال عمليات **ثلاث** تسمى **بالديناميات** والتي تأتي بشكل متتابع ومتوالي وتتمثل هذه العمليات في:

1- نمو وتعميق عملية الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية للدول.

2- وحدة الأسواق المالية.

3- تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية. مثل حقوق الجمركة وتكاليف العبور، وكل ما يوضع في نص قانوني يعيق أو يضبط هامش العمل التجاري خصوصا التجارة الدولية الخارجية.

---

* قدم المفكر "**رولان روبرستون** " جملة من مراحل نشوء وتطوير ظاهرة العولمة تتلخص في خمس مراحل هي على التوالي:

1- **المرحلة الجنينية** (1400-1750) والتي شهدت نمو المجتمعات القومية في أوروبا وضعف القيود السائدة في القرون الوسطى.

2- **مرحلة النشوء** (1750-1870) والتي دلت على تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة، تبلورت خلالها المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية.

3- **مرحلة الإنطلاق** (1870-1920)، تبلورت خلالها مفاهيم أكثر كونية وتتعلق أيضا بالقومية والهوية، من المفاهيم الكونية مثلا: "**خط التطور الصحيح**"، " **المجتمع القومي المقبول**".

4- **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة** (1920-1965) وفي خلال هذه المرحلة تولدت نقاشات جدلية وخلافات فكرية حول الإطار المصطلحي الناشئ. حول العولمة وصور الحياة وأشكالها.

5- **مرحلة عدم اليقين** (1965-؟) وهي المرحلة التي تضمنت جملة القيم ما بعد المادية وانتهت في خلالها الحرب الباردة وأعيد إدماج العالم الثالث، وازدادت فيها الحركات الكونية وسيرورة المؤسسات العالمية، وأصبح النظام الدولي من خلالها أكثر سيولة بظهور معالم مجتمع مدني عالمي ومواطنة عالمية ونظام إعلامي كوني، لمزيد من الإطلاع أنظر: السيد يسن، تحليل مضمون الفكر العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص 10-11.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وحسب ديناميات العولمة الاقتصادية التي ارتكزت عليها أفكار نظرية الانتقال، فإن الاقتصاد المفرز هو اقتصاد خدماتي أي يرتكز على تغليب عامل الخدمات أو **الدينامية الفنية** والمهارة في الاتصال والاستثمار وغيرها على التصنيع.

يعبر **"راشمي مايور"** عن هذه النقطة بقوله:" **...**أن تعجيل الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي (التقني) حالة واقعة، تتجلى في استنفاذ الصناعة لمكانتها المتميزة في القيمة المضافة)[1].

ترى المدرسة أن هذا الواقع يشجع أكثر العمليات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة بما يدفعها إلى المساهمة الفعالة في مختلف الاقتصادات بما فيها الاقتصاد المتخلف بدفعه إلى حالة النمو والمواكبة.

غير أن دراسة معمقة لأفكار هذه المدرسة تحيلنا إلى جملة ملاحظات حول المضامين المفهومية والمنهجية والتي من بينها:

1- ما يعاب على هذه المدرسة -المؤاخذة تدور حول التوجهات والتحليلات- هو أنها في ما تفرضه من إلزام مسار العولمة الاقتصادية بهذا الحد المرحلي الأول، وهو مرور المجتمع الصناعي القائم على عقيدة التصنيع وجوبا إلى المجتمع التقاني القائم على حجم الخدمة ونوع الأداء والتطور **التكنو- إتصالي أو المعلو- اتصالي** [2].

هذا الافتراض يتخذ من البعد التكنولوجي الخدماتي بعدا أوحديا ورئيسيا مع إهمال العلاقات الاجتماعية المختلفة من علاقات الإنتاج وكذا البنية المجتمعية، ذلك أن المدرسة في أطروحة الانتقال هذه أهملت دور القوى الاجتماعية ذات الحضورالفعال ضمن الإطار **بين- دولتي** فالعولمة ليست في شقها الاقتصادي دون بعد إيديولوجي أو سياسي أو تاريخي اجتماعي.

2- يرتكز فكر هذه المدرسة على أن العولمة الاقتصادية كعملية منتقلة وغير مستقرة ولا تسير إلى الخلف في الغالب ، ذات أدوات تحدد مضمونها العام مثل، الإبداع، المنافسة، الابتكار،

---

(1) راشمي مايور،" شبكة المستقبلات العالمية"، **مجلة المستقبل** ،فيفري 1998، نقلا عن: عبد الأمير السعد، العولمة.. مقاربة في التفكير الاقتصادي في: سمير أمين وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 81.

(2) ثامر.ك.محمد، "تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية" ، **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 100، ت1/أكتوبر، ت2/نوفمبر، 2000، ص 35.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التحديث...والحقيقة العولمة ليست فقط رهن حدود هذه الأدوات ذات الإمكانية الضيقة، بقدر ما هي عملية أوسع نطاقا وأغنى مضمونا، باعتبارها وكما تشير أغلب الدراسات "**إمبراطورية الفوضى**" *(1) ، أو كما يعبر عنها ب:"**رأسمالية الما- بعد** "، بحيث يرى الكاتب والباحث اللبناني المعروف "**محمود حيدر**"، أنه حتى وإن كانت السمة **التكنو- اقتصادية** هي الغالبة على العولمة فهذا لا يسقط بحال من الأحوال الصفة المركبة للظاهرة(1).

اضافة إلى الإقرار -حسب أفكار المدرسة- بتلك الأدوات لوحدها دون اقحام أدوات أخرى تختلف عن المنافسة والتحديث مثل الأدوات التي تكمل الجانب الأخلاقي والجانب الكيفي، الذي يحترم الدول الوطنية وشخصياتها وسياداتها القانونية والمؤسساتية.

حسب ما أقره عالم الاجتماع الفرنسي "**سيرج لاتوش**" ، سواء في تعريفه للعولمة الاقتصادية/التكنولوجية كونها:"**البروز الطاغي للشركات ما فوق القومية والإفلاس السياسي والتهديد الذي تمثله تقنية علمية خارج حدود السيطرة بطريقة شبه آلية إلى أزمة أخلاقية...**" (2)، أو من خلال تبريره للبعد الأخلاقي فهو يرى الأمر متعلق أساسا "بقادة غير مهيئين لأدوارهم الجديدة، ويرتبطون في شكل ضعيف بنظام عالمي خائر، ولا يجدون في مواجهتهم لا مجتمعا مدنيا عالميا، ولا سلطات مضادة ذات وزن...، وبالتالي وضع الدول والأحزاب والكنائس والنقابات والمنظمات الأهلية والجيوش والمافيات في خدمتهم"(3)

---

*لقد ضمن المفكر العربي "**سمير أمين**"، هذا العنوان أحد أجود مؤلفاته في موضوع التوزيع الرأسمالي، وهو من خلاله "امبراطورية الفوضى" يثير فكرتين على أهمية بالغة، الفكرة الأولى ومدارها حول: حجم التناقض البنيوي الجديد نسبيا بين أشكال ومضامين عملية التوسع الرأسمالي وبين الكيانات السياسية الناتجة عن ضرورة وارث تاريخيين. ويشير إلى أن هناك حالة من التشتت السياسي ومزيد من الوحدة الاقتصادية، والفكرة الثانية هي أن آليات التوسع الرأسمالي العالمي يزحف على شعوب أطراف النظام بما يدفعها إلى البربرية لأنها تبحث في إطار التكيف أو ما أسماه بالانتحار الجماعي. لمزيد من الإطلاع تصفح :سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة، سناء أبو شقرا، (لبنان، دار الفارابي ،شركة المطبوعات اللبنانية، الطبعة الأولى،1991).

(1) محمود حيدر،" السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة"، في: **شؤون الأوسط**، بيروت، العدد 100 ت1/أكتوبر، ت2/نوفمبر 2000، ص 49.

(2) **Serge Latouche**," Les Nouveaux Maitres Du Monde", **Le Monde Diplomatique**, Novembre 1995.

نقلا عن: محمود حيدر، المرجع السابق نفسه، ص 50.

(3) Ibid.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نفهم من هذا الكلام أن العولمة الاقتصادية في مرحلة التحول وكما أشارت أفكار المدرسة وإن كانت ذات بعد **تكنو-اقتصادي** لا يمكن أن تكون في تحولها هذا، معزل وبمنأى عن السياق الاجتماعي والأخلاقي والبنية المجتمعية التي هي في الواقع مادة هذا التحول، والموضوع الذي بدونه يتحول المجتمع من مجتمع صناعي فعلا إلى مجتمع اتصالي تقني لكن لا أخلاقي من وجهة نظر **تحليلية** ولا متكافئ من وجهة نظر **وظيفية.**

أيضا ما يعاب على أفكار مدرسة تأصيل العولمة الاقتصادية كتحول من صناعي إلى تقني خدماتي، كونها تتصور تحول المكانة المتميزة للصناعة بفقد قيمتها المضافة ضمن مرحلة عولمة **"المنافسة"**، وانتقالها نحو مجتمع الخدمات والتكنولوجيا ليس هي المنحى العملي، أي الأمر الواقع بل من حيث طبيعة وأهمية الانتقال، لو نقوم في لحظة ما بفرز جغرافي للمرحلة التحويلية وكذا إعمال تحريات في مستويات متباينة في تقابل القدرات النسبية للوحدات الممثلة للنظام السياسي العالمي وكذا التكنو-اقتصادي العالمي، فليس ثمة نفس الانطباع حول طبيعة هذا التحول بين دول ذات اقتصادات ضخمة متطورة وناضجة، ودول ذات مسارات بدائية تنموية لا زالت تبحث عن القيمة المضافة ومن غير منافسة في صناعاتها الثقيلة والتحويلية والاستهلاكية، ما يوحي بأنه ورغم ظهور رأس المال المعلوماتي إلا أن حالة من **الانشداد** الحتمي هو السمة الغالبة على ذلك، ولا نجد أبلغ من الفرضية التي ضمنها أحد المفكرين دراسة هي"أن من يمتلك تكنولوجيا المعلومات يمتلك القدرة على السباق مع الآخرين،... من يمتلك القدرة على اللعب يلعب ويؤثر في نتيجة المباراة، إما في اتجاه تحقيق أهدافه أو تقليص قدرة الخصوم على تحقيق أهداف على حسابه،... من لا يمتلك القدرة أو مقومات القوة على اللعب، يكون خارج الملعب وينتظر النتائج، ولكن ليس في وسعه أن يعفي نفسه من تأثيرات الآخرين.. أي أن النتائج في الغالب لا تكون في مصلحة من لا يلعب".[1]

بما يؤكد في النهاية أن مرحلة التحول هذه مهمة وضرورية ولكن الصورة الإيجابية لا تكون ببعدها اللامتكافئ فحسب، بل ببعدها التوسعي الأمبريالي، بحيث يبدو أن المدرسة هذه لا تولي اهتماما لسوق العمل[2]، على غرار سلعة الخدمات والمعلوماتية والتكنولوجيا بما يشجع فقط

---

(1) ثامر ك محمد، المرجع السابق الذكر، ص 35.

(2) سمير أمين وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 82 ، أنظر أيضا في هذا الشأن سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، (لبنان: شركة المطبوعات اللبنانية، الطبعة الأولى 1991) ، ص ص 7-8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منطق **استبداد الربح** ، وتراجع قيمة العمل ضمن أطروحة **التقني/الخدماتي**، اعتبارا للإهمال غير العفوي للعلاقات **التشابكية** الحاصلة بين ما هو اقتصادي، اجتماعي، تقني كون عملية الاعتماد المتبادل الذي دفعت إليه العولمة ليس عملية تقنية فحسب، بل تشمل انتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص وتقنيات الإنتاج والمعلومات وغيرها.

البند الثاني: مدرسة المراحل التطورية لنمط الإنتاج.

هي بدورها تضمنت ثلاثة إسهامات فكرية هي:

- **أطروحة رسملة العالم على مستوى العمق.**

إن المادة التحليلية التي تنبني عليها هذه الأطروحة، تتضمن مجموعة نقاط ذات طابع وصفي وتفسيري من بينها ما يلي:

- أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحديدا والتي تنعت على أنها مرحلة التطور الهائل لحركية رأس المال، دلت على مرحلة تحول رأسمالي عميق.

- أن عملية التحول العميق أصبحت تمس عامل الإنتاج وليس عامل التبادل في السلع والخدمات والأشخاص.

- أن رسملة عملية الإنتاج تنبئ بمرحلة جديدة للرأسمالية.

- أن عملية نقل دائرة الإنتاج إلى البلاد المتخلفة تبقى محكومة بسقوف متفاوتة الارتفاع وفقا للأوضاع والظروف[1].

هذه **الأطروحة** توحي بمرحلة جديدة فعلا على غرار المرحلة السابقة لأطروحة التحول "**صناعي/تقني**"، هذه الجدة متضمنة في حصول تغير جذري في آليات ووسائط السيطرة الرأسمالية باتجاه الضغط على الدولة القومية (الوطنية) بتجاوز حدودها من خلال الإنتاج وعملية **مراكمة** رأس المال، حيث أصبح **تسلع** كل شيء أمرا مكنا، ما يعني إعادة صياغة مجتمعات الأطراف بصورة جديدة في عمقها الإنتاجي[2]، فبعد ما كانت عالمية نمط الإنتاج الرأسمالي مقتصرة في

---

[1] نفس المرجع ، ص 83.

[2] نفس المرجع ، ص 83.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الغالب على دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والاستيراد والتصدير مع ثبات الصفة المركزية **(دول المركز)** لعملية الإنتاج، وبظهور **رأسمالية الما-بعد** في صورة العولمة أخذ الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج نفسها، فالعولمة الحالية هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالي[1].

إن ما يؤيد أفكار هذه الأطروحة ولو جزئيا هو أن ظاهرة العولمة فعلا هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى دول الأطراف بعد حصرها كليا في دول المركز[2]، حركية تلك الشركات العملاقة العابرة للحدود والقارات والمتعددة الجنسيات من خلال تثبيت أجزاء من عملياتها الإنتاجية في دول مختلفة من العالم مثل شركة **IBM** الأمريكية وشركة **NIKE** و **PUMA** ، بحيث أصبح الشيء الأدل هو نسبة المصنوع إلى إحدى أصول إنتاجه وليس إلى أصول الشركة المنشئة.

إذًا ومن خلال تتبع الوجهة العامة للطرح السابق **(عالمية دائرة الإنتاج)** فإن العولمة ليست فقط ذات دعوة إلى **الانتقال والتحول** إلى التقني والخدماتي كما ليست فقط ذات بعد أعمق من حيث رسملة العالم، أي إعادة صياغة العمق الإنتاجي لمجموعات الأطراف لاعتبارات ما وبصورة متكافئة، إلا أنه على الأقل يمكن وجود تحليل آخر يصف عولمة الما-بعد على أنها أداة فاعلة في نقل السلطة المباشرة من الدولة المهيمنة إلى الشركات العابرة للقوميات، بما في ذلك الدول الكبرى والتي كانت ولا تزال مهوسة بالمقدس الوطني والقومي.

- أطروحة العولمة امبريالية ما بعد الاستقلال:

لعل المسار التاريخي لظاهرة العولمة خصوصا في شقها الاقتصادي ومن وجهة نظر الطرح اللبيرالي يؤكد على ثلاث مسلمات رئيسية قام عليها الطرح الرأسمالي بصورته الامبريالية وهي: [3]

الأولى: أن السوق تعبر بذاتها عن عقلانية اقتصادية تقع خارج أي إطار اجتماعي محدد وهي مسلمة ذات أبعاد و مضامين خاطئة بحسب الانتقادات الموجهة لمدرسة التفكير التقني للتحولات.

---

(1) محمود حيدر، المرجع السابق الذكر. ص 51.

(2) نفس المرجع ، ص 51.

(3) سمير أمين وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 68.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثانية: الخاصية أو الطبيعية القابلة للتبدل كمتضمن في العلاقة: **رأسمالية-ديمقراطية، وديمقراطية-رأسمالية** وهي خديعة أخرى بحسب تحليل **"سمير أمين"** للموضوع ، وقد وجه هذا النقد للأطروحة الأولى حول تأصيل العولمة، بحيث المضمون الحقيقي للعلاقة: **ديمقراطية-رأسمالية** والعكس، يتجلى في الأفكار المهيمنة للتيار **البراغماتي الأنجلوساكسوني** التي توحي بقناعة مطلقة مفادها تقييد حجم أداء الديمقراطية وتقزيم دورها وفصلها عن الخيارات الاجتماعية، بل على العكس تقديم الديمقراطية بوظيفة ضابط استقرار وأمن العمليات داخل المجتمع فقط، وإيعاز عمليات **النشوء والتطور** لمجموع قوى موضوعية قد تكون التكنولوجيا والعلم. وبالتالي إنجاح مستوى كبيرا من **الاستلاب** الاقتصادي وتحجيم دور التاريخ والعمل الثوري[1].

الثالثة: والتي مضمونها أن الانفتاح الحاصل على مستوى النظام العالمي يشكل تضييقا لا مفر منه، وهو شرط ضروري لا مفر منه للتقدم، وهي المسلمة التي في ظاهر مقالها تدفع إلى استثمار المقدرات في الداخل -ضد أو مع-الموجة العالمية للرأسمالية التوسعية **(العولمة الاقتصادية)**، لكن الأستاذ **"سمير أمين"** يترع كل موضوعية وكل أساس علمي عن هذه الأطروحة، فتاريخ خمسة قرون من التوسع الرأسمالي قد اختزلها، كون هذا التوسع دائما مجرد استقطاب يعاد إنتاجه كل مرة وقد عبر عن ذلك بقوله:"... إذًا الاقتصاد الليبرالي نفسه يظهر بأن الحركة ترتبط بعامل واحد من الإنتاج (الرأسمالي) في حين أن العاملين الآخرين (العمل والطبيعة) يبقيان أسيرين للجغرافية الطبيعية والسياسة، الأمر الذي لا يسمح بأي تناغم على مستويات الإنتاجية والشروط الاجتماعية".[2]

في النقد الاشتراكي للتطور الرأسمالي خصوصا مرحلة الرأسمالية الصناعية، أطلق **"كارل ماركس"** عبارته الشهيرة **"المنافسة تقتل المنافسة"** في إشارة إلى أن الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، ما دعى **" لينين"** فيما بعد -إثر تحليلات 1913 والتي تقدم بها **"هوبسون"**- إلى ضرورة أن يتبنى المدخل الماركسي حول التروع الرأسمالي نحو مرحلة الاحتكار من أجل تبني أطروحة الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية (نقطة ارتكاز العولمة الاقتصادية).

بحسب لينين فإن التطور الرأسمالي يوحي بـــما يلي:

---

(1) نفس المرجع ، ص ص 68-69.

(2) المرجع نفسه ، ص 72.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- سيطرة الاحتكارات الكبرى على الاقتصادات القومية في الدول الاستعمارية التي شكلت إمبراطوريات.

- وصول الرأسمالية إلى حالة من تزاوج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي وتشكل رأس المال المالي.

- حل محل تصدير المنتجات تصدير رأس المال نحو الاستثمار المباشر وغير المباشر.

- مرحلة الرأسمالية الجديدة ذات طابع إمبريالي استغلالي لشعوب المستعمرات و يتمايز عما تفعله مع طبقات العمالة في بلدانها.

من المفترض جدلا أنه مع نقد مسلمات المد الرأسمالي (أسس فكرية للعولمة الاقتصادية) واستنادا لما تقدمه المنظومة الفكرية الاشتراكية وبحسب جملة التعقيبات التي أفاض بها **"لنين "** ، تشكل حالة من تآكل هيكل الاستغلال والاستلاب غير أن الوضع الحالي قد لا يتعدى عدة دلالات منها الآتي:

- ربما أمكننا الإقرار بأن مرحلة جديدة دلت عليها هكذا المسارات التاريخية الطبيعية للرأسمالية الصناعية وطابعها الاحتكاري الإمبريالي، والتي تهدف إلى هيكلة الاستغلال والاستلاب وفي شكله الاستعماري الجديد، رغم الاختفاء وبشكل درامي للمرحلة السابقة، **فمورفولوجيا العولمة الجديدة** لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تأخذ بعدا **تكنو-اقتصاديا** في جانب ما، وبشكل مهيمن وبقوة أكبر ولكن بتكاليف أقل من السابق.

بحسب تعبير **"جورج طرابيشي"** :"...وبلا أدنى شك، فإن هذا الطراز من الاستعمار هو انبثاق حي ومتواصل لحركية رأس المال وتطوراته، وإن كانت الأشكال الاستعمارية المنقضية قد اتسمت بالطابع العسكري المباشر في القرن التاسع عشر، وبالطابع السياسي الإيديولوجي في القرن العشرين"[1].

- المسار التاريخي يؤكد **آلية ضبط ذاتي** داخل المنظومة الرأسمالية، فرغم الأزمات المالية لعام 1929 و الحرب العالمية الثانية والأزمات الاحتكارية المختلفة، ونسب التراجع والتضخم، إلا أن للرأسمالية قدرات هائلة على ضبط قواها وتجديد نفسها سواء من حيث قوى التنظيم أو قدرات الإنتاج، أي

[1] جورج طرابشي،" أصل العولمة وفصلها"، **مجلة الحياة**، 30 مارس 1997. نقلا عن: محمود حيدر،" السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة". المرجع السابق الذكر، ص 53.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أن الوضع العالمي يؤكد الطابع المرن لقوى الرأسمالية في التعامل مع أزماتها الدورية، غير أن هناك في الأفق شيئا ما حث الدول المضاربة والتي خضعت في المرحلة الجديدة للامتدادات الطبيعية لتداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية(الأزمة المالية العالمية)،والتي قد تشكل هاجسا اقتصاديا آخر في قلب المنظومة الاقتصادية العالمية الرأسمالية وعدها مجرد اقتصاد فقاعة، **فهل سنعايش استحقاقا آخر يثبت مدى الضبطية والمرونة في حركية رأس المال المالي؟ بتعبير آخر**، هل فعلا لم يعد مرغوبا في أداء الدولة الوطنية لأن الصيرورة الموضوعية لتدخلها ملغاة إلى حد الآن ،أم يجب استدعائها وعلى جناح السرعة لتضخ في مرحلة أوليـــــة ما قيمته 250 مليار دولار كحصة أولية تمثل **دليل عربون تزاوج الرأسمالية بالثورة والمجتمع؟**

- أن الوضع العالمي وخصوصا الاقتصادي ينبئ عما عرف بالمأزق التاريخي للاشتراكية، حيث فشلت المنظومة الاشتراكية وهي في المنتصف من عمرها، نظرا للتناقضات الإيديولوجية المتوالية التي غالبا ما تقع فيها ، ونظرا لشدة المنافسة والنجاح النسبي أو شبه المطلق للمنظومة الرأسمالية المقابلة لها، وهذا المأزق تأكد مباشرة بعد تحول النظام الدولي إلى نظام عالمي بقطب غربي أمريكي أوحد على المستوى الإيديولوجي.

- رغم كل تلك العقبات والهزات التي تعرضت لها الرأسمالية كأزمة 1929و الحرب العالمية الثانية، التضخم، الركود..، إلا أنها تمكنت من إدارة أزماتها الداخلية وإيجاد معالجات وحلول، وهذا نظرا للتراكم التاريخي[1]، وتنوع تيارات التشكيلة الرأسمالية، وكذا **تلكؤ** الأداء الاشتراكي عن المزاحمة لفقد ممكنات ذلك ،اضافة الى تلك الحقبة من التحولات العميقة على المستوى التقني والمعلوماتي، ما شجع على انتقال الرأسمالية عن طريق القدرة على التكيف مع المد الاحتكاري وهذا ما ساهم بدوره في تـــثمير العولمة الاقتصادية بآلياتها الجديدة.

- أطروحة العولمة وإخلال التوازن بين رأس المال والعمل.

تميزت مرحلة الحرب الباردة بحالة من التوازن بين قطبي رأس المال والعمل على مستوى الأجور والدعم الاجتماعي للسلع والخدمات والتأمين الصحي [2] ، لكن هذا التوازن تبدت له جملة آثار على مستوى الرأسمالية الاحتكارية والتي تعاملت معه على أساس الإنفاق الاستثماري

---

[1] سمير أمين وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 86.

[2] نفس المرجع ، ص 86.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المحدود في المجال التقني والتكنولوجي، ما شكل عبئا من حيث التكاليف، فالإنفاق الاستثماري الذي وجه إلى المجال التقني والتكنولوجي رغم محدوديته إلا أن ذلك لا يلزم تقليص فرص العمل ولا الحد من الأجور أوتخفيضها نظرا لموازنات الحرب الباردة.

علما أنه إذا ما أخذ في الاعتبار التوجه الحقيقي للرأسمالية وهو تحقيق هدف تعظيم الأرباح بأقل تكاليف، فإن السبيل الأقصر لذلك هو البحث في إمكانية رفع الأسعار وترشيد تكاليف إنتاج السلع الموجهة للبيع وكذا الخدمات.

لكن خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة اكتسبت الرأسمالية صفة مركزية تضمنت ميلا متناميا لإخلال التوازن بين قطبي رأس المال والعمل، وسخرت لذلك وسيلتين على الأقل[1]:

- **أدلجة الخطاب** الاقتصادي عالميا، عن طريق ترويج افكار مقولات **(الدولة، التخطيط..)** وهذا في صورة نقدية موجهة للمدرسة **الكينزية الكلاسيكية** والفكر الماركسي على حد سواء، ومن جهة بث أفكار **الليبرالية الاقتصادية** الجديدة والتشهير بها.

- **تحرير وتخفيز** الإنفاق في المجال العلمي والتقني، مع التأكيد على ديناميات سيطرة رأسمالية على أداة الإنفاق هذه بحيث يجب أن يساهم استثمار الميدان التكنولوجي في تخفيض تكاليف كافة عوامل الإنتاج، وخاصة العمل وتحقيق الإفادة من تعظيم فائض القيمة بين الأسعار المرتفعة والتكاليف المنخفضة، وهنا يمكن التوصل إلى ما يعرف بضياع فرص العمل.

في خضم هذا المنحى الرأسمالي يختل التوازن القائم في السابق، بما يدفعنا إلى القول بأن صفة المرحلية في التطور الرأسمالي من خلال بصمة **العولمة** التي تجلت وتوضحت أكثر **كطور ثالث** يضاف إلى المرحلتين السابقتين **(الصناعة، التقنية، العولمة)**، أنتجت رأسمالا في يد العولمة الاقتصادية، هذا الرأسمال لا يميل إلى **احترام قيمة العمل** بقدر ما يتجه نحو **الضغط على قيمة العمل** إلى أدنى مستوياته.

إذا وبعد ما تطرقنا لجملة **السياقات الجدلية حول مسارات العولمة الاقتصادية** باعتبارها اقتصادية المنشأ، وهو أمر ضروري كمدخل مفهومي يضعنا في الصورة خصوصا عن تلك الديناميات التي استجداها الفكر التحليلي، والتي من خلالها توضح أكثر أن للعولمة أوجه وديناميات كثيرة **وقعت**

---

[1] المرجع نفسه، ص 87.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كمادة تحليلية وتفسيرية لمثل التداعيات والمشاهد الفرعية والعامة التي من خلالها تتساير التوازنات في معظم المستويات والأطر، وتبين أن العولمة ذات هوية تحويلية وانتقالية أو كما هي احتكارية تدفع إلى حالة من **اللاتوازن** وتهدف إلى تسليع العالم وتهميش قانون القيمة، ولفهم أكثر، للعولمة الاقتصادية دعت الضرورة إلى إمكانية توضيح بعض الغموض العرضي ولكنه جوهري في التحليل وهو مناقشة **البعد العالمي** في عملية مركبة ومعقدة كالعولمة، **فما هي دلالات هذا البعد؟**

الفرع الثاني : تعارض منطلقات التحديد المفهومي لــ:" العالمي" ضمن ظاهرة العولمة الاقتصادية.

لعل من أهم المجالات في الجانب الاقتصادي والتي تتموضع ضمنها ديناميات العولمة الاقتصادية،نجد التجارة والموارد المالية(رأس المال) والخدمات، والتكنولوجيا ،وهو ما يستضح في المطلب الثاني ، وتبعا لما تقدم في هذه التوطئة فإننا نجد على الأقل أهم أربعة مجالات: **عولمة التجارة، وعولمة رأس المال،وعولمة الخدمات، وعولمة المعلومات [الإطار التقني، التكنولوجي]**، غير أن هناك تحليلات متعارضة لا تتفق حول أهمية العولمة الاقتصادية، وحقيقة دينامياتها وهذا ناشئ في اعتقاد البعض عن سوء أو عدم التفاهم حول مدى تقدير البعد العالمي في صورته الحقيقية ضمن ظاهرة العولمة الاقتصادية ،**هل العالمي يعني عبور الحدود أم فتح الحدود أم تجاوز الحدود؟**[1]

البند الأول: منطلقات النزعة الواقــعية الشكية : "العالمي= العمليات عبر الحدود "

Cross-Border transactions

يتأسس التوجه العام للمتشككين حول أهمية العولمة الاقتصادية على تصور تحليلي من منطلق حركات عبور الحدود المتزايدة بين البلدان فيما يتعلق بالأشخاص، المال والسلع، الاستثمارات، الرسائل والأفكار[2]، فالعولمة الاقتصادية بهذا المعنى هي عملية مكثفة لانتقال أو تبادل الأشياء بين وحدات قائمة سلفا ،سواء أكانت هذه الوحدات اقتصادية، أم سياسية أم ثقافية أم حضارية[3]، وبحسب **"شولت"** sholte لا يوجد فارق يذكر بين هذا المفهوم والمفاهيم

---

(1) **Jan Aart Scholte**, "Global Trade And Finance", In: John Baylis And Steve Smith, Op.Cit pp 600-601.

(2) Ibid, p602.

(3) حيتر بارتلسون، المرجع السابق الذكر، ص 35.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السابقة للتدويل والاعتماد المتبادل، كما أنه لا يميز في هذه الحالة بين ما هو دولي وما هو عالمي، لا يميز بين الشركات العالمية والشركات الدولية، بين المال العالمي والمال الدولي، بين التجارة العالمية والدولية..، وبالتالي حسب هذه النزعة، فإنه لا يوجد شيء جديد[1] ،كون العملية (العولمة الاقتصادية) لا تضيف جديدا، فهي لا تتضمن تغييرا للحدود أو لطبيعة الوحدات السياسية (الدول)، وهو ما يتفق مع تحليلات "**تومبسون Thompson**" في قوله: "أن اقتصادا عالميا مدولا هو اقتصاد تظل فيه الاقتصادات القومية هي الوحدات الأساسية...وعلى الرغم من أنه تجري عمليات تكامل وتداخل متعاظمة بين هذه الكيانات، فإن ثمة انفصالا نسبيا دائما بين ما هو محلي و ما هو عالمي"[2]، فقد أكد " **شولت**"أن التجارة الدولية عبر مسافات بعيدة وجدت منذ قرون، فقد عرف البابليون القدماء أشكالا من الاقراض والتمويل التجاري مع الإمبراطورية الرومانية، وظهرت عمليات الشحن بين بلاد العرب والصين عبر جنوب وجنوب شرقي آسيا بشكل مطرد منذ أكثر من ألف سنة تقريبا[3].

كما أن النشاط الاقتصادي عبر الحدود بلغ مستويات متماثلة في أواخر القرن التاسع عشر مع ما هو عليه بعد مائة سنة،وكذلك تدفقات الهجرة بالنسبة لمجموع سكان العالم آنذاك أكبر بكثير، وكذا الاستثمار عبر الحدود،ومسألة ازدهار الأسواق العالمية في مجال القروض والأوراق المالية، إضافة إلى ارتفاع حجم التجارة الدولية البينية بشكل كبير فقد نما حجمها فيما بين 1870-1913 بنسبة 3.4% وسنويا[4].

إذا فالمنطلقات التي شكلت النزعة الشكية حول البعد العالمي في العملية المركبة للعولمة الاقتصادية، تتأسس على نفي أن يكون هناك شيء جديد مع موجة العولمة الاقتصادية ،فما حدث لا يعدو كونه مجرد زيادة في حجم التجارة والموارد المالية عبر الحدود في القرن التاسع عشر،كما أن العولمة مرحلة مؤقتة وسوف تتراجع تدريجيا نتيجة النزعة الحمائية للوحدات السياسية على سيادتها وقوميتها، كما أنه بإمكان الوحدات أو الحكومات التحكم في الحركية عبر الحدود وبالتالي

---

(1) Ibid.

(2) حيتز بارتلسون، المرجع السابق الذكر ، ص ص 36-37.

(3) **Jan Aart**.OP,Cit.p 602.

(4) Ibid.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بإمكانها تجميد كل تلك التدفقات بحسب ما تمليه المصلحة الوطنية بما يعيد سيناريو التشديد والتضييق على حركة الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

والنزعة **الشكية الواقعية** تتصور بأن العولمة الاقتصادية **غير صريحة** من وجهة نظر مدى تأثيرها على الدولة الوطنية واضعافها للولاءات الوطنية، ومن بين أهم ما يحاجون به في الموضوع، مسألة الشركات العالمية كونها - **بحسب منطلقاتهم الشكية-** مازالت تعتمد بشكل كبير على الدول في إنجاح مشاريعها، وكونها ذات طابع وطني وذات ولاءات قوية، وهي لا تزال تسير أكبر قسم من أعمالها في بلد منشئها.

غير أن الحديث في هذا الشأن ليس أحادي النزعة، فإن كانت النزعة الشكية للواقعيين تقلل من شأن العولمة الاقتصادية إلى هذا الحد، فإن النزعة **المتحمسة أو المتفائلة** للعولمة الاقتصادية تصيغ جملة نوايا في إطار إيجابي لا يضيق الجدل على خانة التفاعل الذي يمكن إحداثه جراء كثافة الاتصال واتساع حجم التدفقات والروابط.

البند الثاني: منطلقات نزعة الليبراليين الجدد (المتحمسين) : "العالمي" = عمليات الحدود المفتوحة Open-Border transactions

قد تسمى النزعة الليبرالية الجديدة بحسب تحليلاتها وتصوراتها للعولمة الاقتصادية من خلال فعلها، نزعة عالمية، فالمتحمسون **(الليبراليون الجدد)** يصفون عولمة التجارة والمال كتطورات ومستجدات على الساحة العالمية، على أنها جزءا من تطور طويل المدى يتجه نحو مجتمع عالمي، فهي لا تستدعي توسعة نطاق التدويل بل تقتضي التدرج في إزالة مراقبات الحدود تصاعديا[1]، وبعد إزالة المراقبة واضعاف القيود التي تحكم التبادلات والتدفقات نصل إلى وضع عالمي أين تنتهي العلاقات الدولية في معناها **(بين –دولتي)** لتنتقل إلى مرحلة أخرى جديدةبحيث **تحل الشركات العالمية محل الشركات الدولية، وتحل التجارة العالمية محل التجارة الدولية ويحل النقد العالمي محل النقد الدولي ويحل المال العالمي محل المال الدولي**[2].

---

[1] جون آرت شولت،" التجارة والموارد المالية العالمية"، في جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى، 2004)، ص 901.

[2] المرجع نفسه. ص 901.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبحسب هذه النزعة المتحررة فإن العولمة الاقتصادية عامل مهم من عوامل تحرير الوحدات السياسية من قيود المحلي والقومي والوطني والأهلي، ودفعها إلى حالة من الاندماج والانفتاح على بعضها في صورة تشابكية بدل الصورة الهرمية في المراحل السابقة، بحيث تزال القيود وتتاح إمكانية أكبر لانتقال السلع والخدمات والأفكار والمعلومات ورؤوس الأموال وذلك عبر الاقتصاد العالمي.

وتأسيسا على ذلك فإن العولمة الاقتصادية تعبر عن عملية تحول بعد أن كانت تعني ما تعنيه ضمن النزعة الشكية الأولى، كونها عملية نقل وانتقال وتفاعل و تفاعل فيما بين وحدات قائمة سلفا، وكون العملية عملية تحول، هذا يدل على حدوثها على مستوى النظام ككل وأن لها تأثيرات على كامل المنظومة العالمية، بمثل ما تؤثر في هوية الوحدات (الدول)[1]، ويشير هذا المفهوم – من خلال هذه النزعة - إلى العولمة كعملية تحدث على مستوى أعلى من الوحدات المكونة لها ووراء قدراتها، وذلك نتيجة للتفاعل فيما بين المتغيرات المنظومية عبر الأبعاد والقطاعات المختلفة لتلك المنظومة، ويضيف **"بارتلسون"** أن عملية التحول هذه تدل على أن العولمة عملية متعددة الأبعاد تحدث في إتجاه الكل إلى الجزء (من الخارج إلى الداخل)، وبما أن ذلك يشمل الوحدات فإن من نتائج ذلك تحويل الوحدات إلى دوائر لإعادة إنتاج تلك التغيرات والعمليات والقوى المنظومية التي تفضي إلى تغيير هويتها ثم إلى تغيير القواعد المكونة للمنظومة التي تشمل الوحدات.

كما أنه من تصورات النزعة النيوليبرالية حول العولمة الاقتصادية هو ضرورة اعتبار العالم **"كتلة واحدة"** أو **"مكان واحد"** يتضمن المجموع الكلي للعلاقات بين البشر جميعا وهو ما يعبر عنه **"روبرتسون Robertson"** بالبناء الملموس للعالم ككل، وبحسب هذه الفكرة فإن المنظومة العالمية مشكلة من مجمعات قومية، بحيث لا تشكل هذه المجمعات إلا واحدا من الأطر المرجعية العامة لتحليل الحالة الإنسانية العولمية[2].

---

[1] جيتز بارتلسون، المرجع السابق الذكر، ص 38.

[2] المرجع نفسه، ص 39.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي إطار هذه النزعة يعرف **"سرني" "Cerny"** العولمة على أنها مجموعة من البنيويات والعمليات الاقتصادية والسياسية مستمدة من الطبيعة المتغيرة للسلع والأصول التي تشكل أساس الاقتصاد السياسي الدولي[1].

بحسب هذه النزعة ومن خلال هذا التعريف و عبر ضرورات الربط التحليلي بموضوع السيادة والدولة الوطنية فإن العولمة الاقتصادية أثرت تأثيرا عميقا في هوية الدولة الوطنية **كوحدة مفردة ضمن منظومة عامة.**

ويميل أصحاب هذه النزعة إلى القول بأن الدولة ستتحول وأن العمليات البنيوية للعولمة ستنال بشدة من قدراتها وفعاليتها، لذلك يقر **"سرني Cerny"** بتغيير مفهوم السيادة القديم نسبيا وأنها حلت دولة تنافسية محكومة بتوجهات السوق محل دولة الرفاه العصرية، كونها ستصل إلى حد (الدولة): "فقدان استقلاليتها وأولوياتها البنيوية كالكيانات الفاعلة الوحيدة في النظام الدولي"، كما أن العولمة حولت الدول إلى منفذين وأدوات في أيدي قوى ليس للدول أمل بالتحكم بها سياسيا[2].

من كل ما تقدم فإن الليبراليين الجدد يقرون بأن العولمة الاقتصادية حتى في باقي أبعادها الأخرى السياسية والأيديولوجية وغيرها تعمل على بناء منظومة اقتصاد معولم ذات بعد عالمي بحيث تخلق جملة ديناميات بنيوية وأولويات جديدة للوحدات في مستوى عالمي من خلال آليات وتوجهات السوق والتنافس والتقانة، وإخراج الدول من دائرة التصرف، حيث يقول **"ساسن" "Sassen"**: "بينما تظل مقولات السيادة وتراب الوطن من السمات البارزة للنظام الدولي، إلا أنه قد جرى إعادة تركيبها وموضعتها على مواقع مؤسسية أخرى خارج الدولة وخارج إطار تراب الوطن" [3].

إن أصحاب هذه النزعة المتحمسة للعولمة الاقتصادية، أكدوا بأن العملية التي وصمت **بتشديد القوى الحمائية** على حدود الدول وحركة التدفقات في المرحلة (1910-1950) كانت

---

[1] نفس المرجع، ص ص 39- 40.

[2] نفس المرجع، ص 40.

[3] المرجع نفسه، ص 40.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سببا رئيسيا لحالات الركود الاقتصادي والأنظمة الفاشية والصراعات الدولية كالحروب العالمية[1]، وأن المرحلة التي تلتها مباشرة (النصف الثاني من القرن العشرين) شهدت فتحا كبيرا للحدود في الاقتصاد العالمي، وتبلورت جملة من الاتفاقات فيما بين الدول حول تحرير التجارة وقد اتضح ذلك من خلال الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية لعام **GATT** 1948 والذي تعبر عنه الآن بعد جولة الأورغواي الأخيرة أو منظمة التجارة العالمية **WTO** (1986-1994).

البند الثالث: منطلقات أصحاب النزعة الإقليمية: "العالمي" = تخطي وتجاوز الحدود Transborder Transactions

لقد أقر **شولت** بأن الموقفين السابقين (الموقف الشكي الواقعي، والموقف الليبرالي الجديد) الأكثر شيوعا **لا يستنفدان التفسيرات الممكنة**، فهما منظورين تقليدين، وهما فقط بتصوراتهما معا يحييان حججا تم تطويرها من خلال مفردات أخرى قبل دخول كلمة العولمة في مرحلة التداول الواسع (مرحلة الثمانينات)، لذلك، فإن الوجه العام لمنظومة الاقتصاد المعولم اليوم توحي بنشوء مرحلة جديدة تعبر عن حالة من الانفصال الدائم بين أنماط الإنتاج والتبادل والاستهلاك عن **جغرافية الحدود والمسافات**،"فالاقتصاد العالمي يمتد عبر أماكن(أقاليم) مختلفة مبعثرة على نطاق واسع، في الوقت نفسه، وينتقل عبر أماكن مبعثرة في العالم بلمح البصر"[2].

العولمة في منظور هذه النزعة تتضمن معنى تجاوز التقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية الدولة أو الوحدة والمنظومة والأبعاد، وبحسب تعبير **"جنز بارتلسون"** فإن «العولمة بهذا المفهوم لا تكون عملية حركة من الداخل إلى الخارج ولا هي عملية حركة من الخارج إلى الداخل، وإنما هي عملية تذيب الحدود التي تفصل بين الداخل والخارج»، كما يرى بأن: «العولمة تقوم بتجريد – من خلال هذا المفهوم- السلوكيات الإنسانية وشروط المعرفة الإنسانية من السياق الزماني والسياق المكاني».[3]

ورغم كون الاقتصاد الدولي في لحظة ما كان يخضع في عملياته وأنماطه الترابطية إلى طبيعة المسافات الإقليمية وتقسيمات الدول الوطنية، فإن أنماط التجارة العالمية اليوم لا يكون لها

---

[1] جون آرت شولت، المرجع السابق الذكر. ص 901.

[2] نفس المرجع ، ص 905.

[3] جيتز بارتلسون ، المرجع السابق الذكر، ص 40.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سوى القليل من الترابط والتطابق مع المسافات والحدود، وكدليل على ذلك حالة توافر أساليب النقل الجوي، أدوات ربط الأقمار الاصطناعية، الاتصالات السلكية واللاسلكية وتواجد المنظمات على النطاق العالمي [1].إذا فالاقتصاد المعولم اليوم **يقوم على أساس تجاوز الحدود.**

ولقد عبر **"لوك" "Luke"** عن تداعيات تجاوز تلك التدفقات الحدود التقليدية للدول قائلا[2]: "... وكأن تفعل التدفقات فعلها في تفكيك مركزية القوى وتجريدها من سياقها المكاني وطبيعتها المادية جنبا إلى جنب مع أعراف وقواعد السياسة الجغرافية والسيادة المكانية، وضدها في القوت نفسه ... وتتخلق بفضل شبكات التبادل عبر القومية المتسارعة مبادئ عامة ومبادئ أخرى، أخرى، جزئية جديدة، مع بزوغ وتطور هويات جديدة ووحدات جديدة وقيم جديدة خلال المشاركة في استخدام وتداول نفس الرموز والأسواق والسلع".

إذًا النزعة الإقليمية التجاوزية **Supra-territoriality** تثبت تصاعد الطابع الجغرافي العالمي على خلاف التقليدي ضمن عمليات الدفق التجارية بين البلدان مما يدفع بالحديث ليس عن حجم التجارة العالمية وتزايدها بل عن فورية التحويلات البينية ذات العلاقات التشابكية اللامحدودة، وبحسب النزعة التجاوزية التي تفصل في تحليلاتها الجغرافيا والزمن عن الأطر المنظومية داخل عالم واحد فهي –**العولمة**- إذا عملية تحدث **من الأعلى ومن الخلف وليست من الخارج العالمي ومن الداخل الوطني.**

ذلك أن العولمة الاقتصادية لا يقتصر مفعولها على التأثير في خصائص ومميزات الدولة أو على هويتها وإنما «تحدث مفعولا انقلابيا في شروط وجود الدولة»[3]، ومفهوم التجاوز هذا قد يتضمن احتمال تحلل الدولة ذات السيادة والنظام، وهو ما يؤدي برأي **Scholte** إلى فك ثنائية الارتباط بين الهوية والإقليم وبين الهوية والسلطة السياسية.

بعد ما تطرقنا إلى الأطر النظرية التي حددت هوية العولمة الاقتصادية[*] فإننا -على أقل تقدير- نكون قد أزلنا بعض الغموض الذي كان يشوب الظاهرة المركبة وخصوصا في أن فهمها وفهم

---

[1] جون آرت شولت، المرجع السابق الذكر ، ص 905.

[2] جيتر بارتلسون،نفس المرجع ، ص 41.

[3] نفس المرجع. ص 40.

[*] في الحقيقة لا يمكن أن نخص العولمة في مرجعياتها النظرية بأحد أبعادها بل يجب أن يكون البحث في الأطر التي حددت الهوية المركزية للعولمة من خلال إتحاد جميع أبعادها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والثقافية. لأن في الأصل العولمة عملية واحدة تتسم بصفة الكلانية والشمولية، لكن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ديناميتها الاقتصادية يتسنى في الغالب عبر تشخيص حال وواقع الدولة الوطنية /القومية في ظل تلك الأولويات الجديدة المفروضة أو الممنوحة أو المنتزعة وهذا بالرجوع إلى الواقع العملي، فلدينا الآن **ثلاثة نزعات رئيسية:** العولمة في **حالة شك**، وليست ذات أدنى تأثير فهي ليست أكثر من مؤقتة ولا تعبر عن حالة جديدة إطلاقا، وهذا حسب رأي الواقعيين المتشائمين، ثم **نزعة ثائرة** ومتحمسة ومتفائلة بهاته المرحلة التي تعبر عن حالة من أكبر من انتقال للسلع والخدمات والأفراد والمال والمعلومات بل هي حالة تحول وتأثير جديدة غيرت نمط الدولة السيادي وضيقت عليه، ونزعة أخيرة تتضمن مفهوما جديدا هو كون العولمة الاقتصادية لا تكون بدون **تجاوز الحدود** وطمس الجغرافيا والزمن بل لابد من الإقليمية العالمية.

فأي هذه التصورات أقرب إلى الصحة من الأخرى؟

وهو ما يبدو جليا في المطلب الثاني والذي سنكشف من خلاله ديناميات العولمة في الواقع العملي وأثرها على الدولة الوطنية.

المطلب الثاني: تشخيص واقع الدولة الوطنية ضمن ديناميات الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: عولمـــــة العـــــلاقات الاقتـــــصادية الدولـــــية: مدخل فهم الأساس الفكري للاقتصاد السياسي العالمي/ الدولة الوطنية(القومية).

تأسيسا على ما أقر به وأكده بقوة **"جوشوا غولدشتاين" Joshua.Goldstein** حينما يرى بأن العلاقات الدولية مؤلفة من مجالين فرعيين رئيسيين هما[1]دراسات الأمن الدولي، والاقتصاد السياسي الدولي، والذي يتولى بدوره-هذا الأخير- دراسة التجارة والعلاقات النقدية والشركات متعددة الجنسيات والاندماج الاقتصادي الأوروبي والسياسات الدولية للبيئة العالمية والفجوة الاقتصادي بين الشمال والجنوب، وقضايا التنمية.

المبرر في ذلك هو أن مجمل الإطلاعات التي مكنتنا من فهم الموضوع ودراسته توحي وتؤكد جزما بأن منشأ العولمة الحقيقي والأول اقتصادي، مالي تقني وليس سياسي، أنظر في هذا الشأن: مثلا: محمود حيدر، السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة، المرجع السابق الذكر، وسير أمين إمبراطورية الفوضى، المرجع السابق، ود/ عبد الله عثمان عبد الله، إيديولوجيا العولمة، من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ماي 2003).

[1] روجر، توز،" الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة"، في :ستيف سميث، وجون بيلس، المرجع السابق الذكر، ص 459.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فإن موضوع الدولة الوطنية سواء من خلال تراجع مبدأ سيادتها وحجم التأثيرات الواردة عليه أومن حيث تراجع قوة الدولة في حد ذاتها والتي لا تنحصر فقط في الإطار المادي بل كل الجوانب التي تشكل حافزا على التحرك والمناورة والتواصل أيضا، لا يمكن فهمه وتحليله دون ولوج هذا الحيز من سياسة الاقتصاد واقتصاد السياسة وفي المستوى العالمي على غرار الدولي والمحلي،كما أكد الكثير من المفكرين مسألة ضرورة ربط العلاقات السياسية التقليدية بين الدول بالاقتصاد السياسي الدولي من أجل توضيحها وفهمها.

من خلال المادة التحليلية للاقتصاد السياسي الدولي في العلاقات الدولية لإشكالية الدولة و الاقتصاد المحلي الوطني ضمن نسق العولمة **(اقتصاد معولم)**، طرحت إشكالية جوهرية بمثابة الموضوع الحقيقي الجدير بالبحث والتقصي، تتمثل في وجود علاقات دولية آخذة في التعولم تتجاوز مشاكل موضوع الإنتاج والتجارة والاستثمار الأجنبي وحركة التمويل رغم أهميتها، وكما أن هذه العلاقات فيما بين الدول إشكاليتها تتجاوز إلى حد ما حالة الفقر والوضع الإيكولوجي والعدالة والمساواة، بل إنه في حقيقة الأمر الإشكال يأخذ تصعيدا أكثر عمقا، فالإشكال الحقيقي إذًا: يتمحور حول حالة من عدم تطابق الفعل أو المحتمل بين نظام الدولة الرسمي القائم على الأرض والإقليم **(الدولة-الأمة)** ونظام اقتصادي آخذ في التعولم والابتعاد عن الإقليمية بشكل متزايد[1]، وكأصدق تدليل على ذلك ما أقر به **"سترانج" Strange** [2] "من أن الحقيقة الجديدة هي أن نظام الدول يغشاه اقتصاد عالمي عالي الاندماج، ناقص التنظيم، سريع النمو، ولكن بالنتيجة غير مستقر إلى حد ما، فهناك توتر بين تقرير المصير الوطني، ومبدأ الانفتاح في اقتصاد عالمي، وهذا هو الجوهر المثير للمشاكل في الاقتصاد السياسي الدولي"، كما أكد **"بيرنهام" Burnham** على الموضوع من خلال قوله:"إن أهم توتر في الرأسمالية المتأخرة...،هو **التركيب السياسي الوطني للدولة والطبيعة العالمية للتراكم** ".[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 464.

[2] المرجع نفسه، ص 465.

[3] نفس المرجع ، ص 465.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إذًا رأس الإشكال مبدئيا، يتأسس في الطرح الذي لا ينفي - على أقل تقدير- بؤرة التوتر الحقيقي بين الطبيعة الوطنية الإقليمية للدولة على اعتبار أنها الوحدة الأساسية الأولية السياسية في العلاقات الدولية وكذا الاقتصاد العالمي العابر للحدود الوطنية بشكل متزايد.

من خصائص الاقتصاد العالمي أنه متقاطع مع الحدود الوطنية للدول لأنه في الأساس الأول لنشوئه مجموعة اقتصادات وطنية لوحدات سياسية، كما أنه في امتداده وطبيعته يأخذ بعدا عالميا، والواضح اليوم في ظل المرحلة الجديدة للعولمة الاقتصادية ومن خلال مجموعة شواهد وإحصاءات يمكن إثبات صفة ما للاقتصاد الوطني للوحدة على أنه بات دوليا في الجزء الأكبر منه لارتباطه في الواقع بجملة أنشطة دولية، وهذا بطبيعة الحال ولد حالة من التعقيد، تمس عملية إدارة هذا الاقتصاد **الوطني-الدولي**، وذلك بغية تحقيق الأغراض والدوافع والأهداف السياسية للدولة أو الحكومة.

إن التعقيد الذي مس العملية الإدارية وصعب مبدأ العمل من خلالها إثبات السياسي على قائمة الاقتصادي هو في الواقع تعبير عن مشكلة قديمة مضمونها تعقد إدارة الاقتصاد الوطني في منحاها الدولي خارج إقليم الدولة الوطنية.

إذًا الوحدة الأساسية في الاقتصاد الدولي تتمثل بالأساس في الاقتصاد الوطني، محاط بحدود مادية للدولة، أما الأنشطة فتتمثل في العمليات التجارية وكذا الاستثمار ورأس المال المتدفق ذو الطابع الحكومي أو ما يعرف بالمدفوعات.

لكن رغم ذلك ، قد يحسب كل هذا الكلام الذي سبق على المدرسة الواقعية التقليدية في العلاقات الدولية وهو ربما مجرد نموذج شكّي أكثر منه واقعي لأنه وببساطة، جل الحياة الأكاديمية السياسية والعملية أضحت قائمة على مجادلات تعنى بغرض نفي خاصة التبسيط في مسألة الاقتصاد الدولي البسيط والواضح والمباشر القائم من خلال تلك العلاقات الاقتصادية التجارية بين اقتصادات وطنية منفصلة تسيطر عليها حكومات وطنية، وكل تلك التوجهات الجديدة تبحث في عملية فهم جديدة، تهدف إلى تحوير وتوسيع النموذج القديم البسيط **"الاقتصاد الدولي International Economy "** ليحل محله **"اقتصاد سياسي عالمي أو معولم Word**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Political/Global Economy" [1].ومن أجل فهم أكثر للاقتصاد السياسي المعولم يمكن إدراج الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): أساس الاقتصاد السياسي العالمي.

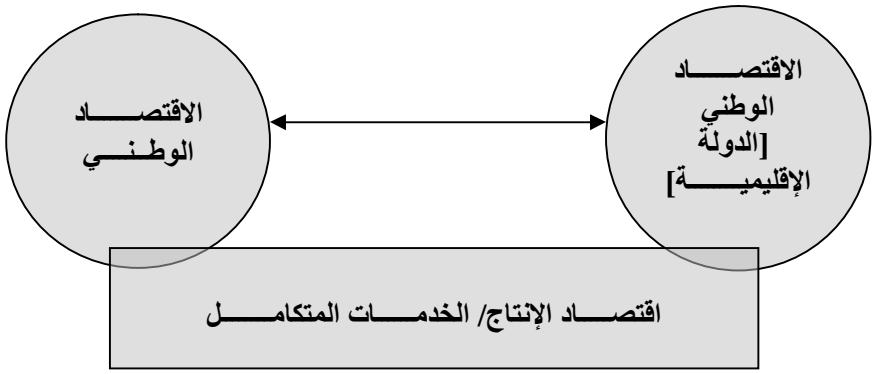

المصدر: ستيف سميث، جون بيليس، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والنشر والترجمة، الطبعة الأولى، 2004) ، ص 470.

من خلال الشكل يتضح على الأقل بأن هيكل الاقتصاد السياسي العالمي يتضمن هيكل الاقتصاد الوطني للدولة القومية الوطنية والذي يتضمن بدوره طابعا محليا إقليميا، يقع على أرض الدولة، إضافة إلى جملة اقتصادات الإنتاج واقتصادات الخدمات المتكاملة الأخرى، والتي تقع في الغالب خارج الإقليم أو الأرض التي تقع في يد الحكومة، ولكنها تابعة لها .ومنه باختصار: يصبح لدينا معادلة مفادها:

الاقتصاد السياسي= [الاقتصاد الدولي]+ اقتصاد الإنتاج/ اقتصاد خدمات متكامل

$$WPE = [I\ E] + PE/CS$$

بتعبير آخر أكثر دقة عن الوضع الاقتصادي المعولم اليوم، فإنه اقتصاد سياسي معولم بالفعل، كونه هيكلا معقدا ومتعدد الأصعدة، فهو كما توضح المعادلة يتضمن الاقتصاد الدولي مضافا إليه اقتصاد الخدمات المتكامل واقتصاد الإنتاج، وبحسب تعبير "**روجر توز**" **Roger**

[1] المرجع نفسه، ص 467.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Tooze فإن أنشطة هذا الاقتصاد هي المجموع الكلي لأنشطة عدد كبير من المؤسســـــات والكيانات العابرة للحدود الوطنية، وهي ذات ارتباط عضوي بالاقتصاد الوطني والدولي من حيث وقوعها ضمن أراضي الدول و **[ضمن الولاية القضائية للأنظمة القانونية/ الاقتصادية للدولة]**، وهي ليست بالضرورة في استراتيجياتها مناسبة أو متفقة مع استراتيجيات الحكومات الوطنية، وهو ما يفرض جملة تحديات حقيقية على الدول ضمن ذلك، لكون الدول في ظل حالة من التوسع في النشاط الاقتصادي ذو البعد السياسي* تواجه فعلا تحديا من حيث عدم ملائمة قدرتها الضبطية،بحيث تنتهي أو تنخفض بشدة إمكانيات المراقبة والمساءلة في نفس المجال بما يولد، جملة من المتغيرات البنيوية والوظيفية والعديد من الأشكال المعاملاتية الجديدة، تفرض بدورها تحديات أكبر وتصمم هيكلا اقتصاديا سياسيا جديدا تبدو فيه الدولة أضعف وأشد مما كانت عليه حاجة إلى البحث في عمليات هيكلية وتكيف جديدة، فما هي يا ترى أهم تلك **الأشكال والممارسات الجديدة في الاقتصاد العالمي** والتي أثرت بشكل أو بآخر على دور الدولة الوطنية الاقتصادي خصوصا والسياسي فيما بعد؟ وكيف يمكن **أن تفك تلك العلاقات القائمة بين** ديناميات العولمة الاقتصادية وعنصر الدولة، **كوحدة تحليل** لا يمكن تغييبها خاصة وأن نسق العولمة لم يكتمل بعدها؟

الفرع الثاني: نحو تفسير و فهم مخرجات العلاقة : ديناميات البنية الوظيفية/المؤساسية للاقتصاد العالمي/الدولة الوطنية.

إن البحث في مدى العلاقة الحقيقية القائمة اليوم والتي تأكد منذ العقد الأخير من القرن العشرين أنها اتخذت شكلا أكثر تعقدا وأعمق أثرا مما كانت عليه في السابق، تلك الصورة التي توثق ربطا غير مسبوق بين كتلة كيان الدولة الوطنية **(الاقتصادات المحلية)** والهيكل العام الجديد وغير البسيط للاقتصاد العالمي ذو الأبعاد السياسية في الكثير من المداخل.

* تمثل التجارة كمسألة اقتصادية بحتة مثلا عاملا رئيسيا في خلق البعد السياسي للاقتصاد المعولم. بحيث في الوضع الحالي (وضع العولمة الاقتصادية) بات من الصعب فصل ما هو اقتصادي عما هو سياسي. فالاقتصادي ملازم للسياسي والعكس. فاليوم أصبحت التجارة قضية سياسية هامة وحية وحاضرة في كثير من الاقتصاديات السياسية الوطنية. وهي تولد الكثير من الصراعات والنزاعات، مثلا مسألة الصفقات وبيع الأسلحة، وكذلك مسائل التنافس الدولي حول الأقاليم. وهي في الحقيقية ظاهرة نتيجتها ليست جديدة فالاستعمار القديم كانت له جملة أبعاد تجارية وخلفيات اقتصادية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا البحث يدفع نحو ضرورة الكشف عن أن للعولمة الاقتصادية ديناميات وآليات وأركان جديدة بحيث من خلالها تؤسس-بقصد أو بدون قصد- أطرا جديدة تختص باشتغالها وهذا اعتبارا لكون العولمة تمتلك أبعادا مختلفة، قد نصطلح في الكثير من السياقات على حقيقة ما، هي **العولمات** وليس **العولمة**[*].

ومن الأركان الأساسية للعولمة الاقتصادية، عولمة التجارة وعولمة رأس المال وعولمة الخدمات وعولمة المعلومات **(الجانب التكنولوجي التقني)**، وهي كلها قطاعات ليست وسطية بل جوهرية في إثبات الحضور الدائم والضروري للدولة الوطنية في هيكل الاقتصاد الدولي،ومن العوامل التي ساهمت في عولمة الاقتصاد العالمي من منظور عملي يمكن حصرها في ثلاثة عوامل رئيسية هي:

1- التصاعد الهائل في قيمة التجارة الدولية خلال الأربعين (40) سنة الأخيرة، بحيث تضاعفت 14 ضعفا مما كانت عليه سنة 1950، بلغت 6000 مليار دولار عام 1995، كما أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت من 7 % عام 1950 إلى 15% عام 1974 لتصل إلى 22.5% خلال العقدين الأخيرين بما يعكس فعلا مدى الفرق المرحلي لمرحلة التسعينيات على وجه الخصوص (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، وكذا يعكس حجم التحرر واستمراره في الجانب التجاري العالمي، ويمكن إدراج الجدول الموالي للتدليل على بعض المؤشرات حول نمو التجارة العالمية:

[*] ورد في هذا الشأن الذي يكن خاصية شمولية للعولمة مقالا مترجما. بعنوان:" العولمات الأبعاد والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري "بقلم: جوران توربون. للإطلاع أكثر أنظر: جوران توربون،" العولمات"، ترجمة بدر الرفاعي، مراجعة د/ معصومة حبيب في: **مجلة الثقافة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السنة 20، العدد 106، ماي 2001، ص 6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجـــــــــدول رقم (3): بعض مؤشرات نمو التجارة العالمية .

(مليارات الدولارات الأمريكية)		
القياس (أرقام عالمية)	مستوى سابق	مستوى 1995
استثمار أجنبي مباشر	(1960)66	2.600
صادرات (قيم 1990)	(1950)430	6.000
احتياطي رسمي للقطع الأجنبي	(1970)100	650
الأرقام اليومية في أسواق القطع الأجنبي	(1979)100	1.230
إيداعات بنكية لغير المقيمين	(1964)20	7.876
قروض عبر الحدود	(1972)9	372
سندات عبر الحدود	(1960)1	461
إصدارات أسهم أوروبية	استهلت في 1984	50
تعامل بالأسهم عبر الحدود	(1980)10	120*
الأرقام اليومية للعقود الثانوية	صغيرة قبل 1980	1.162

المصدر: "ستيف سميث"، "جون بيليس"، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث والنشر والترجمة، الطبعة الأولى، 2004) ، ص .900

2- زيادة تدفق الاستثمارات إلى جميع أنحاء العالم بسبب تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ذات الفروع المتعددة وفي جميع أنحاء العالم، وهي تنافس الدول، بحيث بلغت استثماراتها 3،2 ترليون دولار عام 1996 وذلك في القطاعين الخدمي والتجاري.

3- تصاعد وتنامي ثورة الاتصالات والمعلومات الهائلة عالميا، بلا حدود وبأسرع وقت ممكن وأعمق كثافة.

إذا: رغم المراحل السابقة والتي ترسخ خلالها مفهوم **"التدويل" "Internationalization"** والتي اتسمت بتعاظم دور العلاقات الاقتصادية الدولية مقارنة مع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي والقومي (الوطني)، إلاّ أن الوضع الجديد خصوصا العقد الأخير من القرن العشرين، لم يعد ممكنا الحديث فقط عن محاولات تراجع **الاقتصادي-الدولي**، بل وتوجهه نحو العالمي، بحيث أصبح من الممكن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي ذو آليات وأبعاد سياسية في الغالب، وأصبح هو نفسه الوحدة الأساسية الاقتصادية، وتبعا لذلك فقد تأثرت الدولة الوطنية أيما تأثر في دورها الاقتصادي على المستوى الجزئي والكلي* وذلك من خلال تلك الآليات الجديدة في التجارة العالمية.

البند الأول : تنامي سطوة الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدولة.

Transnational Companies/Multinational Corporations

تشير إحصائيات عام 2004 حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **"UNCTAD"** إلى أن أصبح اليوم في العالم أكثر من 65000 شركة متعددة الجنسيات

تمتلك 850000 فرع خارجي في بلدان أجنبية ،وصفت بأنها متعددة الجنسيات لأنها خلقت استثمارات أجنبية مباشرة خارجية[1]، أي من خلال جملة من الفروع في بلدان متعددة، كما أن بعض الإحصائيات تشير إلى أنه من بين (200) مائتين من القوى الاقتصادية الكبرى عالميا نجد نحو مائة وستون (160) منها من الشركات عابرة القومية أو أربعين (40) فقط من حكومات الدول القومية[2] ، وتقر معظم الدراسات أنه مع التزايد الهائل والظهور المتعاظم لهذه الشركات العملاقة فإن دور الدول الوطنية تراجع كثيرا وتضاءل حجمها وتقلصت مع تزايد ونمو وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة وتنوع وسائل النقل والتدفق عبر الحدود الوطنية.

والشركة العملاقة التي تتخطى الحدود الوطنية تعني أية شركة مقيمة في بلد ما ولها تعاملات مع مجتمع أو حكومة دولة أخرى، فمصطلح الشركة التي تتخطى الحدود الوطنية TNC يقتصر على

---

* يتمثل دور الدولة الاقتصادي في المستوى الجزئي **MICRO** والكلي **MACRO** على العموم في ضرورة توفير الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية وتوفير سبل توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدل استخدامها، وذلك من خلال ممارستها لمهامها عن طريق ممارسة الدور التشريعي في وضع الأطر القانونية التي تحكم المعاملات، والدور الرقابي في حماية المصالح، إضافة إلى السياسات المالية النقدية (سياسات الإنتاج والتوزيع، الأجور، سعر الصرف، التجارة الخارجية...إلخ).

(1) **Matthieu Crozet,Paminakoenig**, "Le Role Des Firmes Multinationales Dans Le Commerce International", **Cahiers Français**, La Documentation Français, N°325, P 13.

(2) ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسات في المفهوم والظاهرة والأبعاد، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007) ص 71.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشركة التي لها شركات تابعة في دولة أجنبية، هي بمثابة فروع للشركة الأم أو شركات فرعية مؤسسة بشكل مستقل أو شريكة بحصص ما.

إذا ينبغي في هذا الصدد البحث في كيفية تأثير تلك الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الوطنية، على دورها ووظائفها.

لعل من أهم الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها الشركات المتعددة الجنسيات تحقيق أكبر منفعة بأقل التكاليف وبكل الضمانات، وهذا طبعا من خلال جملة آليات على رأسها البحث في عملية خلق ما يعرف بالاستثمارات العمودية و الأفقية **"Les Investissements Verticaux Et Horizontaux"**، وهي بذلك تزحف على صلاحيات الدول من خلال[1]:

1- استغلال العمالة المحلية رخيصة الأجر في ظل غياب تنظيمات عمالية قوية خصوصا في الدول النامية، بحيث متوسط الأجر الشهري للعامل في بعض الشركات يعادل 70 دولارا أمريكيا لستة أيام عمل أسبوعيا، وثماني (8) ساعات عمل يوميا، وذلك في غياب الالتزام بالتأمين الاجتماعي أو الرعاية الصحية أو التعويضات.

2- التهريب الضريبي والتحايل على السلطات الضريبية في الدول المضيفة وعدم إظهار الأرقام الحقيقية للأرباح المحققة وهذا من خلال سلسلة من التحويلات **Transe Pricing** بين فروع هذه الشركات، حيث يقوم أحد الفروع بالشراء من فرع آخر في دولة أخرى بأسعار مبالغ فيها لنفس الشركة.

3- استغلال الخامات والموارد الأولية الطبيعية في صناعاتها الخاصة بما يؤثر على التنمية في الدول النامية.

4- عدم الالتزام بمعايير الأمان في المصانع المقامة في دول الجنوب.

5- لجوء هذه الشركات إلى بعض الممارسات غير المشروعة كالرشوة واستغلال الوضع السياسي للدول في تحقيق مصالحها الخاصة ولو على حساب الاقتصادات الوطنية للدول فقد أصبحت بمقدورها التدخل لتغيير نظم الحكم غير المتعاونة وغير المتفقة معها مثل ما حدث مع حكومة **"سلفادور الليندي"** في شيلي (حالة انقلاب عسكري).

---

[1] نفس المرجع ، ص 72.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

6-كما أن الشركات العملاقة بمقدورها تكوين اتحادات منتجين **Cartels** غير رسمية للحد من المنافسة حول الأسواق العالمية، إضافة إلى عمليات الاندماج **Mergers** التي تتم من خلال عمليات الشراء **Acquisition** بين الشركات العملاقة على المستوى العالمي، وذلك بدافع تحجيم المنافسة وزيادة الكفاءة الاقتصادية واقتسام الأسواق، هذه العمليات أدت إلى ظاهرة التركيز **Concentration**، بحيث سيطرت مجموعة قليلة من الشركات العملاقة على هذه الاندماجات **Mega Merger** على قطاعات إنتاج أو خدمات بأكملها مثلا: نجد ثلاث شركات فقط هي: **Master Card, VISA** و **American Express** ، تدير فيما بينها حوالي 95% من الحجم العالمي للمعاملات عن طريق بطاقات الائتمان[1].

إذًا فمن خلال بعض هذه الدلالات العملية التصرفية للشركات المتعددة الجنسيات يتضح جليا أن نظام الدولة الوطنية، مخترق من خلال تلك التلاعبات والمراوغات التي تمارسها تلك الشركات وقدراتها الهائلة على البيع، وكذا علبة شراء أصول شركات منافسة فهي تفرض مجموعة شروط استثمارية وتمتلك مجموعة آليات ضد الدولة في حالة شعورها بتكبد الخسائر، صحيح ترتبط هذه الشركات بأنظمة الاستيراد والتصدير التي تقوم بها بنشاطات اقتصادية تتخطى الحدود الوطنية لكنها في الغالب في إمكانياتها تتأثر أيضا بجملة التغيرات التي تطرأ على المعايير الصحيحة ومعاير السلامة وأنظمة الاتصال والسياسات العامة للحكومات الأجنبية المضيفة. فهذه الشركات لو أحست بأنها ستتكبد خسائر مالية فإنها تتودد إلى الحكومة الأجنبية وتكسب دعمها من خلال أربع وسائل هي[2]:

1- **بشكل غير مباشر**، حيث تطلب الشركة من حكومتها الضغط على الحكومة الأجنبية.

2- **بشكل غير مباشر**، عن طريق إثارة إحدى القضايا المتعلقة بالسياسة العامة في إحدى المنظمات الدولية.

3- **بشكل مباشر**، في موطنها الأصلي عن طريق البعثات الدبلوماسية في السفارة.

4- **بشكل مباشر**، داخل القطر الذي تعمل فيه من خلال وزارات الحكومة.

---

(1) نفس المرجع، ص 73.

(2) بيتر ويلتس،" الأطراف المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية"، في: ستيف سميث، جون بيلس، المرجع السابق الذكر، ص 606.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- **ممارسة الضغوط** كالاتحادات التجارية وغيرها من القنوات.

وهكذا في مقدور الشركة أن تلعب دورا بارزا في السياسة الوطنية للدولة المضيفة وذلك كطرف سياسي فاعل يتخطى الحدود الوطنية، ومع تسارع الثورة التكنولوجية الحديثة وتزايد حجم الاتصالات العالمية، أصبح لا حاجة لمركز عملية الإنتاج بصور رئيسية، بل إن هناك من الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت موحدة عالميا، ونوعت إنتاجها وذلك عن طريق توزيع مراحل الإنتاج المختلفة في بلدان متعددة، ولكن تحت علامة تجارية تسويقية موحدة، وتتضح عليه العولمة بشكل جلي وكذا أثرها على الدولة الوطنية عندما تقوم هذه الشركة بتعيين العديدة العاملين فيها في العديد من الدول دون سيطرة بلد واحد على ذلك، كما أنها تضبط لغة تحدث مديريها على مقياس واحد **(لغة واحدة)** عادة ما تكون اللغة الإنجليزية*.

بيد أنه لا ينبغي إغفال البعد السياسي في تأثير الشركات العملاقة العابرة للحدود على الدولة الوطنية وذلك نظرا لحجمها المتزايد (الشركات)، بتوسع نشاطاتها ومن خلال تزايد أعدادها وتعقد عملياتها، فقد أصبحت هذه الشركات أقدر على مراوغة الدول والحكومات من خلال تجنب مراقبة الحكومات للتدفقات النقدية، وفرضها للعقوبات التجارية وتنظيمها عمليات الإنتاج، وهو ما يخلق في حالات كثيرة حالة من التعقد في العلاقات بين الدول بما يوضح جليا عمق التأثير على سيادة الدول وتناقصها عبر تلك الآليات والديناميات المستحدثة.

فالدولة الوطنية قد تأثرت في سيادتها من خلال فقد هذه الأخيرة لعنصرين هامين من عناصرها هما القدرة على السيطرة على العملات المتداولة والسيطرة على التجارة الخارجية وبفقد هذين العنصرين أصبحت الدولة غير قادرة على ضبط عمليات التدفق النقدي، أما على مستوى العنصر الأول فإن الكثير من الأزمات التي أثرت على قيمة الدولار والجنية والفرنك الفرنسي وكذا الين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أنتجت عجز الحكومات أمام المصارف المتخطية للحدود الوطنية ومجموع المضاربين في المستوى التجاري العالمي.

أما فيما يخص الجانب التجاري فإن الوضع العالمي أصبح يتسم بخصوصيات تجارية تدفقية تحدث في الغالب في شكل تجارة بين فروع الشركة المتعددة الجنسية الواحدة، وبحسب بعض

* في هذا الطرح (حول اللغة)، يبدو أن الطابع الغربي (الأمريكي) غالب على مجمل تحليلات العلاقة القائمة بين العولمة والدولة، وهو ما يؤكد إلى حد ما أن المصطلح الذي يليق في مقابل العولمة "هو الأمركة".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التقديرات فإن حجم التجارة البينية يعادل نحو 1\3 ثلث التجارة العالمية ككل، ويصل إلى النصف 1\2 في بعض الصناعات ذات التقنيات العالية[1].

ومن الآليات المتبعة من قبل الشركات العابرة للقوميات في اطار التجارة البينية:

Ã أنها تضع أسعارا تحويلية للإقلال من ضرائبها،والمقصود **بالأسعار التحويلية** هو أن الشركة تحدد سعرا لصادراتها في إطار العمليات التجارية من البلد مثل الصناعي نحو بلد نامي، وهذا ضمن الشركة ذاتها أي ما بين فروعها ولا يشترط أن يرتبط هذا السعر بسعر أي سوق من الأسواق، ولا يشترط أن يؤثر تبدل بسعر التحويل في المبيعات أو الأرباح الإجمالية في مرحلة ما قبل تفضل الشركة بتسديد القيم الضريبية والمستحقات.

فالشركات متعددة الجنسيات قد تنجح في وضع أسعار تحويلية مصطنعة إما لأن الحكومة لا تعرف ما سيكون عليه السعر المناسب أو لأن الشركة تغش في تصريحاتها عن حجم سلعها ونوعيتها[2]، وهو ما يؤكد عجز الحكومة عن أن تضع أية توقعات بشأن تأثير سياساتها المالية والضريبية في تلك الشركات .

Ã أيضا نجد من الآليات الجديدة ما يعرف **بالتبادل التجاري عبر بلد ثالث "Triangulation Of Trade"**، فقد تبين تبعا لهذه الآلية وهي من بين أعقد العمليات التي تتبناها تلك الشركات العملاقة أن " الحكومات أو الدول العظمى تقف اليوم خائرة القوى بالفعل أمام منع أية تسربات أو تدفقات على المستوى العالمي وحتى الدولي، حتى في حالة كون إحدى الدول تضم مستوى أكثر شحنة من العداء والكراهة لأطراف ما من كونها دولا، فإن هذا العداء لا يهيئ الفرصة سهلة لأي كان، في أن يمنع حركة الأفراد والتجارة **(السلع والخدمات ورؤوس المال)** وفي المعلومات وهذا في الغرض التجاري ومثال ذلك عدم قدرة الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة على منع مواطنيها زيارة كوبا وهي البلد الشيوعي آنذاك، كما يمكن الإشارة إلى أن مقاطعة العمليات المباشرة (التجارية) قد يكون ممكنا إلى حد، لكن لا توجد طريقة سهلة ومضمونة للوقوف دون التبادل التجاري غير المباشر عن طريق بلد ثالث، وهو أسلوب مراوغة تنطلي مجرياته حتى على الجانب العقابي لهاته الشركات من قبل الدولة السيدة.

---

[1] بيتر ويلتس، المرجع السابق الذكر، ص 609.

[2] المرجع نفسه، ص 610.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Ã كما أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى إلى تعظيم أرباحها فكأنما وبصورة مباشرة في القصد وغير مباشرة في حالات أخرى من حيث العمل التجاري تعمل على تحجيم قدرات الدول على التصرف حيالها، وهي تعتمد في ذلك على عملية الموازنة التنظيمية **Arbitrage** وهي تعني عملية شراء منتج من سوق معينة وبيعه في سوق أخرى، بغية تحقيق ربح من فرق الأسعار في السوقين، بما صعب فعلا على الحكومات ضبط النشاطات التجارية لهاته الشركات داخل حدود بلادها، ففي حال ما إذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة وترفضها هنا تملك الشركة سلاحا خاصا تنظيميا، تسعى من خلاله إلى كبح جماح الدولة وإرجاعها عن هدفها وسياستها المنتهجة من خلال التهديد بخفض إنتاجها المحلي أو إيقافه نهائيا، مقابل رفع وزيادة هذا الإنتاج في دولة أخرى وفي هذه الحالة توازن الشركات بكل معقولية وحرية بين أن تختار رفع إنتاجها في الدول التي تفرض أدنى حد من معاير السلامة والصحة لأنها تمنحها ميزات تنافسية بحكم أنها قامت برفع سقف إنتاجها وهو ما يؤثر سلبا على سيادة الدول من خلال انكفائها غير المشروط واللاإرادي عن سياساتها الأصلية.

في هذا السياق، الحكومات أصبحت غير قادرة على استيعاب حجم هذا التحول الاقتصادي العالمي في إطار سيادي أصيل ومرجعي.

حقيقة، تجاوز نشاط هذه الشركات حد التعبير الأكاديمي الذي صاغه **"دايفيد لينتال"** في بحث له، قدم إلى معهد **كارنيجي للتكنولوجيا** عام 1960 نشر تحت عنوان: **"الشركة المساهمة متعددة الجنسيات"** بأن نشاطها تجاوز حد العملقة والتي ترعب اليوم الحكومات وناخبيها على حد سواء وتحرك الجميع بما لديهم من سطوة[1]، وأن عوامل مثل: العمالة الرخيصة، وقدرات الهيمنة على رأس المال العالمي، وهشاشة الحدود القومية التي لم تعد كافية لتوفير القاعدة التي تسمح بنمو قوى الإنتاج يضاهي أو يوازي على الأقل حجم مبيعات فروع تلك الشركات، والذي أصبح يساوي حجم التجارة العالمية في العشرية الأخيرة، كلها عوامل خلقت تراجع الأداء القومي للدولة، وتراجع آلياتها الضبطية، تلك الشركات فعلا شركات بلا دول حتى تتوزع أصابع الاتهام

[1] عبد الله عثمان عبد الله، إيديولوجيا العولمة : من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ماي 2003)، ص 104.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولا يمكن مقاومتها، رغم كون الدولة جهازا سياسيا ساعد على قيامها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[1].

البند الثاني: انعكاسات خطط واستراتيجيات المؤسسات المالية والمنظمات العالمية على الدولة الوطنية.

عملية تفكيك العلاقة القائمة عمليا بين التحديات العالمية ذات الأبعاد الاقتصادية والدولة الوطنية تبدو أكثر شمولية واتساعا لا سيما وأن العولمة لا تتورع عن الخاصية الشمولية والمستمرة والتي لا يمكن رفضها كلية، ورغم ما تفضلت به المناقشات في **المطلب الأول** ، إلا أن مساحة البحث لا تتسع فعليا لتكفل لنا العمق المطلوب في هذه الدراسة، والحقيقة أن هناك الكثير من الملامح الاقتصادية والتي أفرزتها العولمة في شكل أبعاد، لا تخلو من تأثير ولا تكاد تستثني الدور المنوط بالدولة في هذا الجانب بالذات- **الجانب الاقتصادي**- لذلك ونظرا لكون الموضوع يستدعي عمليات **مسحية شاملة** وفي كل المستويات-نظرا لارتباطها الوثيق من حيث العناصر والمؤديات-فإننا سوف نبدأ بتلخيص أهم تلك التحولات والتحديات التي تشكل في الغالب رهانات حقيقية للدولة الوطنية وتؤثر بصورة أو بأخرى على دورها الاقتصادي في عمليات التنمية والتكيف والتوجيه والتخطيط وغير ذلك من المهام المنوطة بها على المستوى الجزئي والكلي، **فما هي يا ترى أهم تلك المتغيرات والتحديات التي فعلا لا يمكن حصرها جميعا في جزء فرعي في بحث بهذا الحجم والتي قد تؤثر على واقع الدولة الاقتصادي ضمن نسق العولمة الجديد؟**

أولا: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأثرهما على الدولة الوطنية.

International Monetary Fund (IMF) and IBRD (World Bank)

إن من أبرز النقاط العالقة منذ العام 1944 وتحديدا بعد الإجتماع التاريخي لممثلي 44 دولة في مدينة **بريتون وودز "Bretton Woods" في "New Hampst"** بالولايات المتحدة، تلك التي اتصلت بصفة غير معهودة، بدعاوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب أو ما يعرف بدول المحيط والأطراف، وفعلا بموجب تلك الاتفاقيات الشهيرة تم إن شاء صندوق النقد الدولي (**IMF**) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير **(IBRD)** .

[1] المرجع نفسه، ص ص 104-105.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ونحن بصدد البحث في كته العلاقات الواردة بين تلك المؤسسات المالية من خلال استراتيجياتها المالية والنقدية، وواقع الدولة الوطنية في المستوى الذي لا يمكن إلا إثبات تدهور دورها الرئيسي وتزعزع إمكاناتها المحدودة في ضبط الشأن الداخلي المالي والتنموي جراء بعض استراتيجيات تلك المؤسسات.

إن مؤتمر **New Hampstire** الدولي لهو انعكاس لظروف ومتغيرات طرأت فعلا على النظام الدولي الذي شكلته إفرازات فترة ما بعد الكساد الكبير وأجواء الحرب العالمية الثانية، من تلك المتغيرات تلك الفوضى التي سادت مابين الحربين العالميتين، وتلك القيود التي فرضت على المدفوعات الخارجية والتجارة الدولية، إضافة إلى إجراءات التخفيض على العمولات ونتائج ذلك على حركة التجارة ورؤوس الأموال وتعقد علاقات المديونية[1]، فكل تلك الدواعي كانت كافية لعقد ذلك المؤتمر، والذي يهدف بالأساس إلى دعم التنمية خصوصا في الجنوب (دول العالم الثالث).

فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي **(IMF)** ، كجهاز متخصص تابع للأمم المتحدة، فإنه يهدف إلى دعم وتقوية التعاون الدولي بين الدول وذلك في المجال المالي أو النقدي،ولعل السياسة النقدية قبل 1944 كانت فقط من اختصاص الدول ذات السيادة، بما يوحي أنه **(IMF)** مؤسسة جديدة تغير الظروف الدولية من مرحلة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية إلى مرحلة النظام النقدي الدولي واستقراره[2].

إن فهم مدى تأثر الدولة الوطنية في واقعها المالي أو النقدي بسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يستدعي منا ضرورة الحديث حول أدوار الصندوق في مجال التنمية إضافة إلى حجم اهتماماته ودعواته وتوجيهاته لسياسات الدول خصوصا تلك الواقعة تحت خط التنمية،فصندوق النقد الدولي **(IMF)** وكالة دولية متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، تعمل على تعزيز وتحقيق استقرار وسلامة الاقتصاد المالي والنقدي العالمي وهو يساعد في منع حدوث الأزمات في النظام النقدي والمالي الدوليين، كما يعتبر الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بإجراء النقاشات والحوادث عن السياسات الاقتصادية لكل البلدان، فهو بمثابة محفل رئيسي لمناقشة

---

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق الذكر، ص 161.

(2) حسين فريحة،" العولمة والهيمنة الأمريكية"،في:الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، المرجع السابق الذكر ، ص 522.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق عالمي وهو يهتم في عملية إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد الكلي **Macroéconomique**، وأهم مؤشراته مثل: الاستهلاك، الإنفاق الحكومي، الاستثمار، ميزان المدفوعات، ومعدلات التضخم، ومن بين اهتماماته العمل على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي من خلال مراقبة أسعار الصرف وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية والرقابة،إذ يتولى مهمة اعطاء المشورة الفنية بشأن السياسات النقدية والمالية ومراقبة التطورات الاقتصادية، ومعدل النمو على المستوى العام العالمي، فهو يعمل على ضمان:

- **التوسع المتوازن في التجارة العالمية.**
- **تحقيق استقرار أسعار الصرف.**
- **إجراء التصحيح المنظم لاختلالات موازين المدفوعات.**
- **مراقبة السياسات الكلية لأداء الاقتصاديات الدولية.**

أما فيما يخص **البنك الدولي** الذي أنشئ بالتوازي مع **صندوق النقد الدولي**، فإنه يهدف إلى تحقيق تنمية Development اقتصادية عالمية، عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل جنبا إلى جنب مع **(IMF)**، وهو بذلك يبني سياسة عامة عالمية من أجل محاربة الفقر وخلق أطر تنمية، وتقديم قروض البنية التحتية وقروض الإعمار وإعادة الإعمار.

كما أن مسؤولية البنك الدولي **(WB)** أو **(IBRD)** تمثلت في تمويل التنمية الاقتصادية وكمثال على ذلك، تلك القروض التي قدمها أواخر الأربعينيات بغرض تمويل عملية إعادة تعمير الاقتصادات التي خربتها الحرب في أوروبا الغربية[1] .

وعموما فإن كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يعملان بشكل تعاوني وثيق، تعمق في ظل التركيز على عمليات الإصلاح الاقتصادي، بما أكد صفة التقارب الكبيرة في جهودهما، واعتمادا على العامل الإحصائي فإن الجدول الموالي يوضح أكثر عمليات الإقراض، صافي إقراض الصندوق للبلدان النامية وهذا حسب الفترة الزمنية من 1987 إلى 1997، وهي

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق الذكر، ص 162.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مرحلة تجيب في الكثير من حيثياتها عن **إشكالية الدولة في العالم الثالث** من حيث الحاجة إلى الإعانات المالية والنقدية من أجل بناء تنمية وطنية مستقرة.

الجدول رقم (4): صافي إقراض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية (ببلايين الدولارات).

	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
		ببلايين الدولارات									
المرافق العادية.	3.4-	3.5-	2.4-	1.4-	1.1-	0.0	0.2-	0.8	12.5	2.6-	13.0
شروط السداد.											
3-5 سنوات (إئتمان).	0.6-		0.1-	1.6	0.3	1.5	0.2-	0.1	12.4	1.4-	13.2
3,5-7 سنوات (إقراض موسع).	2.2-	2.3-	2.4-	05.-	0.7-	1.5-	1.5-	1.4-	1.6-	1.3-	0.7-
4-10 سنوات.	0.5-	0.9-	0.1	0.7	0.7-	0.0	1.5	0.5	1.8	0.1	0.2
المرافق التساهلية.	0.2-	0.3-	0.9	0.2	1.1	0.8	0.2	0.9	1.5	0.2	0.1-
حسب ترتيب انشائها.											
الصندوق الاستئماني.	0.7-	0.7-	0.5-	0.4-	0.1-	0.0	0.1-	0.0	0.0	0.0	0.0
التكييف الهيكلي.	0.5	0.3	0.7	0.1	0.2	0.0	0.1	0.2	0.1-	0.4-	0.3-
مرفق التكييف الهيكلي المعزز.	--	--	0.8	0.5	0.9	0.7	0.4	1.1	1.6	0.5	0.2
المرافق الإضافية.	1.1-	0.4-	0.2	0.8-	1.2	0.9-	0.2-	0.9-	1.6-	0.7-	0.9-
حسب ترتيب إنشائها.											
التمويل التعويضي.	1.1-	0.4-	0.2	0.8-	1.2	0.9-	0.2-	0.9-	1.6-	0.7-	0.9-
التمويل من المخزون الاحتياطي.	0.1-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المرفق التمويلي لتحول الأنظمة الاقتصادية.	--	--	--	--	--	--	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع.	4.7-	3.3-	1.3-	2.0-	1.2-	0.1-	0.2-	0.7-	12.5	3.1-	12.0

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نقلا: "حسن لطيف كاظم الزبيدي"، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، (الامارات العربية المتحدة : دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، 2002)، ص 163.

من خلال الجدول(4) نلاحظ أن أغلب المجاميع ذات إشارات سلبية ،وفي حالة كونها متزايدة وإيجابية فإن ذلك ينحصر بدرجة معينة في المرافق العادية أو مدد الإقراض القصيرة ، نجد مثلا نسبة 13.2% لعام 1997 أحد معاملات تحليل رئيسة في ذلك.

تعني العولمة كثافة التبادلات الاقتصادية على المستوى العالمي مع كثافة التدفقات المالية التجارية العابرة للحدود، وإذا كنا بصدد فهم وتفسير تلك العلاقة الموجودة بين العولمة الاقتصادية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كمتغير حقيقي والدولة الوطنية السيدة على إقليمها، فإن ذلك يستدعي **الكشف عن تلك الرهانات والتحديات التي فرضتها العولمة ذاتها على مؤسساتها المالية العالمية** باعتبارها آليات وديناميات **الفعل العولمي** على الدولة.

ومن خلال العمل على تلمس المشاهد العالمية لحركة المال والأعمال والأفراد والسلع والرسائل والأفكار، من كل ذلك، لعل من أخطر وأهم ما واجه المؤسسات المالية الدولية **(IMF)** و **(IBRD)**، **تحدي تقوية البنيان المالي العالمي، وتحدي إدارة المخاطر المالية الدولية، وتحدي مراقبة عملية الانتقال بأقل التكاليف والأعباء الاقتصادية، إضافة إلى تحد جديد آخر لا يعدو أن يكون أكثر من تحدي تفاقم الفقر العالمي وجهود مكافحته وعقلنة التوجهات إزاءه**، وعلى العموم مهما تشتتت وتعرجت أطر المساءلة في جدوى الطروحات المختلفة لا يثنينا إنكار الانتماء إلا إلى صلب ما مضمونه: **ماذا جرى للدولة الوطنية في صلب الإصلاح والترشيد أو العقلنة؟**

قبل ولوج حيز فهم الفجوة السيادية التي تحصل بين العالمي في الشق الاقتصادي المالي أو النقدي والمجال الوطني ، ينبغي ألا نغفل الإشارة إلى المفهوم التنموي الجديد الذي أفرزته **الليبرالية المحدثة** أو ما سمي **بالحركة الارتجاعية لليمين الجديد**، وهي الإيديولوجية المحدثة والتي سادت بشكل أخص في التسعينيات من القرن العشرين بعد انهيار المنظومة الاشتراكية مباشرة[1].

الإيديولوجية الليبرالية تعزو الشرعية الدولية إلى مفهوم الحرية المستند إلى القوة الشخصية والذاتية الفردية وليس على كيان الدولة السياسي والإداري، فهي تتبنى الدعوة إلى الحرية الفردية، والخيار الشخصي في العمل والسوق، كما أنها تحارب المجال المتعلق بسلطة الحكومة المقيدة للفرد، والأفكار والمبادئ المنطلقة من الحزب الواحد المتحكم و**الإيديولوجيا التوتاليتارية** المهيمنة،فهي تؤمن بالحرية الفردية من حيث الشخصية والقيم والقرارات، وبالمقابل أعطت منظومة شاملة ذات مبادئ غربية أساسية اعتمدت على أساس أنها عالمية.

إن هذه المبادئ والنظم تتضح في صورة اعتمادها المباشر في صلب قيم المنظمات المالية العالمية والمؤسسات العالمية الأخرى، مثل **صندوق النقد الدولي FMI** والبنك الدولي **WB** ومنظمة التجارة العالمية **WTO** ،كما يبدو أن قيم الإيديولوجية الغربية الليبرالية المحدثة المهيمنة

[1] غسان السنو، علي الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي، (بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة 2002) ص 138.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أخذت تزحف على سيادة الدول ومشاريع تنميتها الوطنية، وهو ما سيتضح في المساحة التحليلية الموالية.

- تحدي تقوية البنيان المالي الدولي وإدارة المخاطر المالية:

زادت العولمة من كثافة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود كما ساعدت على اتساع الأسواق المالية الدولية على نطاق عالمي، فنسق العولمة يفرض نوعا من التكامل والاندماج الدوليين في الجانب الاقتصادي، وبحسب أفكار المدرسة الليبرالية المحدثة، فإن هذا التكامل الاقتصادي العالمي لن يتأتى إلا عبر تحرير التجارة والاستثمارات، وحرية انتقال الأموال، والصفقات، هذه الإجراءات في شكل هكذا تغيرات وتحولات تفضي إلى إمكانية حدوث أزمات مالية لها انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العالمي، لهذه الأسباب وجد صندوق النقد الدولي نفسه وجها لوجه مع أزمة تبحث عن حل، والتي تتمحور حول السؤال التالي:

- كيف يمكن تقوية البنيان المالي والنقدي الدولي؟

إن الجملة التي نرى على الأقل أنها تحمل في طياتها التبرير الكافي والموافقة غير المشروطة للطرح المدخلي المتجلي في الفقرة السابقة، هو ما تفضل به **ليستر ثورو "lester thurow"** حينما أقر: "..ولقد وجدت أوجه عدم الاستقرار الاقتصادي قبل اختراع العولمة بوقت طويل، ولن تختفي مع قدوم العولمة، ويمكن اعتبار العولمة مسؤولة فحسب عن مفهوم أن قرار الاشتراك في العولمة يتضمن اتخاذ قرار آخر في الوقت نفسه بالاشتراك في الرأسمالية"[1]،

فقد اعتبرت أزمات القروض المكسيكية والبرازيلية سنة 1982 أولى الأزمات المالية التي تعتبر جزءا من العولمة، ففي العقد الأخير من القرن العشرين وفي العالم الثالث تسارعت الانهيارات المالية، بحيث وقعت أزمة قروض مكسيكية في 1996 وأزمة آسيوية في 1997 **بتايلند**، ثم انتشرت بسرعة إلى كل من ماليزيا واندونيسيا والفيليبين وكوريا الجنوبية، بما أدى إلى هز أساسات اقتصادات العالم الثالث المتهاوية، كما بدأت الأزمة أيضا في روسيا عام 1998، وسرعان ما انتشر الأثر المخيف لها إلى حدود دولة البرازيل.

---

[1] ليستر ثورو، النظام الاقتصادي العالمي الجديد: الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، ترجمة فايزة حكيم، أحمد منيب، (مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، 2006)، ص 292.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منشأ هذه الأزمات المالية الحادة يعود في الأساس إلى عمليات المضاربة حول أسعار الأرض، وقيم سوق الأوراق المالية والديون، وأوجه العجز في الميزان التجاري، قيم العملة وشركات التجارة على الإنترنيت... [1].

إذًا تلك الأزمات المالية الحاصلة مع بداية ومنتصف التسعينيات من القرن العشرين دلت على وجود جوانب ضعف في سياسات البلدان التي أصابتها الأزمة وكشفت عن ثغرات في النظام المالي الدولي نفسه، وهو ما أبرز حقيقتين مهمتين:

1- إن ضعف الاقتصاديات الوطنية وضعف الثقة في أداء هذه الاقتصاديات قد يعجل من وقوع أزمة مالية.

2- إن الأزمة المالية التي تقع في بلد ما أو إقليم ما سرعان ما تنتشر في بلدان أخرى بسبب علاقات الترابط أوالاندماج الاقتصادي والمالي العالمي المفروض.

لو نتأمل في حيثيات هاتين الحقيقتين ،سوف **لن نستنكف** مشهد الإيعاز الداخلي الوطني والمحلي بضرورة تهاوي المد السياسي التقليدي للدولة الوطنية، فهشاشة الولاءات للداخل وضعف ديناميات البناء الاقتصادي وضحا جليا الطريق إلى هذا الاستنتاج، في حين لو نقرأ دلالات **الحقيقة الثانية** فإن الإيعاز هذه المرة ذو بعد رأسي خارجي، فالدولة الوطنية أصبحت في وضع قد لا نتورع عن وصفه بالأقرب جدا اعتمادا متبادلا من المسافة التي تطول جغرافيا ما بين ماليزيا وتايلاند، فالسيادة الوطنية وكأنما تم حصرها شيئا ما من الخارج وشيئا ما من الداخل بحثا عن ميلاد جديد لسيادة جديدة قد لا نعرف حيثياتها الآن ونحن في صلب الموضوع الذي لم ينضج بعد لامدادنا بالحقيقة، إنه لا مندوحة عن ولوج عالم الإستشراف ونحن بصدد الإحساس أن السيادة تكاد تتلاشى وتنتهي كلية.

إن صندوق النقد الدولي ومن أجل الحد من كل تلك المخاطر، قدم مجموعة إجراءات عملية ملموسة يبدو أنها تهدف إلى تقويم النظام المالي الدولي نتلمس من خلالها إنهاكا صارخا لسيادة الدول، أهمها:

- تدعيم وتقوية الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للبنوك للحد من عمليات غسيل الأموال.

---

[1] نفس المرجع، ص 292.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تقوية القطاعات المالية عن طريق تطوير أنظمة الرقابة البنكية واستحداث أنظمة إنذارمبكر بمخاطر وقوع أزمات مالية وتقديم مؤشرات دورية عن حالة الاقتصاد، والسيولة ورؤوس الأموال، وأسعار الصرف، والفائدة.

- تدفق المؤشرات المالية إلى الأسواق عن طريق تشجيع الانفتاح ونشر البيانات.

- مراجعة الاحتياطي القانوني للبنوك والمؤسسات المالية.

- **الشفافية والمساءلة**، فهذين عاملين مساعدين على تحسين الأداء الاقتصادي بطرق متعددة، فهما يوفران للأسواق المالية معلومات تمكنها من العمل بكفاءة، كما تشجع الجمهور على تحليل السياسات بالاستناد إلى معلومات أدق، وتزيد من مساءلة صانعي السياسات ومن مصداقية السياسات المنتهجة، كما تؤدي إلى الإسهام في عقد مناقشات مستنيرة بشأن السياسات، وتحقيق فهم أفضل لدور الصندوق وعملياته.

- إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها، فهو يساهم في النصيب الأكبر في التدفقات المالية الدولية[1].

إذًا: لو تأملنا جيدا المتضمنات الخفية في كل تلك الإجراءات التنموية سوف نجد بأنها تعمل على التدخل في الشأن الداخلي للبنوك المحلية الوطنية من خلال فرض أنظمة رقابية شاملة، وكذا المراجعات العامة والمساءلات المتعددة، إضافة إلى حجم ومصداقية المعلومات المقدمة من قبل القطاع المحلي عن المؤشرات المختلفة في قطاع الإنتاج والتسويق والجودة، وكذا سلبية أخرى في إجراء تحليل السياسات المنتهجة ومدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها بما يدفع إلى استنتاج أن هناك فعلا مشاريع **هيمنة اقتصادية عالمية** توجه **بوصلة** التحكم في الجانب الاقتصادي المالي للدولة الوطنية نحو الهيمنة السياسية وأحكام القبضة على هيئة صنع القرار السياسي في الدول والحكومات خصوصا التي تقع تحت خط التنمية في العالم الثالث.

- تحدي الانتقال : Le Defit De Transition

ربما السمة المركزية التي يوصف بها هذا التحدي هي حالة الانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق الحر، فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد بدت ملامحه منذ العقد الأخير من

---

(1) **Saleh M.Nsouli**- Dix Ans De Transition: Progres Et Defis, Finances Et Developpement, Juin 1999, PP2-3.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القرن العشرين أكثر حرية وانفتاحا، وهو يتأسس -على أقل تقدير- على الفكرة العالمية التي تحكم مواجهة كل ما هو وطني وإقحامه في أكثر من نقطة واحدة لا يصلها الضوء، ولا يعوزه إلا أن يقتحم ضعفه في بوتقة الفواعل الجدد والمنظمات والمؤسسات التي تملأ الفراغات الناشئة، فالاقتصاد العالمي أصبحت زواياه وأركانه لا تبدو جلية بدون **تحجيم دور الدولة وإنعاش كل ما هو لا محلي، لا وطني**، فتحدي الانتقال هذا فرض على صندوق النقد الدولي الاضطلاع بمهام مراقبة عمليات الانتقال وتقديم المشورة الفنية لإنجاحها من خلال ما عرف ببرامج التعديل الهيكلي **"L'ajustement Structurelle"**، وتقديم التوصيات المالية والنقدية للدول التي تمر بمرحلة الانتقال، ومن أهم هذه التوصيات التي دأب صندوق النقد الدولي على تقديمها:

1- الخصخصة في نطاق واسع، وإشراك القطاع الخاص بصورة عريضة والعمل وفقا لآليات السوق بعيدا عن تدخل الدولة.

2- تقديم القروض لتصحيح الاختلالات الهيكلية لفترة قصيرة.

3- ضرورة تحقيق سياسات التوازن الكلي من خلال مؤشرات حفظ التضخم واستقرار أسعار الصرف، أو حفظ العملات والحد من عجز الميزانية ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات.

بغض النظر عن نجاحات الصندوق (IMF) أو عدم نجاحه في تحقيق أهدافه المسطرة من خلال كل تلك التدابير والإجراءات، فإن هناك هالة من الانتقادات وجهت عمليا له قد تتضح فيما يلي وبعد فهم التحدي اللاحق، تحدي الفقر.

- تحدي الفقر وآليات مكافحته: برامج البنك العالمي Le Defit De La Pauverté

لقد صرح رئيس البنك الدولي في خطابه أمام اجتماعات مجلس الأمم المتحدة في إفريقيا بشأن مرض الايدز (HIV/ AIDS) في العاشر من يناير/ جانفي سنة 2000 قائلا: **"عندما نفكر بالأمن، علينا أن نفكر أبعد من الفرق والكتائب العسكرية والحدود، علينا أن نفكر بالإنسان وأمنه، وأن نفكر بربح حرب جديدة، الحرب ضد الفقر"** [1] .

إذا يبدو أن هناك علاقة وطيدة فعلا بين الفقر كحالة **غير صحية** والأمن الإنساني، فالقضاء على الفقر من الأولويات بغرض الكلام عن التنمية والأمن، لكن ليس أمن الإشارات الليبرالية

[1] جيمس وولفنسن، نقلا عن: غسان منير حمزة السنو، على أحمد الطراح، المرجع السابق الذكر، ص 124.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المحدثة الحالية **(التنافسية، الامتلاكية الفردية، خيارات السوق..)**، بل أمن الناحية الكمية المعبرة عن الجانب المادي والكفاية من حيث الحاجات الأساسية الإنسانية **Human Needs** ،أيضا الجانب النوعي المعبر عن الكرامة والمشاركة الاجتماعية، والتحرر من تركيبات القوى الضاغطة في كل المستويات، ورغم وعي برنامج الأمم المتحدة للتنمية والأمن الإنساني، والذي يبدو واضحا في تقاريره العامة والسنوية: **(UNDP)** ، مثلا التقرير المؤسس العام 1994 والمؤتمر العالمي حول التنمية الاجتماعية عام 1995 المنعقد في "كوبنهاجن"، وكذا تقرير 1997 الذي من خلاله رسمت الحدود ما بين فقر الدخل **(دولارا أمريكيا واحدا أو أقل في اليوم)**، والفقر الإنساني **(الأمية، عدم الرعاية الصحية..)**، ورغم الدور الذي لعبه برنامج الأمم المتحدة التنموي **(UNDP)** إلا أن هذه الأدوار تبين أ نه يجب إيعازها إلى المؤسسات المالية بحكم أنها تملك الوقت الكافي والجهد المالي الكفيل مثل **FMI** و **WB** ، وكتأثير على حالة الفقر العالمي فإن قسم الأنباء لدى البنك العالمي لعام 2000 **"World Bank Department News"** صرح بأن 1/6 سكان العالم يحصلون على 80% من الدخل العالمي في حين 87 % سكان العالم يستهلكون فقط 6% من الدخل العالمي.

صحيح لسنا بصدد الخوض في ثنايا تلك المسافات الضيقة والتي تتسع بكل قوة خارج الحاجز الوطني للدولة، لكن مجرد تلك الإشارات على هامش التحليل المطلوب الكثيرة المداخل التي تسمح بالفهم لمثل تلك الاستراتيجيات الخفية، كون صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد قدما إستراتيجية عالمية لمكافحة ظاهرة الفقر نجد تفاصيلها في الآتي:

1- عن طريق المساعدات الخارجية، وتقديم قروض طويلة الأجل موجهة للتنمية القاعدية، ومشاريع البنى التحتية، مع متابعة دورية لتقسيم الآثار المحتملة للمساعدات.

2- متابعة التقدم عن طريق إيجاد إطار مع البلدان الفقيرة لمتابعة التنمية وتقديم المشورة، والربط بين السياسات والنتائج.

3- خفض أعباء الديون والعمل على الإلغاء النهائي لها، بالتنسيق مع هيئات دولية ومنظمات حكومية، مثل مبادرة **"HIPCS"**لخفض أعباء الديون على أفقر بلدان العالم، حيث وصلت قيمة الديون المنخفضة إلى أكثر من **6** بليون دولار أمريكي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رغم كل تلك التوصيات **Recommendation** واللوائح والوصفات العلاجية والإصلاحات الاقتصادية التي يسديها كل من **FMI** و **WB** ، والتي تحمل في جنباتها مشروعا ما قد يدعى الهيمنة الاقتصادية العالمية، والتي بحسب تلك المنظمات العالمية، قد لا يوجد خيارا آخر عنها، **"There is No Alternative" (TINA)** ، وهو تعبير منسوب إلى المرأة الإنجليزية **تاتشر "ThatCher"** ، فقد تصاعدت حمى الانتقادات موجهة نحو البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، نحو سيادتهما الحمائية والمنقذة لاقتصادات الدول الفقيرة والأضعف تنمويا،كون صندوق النقد الدولي **FMI** أثر على سيادة الدول والحكومات وذلك من خلال جملة الشروط التي يفرضها على الدول الأعضاء وهي:[1]

1- رفع معدل أسعار الفائدة.

2- خفض معدل الضرائب لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

4 - خفض نفقات الدولة، لاسيما النفقات العسكرية.

5- الأخذ بمبدأ حرية التجارة والتنافس التجاري.

6- رفع أسعار النفط المستهلك محليا.

7- رفع الدعم عن السلع الأساسية.

وهي كلها شروط وتوصيات لم تجلب سوى البؤس والشقاء والبطالة لجماهير العالم الثالث، فقد كرست الهيمنة العالمية بعينها، ورغم اعتقاد الساسة في الجنوب أن هذه الوصفات العلاجية "و **العقاقير المنقذة للحياة"** على حد تعبير **"ليستر ثورو"**[2] ، لو طبقت واعتمدت لطورت اقتصادياتهم المنهارة والضعيفة وجذبت المستثمرين الأجانب، وحققت القدرة على المنافسة في السوق العالمية وشجعت القطاع الخاص وأدت إلى تصفية القطاع العام لعدم كفاءته، لكن بالنتيجة فإن ما حصل كان أسوء مما توقع الساسة في الجنوب بكثير، فقد انفتحت الأسواق المحلية الضعيفة على تجارة مواد الاستهلاك المصنوعة في مصانع أجنبية، وظهرت صناعات خفيفة نامية جديدة مثل **المناديل المعطرة والمواد الغذائية كصناعة الطماطم وصناعة الألبان، وتجارة المطاعم بفروعها**

---

[1] حسين فريجة، المرجع السابق الذكر، ص ص 522-523.

[2] لسيتر ثورو، المرجع السابق الذكر، ص 226.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأجنبية مثل "الماكدونالدز" أو "الكينتاكي"، وتجارة المضاربة في **العقارات**، وانتشار التجارة في **العملة الصعبة** على حساب العملة المحلية، وازدياد استهلاك البضائع **الترفيهية الكمالية** بما أدى إلى تراجع التنمية في المجالين **الزراعي والصناعي**[1]،وكل ذلك سوف يثني لا محالة من عزيمة الدول ويقهر سلطانها في تبني مشاريع تنموية حقيقية.

ومن الأمثلة عن مساوئ شروط **(IMF)** على الدول ما حصل في **البيرو** عندما امتثلت الحكومة لشروطه ، بحيث رفعت أسعار مياه الشرب النقية بما دفع الأهالي إلى المياه غير النقية مما أدى إلى انتشار **مرض الكوليرا**، وهو إيعاز آخر أن قضايا الصحة والمجتمع أي قضايا الداخل المحلي هي اليوم على الأقل من تقدير توصيات خارج قدرات الدول نسبت إلى مؤسسات الهيمنة والتضييق.

في حديثنا عن الدولة الوطنية في العالم الثالث في ظل ديناميات العولمة الاقتصادية، ممثلة بهاته الأدوات المالية والمؤسسات التجارية العابرة للقومية فإنه لا يمكن إنكار حجم التنسيق القائم بين تلك المؤسسات المهيمنة، فهو حتما تنسيق واعي ما بين **(FMI)** و **(WB)** والمنظمة العالمية للتجارة **(WTO)** وكذا المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية **Un Conference On Trade And Development** ، **[UNCTAD]** ، والتنسيق قائم ما بين منظمة العمل الدولية **(ILO) International Labor Organization** ومنظمة الأمم المتحدة وفروعها، وهي تعتمد سياساتها الخاصة من أجل إيجاد عالم تكون فيه السيادة لرأس المال وتكون السيادة الاقتصادية الوطنية حسب **بارو "Barro"، ضربا من التاريخ ومن مخلفاته.**[2].

نقطة أخرى مهمة متعلقة بمسألة النفوذ داخل المنظمات ذات الهيمنة العالمية، والتي تعكس مباشرة اللامساواة **L'inégalité** المادية بين الدول، كون قلة قليلة من الدول من بإمكانها أن تحدث تأثيرا داخل تلك المنظمات.اضافة إلى مجموعة دول السبع **(Group of 7) (G7)**، التي تحولت إلى مجموعة الثماني **G8)** بانضمام **روسيا**، هي التي تضع مبادئ ومعايير السياسات الاقتصادية العالمية- فمجموعة **(G7)** مع باقي دول الاتحاد الأوروبي (**E.U**) تمثل 14% من سكان

---

(1) حسين فريجة، المرجع السابق الذكر، ص 523.

(2) غسان منير السنو، علي أحمد الطراح، المرجع السابق الذكر، ص 144.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العالم، ولديها 56% من مجموع الأصوات في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي **(IMF)** ، وحسب **ساشس"Sachs"** ، فإن باقي الدول تدعى فقط لدعم قرارات وتوصيات مجموعة **(G8)**، وليس للإجماع والتداول في أمور مالية عالمية والتشاور حول معالجتها[1]، وحسب الجدول الآتي فإن **(G8)** لا تمثل فعلا العالم لا من حيث تعداد السكان ولا من حيث عدد الدول مقارنة بمجموعة **(G77)** ،بما يؤكد أن سيادة الدول الاقتصادية في تراجع وانهيار.

جدول رقم (5) : الهيمنة الاقتصادية العالمية (1997).

الفئـــة	تجمعات الدول	العضوية	نسبة GDP *	نسبة السكان
G7	القوى الاقتصادية الغربية	كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا،اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية	%64.5	%11.8
G77	الدول النامية وبعض الدول التي في طريقهاالأن تكون متقدمة (ما عدا الاتحاد الروسيوبولندا).	134 دولـــــــة	%16.9	%76.5

المصدر: وضع الجدول بناء على تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP, 1999) ،في:أحمد منير السنو، أحمد علي الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي، (بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة 2002) ، ص 145 .

إضافة إلى أن مفاتيح التنمية التي تفضل بها كل من **(IMF)** و**(WB)** على أساس أنها مفاتيح أساسية تجند القطاع الخاص على القطاع العام، لا تعكس تماما نماذج التمثيل الديمقراطي، وتأكيدا على هذا الاستنتاج، فإن ما تفضل به المدير الإداري السابق لصندوق النقد الدولي **(IMF)** السيد: **"Camdessus"** عندما سئل **إن كان الصندوق في أيدي القوى العظمى**، أن الصندوق في أيدي الأعضاء المنتميين إليه، وأن لكل دولة قوة تصويت تعادل حصتها ومساهمتها في رأسمال الصندوق، وعلى العموم فإن نظام التصويت داخل الصندوق يثير أسئلة كثيرة حول مسألة **الشرعية الديمقراطية**، والجدول الموالي يوضح بالفعل كيف أن الأقلية تفرض قيودها وتحكم

---

(1) نفس المرجع، ص 145.

* الناتج المحلي العام (**Gross Domestic Produc**).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سيطرتها على الأكثرية ،وفي الاتجاه **الذي يفرض نزوعا كبيرا نحو تبني سياسات هدامة بإرادة حكومية وطنية.**

جدول(6) :التوزيع الرسمي لقوى التصويت داخل صندوق النقد الدولي (IMF)(عام 2000).

البلـــــــــــــد	عـــــدد السكـــــان بالمـــلايين	نسبة الصوت التنفيذي داخل الصندوق IMF
الولايات المتحدة الأمريكية	276	%17.68
المملكة المتحـــــــــــدة	59	%5.1
ألمانيـــــــــــــا	82	%6.19
فرنســـــــــــــا	59	%5.1
اليابـــــــــــــان	126	%6.33
المملكة العربية السعودية	21	3.27
المجمـــــــــــــوع	623	43.67
الدول الأخـــــــــرى	5.4 مليون	%56.33

المصدر: أحمد منير السنو، أحمد علي الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي، (بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة 2002) ص 147 .

بحسب الجدول فإن الولايات المتحدة الأمريكية لديها قوة تصويت تساوي 17.7% وأن لباقي العالم 82،3% من قوة التصويت هذه، بما يجعل لها قدرة تصويت وقوة فيتو كبيرة يمكن أن تستثمر بفعالية في الهيمنة على قرارات الصندوق وعمليات تنفيذها،مما يجعلها تصدر وكأن الاتفاق حولها كان بالإجماع، وهذا من أجل تمرير مشاريع الهيمنة الاقتصادية عالميا، بما يخدم الإيديولوجية الليبرالية التي تقصي القطاع العام وتدعم القطاع الخاص.

من انتقادات صندوق النقد الدولي، أن تدخله في إعادة هيكلة اقتصاديات شرق آسيا، مكن شركات الدول الكبرى من انتهاز فرصة مساومة شركات شرق آسيا على أسعار تعتبر هابطة ومتدنية، فقد حققت الشركات الأوروبية والأمريكية أرباحا تفوق 30 بليون دولارا أمريكيا في العام 1998، وهو ما يعادل أربعة أضعاف أرباحها عام 1997[1].

[1] أحمد منير السنو، أحمد علي الطراح، المرجع السابق الذكر، ص 148.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على العموم موضوع تصاعد الانتقادات حول فعالية المؤسسات المالية العالمية ومعالجتها للفقر، أصبح يفرض ذاته على الساحة العالمية، فمجمل تلك الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي تركزت على برامج التعديل الهيكلي،**Les Programmes D'ajustement Structurel**[1]، هذه البرامج المعدة اقتصاديا للتصحيح البنيوي، والمراد لها أن تساعد البلدان على التكيف والصمود أمام الأزمات، جاءت بنتائج عكسية، بحيث لم تراع آثارها على الجانب الاجتماعي للسكان (الدولة الوطنية)، فاعتبرت غير واقعية وغير مرغوب فيها، كما اعتبرت أنها جاءت لخدمة مصالح فئات معينة تقف وراء دفعها إلى التطبيق القسري " **العلاج بالصدمة**"، دون مراعاة الواقع الاقتصادي الضعيف والمتخلف هيكليا ووظيفيا لهذه البلدان.

كما أن انتقادات **اليونيسيف UNICEF** والمنظمات غير الحكومية **(ONG)** إنبنت على النتائج غير المرغوب فيها لسياسات التعديل الهيكلي.(PAS) كما أن تصاعد الأزمات والأخطار الناتجة عن مثل هذه السياسات فاقمت الأوضاع في روسيا وآسيا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين، كما أنها كانت كارثية على الدول الإفريقية بصفة خاصة باعتبار تخلف وضعها الاقتصادي والتنموي.

إن تصاعد حدة الانتقادات، أدى بصندوق النقد الدولي **(IMF)** والبنك العالمي إلى مراجعة نقدية ذاتية لسياستها الاقتصادية العالمية **L'auto critique** ، على اعتبار أن النجاحات الجزئية لبعض الدول السائرة في طريق النمو ما هي إلا مجرد اعتبارات لمؤثـــــــــرات الاقتصاد الكلي **"الماكرو" Macro** لكن ليس من السهل إغفال قيمة الفاتورة الاجتماعية والسياسية المقابلة لهذا النجاح المحدود والمختفي وراء أرقام سياسات الماكرو[2].

إن كل تلك الانتقادات الموجهة، دفعت تلك المؤسسات المالية إلى تبني وطرح إستراتيجية جديدة في إطار من النقد الذاتي، عرف هذا الطرح بالوثيقة الإستراتيجية للحد من الفقر أو: **"Document Strategique De Reduction De La Pauvrete"**، وهو بمثابة البحث عن **هدف البقاء "Sur Vivre" .**

---

(1) **Jean Coussy**, "FMI Et Banque Mondiale: Une Nouvelle Strategie**",** **Cahiers Français**, La Documentation Français, N° 310, PP 37-38 .
(2) Ibid.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: واقع الدولة الوطـــــنية وأثر المنظـــــمة العالمـــــــــية للتـــــــــجارة.

الـــمنظمة العالمية للتجارة القوة الضاربة للعولمة الاقتصادية.

World Trade Organization and Nation-State

ما يمكن اعتباره بمثابة نقلة نوعية حقيقية جديدة في تاريخ الاقتصاد العالمي، ذلك التراجع الكبير في قدرة الدول والحكومات الوطنية من حيث توجيه الأنشطة الاقتصادية والتحكم فيها أو السيطرة عليها، فقد يبدو أن مركز الثقل الاقتصادي انتقل أو تم نقله من "**الوطني**" إلى "**الكوني**" أو "**العالمي**"، أي من قبضة الدول إلى قبضة القوى عبر القومية أو المؤسسات العالمية، فقد تم نقل المركز من حالة الاقتصاد الدولي "**المدّول**" "**International Economy**" إلى وضع الاقتصاد المعو لم "**Globalized Economy**" .

قبل أن نوغل في الحكم المسبق عن مدارج العولمة الاقتصادية في بعدها المؤسسي المنتظم عبر ديناميات "**WTO**" أو المنظمة العالمية للتجارة على الدولة الوطنية، فإن حتمية حصر المفاهيم العامة لهاته المنظمة سوف يكون مفيدا في فهم ثغرات الحكم العالمي على الحكومات،ومن أجل خلق الحوافز المناسبة لتشجيع قيام تجارة دولية حرة وعادلة خصوصا ما بين الأعضاء المؤسسين، اتجهت مجموعة من الدول نحو صياغة اتفاقية عامة للتعريفات الجمركية "**The General Agreement On Tariffs And Trade**" عام 1947 ومن توقيع 23 دولة.

بغض النظر عن أية اعتبارات أولوية حول الثقل الاقتصادي للمؤسسات المالية الدولية، فإن المنظمة العالمية للتجارة هي أهم منظمة دولية إلى جانب مؤسستي "**بروتن وودز**"، كل من **(IMF)** و **(WB)** ، فهي مجرد مجموعة من المبادئ والإجراءات، تضع إطارا تنظيميا للعلاقات والمعاملات التجارية الدولية، هكذا **(WTO)** منبرا مفتوحا لمناقشة الاختلاف والإنفاق المتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية وأية عقبات تجارية أخرى، فقد سميت **(GATT)** سابقا **بالاتفاقية العامة للكلام والكلام**[1]، وبغض النظر عن المبادئ الأربعة الأولى للغات **(GATT)** وهي:

---

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق الذكر، ص 167.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية* **"Most Favoured Nation"** ، **ومبدأ المعاملة الوطنية** **National Treatment** ومبدأ **عدم اللجوء إلى قيود تعريفية** **Non-Tariff Barriers** ثم مبدأ إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ، ورغم أن **(GATT)** قد عقدت منذ تأسيسها حتى جولة أورغواي **Uruguay Round** سبع جولات من المباحثات التجارية متعددة الأطراف ، سوف نناقش فقط المحاور الرئيسة لجولة أورغواي، بما في ذلك ، فهم الأوجه المؤسسية والقانونية لـــلمنظمة العالمية للتجارة والتي سوف نفهم من خلالها أوجه التأثر الحكومي بتلك الأداءات.

جولة المباحثات الأخيرة حول تحرير التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية "جولة أورغواي" تأسست على أربعة محاور رئيسية[1]:

أولا: تحسين فرص الوصول إلى الأسواق: وهي تهدف من خلال هذا المحور إلى تحرير التبادل التجاري في مجال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، وقد خفضت التعريفة الجمركية إلى الثلث فأكثر، مما يعرض الدول الضعيفة إلى المنافسة الشرسة.

ثانيا: توسيع نطاق الجات[GATT]: وذلك بإضافة موضوعات جديدة للمناقشة العامة مثل تجارة الخدمات **(GATS)** وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والتي تضمنت مبدأين هامين:

- **مبدأ المعاملة الوطنية** (المادة 02) بحيث يمنح المستثمرون الأجانب نفس المعاملة الممنوحة للمستثمر الوطني.

- **ومبدأ الشفافية** (المادة 05)، والذي يقضي بضرورة الالتزام بالإعلان عن تزايد الاستثمارات المتصلة بالتجارة للدول الأعضاء في **"GATT"**.

هذين المبدأين يحملان دلالات متعددة حول موضوع الوطني والعالمي والدولة السيدة، فالمبدأ الأول يشجع على المنافسة الأجنبية في الداخل الوطني وأكثر من هذا يحمل دلالة المزاحمة، وهو يعبر عن ضعف الدولة ،فقد باتت تفرض عليها المساواة التنافسية والامتيازات في صورتها المطلقة كيفا

---

* والمقصود **مبدأ عدم التمييز**، تلتزم به الدول الأعضاء، تمنح بعضها على أساسه جملة تخفيضات متبادلة في التعريفات الجمركية، لا تقل عن التخفيضات الممنوحة لأي عضو آخر، ومن جملة ما أقرت به (GATT) أيضا مبدأ المفاضلة في صورة نظام عام Système général de préférence، تعطي بموجبه الدول المتقدمة مزايا للدول النامية التي تطالب برفع القيود الجمركية على صادراتها من المواد الأولية.

(1) المرجع نفسه، ص 171.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ونوعا وحتى لمن ومتى وأين؟ فالمفروض تشجيع الاستثمارات المحلية وإقامة سياسة إحلال واردات دونما إعطاء أولوية في ذلك للاستثمارات الأجنبية بنوعيها، فيما المبدأ الثاني يحمل دلالة انكشاف القدرات التنافسية للدولة وكشف برامج العمل بما يفتح الباب أمام سياسات الإغراق المختلفة.

من الموضوعات أيضا، **حقوق الملكية الفكرية Intellectuel Property Rights** وهي تشمل براءات الاختراع، النماذج الطباعية، والدوائر المتكاملة وحق النشر والتأليف **Copy Rights** والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية...إلخ، وقد شملت قواعد جديدة ملزمة للدول الموقعة على الاتفاقية من حيث ضرورة تضمين تشريعاتها الوطنية كل تلك القواعد بما في ذلك فرض العقوبات على المخالفين، وهو تحد جديد مفروض على السيادة القانونية و التشريعية للدولة، تحد **من الأعلى**، من خارج الحدود الوطنية ذو **بعد عمودي**، وهو **آمر وملزم** وأكثر من ذلك، أكبر وأقوى من الدولة.

ثالثا- تعزيز آليات الغات: وذلك عبر مكافحة عمليات الإغراق من خلال إجراءات أهمها فرض الرسوم لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، وأيضا عبر الوقاية والإتفاق حول قواعد المنشأ (منشأ السلع)، وكذا سياسات الدعم والإجراءات المضادة و الفحص والتقييم الجمركي ومعالجة العوائق الفنية للتجارة (البيئة والأمن الداخلي)، وبحسب ما ورد في جولة أورغواي فإن المنظمة العامية للتجارة **(WTO)** أصبحت لديها العديد من الآليات المناسبة للتعامل مع عولمة الاقتصاد والتي يترتب عليها التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح التكامل مع الاقتصاد العالمي[1].

إن أثر العولمة الاقتصادية-وفي مجال التجارة الدولية- على الدولة الوطنية يفهم في العلاقة الهادفة والفعلية بين هدف الرفاهية العالمية وتمتع الدول في عمليات إنتاجها –بميزات سلعية نسبية- على اعتبار أن العولمة هي مولد الحركة المتسارعة والضخمة لكل تلك المبادلات العالمية (التجارية والمالية والمعلوماتية)،ونجد بالتأكيد أساس هذا النعت في بنود إتفاقية **(GATT)** ثم **(WTO)** لاحقا.

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المرجع السابق الذكر ، ص 175.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أن المنظمة العالمية للتجارة قد أثرت على الدول الوطنية من خلال تلك الشروط-لا نقول المجحفة بقدر ما يمكن نعتها بالمتآمرة- التي فرضت من أجل قبول الانخراط الرسمي فيها أهمها[1]:

- أن تتعهد الدولة بخفض نسبة التعريفة الجمركية، وأن تتعهد بألا ترفعها مستقبلا إلا بعد التفاوض مع الدول الأعضاء والتعهد بالالتزام بسقوف تثبيت تعريفاتها الجمركية بشفافية،وإقامة نظام ديمقراطي، وضرورة حماية حقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات جوهرية في أنظمة الدولة القانونية بشكل يتطابق والمواثيق الدولية المتعددة الأطراف وحماية الملكية الفكرية.

إذن فالمنظمة العالمية للتجارة **(WTO)** والتي تضم 144 دولة وهي تشارك بـــ 95% من حجم التجارة الدولية، أصبحت بحسب **G-Thompson**[2]تمثل سمة من سمات التنظيم فوق القومي للتفاعلات الاقتصادية، فهي أحد المصادر الثقيلة للنزعة العالمية نحو الحكم **Governance** وفي المستوى العالمي وهي فعلا **القوة الضاربة** للعولمة الاقتصادية، وهي أحد آليات التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي، وتماشيا ما صرح به مدير منظمة التجارة العالمية:

" إننا نكتب دستور اقتصاد عالمي واحد"، فلأول مرة منذ 1995، تمنح فعلا مؤسسة دولية سلطة تجاوز المصالح (مصالح الدول) القومية لأعضائها والتضحية بها، كما تملك المنظمة سلطة توقيع العقوبات بصورة آلية على أي طرف (دولة) تدينه لجان الخبراء ما لم تصوت الدول الأعضاء بالإجماع ضد هذه العقوبات خلال 90 يوما[3].

إضافة إلى ذلك، فإن الدول قد تأثرت جراء النمو المتسارع لما يعرف بالأنماط غير الرسمية المحددة للمعايير (معايير المحاسبة والمعايير القانونية)، إضافة إلى التطور الرسمي لمعايير الجودة في نشاط الإنتاج الذي تضعه منظمة المعايير العالمية **(ISO)** .

إذًا يبدو أن الهدف العام لقوى العولمة الاقتصادية هو حرمان الاقتصادات الوطنية للدول في الجنوب خصوصا من ميزاتها النسبية (وفرة الموارد ورخص العمالة) والضغط عليها نحو تحطيم قدراتها التنافسية.

---

(1) نفس المرجع، ص 175-176.

(2) ممدوح محمود منصور، المرجع السابق الذكر، ص 67.

(3) نفس المرجع، ص ص 67-68.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: تزايد درجة الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي: Interdependence

كما تمت الإشارة سابقا (ضمن مقاربات المنظور **التعددي**)، فإن الاتجاه الوظيفي الجديد يتبنى اتجاها تنظيريا عرف باتجاه الاعتماد المتبادل **Interdependence** ، وهو أحد المقاربات الرئيسية التي تندرج ضمن الأطر النظرية لليبرالية الجديدة **Neo-Lipiralism** ، وقد مثل هذا الاتجاه كل من روبرت كيوهان **"R-Keohane"** و جوزيف ناي **"Joseph. s. Ney"** ، فهو يعطي مسارا تحليليا وإطارا مفهوميا حول إيضاح السياسة الإقليمية الدولية، ففي المستوى العالمي، ومن حيث هكذا حالة نمو هائل للتفاعلات الاقتصادية الدولية وكذا التشابك الأكثر تعقيدا بين المصالح المختلفة لقوى الرأسمالية العالمية، ومن خلال دينامية العولمة أصبح الاقتصاد موحدا ويمثل نسقا اقتصاديا عالميا مترابط الأركان، بحيث لم يعد من الممكن تصور اقتصاد قومي وطني يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية[1]، ومن العوامل التي شجعت تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول ذلك النمو الهائل في حجم المبادلات التجارية الدولية وتكامل العمليات الإنتاجية عبر الحدود، إضافة إلى ما حصر من دواعي وأسباب ضمن إتجاه **"ناي وكيوهن J. S ney and R. Keahane "**. وتطور شبكة الاتصالات وتزايد عدد الفاعلين ذو الاستقلالية السياسية، وكذا ظهور مشاكل إيكولوجية، وتوسع نطاق الأمن،و **يقران** بأن عمليات الاعتماد المتبادل تتضمن مدلولين رئيسين هما: **الحساسية والانجـــــراحية Sensitivity & Vulnirability** (الفصل الأول).

ثمة مجال حيوي يعكس ذلك الأطراد الكبير في معدلات الاعتماد المتبادل، هو مجال الأسواق المالية والنقدية، وحسب التقديرات فإن المعاملات المالية العالمية شهدت نموا ضخما خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين وصل إلى ما يزيد عن (10) عشرة أضعاف[2].

لعل في الفترات السابقة لم تكن الأسواق المالية بهذا الحجم المتزايد ولا بهذا الانفتاح والتواصل والتشابك مع بعضها البعض ومع رجال المال والأعمال، لكن اليوم (مرحلة ما بعد الحرب الباردة) أصبحت مرتبطة ببعضها، حيث غدا بإمكان كل فر د في أي مكان من العالم أن يتعرف على مستوى الأسعار السائد في كل بورصات العالم، وأن يجرى صفقات بيع وشراء، فقد يؤدي انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى ارتفاع أسعار الأسهم في **ماليزيا**

---

(1) المرجع نفسه، ص 74.

(2) نفس المرجع ، ص 74.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مثلا[1]، فقد تفضل "**برتران بادي" B. Badie"** ، قائلا:"إن الاعتمادات المتبادلة المتنامية باتت توحد بين فاعلي النظام الدولي وتقلل أيضا من قدرتهم على الانفراد بالتصرف وتقودهم بصورة طبيعية نحو تبني استراتيجيات تتيح لهم الحصول على أقصى مزايا من حالة الاعتماد المتبادل هذه"[2]، وهو ما يحيلنا إلى القول بثنائية مؤديات وتداعيات الاعتماد المتبادل وتراوحها بين الامتياز والسلب وذلك في التأثير على الدول والحكومات، فمن جهة يتيح الاعتماد المتبادل في إطار القيم النسبية أو الميزات النسبية والمطلقة للتبادلات- للدول الوطنية حق الاستفادة من تلك المزايا، كونه لا يحل محل الأنظمة القائمة كما أنه يثريها (على حد تعبر **بادي)** بحيوية أ كثر قوة، فالتقدم التكنولوجي أتاح تسهيل التفاعلات وجعلها غير مأساوية، فهو يجعلها أكثر تعقيدا، كما أنه يتيح فرصة تزايد بل وتضاعف عدد الفاعلين الجدد بما يؤدي إلى فقد الدولة احتكار العلاقات الدولية[3].

يضيف "**برتران بادي**" في وصف وضع الدولة الوطنية ضمن دائرة الاعتماد المتبادل قائلا:" ...، إن التخلي عن التصرف الانفرادي يساوي الإقلال عن كبرياء الخطاب السيادي، إنه يندمج أيضا مع مسعى في الواقع متناسق للغاية، الاعتماد المتبادل لا يتسبب في حدوث آلام وحسب، إنه يخفف من آثار نظام كوكبي في غاية التعقيد والتناقض إلى حد لا يمكن معه ترك إدارته لدبلوماسية الدول وحدها[4]".

إذن فالاعتماد المتبادل خصوصا الاقتصادي منه أصبح ذو آليات عديدة، للتأثير على واقع الدول و السيادات الوطنية، وهو يعكس بحال قاعدة "**تعاون الجميع مع الجميع**" وهو ما جسدته ولو صوريا تلك المنظمات المالية العالمية **IMF و WB** ، **WTO** ، وغيرها مثل منظمة "**الفاو**" و " **اليونيسكو**"، ومنظمة الصحة العالمية والتنمية الصناعية، وهذا في إطار هكذا "**مسؤولية دولية مشتركة**" فتح المجال فيها لزيادة وتنوع الشركاء الجدد من المجتمع المدني، كلها تعبر عن نماذج مرنة وممارسات غير رسم

---

(1) نفس المرجع ، ص 75.

(2) بيرتران بادي، المرجع السابق الذكر، ص 192.

(3) نفس المرجع ، ص ص 192-193.

(4) المرجع نفسه، ص 193.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: تقصي محددات المشهد الثاني : إشكاليات المعطى السياسي/ الاجتماعي الجديد وانعكاس أطر الفعل الأمني الاستراتيجي على الدولة الوطنية.

ضمن هذا الجزء وهو بمثابة أهم جزء بحثي ذو منحى أمبريقي **Empirical** -مباشرة بعد التشخيص الاقتصادي- في دراستنا للموضوع محل البحث، فإننا سوف نتطرق إلى الفصل في عملية ليست بإضافية، بل تراكمية وحتمية والمتمثلة أساسا في عملية تحليل وتفسير أهم الأشكال والنماذج التي سوف يؤول إليها الحكم العالمي **Global Governance** ، ما بعد آثار وانعكاسات أهم إفرازات المرحلة الجديدة والمتأخرة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك على الحكم السيادي أو حكم السلطة المحلية أو الحكم الوطني القومي داخل الإقليم المستقل جغرافيا وسياسيا واقتصاديا، أو باختصار، البحث في تفكيك المركب الجدلي عن الهياكل التي تشكلت في خارطة الحكم السياسي الذي لم يعد إلى حد ما **"بين-دولتي".**

فما هي يا ترى خارطة الحكم الجديدة التي تتموقع خلالها النماذج الحديثة؟ وذلك يتأتى لنا بعد تشخيص أهم توصيفات أطر العمل والاستلاب السيادي للفواعل الجديدة والتوجيهات والقيم والخلاصات المتعدية على الوطني والدولي إلى العالمي لما بعد الحرب الباردة،

فقد تعالت الأصوات **نحو تمزيق حبل السيادة الويستفالي مفهوما ووظيفة**، كما شرعت الاحتفالات في أكثر من موقع ومؤتمر بمولد **نظام حكم عالمي ما دون الدولة Substate Global Governance ونظام حكم عالمي ما فوق الدولة، Suprastate Global Governance**، تمخضت عن هذه الاستتباعات والتحديات إشكالات معطى **سياسي/اجتماعي**، وأطر فعل **أمني/استراتيجي** حقيقية تبعث على وجود الفجوة ما بين سيادة **ويستفاليا** المقدسة وهوانها الفعلي لاحقا.

بحسب نظرية **"النظام العالمي" World System Theory** المنسوبة **"لروبرت وولرشتاين"**، فقد ساد اليوم **نظام حكم عالمي مرتكز أساسا على السوق Marketized Global Covernance** ينصرف في تجلياته البنيوية **(الماركسية الجديدة)** والمؤثرة على الدول والحكومات إلى عمل هيئات القطاع الخاص ودورها في صياغة الأحكام وتطبيقها في ميدان أسواق المال العالمية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- قبـــل البـــــــدء:

لم تتح فرصة بعد للنضج **المعرفي التذاتاني** فيما يتصل **بماذا يمكن أن يفهم بدل ماذا يمكن أن يحدد؟** في موضوع اشكاليته الرئيسية: **ما الذي يحدث ضمن سياق ترهل البعد السيادي والدور الحاني للدول والحكومات؟**

في الغالب، وفي إطار استكمال نضج الفهم حول الدلالات الجديدة للموضوع فإن عوالم الحكم الثلاثة السابقة "نظام حكم عالمي مادون الدولة وما فوقها والمرتكز أساسا على السوق"، تشكلت عمليا من خلال الموازنات الهيكلية التي أحدثتها جملة الديناميات الجديدة لكل تلك المؤسسات والهياكل.

إن نظام الحكم العالمي مادون الدولة، تهيؤه العام مؤسس من كل ما يتعلق بالتنظيمات التابعة للسلطة المحلية وهي بذلك تقع أسفل منها وتضم العمل الدبلوماسي (السفارات) وخاصة المتعدد الأطراف، إضافة إلى المناهج السياسية لما وراء السيادة **Transsovreign** ودورها في المكافحة الإيكولوجية ومنع الجرائم ونزع السلاح، وتوطيد أسس التعاون والتنمية، إضافة إلى مواقع الاتصالات بعيدة المدى، وكذا المجتمع المدني بكل شرائحه وسياقاته.

أما نظام الحكم العالمي ما فوق الدولة **Supra State Global Governance** ، فإنه ينشئ بعدا ما حول **تماهي** خطوط السيادة من خلال الحركات الاجتماعية **(العولمة التحتية)** والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذا المنظمات الدولية العالمية مثل**(UN)** ، والإقليمية مثل الاتحاد الاوروبي **(EU)**، إضافة إلى الهيئات ما فوق الدولة **(IMF)** ، **WTO** ،**WB**، **(MNC'S)** ، و **OECD (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)**، إضافة إلى منظمات حقوق الإنسان، وعمليات التدخل في الشؤون الداخلية لأغراض إنسانية والاتصالات العالمية...إلخ.

فيما يتعلق بنظام الحكم العالمي المرتكز أساسا على السوق فإنه يتأسس على هيئات القطاع الخاص ودورها في صياغة الأحكام وتطبيقها في ميدان أسواق المال العالمية مثل: الاتحاد الدولي لأسواق الأوراق المالية، والرابطة الدولية لسوق السندات، والمنظمة الدولية لعمولات السندات شبه الرسمية إضافة إلى وكالات تحديد الأسعار الخاصة بالسندات مثل شركة **"مودي"** لخدمة المستثمرين و **"ستاندارد وبورز"**، إضافة إلى المصارف التجارية، والمثال على خاصية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السوقنة، لحضور السوق مركزا لتوطين التحكم (السلطة) هذه، ما قام به المنتدى الاقتصادي العالمي **World Economic Forum** من أدوار ضخمة ذات أبعاد سياسية كبيرة.

وذلك عندما أدى إلى فض بعض النزاعات بين الدول مثل الصراع **"العربي الإسرائيلي"** كما أن من مشاهد هذا الحكم العالمي المرتكز على السوق، تلك المنح المقدمة من طرف المؤسسات العالمية مثل شركة **"فورد" "Forde" و "سوروس"، "Soros" .**

إذن هذه المشاهد الكبرى تتضمن تحديات ورهانات في شتى الأصعدة والمناحي على الدول والحكومات، ونعتقد أنها تحصر الموضوع حصرا لا يقبل خصما أقل من هذا التردد على سيادة الدول وفعالية الدور المنوط بها، إنها تثبت بالفعل خاصية ضمنية عالمية بكل التمازجات والألوان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والأمنية والمعرفية وحتى الإستراتيجية، فكيف ما كانت عمليات الحفر الأفقي والعمودي، فإن الوازع التاريخي يضمر إيماءة على الأقل أو إيماءات متعددة بأن **"قدسية ويستفاليا السيادة"** تريد إظهار نفسها في مضمار البحث ولو كبادئة للحديث في مورفولوجيا الحفر والفصل الميكانيكي للتشوهات الواردة من ديناميات العولمة على الدولة.

إن الإجابة النظرية عما طرحناه - لو وجدت فرصة النضج المعرفي- آنفا، وبالضبط عما يجب أن يحدد، تتحدد معالمها النظرية دوما ضمن النسق التاريخي المطرد، لذلك سوف يرد في المطلب الأول عقد الوصل التاريخي هذا، والذي سوف يحيلنا جملة إلى **"الما-قبل"** نظرا لاستعصاء التواجد المنهجي المسبق داخل بوتقة **الما-بعد**، ما بعد **وسيتفاليا** والحرب الباردة والثنائية.

المطلب الأول: مصادر خلل الدولة الارتجاعي السياسي/الاجتماعي: من نظام الحكم الويستفالي إلى نظام الحكم العالمي مادون الدولة Substate Global Governance .

لعل الدافع الحقيقي والعلمي لهذا المطلب أو هذه الإثارة الجدلية، هي تلك الاستبصارات التي تمازجت مع بعضها من خلال الإطار النظري والمرجعي للمنطلقات المتقابلة في السياق **الوضعي وما بعد- الوضعي** لثلاثة أشكال تراكمية ترتكز كل منها على خلفيات وحزمة مدركات فنية، في بنية السياسة العالمية.

مدركات **الواقعية** إنبنت في الأساس على ملمح ثبات سيادة الدول الوطنية ضمن الهيكل المعقد للسياسة العالمية كمبدأ جوهري، أما مدركات **الليبرالية** فقد تأسست على صفة تغير نموذج

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدولة (المركز)، ويأتي المنظور **البنيوي** يحتفظ بقناعة التشتت واتساع الفجوة وتعمق الهوة في إطار اقتصاد عالمي مركز، واختبارا للافتراضات التي بين أيدينا، يمكن تأسيس اتصالا أمبريقيا موازيا للتفاسير النظرية والاستبصارات المختلفة مع مجريات الوضع العالمي.

الفرع الأول: سلام ويستفاليا وتأكيد مبدأ الدولة الـــسيدة the westphalian order

قبل انبعاث الإرهاصات التي توحي بالعديد من المستجدات والأحداث والتحديات العالمية الجديدة على مستوى السياسة العالمية، تمثل المبدأ الرئيسي الذي إنبنت عليه طبيعة الحكم السياسي في المضامين الكامنة ضمن بنود **معاهدة ويستفاليا** أو ما يعرف بـــ: **سلام وستيفاليا** 1648 بأوربا **Peace Of Westphalia**، الممجد لدور الدولة القومية أو الوطنية ذات السيادة، فنظام ويستفاليا نظام **دولتي States System** أصبح يسمى فيما بعد النظام الدولي **The International System** [1]

أسس نظام ويستفاليا كنموذج للحكم مبادئ مفهوم الدولة السيدة وكذا السيادة ،وقد منح هو الآخر إطارا تشريعيا للقائمين على سن القوانين الناظمة للحالة العامة للدولة والمجتمع، وكذا الأحكام وتطبيقها وتنفيذها، وحسب المعاهدة فإن مفهوم الدولة يعني العالم مقسم إلى أقسام أو أجزاء إقليمية يخضع كل منها لحكومة منفصلة ومستقلة وهي جهاز مركزي يمثل السلطة الشعبية المنظمة رسميا ويتمتع باحتكار قانوني فائق الفاعلية لمنع العنف المسلح في تلك المناطق الخاضعة تحت حكمه، والدولة السيدة تمارس سلطتها بصورة شاملة عليا غير محدودة وحصرية فوق أرضها[2]، ذلك بمعنى التمتع بسلطة فرض القوانين داخل البلاد وهو حق مقدس ومضمون لجميع الدول السيدة ومعترف به من قبل باقي الأطراف (الدول) المشكلة للمجتمع الدولي ، لكن وحسب المعاهدة أيضا فإنها لا توجد سيادة مشتركة فيما بين الدول من ناحية مثلا التشاور في بعض القضايا خصوصا تلك المتعلقة بالخارج، كما نفت المعاهدة كل تمويه باستعمال أو السعي نحو ما عرف **بالسيادة الجماعية.**

وحسب **"جان آرت شولت" "Jan Art Sholte"** فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال في فترة ما قبل القرن 17 م تصور سياسة تدار دون المبدأ التنظيمي الثابت **مبدأ السيادة**

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق الذكر ، ص 40.

[2] نفس المرجع، ص 42.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما لا يوجد سبب يجعل تاريخ العالم يتابع مسيرته دون وجود نظام الدول ذات السيادة،فنظام الحكم الوستيفالي ظاهرة تاريخية وإطار خاص لنظم الحكم المختلفة.

إذًا، يمكن الإقرار بأن معاهدة **"سلام ويستفاليا 1648"** تعتبر البذرة الأولى التي أقرت قدسية السيادة وثمنت هيبة الدول داخل إقليمها الجغرافي، غير أن كثير من الدراسات الحديثة والتي عمدت بدورها إلى تشخيص تغيرات مرحلة ما بعد الحرب البادرة وتحدياتها في الجوانب الاقتصادية والسياسية و الأمنية و الاجتماعية التي تجري كلها داخل النسق الكبير للعولمة و الذي لم يكتمل بعد، تؤكد أنها غيرت ولو جزئيا هذا المبدأ، بل أصبح نظاما قديما وبائدا ولو أن جهاز الدولة وكيانها لا يزال قائما لربما قد توسع أكثر في مجالات التنظيم والتوجيه، إلا أن قدرات الدولة الوطنية لم تعد هي هي كما كانت عليه في السابق، خصوصا فيما يتعلق بإصدار الأحكام والقوانين الضابطة ثم تطبيقها وكذا التعلق المفهوم القديم للسيادة بالضبط الجغرافي وشرط الإقليم المحصور، فإن أحداث وتداعيات المرحلة الجديدة تماهت إثرها الحدود وتقلصت اعتبارات الأرض **"الجغرافيا"** وتسارعت وتوجهاتها أنماطها بحيث باتت غير محصورة وهذا ما يفسر عدم صمود المعيار المفهومي القديم لعنصر السيادة أمام الدوافع الحركية الضابطة للعلاقات فيما بين الأطراف والعناصر التي أصبحت من خلال العلاقات القائمة فيما بينها عبارة عن شبكة عنكبوت **Cob Web**وللتدليل على صحة إدعاء أن مرحلة جديدة تحياها الدول الوطنية ذات السيادة التقليدية يمكن إدراج شكلا موضحا لهاته الوضعية العالمية التي عملت على إبراز موقع الدول الوطنية في قلب المستجدات والتحديات العولمية المختلفة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل(3): الدولـــــة في عـــــــالم معـــــولم.

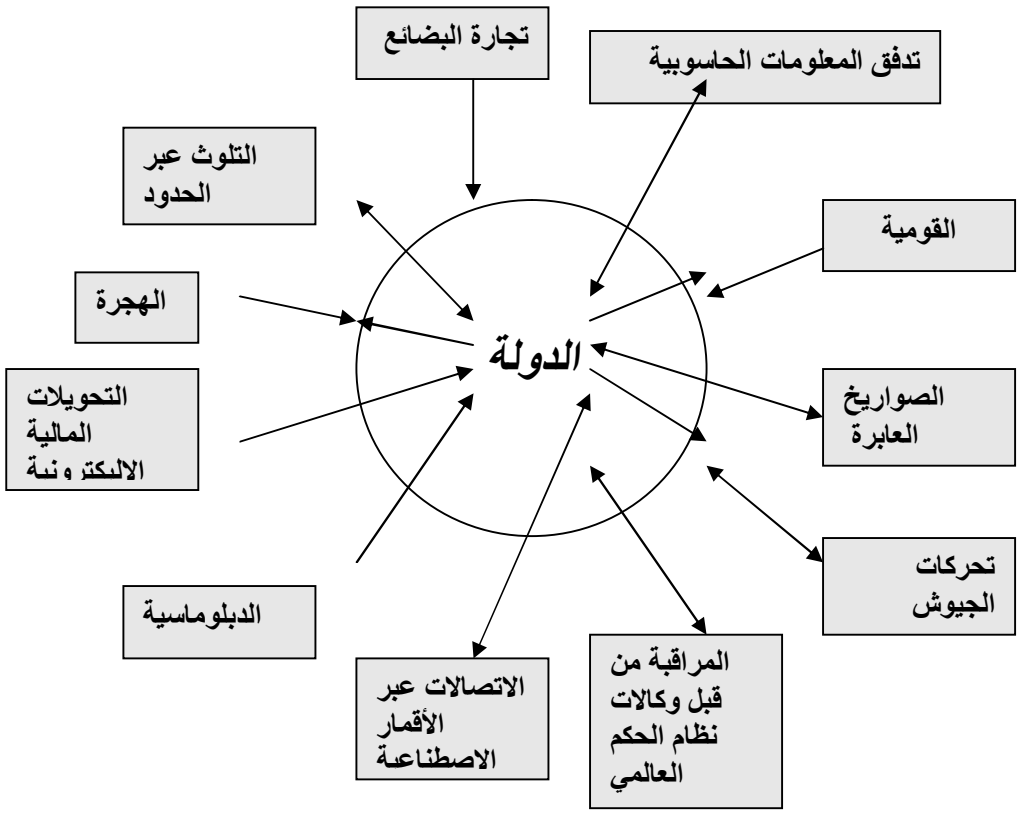

المصدر : جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ، (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشرمركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى 2004)،ص 43.

إذًا حقيقة يبرز هذا الشكل تموقع الدولة الوسطي بين تعدد الفواعل في المستويات المختلفة المستوى الأدنى والمستوى الأعلى و مستوى السوق والتجارة العالمية، وتبعا لذلك تجري عدة رؤى حول مصير الدولة من حيث التنبؤ بمصير أهم مبادئها وهذا بين مقر بدوام وإستمرارية حكم الدول و بين مؤيد للآثار الخطيرة للتحولات الجديدة/ العولمة على مصير الدولة وبقائها سيدة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثاني: أثر المنفذ الدبلوماسي على سياسة الدولة الوطنية.

Diplomacy And Politics.

ضمن هذا العنصر سوف نتطرق إلى عملية تشخيص المشهد الأول من مشاهد الحكم العالمي في السياسة العالمية، وهذا من خلال إبراز أهم وليس كل تلك العناصر والفواعل الجديدة المؤثرة بشكل أو بآخر على الأطر الإجرائية والمعايير التي تتبعها الدولة الوطنية، كون هذه المستجدات التي تقع كتنظيمات تحت خط العولمة/ التحولات الراهنة العالمية وذلك في مستوى يوصف على أنه مستوى حدي أدنى من تنظيم الدولة يتنافس هذه الأخيرة ويقلل من فاعليتها في الحراك نحو تمثيل المعيار التقليدي للسيادة، **فكيف تؤثر هذه التداعيات مادون الدولة الوطنية على أداء وسيادة الدول الوطنية ذاتها؟**

من المظاهر التنظيمية والمستجدات والتحولات العميقة في المستوى مادون الدولة وضمن نسق العولمة **Globalization** ، الآخذة في تغيير الجو السياسي والإقتصادي و الإجتماعي والإعلامي ...إلخ، والحد من دور الدولة وتقليص مساحات المناورة لديها تلك المتعلقة بالأشكال التنظيمية التابعة محليا أو وطنيا في خط أسفل من السلطة وهي تابعة لها،أو هي باختصار كل ما يتصل بالمجتمع المدني للدولة والزاحف نحو شكل جديد من الاتصال والتشاكل والترابط عبر الحدود التقليدية.

تعتبر الدبلوماسية عاملا مركزيا أو مقتربا تحليليا مركزيا من خلاله يمكن فهم السياسة العالمية ككل وكذلك سلوك السياسة الخارجية للدول وغيرها من اللاعبين الدوليين[1]،ومن منظور السياسة العالمية تعني الدبلوماسية كل ما يتعلق بعملية الإتصالات ذات الأهمية المركزية لأساليب عمل النظام الدولي ،وهي في الحقيقة متمايزة بين مستويين:

مستوى الصراع ومستوى التعاون، غير أننا هنا لسنا معنيين بضرورة توفير الإطار النظري المفهومي للمتغير المذكور بل الأجدر الخوض وبصورة متقدمة في فحص آ ثار ومبدأ عمل هذا المقترب التحليلي كون الدبلوماسية القديمة تختلف إختلافا جذريا عن الدبلوماسية الحديثة وذلك من خلال نقاط ثلاثة يحددها **"برايان وايت" Brian White**". هي:

---

[1] نفس المرجع، ص 525.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Ãمن حيث **البنية** : فالدبلوماسية التقليدية أو ما يشار إليه بالدبلوماسية القديمة أو الثنائية أو النظام الدبلوماسي...، كانت تشكل عملية إتصالات بين دول حديثة يمكن التعرف عليها ،وليس بين أشكال أخرى من التنظيم السياسي،أي أن الدبلوماسية التقليدية كانت تعتبر نشاطا متصلا بالدولة، وبعد ذلك تحولت إلى مؤسسات معينة تفي بالغرض الإتصالي و التمثيلي في شكل سفارات وقنصليات دائمة وثابتة فهي تمثل تعبيرا جادا عن مصالح الدولة الوطنية.

Ã وفيما يخص **العمليات** فإن الدبلوماسية التقليدية تقوم على أساس ثنائي (بين طرفين)،وتتم سرا،وهي ذات أساس من الموافقة المتبادلة فيما بين الطرفين، ما يؤكد إلزامية دور الدولة و التي يمثل آنذاك الطرف الأقدر على الإحتفاظ بسرية وسرعة تنفيذ بنود المفاوضات المتفق حولها .

Ãومن حيث **جدول الأعمال** فإن فالدبلوماسية التقليدية تتميز بجدول أو أجندة عمل أضيق بكثير من أجندة عمل الدبلوماسية الحديثة أو الجديدة، ذلك أن مشاغل الدبلوماسية كانت تعكس مشاغل وهموم القادة والزعماء السياسيين أنفسهم، والمتعلقة بالمطامع الشخصية المتمركزة حول قضايا التاج والأرض.[1]

يشير **"وايت"** إلى أن الدبلوماسية التقليدية قد وصلت إلى أعلى أشكالها تطورا وكانت في أشد حالات تأثيرها كنظام لترتيب العلاقات الدولية في أوروبا فـــــي القرن التاسع عشر،كما أن فرص نجاحها كانت أكبر مما هي عليه اليوم وقد ساهمت بدورها في إقرار ما عرف ب:**'قرن السلام'** في أوروبا فيما بين عامي 1815-1914.

أما الدبلوماسية الجديدة New Diplomacy فإن **"برايان وايت"** يقر بوجود نقطتين رئيسيتين في الموضوع وهما:

1- توافر مطلب الدعوة إلى دبلوماسية أكثر إنفتاحا على التدقيق العام والمراقبة العامة أي المشاركة العامة.

---

[1] المرجع نفسه ، ص 531.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- ضرورة إقامة منظمة دولية (عصبة الأمم) تعمل كمنبر دولي لتسوية المنازعات سلميا ،وكرادع ضد التهديدات المختلفة المؤدية إلى نشوب حرب عالمية.

من حيث **البنية** فإن الدبلوماسية الحديثة بقيت مماثلة للتقليدية (الدول / الحكومات) لكن ظهر تغيرين جديدين هامين أثرا في تلك البنية(الدول/الحكومات) هما:

أنه لم تعد الدول والحكومات الممثلين الوحيدين المعنيين بل تبنت العمل الدبلوماسي أيضا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية (الأفراد)،والتغير الآخر هو تغير نطاق أنشطة الدول والحكومات وانتقاله من مجرد الأمن المادي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك يكون القرن العشرين قد شهد انتقالا هاما وتحولا جذريا في بعض أهم وظائف الدولة الوطنية من كونها :الدولة **حارس ليلي** إلى **دولة الرفاهية**[1].

أما فيما يخص العمليات ضمن الدبلوماسية الحديثة، فقد أصبحت أكثر تعقيدا كونه أصبح عملا دبلوماسيا ينطوي على ممثلين إضافيين مختلفين، فأصبحت التجمعات المختلفة للدول عبر العالم ككل تتفاوض نمطيا على نحو متعدد الأطراف وأصبحنا أمام مصطلح الدبلوماسية متعددة الأطراف ومثلت بدورها الطريقة الطبيعية للدبلوماسية الدولية وهي أكثر تعقدا وأعلى انفتاحا.

كما يحتوي جدول أعمال الدبلوماسية الحديثة أهم القضايا الجديدة في السياسة العالمية، فيما يخص الأمن العسكري غير أنه أصبح مركزا أكثر في اهتماماته على قضايا اقتصادية واجتماعية ورفاهية **"قضايا السياسة الدنيا"** وهي تعكس أكثر إهتمامات ومصالح الممثلين من غير الدول، فكيف يمكن فهم ذلك في حدود العلاقة التفاعلية الكبرى لموضوع بحثنا **"الدولة الوطنية/التحديات و الرهانات و التحولات الجديدة"؟**

لقد أورد **السعيد الصديقي الدكتور** في القانون العام ضمن أحد مقالاته التحليلية عن مدى تعارض أم توافق الديموقراطية والسياسة الخارجية للدول إطارا تحليليا مهما حول أثر الدبلوماسية في السياسة العالمية، أي تداعياتها في صور وأشكال مختلفة كونها من الحالات التي من خلالها يمكن رصد مستوى نضج النظام الديمقراطي للدول الوطنية، وهو

---

[1] المرجع نفسه، ص 533.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يؤكد على أن الدبلوماسية الجماعية أو المتعددة هي من يجسد وعي المجموعة الدولية بضرورة إدارة مصير البشرية بشكل جماعي.

وحسب تعليقه "**...قد إزدادت الحاجة إلى دبلوماسية دولية متعددة بعد إنهيار الدراماتيكي للعوامل الإيديولوجية في العلاقات الدولية وتفكك المعسكر الإشتراكي الذي أذن بنهاية الحرب الباردة التي عمرت ما يقارب أربعة عقـــــود كل هذا أعطى دفعة قويـــــة لشعور المجمـــــوعة الدولية المتزايد بضرورة تعزيز التوجه نـــــحو التعـــــددي (Multilateralism)...**"[1]

وبالفعل تعقد العلاقات الدولية في إطار السياسة العالمية والعولمة، في إتجاه يدفع نحو ضرورة البحث عن الحلول الجذرية وإدارة الصراعات القائمة، فقد أصبحت معقدة هي الأخرى ومتداخلة من حيث ظهور عوامل عرقية ودينية، وهو الهدف المنوط من الدبلوماسية الجماعية، فقد أصبح من الصعب على الدولة الوطنية تبني إدارة الصراعات الحاصلة على مستوى إقليمها بنفسها حتى ولو كانت ضمن مجموعة القوى الكبرى.

و الدبلوماسية الجماعية أصبحت متجذرة أكثر فأكثر كوسيلة لمعالجة القضايا الدولية الكبرى و الجوهرية العالقة.

ويؤكد **الصديقي** على أنه رغم أهمية الدبلوماسية الجماعية متعددة الأطراف في السياسة العالمية وفي تحقيق السلم والأمن الدوليين فإن بعضا من العراقيل والمعوقات تقف عائقا ولو آنيا في وجه المساعي الدبلوماسية المتعددة بفعل سعي الدول وتفضيلها لهكذا سياسة عسكرية لحل المشاكل والصراعات، ولذلك لا يمكن للدبلوماسية متعددة الأطراف أن تخوض دورا فعالا إلا بعد أن تستنفذ أطراف الصراع جهودها العسكرية وتصل المواجهة إلى مرحلة الجمود " **Dead Lock**"[2]

وفي المرحلة الجديدة لما بعد الحرب الباردة، المتتبع لدبلوماسية هذه المرحلة يستنتج وبسهولة أن العلاقات فيما بين الدول، العلاقات الدبلوماسية أصبح يحكمها الطابع المجتمعي أو الشعبي الباحث عن الشرعية ومزيد المهارات والكفاءات وهذا ناتج

---

(1) سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق "، **مجلة العلوم السياسية**، عدد 15، الطبعة 2007، ص 153.

(2) **نفس** المرجع ،ص 153.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أساسا عن الثورة المعلوماتية **(الإعلامية)** وتزايد أهمية وفعالية الفاعلين غير المنتمين للدول، .بما يؤكد أن الدولة الوطنية أصبحت مستبعدة جزئيا نظرا لتضاؤل حجم أدائها ومقدراتها الفعلية في فض التراعات وإدارة الأزمات.

و من الأشكال الجديدة للدبلوماسية الجديدة نجد الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الشعبية ثم الدبلوماسية الموازية[1]، المشكلة لنظام حكم عالمي مادون الدولة الوطنية.

أ – الدبلوماسية البرلمانية :Parliamentary Diplomacy

وهي من بين أهم أنواع الدبلوماسية التي أفرزتها العولمة الحالية والتحولات المتسارعة في السياسة العالمية فقد تطورت مساهمة البرلمانات الوطنية المحلية للدول الوطنية وخصوصا تلك التي تمتاز بطابع ديمقراطي تعددي في العقود الأخيرة من القرن العشرين وذلك فيما يتعلق بإدارة الشؤون الدولية والدبلوماسية البرلمانية جاءت نتيجة لزيادة الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب في مختلف المجالات والأصعدة ومختلف تحديات المرحلة الجديدة، والدبلوماسية البرلمانية تنقسم بدورها إلى شكلين رئيسيين :

- الأول : دبلوماسية برلمانية ثنائية تتجسد أساسا في شكل من تبادل البعثات والزيارات بين مختلف البرلمانات في العالم ككل، و هي تتجاوز فقط لقاء البرلمانيين إلى لقاء المسؤولين الحكوميين وأحيانا مع الفاعلين المدنيين

- الثـــــــاني هو الدبلوماسية البرلمانية الجماعية وتمارس على صعيد المنظمات والإتحادات البرلمانية الدولية و الجهوية[2].

وفي هذا الصدد يعتبر الإتحاد البرلماني الدولي كهيئة أعلى وأكثر أهمية من باقي البرلمانات الجهوية كالإتحاد البرلماني العربي وإتحاد البرلمانات الإفريقية، على أن البرلمان

---

[1] المرجع نفسه، ص 154.

[2] نفس المرجع ، ص 154.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأوربي يعتبر أنموذجا راقيا من حيث سلطاته السياسية الواسعة وطبيعة إنتخاب أعضائه عن طريق الإقتراع العام، ذلك الذي أكد أهميته وفاعليته في الدبلوماسية العالمية [1].

إذا فالمنفذ الدبلوماسي البرلماني أحد أشكال تجاوز الدولة والسلطة الوطنية في مسائل حل النزاعات وإدارة الصراعات والأزمات الدولية العالمية، كون الدبلوماسية البرلمانية تعمل على ربط التعاون بين البرلمانات الوطنية والمساهمة في حل النزاعات الدولية من خلال لجان وساطة عبر الدولة الوطنية.

ب- الدبلوماسية الشعبية أو العامة Public Diplomacy.

يعرفها الأستاذ "**سعيد الصديقي**" على أنها تلك الدبلوماسية التي تهدف إلى تنمية المصلحة الوطنية عبر أساليب الإقناع والإخبار وعن طريق التأثير في المستمعين في البلدان الأخرى، عبر استعمال الصورة المتحركة والتبادل الثقافي والإذاعة والراديو والتلفاز وغيرها من وسائل الإتصال الحديثة،وهذا النوع من الدبلوماسية يمارس بصورة علنية وفي مستوى المكاتب المفتوحة والمعلنة وإن كان المشاركون قلة،وذلك عكس الدبلوماسية البرلمانية المغلقة والسرية.

فالدبلوماسية الشعبية هي وليدة الثورة الإعلامية الكبيرة وتصاعد أهمية الرأي العام،وهذا بدوره حد بل وضيق بصورة كبيرة من نسبة القرارات الحكومية الخارجية المتخذة في إطار التجمعات المغلقة و السرية، فأهم ما ميز الدبلوماسية الشعبية عن الدبلوماسية التقليدية هو كونها لا تقتصر في ممارساتها فقط على الحكومات والدول، بل تسمح بمباشرتها من قبل المنظمات غير الحكومية **NGO** والأفراد غير الرسميين وذلك بدرجة أولى.

ومن أشكال الدبلوماسية الشعبية تلك المتعلقة بانتهاج القادة طريق وسائل الإعلام ومختلف وسائط الإتصال والتقارب لمخاطبة القادة والجماهير والشعوب وكل المعنيين،كمثال على ذلك خطاب الرئيس الإيراني **'محمد خاتمي'** الموجه إلى الشعب الأمريكي مباشرة عبر شبكة الأخبار الأمريكية.**C .N.N** و خطاب الرئيس **بوش** على

---

[1] نفس المرجع، ص 154.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشعب العراقي أثناء أزمة الخليج الثانية، ذلك بأن الدبلوماسية الشعبية أو العامة هي في الغالب الأعم مكملة للدبلوماسية الرسمية للدولة، وهي أنجع وسيلة للتعبير عن مصالح الأشخاص وحتى الحكومات.

ج- الدبلوماسية الموازية:Parallel Diplomacy.

وهي تمثل الطريق الدبلوماسي الثاني **Track Two Diplomacy**" بحسب تعبير الدبلوماسي الأمريكي"**جوزيف مونتفيل"Joseph Montville** ، أو الدبلوماسية الموازية من أجل إيضاح وتحديد عمل المتخصصين غير الحكوميين في حل النزاعات وهم يضمون (جامعيين ،دبلوماسيين،ورجال أعمال...)،بغرض مواجهة الضعف وعدم الكفاءة الدبلوماسية في حل النزاعات وفض الصراعات،وإقامة نماذج وأطر عمل جديدة في ذلك،ومثال ذلك ما يجري في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية، فتوظيف هذا النوع من الدبلوماسية الموازية التي لا تتدخل مباشرة في القضايا والأزمات الدولية غالبا ما يوجه لإنجاز أهداف السياسة الخارجية .

إن أبرز فكرة تولد قناعة ما بتشكل عالم ما دون الدولة حتى ولو كان يخدم مصالح الدولة ذاتها ؛ تلك التي نادى بها **"لويز دياموند"Louise Diamond** والمتعلقة باستعمال تعبير دبلوماسية **متعددة المسارات Diplomacy Multi-Track** وهو يتضمن تنوعا حكوميا كبيرا في عملية تسوية المنازعات ،وهذا لا يتم إلا بمشاركة فاعلين متعددي الاختصاصات (عالم الأعمال والخواص ومراكز البحث والتعليم وجماعات الضغط والمؤسسات الدينية والمنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام وغيرها) **(1)**.

كما أن الدبلوماسية المتعددة المسارات تمارس بصورة موسعة في الدول الغربية ،وذلك عبر مئات المنظمات والجمعيات والمؤسسات ومراكز البحث المتخصصة في إدارة الأزمات الدولية وغيرها من مجالات التدخل الإنساني.

(1) نفس المرجع ،ص 157.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في هذا الموضوع يمكن إدراج مثال عن الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي كأكثر الدلائل قبولا واستحسانا من حيث كون الدبلوماسية أحد أكبر المنافذ التي تتجاوز عبرها الدولة الوطنية بصورة أفقية عرضية سواء في خدمة أهداف سياستها الخارجية أم العكس في خدمة الرقابة على خدمات الدولة الوطنية المنقوصة و غير الكاملة فيما يخص رفاه الأفراد الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثالث: الحركات الاجتماعية العالمية : عولمة المحلي و ظهور الجماعات عابرة القوميات.

ليست الدبلوماسية بكل أشكالها العامل الوحيد المؤثر على أداء وحجم وفاعلية الدولة الوطنية ،بل هناك العديد من القنوات المتسيبة تحت القطاع العام والتي تفتح المجال واسعا للكثير من العوامل والعناصر الفاعلة هي الأخرى محليا والمفكرة والمتصلة عالميا*،أو بعبارة أدق، مفرزات العولمة التحتية المتجسدة أساسا في تلك الحركات والجماعات الاجتماعية العابرة للقوميات والمتشكلة عبر نجاح وكثافة الروابط على حدود الدول ،لها أهداف محددة وأنماط عمل وأشكال متعددة ،**فكيف تأثرت الدولة الوطنية بذلك؟**

تتأسس الإجابة على هذا التساؤل على مرحلة الإقرار ولو جزئيا بأن الدولة الوطنية لم تعد موجودة في جميع تقطيعات السياسة العالمية،وإن وجدت فعدم قدرتها الإيفاء بمسؤوليتها لعامل العجز وعدم توافر الموارد الضرورية المؤهلة لها عامل آخر مثبط لدورها ومشجع على ظهور تلك الحركات الاجتماعية غير الرسمية وغير النفعية،فهي لا تسعى إلى الربح وذات أبعاد عالمية ،وأنشطة وممارسات هذه الحركات العابرة للقوميات تشمل أعدادا كبيرة من البشر وموارد أعظم من المؤسسات المعنية ولها تأثير أشد فاعلية حسب **"جان آرت شولت"** ، فهي تتصدى لمعالجة مجموعات واسعة من القضايا تتراوح ما بين حقوق السكان الأصليين لإقليم ما إلى قضايا حاملي

* في هذا الشأن يشير المفكر "إليخاندو بورتيز" بأنه خلال الخمسين سنة الماضية شكلت مقولة :" رأس المال عالمي في حين أن العمل محلي"، أساسا فكريا لمفهوم "الدولية" وهو حسب المدارس النظرية المختلفة إعلان موت ضمير الطبقة العاملة و الاستقلال القومي، غير أن التطورات الاتصالية والتكنولوجية تدفع نحو تفجير ردود فعل متباينة ضد النفوذ والسلطة (الدولة) تؤدي بدورها إلى ظهور هياكل اجتماعية ذات قوة موازية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فيروس مرض نقص المناعة المكتسب(الإيدز)[1] ،إلى شبكات تغطي العالم أجمع من أشباه **"بدائل التنمية مع المرأة من أجل عصر جديد Develeopment Alternatives With Women For A New Era** غير أنه في حقيقة الأمر قد واجهت الطبقات الإجتماعية و بالخصوص فرع الطبقة العاملة عولمة الإنتاج الرأسمالي بأساليب جديدة تحت الدولة الوطنية عبر القومية عبر الحدود المادية للدول، وهذا نظرا لفشل إستراتيجيتين تقليديتين متمثلتين في النقابات الدولية أو السعي لحث الحكومات القومية على فرض معايير اجتماعية دنيا على صادرات دول العالم الثالث نظرا لواقع المنافسات الدولية التي أفرزت لا مركزية الاستثمارات الأجنبية ،مما دفع الأفراد إلى المواجهة بخلق جماعات تمر عبر الحدود القومية للدول وهي لا تتمركز **"لا هنا ولا هناك"** ولكنـــها موجـــــــــودة **"هنا وهناك في الوقت نفسه"**،أنشطتها تقوم على فرق الربح القائم على وجود الحدود وهي تظهر بشكل تحتي[2] .

وحسب علماء الاجتماع فإن الجماعات المهاجرة تقوم ببناء مساحات اجتماعية تتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية والسياسية وتسمح بنسج علاقات اجتماعية ذات طبيعة متعددة تمزج جذورها الإجتماعية بالمجتمع المستقبلي الذي تعبر من خلاله أفضل تعبير على مكاسبها ومطالبها وانشغالاتها بدل الدولة الوطنية العاجزة.

و نظرا لتشعب ظاهرة الحركات الاجتماعية – **حركة المهاجرين**- العابرة للقوميات وثقل الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية وتنوعها الضخم ، فإن تأثيرها على الدولة الوطنية كونها أحد الأعمدة المشكلة لعالم ما دون الدولة **"Sub State"** فإن تحديها ينبع حسب **"بورتيز"** من ثلاثة أسس[3] :

الأساس الأول: هو أن ظهور الجماعات العابرة للقوميات مرتبط بمنطق الرأسمالية نفسه،إذ إنها تهدف إلى تلبية مصالح واحتياجات المستثمرين و أصحاب العمل في الدول المتقدمة،هذا إذا ما تم التركيز على أحد أهم الأنشطة ضمن السياسة العالمية

---

[1] ، جون بيلس، ستيف سميث ، المرجع السابق الذكر، ص 52.

[2] أليخاندو بورتيز،" العولمة التحتية: ظهور الجماعات عابرة القوميات"، ترجمة: ماجدة أباظة، **مجلة الثقافة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 105، أفريل 2001، ص 19.

[3] المرجع نفسه، ص 20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهو النشاط الاقتصادي الذي يعتبر الإطار المبدئي لمنشأ العولمة ،رغم أننا نخوض جانبا تحليليا ضمن سياق اجتماعي*، إذ يقر" **بورتيز**": " في الواقع ليس أكثر الفقراء فقرا هم الذين يهاجرون كما أن قرارهم بالسفر لا يكون في الأساس مبنيا على حسابات شخصية بالمكسب و الخسارة..."[1] ،ويضيف بأن الهجرة الحالية هي ثمرة قوتين مرتبطتين معا تأتي مصادرها من ديناميكية التوسع الرأسمالي :

الأولى: احتياج الدول الفنية إلى أيد عاملة رخيصة ومتجددة.

الثانية: القيام بغزو الدول الواقعة في الأطراف من خلال الاستثمارات المنتجة ونماذج حماية المستهلكين و الثقافة الشعبية للمجتمعات المتقدمة.

من المفارقات حول ظاهرة الجماعات العابرة للقوميات أن المعارضات النقابية و الرأي العام الوطني للدول المستقبلة لوفود المهاجرين إليها كأيدي عاملة أدت إلى كون الأخيرة تأخذ طرقا ملتوية وتتحايل على القانون بوسائل مختلفة ،على سبيل المثال لا الحصر نتائج السخط في الولايات المتحدة على مثل هذه الهجرات والتدفقات غير الشرعية خلال مرحلة الثمانينات **1986** أدى إلى تبني بالعكس قانون(**IRCA**)، **Immigration Reform And Control Act** [2]،وهو خاص بالسيطرة والتحكم وعقلنة التدفقات الهجرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية،غير أن عدد السكان المولودين في المهجر في الو،م،أ في العام 1990 بلغ عددهم 20 مليون شخص،إضافة إلى تلك الإجراءات الملطفة خلال نفس العام 1990 والتي تضمنت زيادة عدد المهاجرين ،ففي ألمانيا وفرنسا ورغم كل أنواع التشديد إلا أن هناك زيادات منتظمة في أعداد الأيدي العاملة بحيث سبعة (7) ملايين أي 9% سكان ألمانيا مهاجرين،وكذلك اليابان التي سنت تشريعات تحت مسمى "**موظفين تحت التمرين**"،وهي كلها دلائل على مدى فاعلية و عمق تأثير الطبقات الاجتماعية لهؤلاء المهاجرين على قرارات

---

* الحقيقة أننا لا ننكر صعوبات الفرز المفهومي والتداخل الاقتصادي مع السياسي الاجتماعي من خلال الإطار التحليلي يعتبر بدرجة أولى محركا للبحث وفي نفس الوقت فإنه لا يمكن فهم الديناميكية الحقيقية والفعلية للتفاعل دون بنية ذات تداخل بعدي، خصوصا وأن موضوع التحليل يعتمد في تأسيسه المنهجي على عملية المسح.

[1] أليخاندرو بورتيز، المرجع السابق الذكر، ص 20-21.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول الوطنية حتى الدول ذات الأنظمة المفتوحة والديمقراطية منها وعقلنتها ضد مصالح الدول ذاتها.

من المفارقات أيضا وللاستدلال على صحة **الأساس الأول** هو أن رأس المال المتعدد الجنسيات يتحرك باتجاه العمل على تطوير لأسواق الدول الواقعة في الأطراف مع استغلال أيدي العمل الواردة منها، مما أنتج أمام الدول الوطنية ذاتها معوقات بنيوية فيما يتعلق بإعادة صياغة الثقافة الشعبية وفق النماذج الأجنبية وإدخال نماذج خاصة بحماية المستهلك دون ربطها لمستوى الدخول المحلية*،هذا ما يشجع بدوره الجماعات إلى الهجرة إلى دول المركز مع توسيع الهوة بين الواقع المحلي ودوافع وأنماط الاستهلاك الخاصة بهم فالطبقة الوسطى حسب "**بور تيز** " هي الأكثر تعرضا لتلك الرموز الثقافية والدعايات الموجهة وهي الأكثر إمتثال لها والمحاكة من طرف دول المركز، وتتميز شبكة العلاقات الإجتماعية عبر القوميات عن غيرها في المستوى المحلي بخاصيتين مهمتين:

الأولى : أن هذه الشبكة كثيفة "متداخلة" وممتدة جغرافيا.

الثانية: أن المهاجرين يميلون إلى خلق أشكال من التضامن في مواجهة حالة عدم الأمان التي تسود ضروف الهجرة[1] .

ذلك بأن هذه الشبكات التضامنية يمكن أن تحفز أشكالا من المبادرات الإقتصادية المختلفة، وحسب دراسات قام بها ساسان "**S-Sassen** " بحالات مختلفة فإنها تؤدي إلى خلق أسواق عمل على المدى البعيد.

كما يشير الباحث "**لايت**" **Light** أن هذه الأشكال غير رسمية دون الدول تجمع أموال الإدخارت وتوزعها كل حسب دوره وتستغل فرق الاسعار و إختلاف المعلومات بين الدولة الأصلية والدولة المستقبلة وذلك بالاعتماد على الصفقات

* أثبتت بعض الدراسات في أمريكا اللاتينية لكل من **a.portes et walto, beleria** 1989، والمتعلقة بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي للمناطق الواقعة على الأطراف أن هذا القطاع يقوم بدور مهم وفاعل في تخفيض الأسعار وزيادة المرونة في استخدام اليد العاملة من قبل الشركات الكبرى، وهو ما كان يفترض وجود إطار من التنظيم من قبل الدول، هذا الإطار اختفى في المناطق الإنتاجية الجديدة المصدرة.

(1) إليخاندرو بورتيز، المرجع السابق الذكر، ص 23.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التجارية التي تتجاوز الحدود السياسية، في ظل غياب كامل أو جزئي للإجراءات أو الضمانات الخارجية وهو ما يدخل ضمن عملية إعادة الهيكلة العالمية.

الصورة التي يمكن أن تتضح لنا من خلال هذه التحليلات هي نموذج تضامني عالمي يعبر عن التوازي بين إستراتجيات الفاعلين الإقتصاديين المسيطرين من خلال السطوة المالية المتجذرة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وإستراتيجيات شركات المهاجرين عابري القوميات القائمة على رأس المال الاجتماعـــــــي المدخر و المتراكم وهذا المشهد يزحف بدوره على مسؤولية الدول الوطنية بما يخدم سيادة المشهد الرأسمالي العالمي.

إذا الطبيعة التراكمية لهذه الحركات الاجتماعية ذات البعد عبر القومي أفرزت حيزا كيفيا جليا وهو أن عديد المشاهد الأمبريقية تثبت قوة الإحكام و السيطرة التي تتمتع بها هذه الحركات فيما يتعلق بالسياسة المحلية للدولة الوطنية وقدراتها على ضبط شؤون الداخل والخارج، ففي جمهورية **الدومينكان** توجد حسب **"بورتيز"** مئات من الشركات الصغيرة والمتوسطة أنشئت من طرف مجموع المهاجرين القدامى إلى الو،م،أ تتضمن مصانع صغيرة ومؤسسات تجارية مختلفة ووكالات مالية وهي مؤسسات عابرة للقوميات .

العامل الإحصائي هو الآخر حافز على تقريب وفهم المشهد ،فالدراسة التكميمية في أواخر ثمانينات القرن العشرين توصلت فيما يتعلق بـــ: **113** شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن متوسط رأس المال المستخدم في البداية لم يتجاوز **12** ألف دولار أمريكي ،لكن نصف هذه الشركات تتلقى أموالا من الخارج حوالي : **5.400** دولار أمريكي وهي ممنوحة من قبل الأهل والأصدقاء القاطنين في الو،م،أ وهم شركاء أو ملاك لهاته الشركات بالطبع بصورة عبر وطنية وعبر قومية ،إضافة إلى أن السفر الدوري عامل مهم لجلب الأموال وكسبها إضافة إلى التدعيمات العينية الناتجة عن بيع الأدوات والبضائع المختلفة عادة.

ضمن التحليل المتبوع ببعض التعليق **"لبورتيز"**فإنه يضيف قائلا: **"...**وبالنسبة للمراقب غير الخبير فإنه يعتبر هؤلاء المهاجرين المسافرين المحملين بالحقائب أشبه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالمهاجرين الذين يحملون معهم هدايا إلى أسرهم، وفي الحقيقة فإنهم يقومون بممارسة شكل من أشكال العمل التجاري غير الرسمي والذي يعتبر في طور الازدهار ...؛ متجاوزين بذلك كل المسافات التي تفصل بين الدول سواء الطاردة أو المستقبلة"[1] .

ونظرا لجهل أو تجاهل الحكومة الدومينكية والو.م.أ لهذه الظاهرة واهتمامها فقط بحجم ومسار أموال المهاجرين ؛فإن بحثـــا تم في العاصمـــة **"سان دو منجو"**بين **1994-1996** حول عدد المهاجرين ومهاراتهم ،قد أوضح بأن من المهام الرئيسية لهذه الجماعات تلك المتعلقة بالخدمات سريعة التوصيل والمحلات المتخصصة في المعلوماتية والفيديو و التأجير وبيع السيارات كما أن معظم شركات مسئولي قطاع البناء في الدومينكان لا يمكنها الاستمرار في العمل دون وجود صناعات البناء التي أوجدها مواطنو الدومينكان الموجودين خارج البلاد ، إضافة إلى كونهم يلعبون أدوارا عديدة ومهمة في القطاع السياحي و الإليكترونيات و إعمال البناء وأعمال الترفيه داخل الاقتصاد المحلي*.

إذا واضح جدا كيف قلصت هكذا نشاطات جماعية لمجمعات اجتماعية عابرة الحدود الوطنية للدولة من حجم ومجالات تصرف وتحكم وتوجيه قد تتولاه منذ البداية سواء كل من **الدولة الطاردة أو الدولة المستقبلة.**

في بداية الحديث عن أثر **ومورفولوجيا** الجماعات العابرة للحدود والقوميات وطبيعة النشاطات المؤثرة على الدول الوطنيـــة عمومـــــا، تبينـــا

الأساس الأول الذي يقر بأن مأسسة الحركات الاجتماعية هذه يحكمها منطق الرأسمالية ،فإن التحليلات السابقة تضيف لنا أساسين آخرين هامين،حيث أن **الأساس الثاني** يتمثل في كون تلك الجماعات إنما هي ظاهرة متميزة تبتعد عن الصورة التقليدية الخاصة بتأقلم المهاجرين خارج أوطانهم ومن حيث أساليب العودة وربط الداخل بالخارج ، أما **الأساس الثالث والأخير**، هو أن هذه الجماعات تتغذى على

---

[1] نفس المرجع، ص 25.

* يورد إليخندرو بورتيز، أمثلة تحليلية شبيهة منها دولة السلفادور وجماعات السكان الأصليين الأوتافالو **(OTAVALOS)** .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ظاهرة العولمة وديناميكيتها، تمتلك إمكانية النمو و تقدم مجالا أكبر للحركة لتلك المبادرات الشعبية المستقلة.

إذًا من خلال هذا الإطار أو المشهد التحليلي فإن هذه الحركات الاجتماعية الموازية من خلال أنشطتها للسياسات الرسمية للدول الوطنية أصبحت تتسم **بثلاث خصائص** تبين مدى توافق المشهد النظري مع المشهد الواقعي والعملي.

الأولى كونها ظاهرة جديدة مدعومة أساسا بحجم وكثافة وسرعة الاتصالات الدولية التي أصبحت مباشرة أو شبه مباشرة والتي من وسائلها قطاع الطيران والهواتف والفاكس والبريد الإليكتروني...إلخ.

الثانية حجم الأشخاص والمصالح المتضمنة في تلك الأنشطة ،كونها تتخذ خاصية تراكمية وهذا نتيجة سرعة تزايد أعداد المهاجرين وشركائهم المحليين.

الثالثة محاولة إضفاء الشرعية القانونية مع زيادة حجم الممارسات والاستثمارات وإقرار القطاع العام لكل من الدولة المستقبلة والطاردة من خلال المسؤولين الرسميين بضرورة الارتباط و التبادل الحقيقي والفعلي و الدائم بين كل من الممارسات الخفية وغير الرسمية لهذه الجماعات وأنشطة القطاع العام القائم محليا أو خارج إطار مصدر هذه الجماعات عابرة القوميات، فهي ظاهرة ذات أبعاد سلبية من حيث علاقاتها مع القطاع العام ، إذ تؤدي إلى إضعاف بواكير هيمنة الصفوة الاقتصادية و الطبقات المسيطرة محليا كونها متحررة على المستوى العالمي بينما الأخيرة تظل محصورة على المستوى الوطني المحلي[1].

المطلب الثاني: مصادر خلل الدولة المتجاوز: ملامح نظام حكم عالمي ما فوق الدولة. Supra -State Global Governance.

الفرع الأول: انعكاسات التحديات السياسية الاجتماعية على الدولة.

يبدو أن سيادة اللاعبين الجدد من غير الدولة الوطنية و/أو على غرارها بدأت تتعاظم شيئا فشيئا خصوصا مع العقد الأخير من القرن الماضي، أين انهار الاتحاد السوفياتي الذي ظل

[1] أليخاندرو بورتيز، المرجع السابق الذكر، ص 32.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لوقت طويل إمبراطورية جغرافية وسياسية وعسكرية[1]، انهارت معه الإيديولوجيا الاشتراكية وتنامت الدعوة إلى اعتناق الإيديولوجية الليبرالية والتعددية، وهذا ضمن مكونات سياق دولي/ عالمي جديد.

البند الأول: إشكاليات الإصلاح السياسي الاجتماعي الداخلي في سياقـــــــهاالدولي/العالمي إخراج منهجي.

إن قصورا معيبا قد يحدث فجأة، عندما لا يمكننا في مسألة فهم ما يجري داخل المجتمعات النامية والضعيفة في الجنوب (داخل الدول)، إلا حصر دوافع الإصلاحات السياسية الاجتماعية فقط في سياق داخلي أو فقط خارجي. إنه تحدٍ آخر فعلا يفرض نفسه على الدولة الوطنية، لن يتمثل إلا في مدى صعوبة فصل الداخل عن الخارج والمحلي عن الدولي العالمي.

فالمشهد السياسي الاجتماعي للدول الوطنية خصوصا في العالم الثالث، يمتاز بكثافة عالية جدا في أطروحات الإصلاح السياسي التابعة من مصادر داخلية وخارجية انعكست في كثير من السياقات المحلية للدولة في شكل حراك سياسي شعبي من ناحية وإجراءات رفض واستجابة حكومية محدودة من ناحية أخرى[2]، إضافة إلى أن المشهد العام العالمي صادف نموا في وتيرة الحراك السياسي مع هجمات **11** سبتمبر **2001** بالولايات المتحدة وما لذلك من انعكاس على آليات الحكم التقليدية، كما ساعدت حركة العولمة آليا على تصاعد الأصوات الداعية إلى تبين الديمقراطية والإقليمية والاقتصاد الحر، والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية، وهو ما يعكس على الأقل جانبين هامين:

الجانب الأول هو الداخل الوطني الذي بات يفرض-نتيجة تنامي الوعي والمهارات التحليلية للأفراد داخل الدولة- حلا راديكاليا مغايرا للطابع التقليدي للحكم الذي لا يتماشى من حيث القدرات والأفكار مع مستوى الوعي والحس المدني بالقضايا المستجدة.

---

[1] محمد شلبي،" الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، في: **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**، المرجع السابق الذكر ، ص 155.

[2] صالح بن محمد الخثلان، "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي"، في: **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008، ص 127.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجانب الثاني دولي عالمي ينبع في الأساس من كل تلك الضغوط الأجنبية الخارجية من القوى الكبرى المهيمنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة انعكاسات هجمات **11** سبتمبر **2001** على السياسة الخارجية الأمريكية، مما بات يدفع إلى توجيه الأنظار المهيمنة نحو القيام بعمليات ضغط مباشر وغير مباشر في اتجاه تبني الـــدول الناميـــة

(في العالم الثالث) لجملة استراتيجيات إصلاحية على مستوى العمق ، إصلاح أنظمة الحكم عن طريق فرض الديمقراطية-الديمقراطية المهيمنة* - وحقوق الإنسان وتغير معنى المواطنة وحضور مجتمع مدني عالمي، كل هذه الضغوطات والتحصينات الجديدة تدرج ضمن ما يعرف بالحرب على الإرهاب، ويعقد في ذلك تنامي إحداث تغيرات إيجابية في البيئات السياسية الداخلية للدول الوطنية، و ما يدل على صحة ذلك تلك التعابير الآخذة في النرجسية **لـــ "بريجنسكي"** عندما يعبر قائلا:**" من نافلة القول، إنه ينبغي أن يكون الأمن الأمريكي الهدف الأول عند استخدام القوة الوطنية، وفي بيئة أمن عالمي تزداد مراوغة، وخصوصا بالنظر إلى القدرة المتعاظمة لا للدول وحسب، بل وللمنظمات الخفية، على استخدام أسلحة فتاكة....، الأمن القومي المنفرد وَهَم خرافي"**[(1)].

من خلال ذلك نلمس دعوة من الداخل الأمريكي للعالم إلى ضرورة تقوية الموقف الأمريكي ببعد عالمي وإجراء عالمي، وهو ما يخضع في الواقع لتلك الضغوط التي ترد من المنظمات الخفية (خصوم بلا وجوه)، أو ما يعرف بالإرهاب الدولي.

إن إشكالية السياق الدولي/العالمي **International/ Global** التي اتخذناها الوعاء الفعلي للدراسة ومنذ البداية (الفصل الأول المفهومي)، وكما أشرنا سابقا إلى ضرورة دراسة إشكال الدولة الوطنية ضمن الهيكل العام الموحد للسياسة العالمية دون تجزيئة البعد التحليلي إلى

---

* عنون مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبيغنيو بريجنسكي، فصله الخامس بهذا الطرح، (**معضلات الديمقراطية المهيمنة**)، وذلك في سياق الحديث عن القوة المهيمنة لأمريكا على الصعيد الدولي ويربط ذلك بحجم قوتها الديمقراطية في آن معا. تجد ذلك كله في كتابه:
" الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم"، ترجمة : عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 202.

(1) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص ص، 238-239.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعد –جغرا تحليلي-* إشكالية تنبئ بمزيد من الضغوط إن داخليا أو خارجيا، فالعولمة طوقت الدولة من خلال نسقها وآلياتها الجديدة خصوصا وذلك عبر تنامي دور المنظمات الحكومية **(GO,S)** والمنظمات غير الحكومية **(NGO)** ، وهي في الغالب منظمات تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، منظمات حقيقية وتطوعية عالمية، ومنظمات فرض للقيم المعولمة والتي غالبا لا تخرج عن الهيمنة الأمريكية، كونها أصبحت إغراء قيميا ثقافيا اجتماعيا عالميا[1]. لذلك ولصعوبة حصر تأثيرات مكونات السياق الدولي/ العالمي على الدولة الوطنية سوف نطمح على الأقل إلى تحقيق بعد تنويري في فهم مدى تأثر عنصر المواطنة **Citizenship** باعتبارها ذات دور حمائي على المستوى الاجتماعي، وذلك عبر بناء روح الولاء والانتماء، إضافة إلى فهم أدوار بعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي **Global Civil Society** ، تلك التي تنعت بالمنظمات غير الحكومية: **Non-Governmental Organisations** ، **فما هي ملابسات ذلك على الدولة الوطنية وفي السياق العالمي؟**

وقبل التطرق إلى المتضمنات المتوافرة للإجابة عن التساؤل المطروح، ينبغي فقط الإشارة إلى أن مكونات السياق الدولي العالمي خلال مراحل زمنية سابقة قبل أحداث **11 سبتمبر 2001**، تتمركز حول فكرة مفادها أن بنية السياق الدولي هي المحدد الرئيس للسلوك الخارجي للدول، حيث تتجاوز أهميته المحددات الداخلية[2].

على خلاف ملامح وسمات الوضع العالمي أو السياق الدولي العالمي في الحالة الراهنة مع مطلع الألفية الثالثة، فإن مرحلة التسعينيات ومع زوال أثر الكتلة الشرقية الإيديولوجي، وبداية حرب الخليج الثانية **1991**، تمثلت في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم في ظل ما عرف بالقطبية الأحادية **UnipolaritY** ، وهي مرحلة استقرار نسبي وانخفاض حدة الصراع الدولي، لأن الدولة العظمى تأتي إذاك على قمة البنيان الدولي، وهي بذلك

---

* البعد **"الجغرا تحليلي"**، نقصد به التوأمة ما بين معنيين كثيفين في دراستنا هذه ذلك أن ثنائية الجغرافي والتحليلي تجمع بإحداثيتهما لتدل على التحليل المناطقي. أي دراسة الإشكال: (الدولة الوطنية/التحديات والرهانات) تجزيئية أفقية. تنبئ عن الفصل الجغرافي من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر وهو ما لم يعتمد في بحثنا نظرا للتداخل الحاد في التقسيمات والملامح العالمية في البعد الوطني.

(1) زبيغنيو بريجنسكي، المرجع السابق الذكر، ص 203.

(2) **kenneth.n.waltz**, Theory Of International Politics.

نقلا عن : صالح بن محمد، المرجع السابق الذكر، ص 130.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تستطيع فرض مفهومها للسلام على الدول[1]، وهذا وفقا لقواعد اللعبة الدولية التقليدية، باستخدام التفوق الهائل في ميزان القوة لتوجيه العلاقات الدولية، وذلك خدمة لمصالحها الإستراتيجية[2].

مع أن نهاية الحرب الباردة مثلت إلى حد كبير منعطفا حاسما تضمن لدى الكثير من صناع القرار والكتاب واجب التبشير بعالم جديد تختفي منه الأنظمة القهرية، وتبرز فيه الديمقراطية والاستقرار، وهو ما صاغه بعموم ذلك الخطاب الشهير والتاريخي للرئيس الأمريكي **"جورج بوش الأب" في " ألاباما"** في **13** أفريل **1992** حين قال:" **إن النظام العالمي الجديد... يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل ذلك تحقيق السلام، إنه ينبع من التطلع إلى عالم يقوم على الإلتزام المشترك بين الأمم..."**[3].

إذا محددات الماضي التي تحكم دوافع الولايات الأمريكية كقطب عالمي مهيمن، وبالضبط تلك التي اصطبغت بها السياسية الخارجية الأمريكية خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين مثلت مجرد استحقاقات على السلوك الخارجي للدول، دون اعتبار للشأن الداخلي للدول، فلم يكن على ما يبدو يتضح جليا الخلل الاجتماعي السلطوي للدول الأضعف، كعائق في وجه الولايات المتحدة الأمريكية ومثال ذلك دول أوربا الشرقية التي فككت لغرض إيديولوجي بحت وليس لخلل في السياق الاجتماعي الداخلي له، وذلك ضد النفوذ الروسي، إضافة إلى أن من الأمثلة على عدم ترويج الولايات المتحدة للموجة الديمقراطية -بالشكل الذي تتخذه اليوم- في العالم وبالضبط العالم الثالث هو التخوف من نتائج الائتلافات والتعددية الأصولية وما لها من انعكاسات تكون في الغالب مؤججة لروح الكراهية لأمريكا وحلفائها ومن الأمثلة على ذلك، الجزائر وإيران أما الحالة الراهنة فقد اتخذت محددات إصلاح سياسي جديدة ومتصاعدة.

البند الثاني: تصاعد الدور السياسي الاجتماعي للمنظمات متخطية الحدود الوطنية غير الحكومية وأثرها على المسعى الحكومي Non-Governemental organizations .

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية 1998)، ص 266.

[2] صالح بن محمد الخثلان، المرجع السابق الذكر، ص 131.

[3] محمد شلبي،" الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة" ، في : الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة ، المرجع السابق الذكر، ص 173.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أدت نهاية الحرب الباردة إلى انتشار واسع لجمعيات عديدة تتجاوز مجال نشاطاتها الحدود الجغرافية للدولة الواحدة نحو الخارج لتأخذ حظها من سوق المعلومات والاتصالات في عالم يترع أكثر نحو الفوضى والاضطراب[1]، وهي المرحلة التي اصطلح عليها في الأدبيات الحديثة بعصر العولمة. و من بين الفواعل المتخطية للحدود الوطنـــــية تلك المنظمات الدولية غير الحكومية فقد أثرت بدورها أيما تأثر لذلك سوف نعمل على فهم العلاقة الفاعلة بين كل من هاته المنظمات والدولة الوطنية/ القومية، والجواب يستدعي منا طرح السؤال التالي: **ما الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تشكيل نسق العولمة، والذي من خلاله نفهم انعكاسات ذلك الدور على القطاع الحكومي (الدولة الوطنية)؟**

عادة ما تعرف المنظمات غير الحكومية بأنها تجمعات أو جمعيات أو حركات من الأفراد، لا تمثل فيها الحكومات، ليس لها هدف ربحي، شكلت عفويا وبشكل حر لتعبر عن تضامن غير وطني[2]، غير أن هذا التعريف ينطوي أحيانا على تداخل في المعاني والوظائف مع مصطلحات أخرى وجب الوقوف عندها، فنجد:

Ã **المنظمات المرتكزة على الجماعة Community-Based Organization** : وهي منظمات غير حكومية محلية، تتكون من أفراد منظمين في مدن أو قرى للمطالبة بمصالح مشتركة، وعادة ما ينظر إليها على أنها أكثر راديكالية.

Ã **الشبكات Networks** : تعبير عن نسق الاتصالات بين أفراد أو منظمات لتبادل المعلومات، الاستفادة من الخبرات ومناقشة الأهداف، وبهذا فهي ليست دائمة ولا تضم أعضاء رسميين ولا قادة معينين، ولا مقرات دائمة، مثل حركة المناهضيـــــــن **للعولمة Altermondialist**، التي تضم جمعيات مختلفة تلتقي حسب الظروف، مثلا عند انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية.

Ã **الحركات الاجتماعية Social Mouvement** : جماعة أفراد يملكون حسا مشتركا بالجماعة والهوية والتضامن، وتقاسم الأهداف الذي يقود إلى سلوك موحد، وبهذا يكون المفهوم

---

(1) **James N.Rosenau**, Op ,Cit. p17.

(2) مبروك غضبان، مدخل إلى العلاقات الدولية، (باتنة: شركة باتنيت للتجهيز المكتبي، 2005)، ص23.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أشمل من المنظمات غير الحكومية والشبكات، فهو يضم الحركات النسائية والبيئية[1]... وهو ما تم تناوله ضمن الفرع الثالث من (المطلب الأول) .

وعموما فقد فصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الأمر عندما وضع مجموعة شروط وجب توفرها في المنظمات غير الحكومية وهي[2]:

- يجب على المنظمات غير الحكومية أن تساعد على تحقيق **أهداف** وأعمال **الأمم المتحدة.**

- أي منظمة غير حكومية يجب أن تكون **هيئة ممثلة رسميا**، وبمقرات محددة وأعضاء دائمين، وأن تضمن شفافية مواردها.

- المنظمات غير الحكومية يجب أن **لا تكون ربحية**، لهذا الشركات الفردية لا يمكن أن تعطى وضعية **استشارية**، لكن الجمعيات التي لها مصالح تجارية، يمكن الاعتراف بها كمنظمة غير حكومية.

- لا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن **تستخدم العنف**، لهذا فبعض التنظيمات التي تستعمل السلاح أعترف بها كحركات تحرير وطنية وليس كمنظمات غير الحكومية.

- يجب على المنظمات غير الحكومية أن **تحترم مبدأ عدم التدخل** في الشؤون الداخلية للدول.

- وجوب **ألا تؤسس المنظمات غير الحكومية** بواسطة اتفاقيات حكومية.

- يجب على المنظمات غير الحكومية أن **تستمر في أداء** نشاطاتها عشر سنوات على الأقل.

و رغم أن ظاهرة المنظمات غير الحكومية قديمة تعود إلى أواخر القرن 19م، إلا أنها نمت بشكل ملحوظ في القرن 20 م خاصة بعد ظهور الأمم المتحدة، فبعد أن تم إحصاء 176 منظمة في بداية القرن ارتفع عام 1945 إلى 5600، ووصل العام 1981 إلى 4252[3]، وبلغت حسب إحصائيات 1998 ثلاثون ألف منظمة، هذا الازدياد راجع إلى تشجيع الأمم

---

(1) **Petter Willets,** Transnational Actors And Internationals Organizations In Global Politics, In : John Baylis And Steve Smith, The Globlization Of World Politics, Third Edition, (London: Oxford University Press,2003), P435.

(2) Ibid, P437.

(3) غضبان مبروك، المرجع السابق الذكر، ص 33.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتحدة لها و الاعتراف بها ومنحها الصفة الاستشارية، كما جاء في المادة 71 من الميثاق التي اعترفت بثلاثة أصناف هي:

أ- عدد قليل من المنظمات غير الحكومية تتمتع **بوضعية استشارية** عليا وتعنى بأغلب اهتمامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ب- منظمات متخصصة تهتم بمجالات نشاط معينة، لها فيها سمعة حسنة.

ج- منظمات أخرى لها **وضعية استشارية** من حين لآخر حسب احتياجات المجلس[1].

الحقيقة أن وظائف المنظمات غير الحكومية ومجال نشاطاتها ارتبطت بالمرحلة التي تعمل في ظلها، فالمنظمات غير الحكومية التي ظهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين عملت على تقديم المساعدات للشعوب الأوروبية، وترافقت عملية إزالة الاستعمار مع توجه هذه المنظمات نحو دعم الاستقلال السياسي لدول العالم الثالث ومساعدتها في عملية التنمية.

كما نشطت خلال الحرب الباردة في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية، ومناهضة الميز العنصري وحماية البيئة وضد انتشار الأسلحة النووية...، والدفاع عن حقوق اللاجئين وحقوق الإنسان في دول المعسكر الاشتراكي.

لذا كان طبيعيا أن تفرض مرحلة ما بعد الحرب الباردة تكييفا لطبيعة وظائف هذه المنظمات، يتماشى والتحولات العالمية، وهي المرحلة التي عرفت انتشارا واسعا لجمعيات ومنظمات انتقل مجال نشاطها من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وتشكلت من ثلاثة روافد رئيسية هي:

- ✕ تيار ليبرالي يدافع عن معاني **حقوق الإنسان وحرية الإعلام** ونشر قيم **الديمقراطية**.
- ✕ تيار يضم أعضاء **نقابات يسارية سابقة** في أوربا، من أجل ترسيخ البعد الاجتماعي في العولمة الرأسمالية.
- ✕ تيار إنساني يضم المدافعين عن **البيئة** وفي ميدان الإغاثة والاهتمام باللاجئين.

---

(1) **Petter Willets**, op.cit.p 436.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا الانتشار في العدد، والانتقال عبر الحدود يجد تفسيره في عاملين أساسيين هما:

1- ضعف الدولة وتراجع مهامها في عديد المجالات لأسباب خارجية تتعلق بالاختراق الاقتصادي والثقافي، بسبب عولمة الاقتصاد ووسائل الإعلام والاتصال، وأخرى داخلية تتعلق بزيادة مطالب المجتمعات المحلية في الميادين المختلفة، والتي أدت إلى مجتمع مدني قوي-خاصة في أوروبا- في مقابل المجتمع السياسي، فبفقدان الأخير لجزء مهم من الشرعية، توزعت على فاعلين آخرين من بينهم المنظمات غير الحكومية المحلية، وخلق أدوار جديدة لها تبعا لذلك[1].

2- عولمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة تعميم الإنترنيت، كان سببا مهما في زيادة قوه هذه المنظمات، **حيث أصبح بإمكان أي مجموعة صغيرة أن تؤسس لتعاون في مجال معين مع مجموعة أخرى في مكان آخر**، بل أن هذا التطور كان وسيلة للالتقاء بين أفراد من الشمال والجنوب لخوض معركة واحدة[2].

وهذا الانتقال عبر الوطني اتخذ ثلاثة أشكال رئيسية: أولها **المنظمات غير الحكومية الرسمية INGO** التي تؤسس لها مقرا دائما، أمانة عامة، وبرنامج منظم للالتقاء، ومع مجيء الإنترنيت، فإنها غالبا ما شكلت **شبكات Networks** يكفيها البريد الإلكتروني من أجل التنسيق، مثل التحالف من أجل محكمة الجزاء الدولية الذي ضم مئات المنظمات غير الحكومية عبر العالم للضغط باتجاه إنشاء هذه المحكمة، وثالثا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تجمع في شكل **مؤتمر حزبي** خلال المؤتمرات والتجمعات الدولية الحكومية، للتأثير على أجندتها والمشاركة في صنع قراراتها.[3]

ما يجعل المنظمات غير الحكومية طرفا من أطراف العولمة وعنصرا مهما في تشكيل نسقها، تلك التحولات العالمية التي زادت في أعدادها ونوعت اهتماماتها وجعلت منها إحدى القوى المؤثرة على المستوى الكوني في اتجاه ترسيخ العولمة في عديد القضايا الإنسانية، وذلك من خلال:

---

(1) **James Rosenau**, OP. Cit.p.22

(2) **Sylvie Brunel**, **" ONG et Mondialisation",** Cahiers Français, La Documentation Française, N 305; P68.

(3) **Petter Willets**, OP. Cit. P440

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- العمل على دعم القانون الدولي الإنساني وتطوير حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، من أجل ترقيته ضمن منظومة القانون الدولي، فوجود تراث مشترك بين البشر يستدعي طابع كوني لهذا القانون.

- البحث في الوسائل والأساليب الكفيلة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة.

- العمل في الميدان الإنساني، من جهة كأداة لحث الحكومات على الانضمام للاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى كمحطات مراقبة لمدى احترام الحكومات لالتزاماتها الدولية التي وقعت عليها.

- توافر هذه المنظمات على التواجد في الميدان ومرونة التدخل والاحتكاك مع الواقع، لذلك ينظر إليها على أنها تجسيد لحيوية المجتمع المدني الدولي في مواجهة جمود الهياكل الرسمية الداخلية والمنظمات الحكومية الدولية، لذا كثيرا ما تنتقد هذه المنظمات عمل الوكالات الدولية المتخصصة، التي لم تستطع حل مشاكل العالم غالبا، بسبب ارتباطها بالحكومات، وبهذا الصدد يقول عنها **Jean Chezeneuaux** أنها: **" ذات قدرة على إعادة النظر في أشكال الهيمنة الماكرة... لأنها ميادين تفكير واقتراح ومبادرة"**[1]، فهذه المنظمات لها مخابر ومراكز بحث، ودراسات يقوم بها باحثون خارج الإطار الرسمي الحكومي، تسمح لها بتقييم الوضعيات بدقة، كما وتملك القدرة على التعبئة لارتباط عملها بأهداف إنسانية غير ربحية.

- لا تهدف المنظمات غير الحكومية إلى منافسة الدول أو التناقض معها في الجوهر، بل تحاول أن تتكيف والإطار القانوني الذي تضعه لها الدول، وأن تتعامل مع المنظمات التي تشكلها (المنظمات الدولية الحكومية)، كعضو ملاحظ أو له وظيفة استشارية، وهكذا سياسة واقعية تكسبها شرعية أكبر، وقدرة على التأثير في الرأي العام[2].

كما أن المنظمات غير الحكومية تشهد تمركزا يشبه مسار تمركز رأس المال، ففي عام 2005 مثلا تم إحصاء 788 منظمة غير حكومية جديدة بينها 653 من الدول الصناعية الكبرى (314 أمريكية، 184 أوروبية)، ومثلت 103 دول الجنوب، وقد يجد ذلك تفسيره في عاملين:

---

(1) عمار جفال ، " قوى ومؤسسات العولمة، التحديات والاستجابة العربية"، **في شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد107، صيف 2002، ص ص 38-37.

(2) **Sylvie Brunel**, op.Cit.p 69.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولهما، أن وسائل العمل المعاصرة تتطلب أموالا كثيرة لا يمكن لمجموع هذه المنظمات تحصيلها، وهو عائق تجاوته هذه المنظمات في أوروبا و أمريكا[1]،فقد تملك بعض هذه المنظمات ميزانية أكبر مما تتوفر لدى المنظمات الحكومية، مثلا منظمة-العفو الدولية **Amnesty International** تتصرف في ميزانية ومصادرة مالية أكثر أهمية مما يملكه مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[2].

ثانيهما، أن نسق العولمة هو بالأساس بين هذه الدول الصناعية الكبرى، وهذه المنظمات تدافع بالدرجة الأولى عن مصالح الشعوب الغربية من نقابات، جماعات، فئات اجتماعية متضررة من بعض مظاهر العولمة.

ونتيجة ذلك برزت مجموعة محدودة وقوية من المنظمات أهمها: منظمة العفو الدولية، **هيومن رايت واتش**، محققون بلا حدود، منظمة الشفافية الدولية، وهي تقدم حاليا الدعم للتنمية أكثر مما تقدمه الأمم المتحدة ففي عام 1992 رصدت المنظمات غير الحكومية لمساعدة الدول النامية مبلغ 8،2 مليار دولار وهو رقم يفوق ما حوله نظام الأمم المتحدة لهذه الدول[3].

لكي لا نجد أنفسنا -ونحن بصدد تحليل وتفسير كيف تؤثر هذه المنظمات غير الحومية على سياسة الحكومات الوطنية- خارج إطار التخصص البحثي، فإنه ينبغي إثارة نقاش ما في صلب الموضوع. من خلال استرجاع تلك الأساسات النظرية للمدرسة الواقعية بوصفها نهجا حول الدولة خصوصا في السياسة الخارجية وهو بذلك-النهج الواقعي- يميز بين السياسات العليا المتعلقة بالسلم والأمن والحرب، وهي قضايا كبرى تناقش في هيئات عليا مثل مجلس الأمن، والسياسات الدنيا المتعلقة بسياسات أخرى مثل البنية التحتية والتنمية، تناقش بدورها ضمن هيئات متخصصة تابعة للأمم المتحدة أو في منظمات غير حكومية دولية، لكن لما تناقش مبدئيا قضايا الحرب والسلم تخرج عن إطار المناقشة تلك المنظمات غير الحكومية، فالواقع عكس ذلك تماما، فجمهرة العلماء ومنظمة الصليب الأحمر والجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية الأخرى تشترك في مفاوضات تتعلق بالحد من الأسلحة[4].

---

[1] عمار جفال، المرجع نفسه ، ص 39.

[2] سمير أمين، وآخرون،العولمة والنظام الدولي، المرجع السابق الذكر ، ص 124.

[3] نفس المرجع، ص 124.

[4] **Peter willetts**,op.cit.p 440.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لعل تحليل السياسة العالمية عبر هياكلها المختلفة وأبعادها المتباينة لا يفي بالغرض المطلوب في الفهم، فالنموذج الحالي يبدو أنه لم يعد يتمحور فقط حول الدولة بقدر ما أصبح يوصف بكونه نموذجا تعدديا بحيث تتفاعل الحكومات مع الأطراف متخطية الحدود الوطنية بشكل ثنائي متعدد الأطراف.

مسألة أخرى أكثر أهمية، تتعلق بمبدأ القدرات الواقعي، الذي تبعا له تتحدد الأهداف فالواقع الدولي العالمي اليوم في المستوى ما فوق الدولة عكس ذلك تماما، فإذا كانت الحكومات والدول مالكة أصلية للقوة العسكرية والسلطة القانونية والمعلومات التخصصية ووسائل اتصال عالية التركيز فإن هذه القدرات ضمن الوضع الحالي تصبح خصائص وسمات عملية ضمن مشروعات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أيضا، وبالمقارنة، الخلل يتعين حول إمكانية الاتصال والتأثير بأسلوب يحظى باهتمام وتقدير الأطراف الفاعلة الأخرى، وفي هذا الصدد يعبر **"بيتر ويليتس Peter Willetts"** عما يمكن تسميته **"مورفولوجيا التعب الحكومي"**، أمام جمهرة المنظمات غير الحكومية قائلا:"...فإن إمكانية الاتصال هي شيء يتعلق بالمتحدث شخصيا، فبعض الرؤساء ورؤساء الوزارات يفشلون في الحصول على الاحترام بينما ينجح بعض الناشطين من المنظمات غير الحكومية في التأثير على الآخرين بحيث لا يمكن تجاهلهم".[1]

وربما هذا المشهد اتضح جليا في الحرب السرائيلية الأخيرة على غزة وتلك الهجمات العسكرية الواسعة النطاق، وذلك عبر القنوات المفتوحة للتصريح والشعب والتي وجدتها في الغالب مفتوحة كل تلك اللجان الإغاثية والحقوقية ومنظمة اللاجئين...إلخ، فإن هذا الأثر لمسناه حقيقة من خلال تلك التصريحات المناهضة للقصف المتوالي، وعدد الضحايا ومشاهد الدمار المؤلمة وبدون عواطف فإنه قد تبدى التباين واضحا في قوة التصريحات ودرجة الاستجابة على عكس التصريحات الحكومية لبعض رؤساء الوزراء والحكومات العرب وحتى الغربيين، فمقابلة واحدة مع أحد المدراء التنفذيين لهيئة **"الأونروا"**، كان كفيلا بتحريك العنف في الشارع العالمي والإقليمي أكثر من قمة متعددة الأطراف عقدت في الدوحة، وعلى هامش أشياء لا تخرج عن المصلحة المادية لجهات أخرى عميلة إلى حد ما.

---

[1] Ibid,p 440.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على العموم فإن المنظمات غير الحكومية تلعب اليوم أدوارا عديدة ومختلفة، ذلك أن أول دور لها هو التمهيد لنشوء المجتمع المدني المحلي، وذلك من أجل بناء حالة أكثر ديمقراطية، فنظرا لازدياد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكانية والإنسانية بوجه عام وفي ظل الأفكار الليبرالية والتكنولوجيا العالية، كل ذلك أدى إلى أن تتضاعف وتتشعب ضمن هيئات واضحة و ظاهرة و مؤثرة و منظمة، وغير حكومية.[1]

إن الفجوة القائمة ما بين عجز الحكومات المتقلصة عن احتواء أثر التحولات العالمية على المواطنة حقوقا وواجبات، وكذا عامل التمويل والذي مصدره المنظمات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات دفعت تلك المنظمات غير الحكومية إلى تشكيل قوى فعالة من المنظمات والجمعيات الأهلية والتطوعية تحت مظلة عالمية من المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمتخطية للحدود القومية، مشكلة تحالفات مع اتحادات عالمية، كل ذلك في شكل تحالف عالمي ضخم، يخاطب هموم الطبقات السكانية المحلية والملحة حول العالم في شكل برامج إنمائية واستراتيجيات عمل عالمية عكس الحكومات العاجزة عن اختراق الأجواء والوصول إلى الحاجيات والطروحات العادية لمواطنيها*، فالمنظمات غير الحكومية تخترق بقوة وسلاسة أجواء الإعلام من خلال وسائله المكتوبة والمرئية والمسموعة، وضمن هذا الاختراق أيضا ليس دليلا حول مدى تأثير تلك المنظمات على الدول والحكومات فقط ، بل أيضا على الشركات الممولة لها، المتعددة الجنسيات ومثل ذلك شركة **(NIKE)** عن طريق دفعها إلى الاهتمام بحقوق الإنسان فيما يخص العاملين لديها عبر الحدود، وشركة **Monsanto** من حيث مراقبة منتجاتها المهندسة جينيا، إضافة إلى **"Royal Dutchshell"** حول إعادة الاهتمام بقضايا البيئة[2].

يؤكد وضع المنظمات الحكومية مدى تضاعفها أربع مرات منذ عام 1980، إلا أنها لم تتمكن من القيام بدورها، على الوجه الذي تؤديه اليوم ومنذ عام 1995، فقد يعزى ذلك للأسباب السابقة الذكر حول مسألة التمويل والقدرات،لكنها اليوم قدمت ما مجموعه 10 بلايين دولارا أمريكيا من أصل 60 بليون دولارا أمريكيا مساعدات للتنمية.

---

[1] غسان منير حمزة السنو، علي الطراح، المرجع السابق الذكر،ص 200.

* لمزيد من الإطلاع حول هذا الموضوع انظر: غسان منير حمزة السنو، المرجع نفسه.

[2] نفس المرجع السابق.ص 201.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فالحكومات أصبحت تعتمد على المنظمات الحكومية بشكل أكبر من ذي قبل، وكأن الدولة بات من المفيد لها التخلي أو التنازل عن الواجبات الضيقة لصالح تلك المنظمات، فقد أصبحت تلعب أدوارا بارزة على صعيد الرأي العام العالمي وذلك عبر أعمال مجمل تلك البرامج والأنشطة في الاجتماعات والمؤتمرات العالمية مثل: بروتوكول مونتريال عام **1987** المتعلق بثقب الأوزون **Montral Protocole Regulating Ozone Emission** ، ومؤتمرات البيئة عام **1992**، ومؤتمر القاهرة السكاني عام **Cairo Population Conférence 1994** ومؤتمر المرأة في بيجينيغ (بكين) عام **1995**[1]، لذلك يمكن أن تلتقي الحكومات من خلال قطاعها العام والمنظمات الحكومية كقطاع خاص في نقاط أهمها:

1- أن هناك نزعة عالمية جدية نحو تقوية الدور العام للمنظمات غير الحكومية وبالتالي التدخل والضغط على هيئات صنع القرار السياسي وخصوصا وهو من جانب آخر ذو دلالة إيجابية في أن الدولة أصبحت تتكئ في أداء واجباتها على الدور الكبير لتلك المنظمات.

2- أن اللامركزية الآخذة في التنامي على المستوى الحكومي ليست بنفس وتيرة النجاح مع القطاع غير الحكومي بين كل الدول، فمجموعة المصالح الشخصية والحسابات الضيقة ضمن سياسات خاصة لا تنموية منتهجة من طرف القطاع العام الحكومي كفيلة بخلق توتر ما في العلاقات مع الجماعات المحلية المختلفة وهو شيء سلبي على القطاع العام والخاص معا،إضافة إلى وجود صعوبات ما في التعامل مع الحكومات، نظرا لفرق القدرة أو الرغبة في العمل، و عدم الائتلاف و التوافق في طبيعة المشاريع والبرامج والأنشطة، إضافة إلى تحاشي القمع الحكومي،كل هذه العوامل كفيلة بإبقاء مسافة ما بين الحكومات والقطاع غير الحكومي.

3- أن المنظمات غير الحكومية والحكومة المركزية حسب **بوتنام "Putnam"** يلعبان دورا هاما في إنتاج الرأس مال الاجتماعي **Social Capital** ، فكلا القطاعين لديهما الطاقة الكامنة لبناء الروابط الاجتماعية وبلورة الهوية الوطنية من خلال ميكانيزمات متعددة، فالمنظمات اللاربحية تؤمن قطاعا بديلا للخدمات وهو ما يحتاجه المجتمع المدني بصورة مباشرة وعاجلة، أما القطاع الحكومي فإنه يؤمن حاجيات المواطن من أمن وانتماء ومواطنية **Citizenship**

---

[1] المرجع نفسه، ص 204.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Process [1] على أن دور القطاع الحكومي في القطاع الاقتصادي لا يتجاوز ضرورات تأمين البنية التحتية **Infrastructure** .

إذا مما سبق يبدو أن مسافات التفاهم في المشهد العالمي والسياسة العالمية عموما ما بين القطاع الحكومي (الدول) والقطاع اللاربحي سواء الأهلي أو العابر للقوميات والحدود الوطنية، متراكبة مع مسافات التصلب وسوء التقدير وربما حسب تقديرنا فإن مصدر ذلك هو حالة عدم التجانس في المقدرات والتوجهات وحتى الأصالة المكانية والزمانية في التواجد، فقوة الدول وقدراتها وتكنولوجياتها الاتصالية وفهمها للحاجات المادية والمعنوية لشعوبها، كل ذلك ليس متجانسا ولا شبيها باهتمام المجموعات غير الحكومية، كون اهتمام الأفراد بالأفراد يبتعد تماما في الثقل والاعتبار عن الممارسات المتأصلة حق ولو في صدرتها الشمولية لكن ذلك لا يمكنه نفي استلزامات التجاور في المهام نظرا لتأصل الشعب الحكومي كمورفولوجيا فوق قومية أيضا، وهو ما أدى بالبعض أمثال "**Sanarclens**" إلى التأكيد على أن الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية لا يعني بالضرورة تراجع أهمية مركز الدولة على الشرح الدولي في بعض الحالات، ولا سيما عندما تكون الدولة ضعيفة، فهي على عكس الأحزاب في الإطار الوطني، ليس لها طموح الاستيلاء على السلطة، ولا ترغب في المشاركة في إدارة الشؤون العامة بشكل مباشر، ولا توجد أية منظمة غير حكومية تبحث لاحتلال أو توظيف المجال السياسي كله[2].

فالمنظمات غير الحكومية كما سبق تابعة للنظام القانوني الدولي وهي بحاجة دائمة إلى مساعدة الدولة ودعمها، فحضورها وسماع صوتها في المؤتمرات الدولية الكـــبرى **(ريودي جانيرو، القاهرة، بكين، ديربن، جوها نسبرغ)**، لم ولن يكن لولا الدعم المؤسساتي والسياسي والمالي الحكومي مثل تشجيعات ومساعدات دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وربما كلام آخر يقال في إطار عدم قدرة هذه المنظمات غير الحكومية على التنصل من السلطة المتوافرة في ملامح السياسة العالمية، بحيث السبب قد يعود إلى درجة الارتباط الجذري

---

[1] نفس المرجع ، ص 208.

[2] سمير أمين و آخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، المرجع السابق الذكر، ص 125.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لتلك المنظمات بالبنية السياسية والاجتماعية التي تنشط فيها، فمنظمة **"السلام الأخضر" Green Peace**، ليس لها تأثير في باقي العالم أكثر من تأثيرها داخل الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: انعكاسات التحولات الدولية على الأمن الوطني للدولة الوطنية.

إلى غاية هذا المستوى من دراستنا للموضوع محل البحث، قد نكون مقصرين إذا ما أهملنا **البعد الأمني في العلاقات الدولية**، فموضوع الدولة الوطنية ضمن تحديات ورهانات المرحلة المتقدمة بعد تراجع الإيديولوجيا الشيوعية، والاستقطاب الشرقيين وهيمنة القطب العالمي-المرسوم في الولايات المتحدة الأمريكية- يستدعي بدوره بحث أمن الدولة القومي الوطني، كون مجموعة من التهديدات والتحديات أصبحت تزحف على المفهوم والأدوات والأبعاد والأهداف في حيزها الأمني، **فالأمن** أصبح يأخذ أبعادا أخرى جديدة وأكثر ارتباطا وائتلافا مما كان عليه تقليديا، فقد تعددت المنظورات الأمنية واتجهت إلى أن تتجاوز المعنى التقليدي المحصور في السياسة العليا حسب المنظور الواقعي وصولا إلى المفهوم الحديث والمعاصر، والذي أصبح أكثر شمولا لكل تلك القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحيوية والعسكرية وذلك ضمن الأمن الأفرادي والأمن العام في صور جديدة متناوبة من الفردي إلى الوطني إلى الإقليمي إلى الأمن الجماعي العالمي في صورة ما يعرف **"بمعادلة الأمن الجماعي"** والتي توطنت أكثر بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** بالولايات المتحدة، وهو مفهوم يترع إلى التوجه الليبرالي في العلاقات الدولية.

لذلك سوف نحاول بحث مسألة الأمن القومي الوطني للدولة الوطنية بحكم الارتباط بالموضوع، كونه (الأمن الوطني) أكثر ارتباطا بمعنى الأمن الإقليمي والدولي العالمي، سوف نقرأ صورة أمن الدولة الوطنية في ظل التهديدات العالمية والمحلية الجديدة بعد ذلك مباشرة.

أكيد، سوف لن نستطيع تجميع كل تلك التحديات والتهديدات* التي باشرت أثرها على أمن الدولة الوطنية، لكن سوف تقتصر الدراسة على أثرين هامين أثر خارجي وهو

* تثبت بعض الدراسات محاولات التفريق ما بين "التحديات" و "التهديدات"، فالتحريات تعني المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها وتشكل حجر عشرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها. فالتحديات يمكن أن تتخذ صورا عديدة تدخل في نطاق الأمن الناعم، أما التهديدات فهي تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، فهي مباشرة مثل استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، وتأثيرها مباشرة عكس التحديات، في هذا الشأن أنظر: سليمان عبد الله الحربي، -مفهوم الأمن، مستوياته

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

موضوع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ثم موضوع داخلي بمثابة تهديد أمني جديد. يتمثل في تنامي خطاب الهوية والذي أخذ شكل صراعات عرقية اثنية طائفية داخل الدول وهو تهديد يقبل الانتشار والتوسع كلما توافرت له أسبابه.

و هذه المناولة سوف تتضح أكثر عندما نضع حدا مفهوميا ما للأمن الوطني حسب المنظورين التقليدي والمعاصر، **فما هي مضامين الأمن الوطني للدولة؟، هل المفهوم العسكري القديم أم المفهوم الجديد هوالأكثر شمولا والأكثر اتساقا مع استمرار قوة الدولة وسيادتها؟ وكيف اتخذ أشكالا جديدة فأصبح أمنا إقليميا ودوليا عالميا؟ ثم كيف أصبحت الدولة الوطنية متضمنة لتهديدات أمنها الداخلي** خصوصا، عبر الهويات والجماعات والطرائف، وكيف أصبحت تستشير في بعض نماذجها في العالم، أجمع-(إفريقيا، آسيا، أوروبا، وأمريكا اللاتينية)- دوافع التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، مثل حالة السودان والعراق وغيرها.

البند الأول: تخصيص مفهومي: أمن الدولة الوطني(القومي) بين منظورين.

أولا : أمن الدولة الوطني حسب المنظور التقليدي:

The Traditional Approach to National Security .

قد تم العقد نظريا ومنذ عهد وستفاليا المقدس للسيادة **Westphalia** عام **1648** على أن الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية، بحيث اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلية في النظام الدولي، فغياب سلطة آمرة أعلى من تلك الدول يعني مبدئيا أن مفهوم الأمن ينحصر في كونه الالتزام الأول لحكومات الدول[1]، وقد وصف العالم حينذاك بأنه عالم الاعتماد على النفس في تحقيق الأمن القومي.

بغض النظر عن النظرة التشاؤمية التاريخية للمفهوم والذي تزامن مع مساعي "**هوبز Hobbes**" و "**ماكيافيللي Machiavelli** "و "**روسو Roussou** "عن النظام الدولي من

وصيفة وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر-، في: **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 19، صيف 2008، ص ص 28-29.

(1) **John Baylis**, International And Global Security In The Post-Cold War Era, In: **John Baylis** And **Steve Smith**,,Op.Cit 302.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلال وحشية الصراعات القائمة على السلطة فإن الأمن القومي تقليديا انبنى على افتراضين رئيسيين[1]:

الافتراض الأول: أن التهديدات المتجهة لزعزعة أمن الدولة من خارج حدودها، أي من الفاعلين الدوليين الآخرين (بقية الدول) التي تعتبر الوحدات الأساسية في العلاقات الدولية وفق المنظور الواقعي التقليدي.

الافتراض الثاني: طبيعة تلك التهديدات وجوهرها عسكري، وهذا ما يستدعي بالضرورة ردا عسكريا، ضمانا لبقاء الدولة وحماية أمنها.

وقد تحدث "**والترو ليبمان Walter Lippman** " عن ذلك بقوله[2]:" إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي على حماية وصون تلك القيم من خلال انتصارها في حرب كهذه".

فالأمن بهذا المعنى، يمثل أو يرادف حماية المصالح الحيوية للدولة وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية وهو ذو علاقة ورباط وثيق مع عنصر سيادة الدولة الوطنية.

كما يرى "**آرنولد وولفرز Arnold Walfers** " بأنه[3]:" يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".

إذا فالأمن القومي بهذا المعنى يحتل فعلا قلب القيم الرئيسية للدولة السيدة، وهو ذو أولوية قصوى على باقي المسائل الأخرى، وقد أكد "**آدم سميث Adam Smith** " ذلك عندما تحدث عن تبني خيار الأمن (الدفاع):" ... إن تبني هذا الخيار يقرره الاستقلال والسيادة الإقليمية للدولة-الأمة باعتبارها الهدف الأول للسياسة الأمنية"[4]، ذلك أن سيادة الدولة

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق الذكر، ص ص 156-157.

[2].**John Baylis,** p300.

[3] Ibid.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق الذكر، ص 158.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مرهونة بمدى ما حققته من أمن، وبالتالي تصاعد وتزايد حجم التهديدات مصوغ آخر لتهديد السيادة.

إن المفهوم العام للأمن القومي للدولة الوطنية حسب المنظور التقليدي الواقعي يتمحور حول الدفاع والمسائل العسكرية الإستراتيجية وقضايا التسلح وذلك اعتبارا لكون الدول أداة ووحدة تحليل فاعلة ورئيسية في النظام الدولي المتسم بالفوضى فالمنظور الواقعي يقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد وهو ضمن مسائل السياسة العليا، فالدولة تلجأ إلى خيار الأمن الذاتي للدفاع عن مصالحها من خلال الاستحواذ على القوة واستخدامها[1]، وذلك ضمانا لمصلحتها الوطنية التي تقتضي أمنها من التهديدات الخارجية، وبالتالي ما يحيلنا إلى الشك في هذا المدلول الناقص للمفهوم.

ثانيا: أمن الدولة الوطني (القومي) حسب المنظور المعاصر:

رغم تأكيد المنظور التقليدي الواقعي على المسألة الإستراتيجية العسكرية كبعد حيوي في تحديد مفهوم الأمن القومي الوطني للدولة، وبالتالي حصره في مسائل الدفاع والحدود والتهديدات الخارجية إلا أن المنظور الجديد للأمن أعطى أبعادا جديدة وشاملة وأكثر عمقا، فهو لم يحصر الأمن فقط في بعده العسكري وبعد القوة والصراع على السلطة بل جعله أكثر مرونة مما سبق، ونظرا للمسائل المستجدة على الساحة العامة الدولية ذات البعد العالمي في مسائل التنمية الاقتصادية وقضايا الاعتماد المتبادل الدولي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وسيادة مسألة القيم النسبية والميزات المطلقة والتكاليف الحدية، إضافة إلى الكوارث البيئية في صورة مسائل إيكولوجية، وتصاعد القضايا الإنسانية، فقد تضمن الأمن في مفهومه الجديد بعدا إنسانيا اقتصاديا عسكريا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا، وذلك في مستواه الأفرادي والمجتمعي والإقليمي ثم الدولي العالمي، وتبعا لذلك فإن "**كروز Kruse** " و "**جوزيف ناي J .Nye** " يعرفان الأمن الاقتصادي على أنه:" **غياب تهديد الحرمان الشديد للرفاه الاقتصادي**"[2]، وحسب هذا التعريف، فإن سيادة الدولة لم تعد فقط-لضمانها- رهن الأمن الاستراتيجي العسكري، بل رهن الأمن الاقتصادي أيضا، فمن أجل الحفاظ على القوة والسيادة، وجب على

---

[1] سليمان عبد الله الحربي ، المرجع السابق الذكر، ص 16.

[2] محمد شلبي ، المرجع السابق الذكر، ص 160.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدولة تحقيق وتأمين الوصول إلى المصادر العالمية من الموارد الاقتصادية الضرورية والحيوية، إضافة إلى أن أمن الدولة حسب المفهوم الجديد، يتضمن بعدا قيميا ثقافيا، فحسب كوبر " **Cooper**" ، يعني الأمن الوطني، قدرة المجتمع على التمتع بثقافته وقيمه وتثميرها.

إن التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، التكامل والتعاون وتنامي دور اللاعبين الجدد عبر القوميات والشركات الدولية، كل تلك العوامل دفعت بالتيار الليبرالي-المناهض للواقعي إلى جمل المفهوم العام للأمن أكثر مرونة.

ونجد في هذا الصدد كتاب "**روبرت ماكنمارا Robert McNamara** " جوهر الأمن " **The Essence Of Security**" ، بحيث أصبح يؤكد الأمن بالتنمية، فهو يقول:" إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة"[(1)].

مع أن كتاب "**ماكنمارا**"، جاء كتبصرة لواقع المسعى الأمني الدولي والوطني، في مرحلة السبعينيات من القرن العشرين، إلا أنه يشخص مفهوما أمنيا، نعتقد بأنه وعاء مسبق- من خلال مقدمته الصريحة- ينضح **بابستميولوجيا المـــا- بعد**، ما بعد الصراع الإيديولوجي وما بعد الحرب الباردة ونهاية الاستقطاب، مـــــا بعـــــــد الثنائـــــية القطبية **.Bipolarity**

كأنما في موضوعه حول المفهوم المرن للأمن القومي خصوصا، يشخص دعوة عامة مؤداها، أن الحرب الباردة لن تكون ساخنة فيما بعدها، فقد شخص فعلا واقعا عالميا مشحونا وبصورة متجانسة بخصائص وتطورات وأحداث ذات بعد أكثر من متشابه

هناك ملاحظة جديرة بالذكر في هذا الحد، وهي أن متضمنات الأمن بحسب هذا المفهوم، "تستوجب" بجميع أبعاد المصلحة الوطنية للدولة، وهو رهن سلطانها وسيادتها وحضورها وقوتها، إلا أن ما تناولنا بعضه في المراحل السابقة من بحثنا دل على أن –إستنتاجا-

---

(1) سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق الذكر، ص 17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أمن الدولة في بعض المواقف هو حتفها، فهي ثمن أمنها، إذا كان وقوفها وحضورها ليس عفويا في المحافل الدولية من أجل تنميتها، **فإن ذلك فعلا ارتجاعيا حقيقيا يحدث وآليا**، دونها خيار متناح، خصوصا مع دول الجنوب.

كما قد تعالت مجموعة نداءات، توجهها الرئيس نحو بناء ما يعرف "بالأمن الجماعي" **"Collective Security"** وذلك بغرض تحقيق مقولة جديدة لكل مـــــــن **"Charles & Clifford Kupchan"** مضمونها:" عملية التوازن المنظمة ذات الصبغة المؤسسية أفضل من عملية التوازن غير المنظمة في ظل الفوضى"[(1)]، وحسبهما، فإن الدول باتت تقبل التقيد ببعض المعايير والقواعد العامة المشتركة بغية ضمان هدف أمنها وسلامتها، وقد وضعا لذلك ثلاثة مبادئ مقيدة للدول هي:

1- يجب التخلي عن استعمال القوة العسكرية في تسوية منازعاتها وبالمقابل اللجوء إلى الحلول التفاوضية السلمية.

2- ضرورة توسعة مفهوم المصلحة الوطنية للدول، بحيث يشمل مصالح الجماعة الدولية ككل.

3- وجوب توطيد الثقة بين الدول كلها بحيث تعهد الدول بمصائرها إلى الأمن الجماعي.

البند الثاني: واقع الأمن القومي (الوطني) للدولة الوطنية في ظل إشكاليتي التدخل والصراع الهووي.

أولا: تداعيات تحدي تنامي خطاب الهوية على أمن الدولة القومي وانحسار الولاءات.

بالرجوع إلى الفصل الأول، وتأسيسا على التحليل الشامل الذي أجراه **"جيمس روزنو" James.N. Rosenau** ، والوارد بصورة ملخصة ضمن الجدول رقم **(1)** ، وتحديدا في تحليل المجال الثاني [المجال الجزئي الكلي **Micro-Macr** فإن الدولة أصبحت تعيش حالة من التشرذم في الداخل العام، فقد غدت ضرورة النظر في مسألة تموقع السلطة من حيث قدرتها على تلبية وتحقيق مطالب وحاجيات الأفراد والجماهير أمرا جامحا وملحا،

---

(1) **John Baylis**. "International And Global Security In The Post-Cold War Era", in: John Baylis and Steve Smith, op.cit. p 310.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذلك بأن تزايد المهارات التحليلية لدى الأفراد جعل الدولة الوطنية تعيش أزمة شرعية حقيقية*، ويضيف "**روزنو**"، بأن شرعية وجود الدولة والحكومات تتأسس انطلاقا من حجم انجازاتها في مجالات الأمن والحاجيات الضرورية[1]، فأزمة السلطة أضحت من خلالها فاعلية الدول أقل في مواجهة التحديات ووضع السياسات، والمستفيد الأكبر من هذه الأزمة، المنظمات فوق-القومية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والحركات والتنظيمات الاجتماعية المختلفة.

إذا ونحن بصدد فهم واقع أمن الدولة، نقصد الأمن الشامل بالمفهوم الحديث، وليس المفهوم الاستراتيجي العسكري فقط، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن تحول العولمة أو الكوكبة كظاهرة مركبة ومعقدة، في انعكاساتها على الوضع الاجتماعي للدولة الوطنية خصوصا في العالم الثالث، ومن حيث كون الدولة تخلت جزئيا عن صلاحياتها الاقتصادية ثم باقي الجوانب الأخرى، فقد أدى ذلك إلى إضعاف وظائفها فيما يتعلق بالأمن والاستقرار وما لذلك من أثر بالغ على طبيعة وبناء العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم ،مما أدى إلى خلق النزاعات العرقية والدينية (الهوية)، أو ما يعرف بالنزاعات الإثنية، وهو ما يهدد تماسك الدول وسياداتها.

إن بحثا في موضوع الهويات الوطنية، يستدعي تقصيا ما في الجانب النظري، على اعتبار أن هذا الموضوع، تناولته أكثر من نظرية علمية، مثل الواقعية والليبرالية ونظرية الاحتياجات الإنسانية، غير أن فهما جليا وبعمق في إسهامات كل من "**جون بيرتون**"**Burton John.** ، و "**ماكس نيف** **Max Neef** و "**أبراهام ماسلو** **Maslow Abraham** ، و "**مارشال روزنبرغ** **Marchall Rosenberg**، فقد قدم هؤلاء، مجموعة أبحاث، في إطار نظرية الاحتياجات الإنسانية **"Human Needs Theory"** ، على اعتبار أنها النظرية الوحيدة التي اتخذت من مقترب الاحتياجات الإنسانية عاملا تحليليا رئيسيا لفهم المصدر الحقيقي للخطاب الهووي، وبالتالي التوصل إلى فض أو إدارة تلك النزاعات التي باتت تعمل

---

* يمكن الإشارة في هذا الشأن إلى نظرية "**جون غالتونغ**"، **G.Galtung-** والتي تضمنت تحليلا شاملا عن علاقة الحاكم بالمحيط الدولي وكيفية تأثير هذا الأخير على الأول.

أنظر في هذا الشأن: عبد القادر محمودي،"تداعيات العولمة السياسية والاقتصادية على الدولة الوطنية" في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، المرجع السابق الذكر، ص 416.

[1] **James-N.Rosenau**,Op.Cit ,pp 16-17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على تفتيت الدول الوطنية، عبر خلق مجموعة انتفاضات وميليشيات عرقية وحركات مسلحة وجماعات عدوانية وتشكيلات شبه عسكرية، قد تلتقي، أو تتخالف أو تتصادم وهي بذلك تواجه الدولة الوطنية، وفي مشهد درامي على شاكلة ما، عبر أحد الباحثين قائلا:" ...من الميلشيات النصف عسكرية سياسية، النصف عرقية، والعصابات النصف إجرامية، النصف عرقية، في الولايات المتحدة، إلى **ثوار الشاباس** الهنود، وجماعة الدرب المضيء من إيتا **E T A الباسك** إلى انتفاضة المهمشين في الفيليبين، من ارهاصات تفكك الاتحاد الهندي، إلى تصدعات المارد الصيني، من مأساة البوسنا وكوسوفو والشيشان إلى بحيرات الدم الكبرى في إفريقيا، ومن الغوغائية المسلحة في كردستان، وصحوة الفجر إلى حيرة إيران وتساؤلات الروس"[1] ،فهي كلها بؤر توتر تهز كيان الدولة الوطنية، وهي في الواقع ليست وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة فحسب بل هي صراعات قديمة، لكنها اتخذت خلقيات جديدة فأصبحت بحال رهانات، بل تحديات جديدة تعمل لصالح كيانات اجتماعية هووية[2].

إذا النزاعات العرقية المهددة لأمن الدول منتشرة جغرافيا عبر العالم، فالسودان مثلا (إقليم دارفور)، مثال بارز في إفريقيا، وكذا "**رواندا والبور ندي وجزر القمر وجنوب إفريقيا**"، إضافة إلى ما وقع في كوسوفو، وما يجري في مناطق كالبلقـــــــان والقوقاز وشرق آسيا،ما يعبر حقيقة على حالة من التململ الإثني العرقي في مناطق كثيرة من العالم، ونظرية الاحتياجات لخصت ذلك جيدا وأعطت مجموعة افهامات جديدة حول الموضوع.ومن خلال القيام بإسقاط ما هو نظري على الصراع السيريلانكي مثلا، سوف نفهم أكثر كيف يعمل مقترب الحاجة (الأمن والهوية...) على تفكيك الكيانات الوطنية.

في دراستهم للنزاعات الدولية، طرح منظرو الاحتياجات الإنسانية سؤالا مهما **لماذا تصبح الاحتياجات الإنسانية سببا للنزاعات داخل الدول؟** وهم يبررون ذلك بحرمان الجماعات والأفراد من الحصول على احتياجاتهم على المستويات الفردية والجماعية وحتى المجتمع.

---

[1] رجب بودبوس، ماضي المستقبل: صراع الهوية والوطنية في عالم يتعولم، (القاهرة: دار قباء الحديثة ، الطبعة الأولى2008)،ص217.

[2]- المرجع نفسه، ص 218.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الإسهامات في تحليل مقترب الاحتياجات الإنسانية،ما ضمنه **"جون بيرتون"** نظريته حول العلاقة بين الحاجيات الإنسانية الأساسية وتطور النزاعات،فكانت مثار جدل بين الباحثين حول الكثير من القضايا وخاصة الباحثين الذين لا يشاركون **"بيرتون"** فكرته حول **"عالمية"** الاحتياجات الإنسانية، فكان تأثيره في المدرسة **الأنجلو-أمريكية** كبيرا،وهو من أوائل المساهمين في ما يعرف بـــ: **ورشات حل النزاعات أو ورشات حل المشاكل في حل النزاعات" Problem Solving Workship Conflict Resolution"** (*)

نظرية **"جون بيرتون"**، في حل النزاعات الدولية يمكن اعتبارها نظرية **"إدماجية"**، لأنها تهدف إلى إعطاء تفسير عام للنزاع من خلال ربط مختلف المستويات من الفردية إلى الدولية.

ومن خلالها يرى بأن السلوكات الإنسانية تكيف بالحاجيات-إذ هناك ضروريات أساسية ومحفزات لا يمكن كبحها، وهذه الضروريات أو المحفزات تقوم على احتياجات عالمية ووراثية **"Universal et Genitic"** ، مثل الحاجة إلى الهوية وذلك يظهر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي [الهوية الأمنية].

كما أن الحاجيات يمكن أن تأخذ شكلا موازيا للتغيرات الثقافية، لكنها لا تحدد بالثقافة، ولا يمكن تحقيق الاستقرار الاجتماعي ما لم تلب الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي تتعدى حدود الطعام والمشرب والمأوى لتتضمن عناصر فيزيولوجية وغير فيزيولوجية ضرورية للنمو والتطور[1]كونها تأخذ شكلا ترتيبيا بل تتفاعل معا بالتزامن.

يرى **"John Burton"** ، أنه في كل مجتمع توجد نخب وجماعات وهياكل تحصل على الكثير من المكاسب من خلال الحفاظ على الوضع القائم، وبالتالي فهي تسعى إلى مقاومة مطالب الجماعات الأخرى في المجتمع، فإذا **لم تلب القيم المؤسساتية التي غالبا ما تعمل للحفاظ على مصالح النخب المسيطرة احتياجات الجماعات في المجتمع فسوف يظهر النزاع.**وهو ما يؤكد الحالات التي تصبح فيها الدولة الوطنية أحد مصادر الخلل الأمني،

---

* وتعني: ورشات حل النزاعات والمشاكل، وتأخذ شكل موائد مستديرة يقوم من خلالها فاعلون من الدبلوماسية غير الرسمية سواء أشخاصا ناقدين في المجتمع المدني أو باحثين في مؤسسات أكاديمية وحتى شخصيات دينية بمساعدة أطراف النزاع على إيجاد حلول توفيقية لصراعاتهم وهذا حسب رأي **"رونالد فيشر"**.

(1) **Sandra Marker**. "Unmet Human Needs". August 2003. In : http://www.bejondimtractability.org/essay/human

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والاحتياجات الإنسانية ليست هي السبب في إحداث النزاعات بل تظهر النزاعات من عدم تلبية هذه الاحتياجات[1]،وهذه الأخيرة تعد أصلية وبناءة و**الترتيبات السياسية** للمجتمع، فحينما تحطم أصالة هذه الاحتياجات تفسح المجال لقيام مثل هذه النزاعات، لذلك **"بيرتون"**، يشبه مؤشرات قيام النزاع بأعراض مرض يصيب النظام الداخلي بسقوط الهياكل المسيرة ، **وفشل النظام في توفير احتياجات الشعب**، ولهذا فإن مصادر النزاعات يمكن إيجادها في الغالب في المستوى **الداخلي للدول**، وهذا ما يبرر انتشار النزاعات الداخلية إلى المجال الخارجي (الدولي).

طبق **جون بورتون"John Burton"** بشكل أكبر نظرية الاحتياجات الإنسانية على الصراعات الاجتماعية والسياسية المعاصرة[2]، ففي الصراعات الاجتماعية ينظر كيف أنه عادة الاحتياجات الإنسانية تكون مهملة، حينها تقود الجماعات إلى استخدام العنف للمطالبة بحقوقهم وإرضاء حاجاتهم، وهذا في الحقيقة يعبر عن الانسجام والتوافق في الاحتياجات الإنسانية،كما يتفق مع باقي منظري نظرية الإحتياجات الإنسانية على أنه لا توجد حاجة أرقى من حاجة أخرى، وإنما جميعها متكاملة وأساسية للحياة الإنسانية.

ويقدم **"جون بورتون"** مقترحه حول مقترب الاحتياجات الإنسانية يتمثل في: **ورشات العمل لحل المشاكل [P S،W ،]**، أو العمليات التحليلية لحل المشاكل، ووضع صيغة **"ربح-ربح" (win-win)** [3] ،كلعبة إيجابية في إرضاء أطراف النزاع بدل العلاقة الصفرية التي تؤدي إلى تصعيد النزاع.

كما يؤكد **"جون بورتون"** أن عامل التعليم ونوع الثقافة التي تكتسبها بعض الأطراف في المجتمع تدفعانها إلى العمل على إثارة وتشغيل بعض المسائل الحساسة لتجعل أطرافا أخرى بالمقابل لا إنسانية ولا اعتبارية وتهميشها مما يثير حيزا كبيرا من النقاش يصبح فيما بعد نزاعا عنيدا، مثل المفاهيم المعبرة عن طبيعة الاحتياجات كالأمن والبيئة، الاستقرار، الحرية من الخوف والقلق ومفهوم الانتقاء.

---

(1) Ibid.

(2) **Richard.E.Rebenstein**. Basic Human needs. "The Nest in Theory". in*: **International Journal Of Peace Studies.***

(3) **John w. Burton.** "Conflict Resolution: The Human Needs Demention", In: ***International Journal Of Peace,*** Vol 3, No.1.1998.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ففي موضوع الهوية، يرى **"بورتون"** بأنها تصبح أهم مشكل حينما هوية الفرد لا يعترف بها من طرف الآخر أو تعتبر منحطة أو مهددة.

وفي إطار نفس النظرية قدم كل من **[ماكس نيف، ماسلو، روزنبرغ]** مقترحا لتنمية السلم الإنساني وتحليل ظاهرة العنف ، فقد صاغ **"ماكس نيف- Max-neef** مقترحه حول السلم الإنساني، وهو يرى من خلاله، أن هذا السلم والأمن أساسهما القيام بإرضاء الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وذلك من خلال المستويات المتنامية من الاعتماد الذاتي، وبناء ما يعرف بالمفاصل العضوية للشعب بالأشكال الطبيعية للإرضاء وكذلك الوسائل العلمية التكنولوجية الحديثة، وهذا كله في إطار العمليات أو العلاقات العالمية مع النشاط المحلي، وفي إطار علاقات الأفراد مع المجتمع، ولعملية التخطيط مع الاستقلال الذاتي وللمجتمع المدني مع الدولة.**(1)**

ويؤكد **"Max neef"** على الطبيعة التكاملية للاحتياجات الإنسانية،ووصفها بأنها حاجيات أساسية للحياة الإنسانية بإمكانها خلق جو نزاعي بغياب إرضائها،كما بإمكانها كبح أطراف النزاع وميولهم العنيفة حينما يتم القضاء على الحاجة إلى إرضائها.

أما **"أبراهام ماسلو: Abraham Maslow** : يؤكد في أبحاثه بأن كل كائن بشري يحاول تحقيق حاجياته في مستوى محدد في أي وقت، لكنه لا يهتم دائما بكل الاحتياجات، بل يهتم فقط بتحقيق الاحتياجات القاعدية من الغذاء والماء، ولا يمكنه أن ينظر إلى تحقيق رغبات الانتماء والمحبة والاحترام الذاتي إلا بعد أن يلبي حاجياته حسب ما ورد في قاعدة الهرم **[هرم الحاجات عند ماسلو]**.

في حين يرى **"ماسلو"** بأن الاحتياجات الإنسانية تأخذ طبيعة تراتبية، وتحقيقها يؤدي إلى تجنب العنف، فهو يضع شكلا هرميا للاحتياجات الإنسانية، ويشدد على فكرة "فوضوية الاحتياجات"، مذكرا أن بعضها أكثر إلحاحا من الآخر، ففي المستوى الأول يضع:الماء، الغذاء،

(1) **Danielsen. Gert**." Meeting Human Needs: Preventing Violence: Applying Human Needs Theory to The Conflict In Srilanka".USAL.Septembre 2005.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المأوى وفي مستوى ثان يضع: الأمن، الانتماء، المحبة، وفي المستوى الرابع يضع التقدير الذاتي وفي المستوى الخامس يضع: كماليات الشخصية والاحترام[1].

ولتجنب العنف والصراع داخل الدول الوطنية ينبغي مراعاة ضمان وإرضاء هذه الاحتياجات وفي شكلها التراتيبي حسب ماورد في الهرم الماسلوي للحاجات الإنسانية.

يعتبر "**روزنبرغ مارشال Rosenberg،Marchall** العنف تعبيرا مأساويا عن الاحتياجات الإنسانية غير المحققة أو غير الملباة، ويتضمن ذلك أن كل الأفعال التي يقوم بها الكائن البشري تحاول إرضاء حاجاته، كما أن مقترب الحاجيات قد يحد من فهمنا للكائن البشري على أنه ببساطة عبارة عن مخلوق بيولوجي، رغم وجود صراعات حول البقاء، كما أن أغلب الصراعات تحدث بسبب الحاجيات غير المحققة للآخرين، مثل الحماية، الهوية، والتقدير، الانتساب، والتفهم وبالتالي فإن إدراك هذه الاحتياجات الأخيرة بشكل صحيح، وإعطائها أهمية أكبر كحاجيات أساسية لرفاهية كل البشرية، حينها يكون بإمكاننا توجيه صراعاتنا الحالية و العنيدة.

حسب "**مارشال روزنبرغ**"، فإن النظرة المتضاربة للحاجيات الإنسانية على أنها فقط حاجيات للبقاء، هو أيضا من جانب مرده إلى إقصاء حاجيات أوجدت في مجتمعاتنا[2]، فالحاجيات عادة مرتبطة بالضعف، والإنسان المحتاج لها يوصف بأنه ضعيف، هذا الإحساس بالضعف لدى الأفراد أو الجماعات هو الذي يثير تلك النزاعات العنيفة والمدمرة داخل الدول الوطنية، وهذا أيضا يعيق إدخال مقتربات الاحتياجات في تحويل الصراعات وتطبيق العمليات السلمية من قبل الحكومات والدول.

كما أن التواصلات العنيفة غير مجدية، لذلك ينبغي وضع نموذج للاتصال والتواصل مع حاجاتنا وحاجات الآخرين، وذلك في كل المستويات، من أجل التوسط في العديد من الصراعات العنيفة.

---

(1) **Huitt.W,**"Maslouw's Hirarchy Of Needs". Educational by Echology Internative. Valdosta. Ga.voldosta State University.

(2) **Danielsen Gert**.op. Cit.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يؤكد كل من "**روزنو**"، و "**ماكس نيف**"، على أهمية التميز بين الاحتياجات **والاستراتيجيات أو الارضاءات** في عملية تحليل النزاعات،فالاستراتيجيات والارضاءات تشيران إلى الوضعيات، في حين الحاجيات عامة وغير قابلة للتفاوض، كما أن **الاستراتيجيات سياقية وثقافية وتفاوضية ومحددة** أما الحاجيات فهي **عادة متطابقة.**

إن التفريق بين الارضاءات أو الاستراتيجيات والحاجيات هو أساس مقترب الاحتياجات الإنسانية، وعند تطبيقه فإن كل الصراعات تصبح قابلة للحل، وذلك مثلا يظهر في الصراع بين "**مصر**"، و" **إسرائيل**"، خلال الستينيات، عندما بدا وكأنه غير قابل للحل فعلا عندما أخذت عينات الاحتياجات في الحسبان،لما كانت كل دولة تريد الحصول على **شبه جزيرة سيناء**، فوضعياتها الإستراتيجية كانت غير متوافقة في حين حاجياتهما المؤكدة متوافقة، فالاحتياجات المصرية متعلقة بالهوية نظرا للأهمية التاريخية لشبه جزيرة سيناء، وإسرائيل احتاجت للحماية والأمن، وفي اتفاقية [كامب ديفيد]، ثم اكتشاف استراتيجيات جديدة غير متطابقة.

أبقت مصر على شبه جزيرة سيناء فهي محتفظة بها، بالمقابل سمح لإسرائيل بوضع قواتها هناك في حالة تأهب لوحدثت حرب[1]،وهذا ما يؤكد على وجود مقترب الاستراتيجيات البديلة التي تلبي حاجيات الأفراد.

كما يرى **"Max neef"** أن هناك بعض الإرضاءات (الاستراتيجيات) تعرقل وتعطل تلبية حاجيات الطرف الآخر تسمى **الإرضاءات المعطلة**، وهناك استراتيجيات بمقدورها تلبية احتياجات عديدة لأشخاص عديدين في نفس الوقت.

وفي السياق ذاته يضيف أصحاب نظرية الاحتياجات، بأن الثقافة والتعليم والتأثيرات الاجتماعية التي تؤثر في عقولنا ومفاهيمنا تلعب دورا كبيرا في حل الصراعات، ففي الكثير من الصراعات يتم وضع صورة عامة عن العدو، بإقناع الأفراد والجماعات باحتياجات محددة من خلال إتباع استراتيجيات محددة أيضا، وأن الجماعات الأخرى عوائق حقيقية في طريق تحقيق رغباتهم،**[احتياجات جماعات إثنية محددة للهوية والاستغلال الذاتي والحماية والمساواة، يمكن تحقيقها من خلال هامش الاستراتيجيات]**،كما أن عامل فقدان الثقة والتصورات الممكنة عن

---

[1] Ibid.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العدو، قد تقنع الجماعات بأن الحل الممكن والقبول هو **دولة منفصلة**، لكن بناء الثقة **وتخريب صور العدو** وتنمية التعاون تؤدي إلى وجود وحدات أساسية لحل الصراع بإقرار الحاجيات الإنسانية المؤدية له.

وفيما يخص دوافع نشوب الصراعات في العالم حسب المنظرين **عامل الهوية** ،بحيث يوجد في العالم اليوم الكثير من الصراعات سببها الهوية[1]،مثال ذلك الصراع بين الهنود والباكستانيين، الفلسطينيين والإسرائيليين، البيرو، والكاثوليك.

بالنسبة للجماعات الفرعية **[على أساس ديني، لغوي، إثني...]** يحدث النزاع عندما يتولد إحساس بالهوية الجماعية تجاه الطرف الأول وتجاه الخصوم، فكل طرف يعتقد بأن الصراع بيننا وبينهم **Between "us" and "them"** ، بعد ذلك تصبح هذه النزاعات مدمرة وتدوم لمدة طويلة، وتشتت الجهود المبذولة لحلها، ففي هذه النزاعات يبدو واضحا بأن الجماعات تقاتل من أجل الهويات التي تحملها والتي تميزها عن أولئك الخصوم، وتسمى هذه النزاعات بالنزاعات القائمة على الهوية: **"Identity-based conflicts"** ، فالهوية على المستوى الفردي هي الإحساس الذاتي بالتميز والذي يحمل الكثير من الخصوصيات، أما على المستوى الدولي والجماعات الإثنية فتلعب الهوية دورا محوريا في تفسير النزاعات، لذلك تشعر الكثير من **الجماعات بالجراح** عندما يتعرض من **يتقاسمونهم نفس الهوية للاضطهاد**، وأكثر من ذلك يكونوا على استعداد للتضحية بحياتهم من أجل الجماعة التي ينتمون إليها، فهم يعتقدون بأنهم لديهم أهدافا ومصالح مشتركة معها.

بعد أن تطرقنا للإطار العام النظري حول مقترب الهوية تبين بأنه أحد مصادر خلل الدول الوطنية الداخلية ،والتي تعمل على تفتيت كياناتها لصالح المجموعات الوطنية المحلية والأجنبية،ولغرض فهم واقع تلك الصور الصراعية يمكن تطبيق **مضمون نظرية الاحتياجات الإنسانية على الصراع في سريلانكا.**

عندما نحاول تطبيق أفكار نظرية الاحتياجات الإنسانية على الصراع في سريلانكا فمن الضروري النظر لكل طرف على حدا، ومحاولة تحديد **ما هي الاحتياجات التي تقف وراء**

---

(1) **Sandra Marker**.Op.Cit.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

معارضتها وإستراتيجيتها المتبعة، فحركة **"نمور التاميل"** تواصل منذ **1976** مطالبتها بدولة في شمال شرق سريلانكا أي دولة منفصلة للأقلية **التاميلية**.

حركة **نمور التاميل"** تتوقع حل القضايا المتعلقة بإقامة **سلطة حكومة مستقلة** قبل التحاور بشأن بعض القضايا الأساسية، لأن سلطة الحكم الذاتي تستجيب لحاجة التاميل لدولة،وفي هذا الشأن تشير الرئيسة **"كامراتونقا"** إلى أن التاميل يريدون حقوق متساوية ويبدون رفضا مستمرا للإهمال الذي يتعرضون له من كل الحكومات منذ الاستقلال، وتضيف أن التاميل يرفضون التجنيد الإجباري وعدم المساواة في جمع الضرائب.

هذه القضايا الخمس: **[دولة منفصلة والحكم الذاتي قبل مباشرة أي حوار وحقوق متساوية، ومواصلة رفض تجنيد الأطفال ورفض اللامساواة في جمع الضرائب]** يوضحها الجدول التالي:

جدول(7) : استراتيجيات واحتياجات حركة نمور التاميل

الاستراتيجيات المفضلة	الاحتياجات الأساسية
دولة تاميلية منفصلة	حكم ذاتي، الاعتبار، الاحترام، الأمن
سلطة حكم ذاتي قبل القضايا الأخرى	الاعتبار، الاحترام، الأمن، الأمان
حقوق متساوية	أمن، مساواة
تجنيد الأطفال	البقاء ، الإعانة والدعم
جمع الضرائب	البقاء ، الإعانة والدعم

Source:.**Danielsen Gert.**" Meeting Human Needs: Preventing Violence: Applying Human Needs Theory to the Conflict in Srilanka".USAL.Septembre 2005.

بمراجعة الاحتياجات يصبح الطرف أكثر وعيا باحتياجاته حيث يتخلى عن مطالب ويؤكد على أخرى، إعادة النظر تعد بذلك مفتاحا وتتم عبر عمليات معينة مثل الوساطة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في حالة **"نمور التاميل"***، يمكننا بسهولة فهم المنطق الذي يقف وراء السعي لدولة منفصلة تضم التاميل، مثل هذه الإستراتيجية يمكن أن تحوي عدة احتياجات ويكون من الصعب إيجاد إستراتيجية تحوي العديد من الاحتياجات بطريقة كفؤة وفعالة، هذا يبين كذلك أن الاستراتيجيات التي تحوي واحد أو إثنان من الاحتياجات، سيكون أسهل إيجاد طرق لتوفير الدعم والبقاء **"للتاميل"**، باستبدال تجنيد الأطفال وجمع الضرائب، أسهل من إيجاد طرق أخرى لتوفير الأمن والاعتبار والاحترام والحكم الذاتي.

عندما يخص الأمر استراتيجيات الحكومة، تقول الرئيسة **"كاماراتونقا"**: "بينما لا يركز التاميل على النزع المسبق للأسلحة، فإننا نلح على قبول التاميل لحل لا يمزق الدولة".

بالنسبة للتاميل، فإن نزع السلاح يجب أن يكون عندما يبدأ تطبيق الحل المتفق عليه للنزاع، ونبذ العنف يتم التعبير عنه ضمنيا من خلال اتفاقيات وقف إطلاق النار والتخلي عن مطلب قيام دولة منفصلة متضمن في اتفاقية لإيجاد حل **فيديرالي** ضمن سريلانكا الموحدة **[اتحاد سيريلانكا]**،وفيما يلي جدول يوضح مطالب واستراتيجيات الحكومة السريلانكية:

جدول(8) : استراتيجيات واحتياجات الحكومة

الاستراتيجيات المفضلة	**الاحتياجات الأساسية**
دولة موحدة، سيريلانكا موحدة	الاعتراف، الأمن، البقاء،
نزع السلاح،	الثقة، الاحترام، التقدير،
نبذ العنف،	الأمن والثقة،

Source : Gert.Danielsen." Meeting Human needs: Preventing violence: Applying Human Needs theory to the conflict in Srilanka".USAL.Septembre 2005.

إن تحديد الاحتياجات التي تقف وراء الاستراتيجيات المتبناة من قبل الحكومة تمكن من تقديم بدائل واستراتيجيات جديدة، وفي هذا الإطار تقول **"كوماراتونقا" :" لقد شهدنا واحدة**

* على الرغم من أن السنهاليين يمثلون الأغلبية العددية إلا أن معظمهم من الأميين الفقراء، في حين يمثل التاميل نسبة 23% من السكان ولكنهم أساس الحياة الاقتصادية في سريلانكا، أنظر: فايز محمد العيسوى، الجغرافيا السياسية المعاصرة، (دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى: 2003)، ص 270.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من أسوء التنظيمات المعارضة، التي تستعمل وسائل العنف الإرهابي، لكن في إطار عملية الحوار والمفاوضات نبحث عن حل سلمي للنزاع، لقد اخترنا هذا الطريق لأننا نؤمن بالحياة، لأننا نؤمن بالإنسانية، لأننا نؤمن بأن المجموعات الإرهابية اللاعقلانية، أو على الأقل البعض منها، يجب أن تعيد تقييم إنسانيتها أحيانا...".

توجد هناك بعض العراقيل واجهت حل صراع سيريلانكا: فحسب الكاتبة **"ميريام يونغ"**، ثلاثة عراقيل أساسية:

1- التنافس الكبير بين الحزبين الرئيسيين **"للسنهاليين"**، الجماعة الشعبية والحزب الاتحادي الوطني.

2- المعارضة الشرسة لرجال الدين البوذيين لأي تكييف لشكاوي **"التاميل"**، الذين ينظر إليهم كتهديد للبوذية السنهالية*.

3- عدم رغبة **"التاميل"** في مباشرة أي تسوية تستثني قيام دولة انفصالية.

إن الصراعات التي تطبع وجه العالم اليوم في معظمها تتضمن أسبابا مختلفة، خاصة الحاجة للهوية، والأمن والسلم والعدالة وغيرها من الاحتياجات المعنوية غير القابلة للتفاوض أو البيع، وهذا يتوقف على طبيعة الثقافة الأمنية، أو الضبط أو التصور الهوياتي لجماعات مختلفة، وهذا ما يظهر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أو الصراع في يوغسلافيا سابقا أو بعض دول القارة الإفريقية **مثل "رواندا وبورندي وجنوب إفريقيا ونيجيريا...إلخ"**.

عموما ، النزاعات والصراعات العرقية الدينية العنيدة أصبحت أكثر قوة وانتشارا مما كانت عليه في السابق ضمن مرحلة الحرب الباردة،ومن أسبابها الرئيسية عنصر الهوية والاحتياجات والارضاءات، وهي بذلك تفرض على الدول تحديا جديدا من الداخل بغية العمل على تفتيتها لصالح كيانات جديدة منها القوى الإجتماعية.

* تتمثل نسب الأقليات في سيريلانكا حسب الديانات كما يلي : البوذية 70%، الهندوس 15%، المسحين 8 %،والمسلمين 7% حسب احصائيات 1999.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: دواعي التدخل في الشؤون الداخلية وحجم تداعياته على سيادة الدول.

-Intervention and Sovereignty-

من بين أهم وأدق الصياغات الحديثة لمفهوم السيادة، ما تفضل به الاتجاه الذي يتزعمه "**Francis H Deng**"، وغيره وذلك في الكتاب المعنون بـــ: **Sovereignty as Responsibility**، بحيث تعني السيادة المعنى العام المندرج ضمن إفهام كونها لا يجب النظر إليها كامتياز مطلق، وإنما يمكن تعليقه إذا ما أخفقت الدول في أداء واجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها.

إذا فالدولة التي تبحث عن الأمن القومي ينبغي عليها من جهة أخرى أن تحافظ على السلام والأمن الوطني، وأن تهتم برفاهية مواطنيها وحمايتهم، إذا لم تف من حيث طبيعة وحجم إمكاناتها بكل ذلك الواجب يسعها بعد ذلك وبصورة آلية الترحيب بالمساعدة الخارجية أو ما عرف بالتدخل لأغراض إنسانية.

لقد أكد « **Deng** » مرة أخرى على أن السيادة يجب أن تتضمن واجبا خارجيا يقضي بالتدخل عسكريا إن لزم الأمر، إذا ما لم تنجح الدول في تحمل مسؤولياتها، وهنا نلمس اتفاقا ضمنيا مع دعوى "**برتران بادي**"، حول واقع الدول بين المراوغة والمسؤولية.

لكن قبل ذلك، ينبغي تأكيد المبدأ الدولي السائد، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهذا المبدأ يحرم الحرب، ويشرعن عقوبات ما على الأطراف المتدخلة في الشؤون الداخلية للدول، على اعتبار أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أمر تقره وتؤسس لبقائه عدة مواد من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1].

---

[1] في هذا الصدد بالإمكان الرجوع إلى:

Ghazi Gherairi, Et Autres, Affairs Et Documents De Droit International , Tunis : Centre De Publication Universitaire, , 2005, p p27-34.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بيد أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، اتسمت بحالات عنفية عنيدة داخلية كما اتضح في أكثر من دولة وفي القارات الخمس، أن قدرات الدول والحكومات تصبح غير ذات جدوى **إذا ما تولدت طاقات عكسية منتجة لبلادة الدولة.**

وفي هذا الشأن يثير "**J Nicholas wheeler**، " سؤالا مهما مفاده:"...هو ما إذا كان يتعين علينا إضفاء الشرعية على التدخل العسكري ضد الدول انتهاكا لمبدأ السيادة حين تقوم الحكومات بانتهاك حقوق الإنسان بشكل فاضح ضد مواطنيها، أو عند انهيار هذه الحكومات إلى درجة دخولها في حروب أهلية واضطرابات داخلية"[(1)].

هذا السؤال يبدو جوهريا بالفعل إذا ما فتشنا بشكل أكثر عمقا في خفايا وخلفيات دواعي التدخل الأجنبي الدولي الجماعي أو الفردي، مع تحفظات كثيرة واردة ضمنا، تتأسس على الازدواجية المماثلة في سيرورات عمليات التدخل الواردة في أكثر من مشهد عبر خارطة العالم الجغراسياسية (الجيوسياسية).

وربما الشيء الذي يطبع أكثر تلك المشاهد، هي المزاوجة ما بين حالات تدخل قسري لأغراض إنسانية كما والتدخل غير القسري (بعيدا عن العنف)، **Non-Forcible Humanitarian Intervention**.

إذا بغض النظر عن كل تلك الحوارات عن مدى نجاح أو عدم نجاح عمليات التدخل القسري أو غير القسري في أكثر من حالة في العالم **Were The Interventions Successful ?** ، ينبغي التأكيد بصورة أقل انتباها إلى أن حالات التدخل الماثلة في إفريقيا وكوسوفو (أوروبا)، وآسيا وأمريكا اللاتينية، كل تلك التدخلات تعبر عن كونها تحديات ورهانات أمام الدولة الوطنية، أمام قدراتها، سيادتها، فهي بمثابة المحك الذي عبره ومن خلاله تكسب الدولة الأمن أو تخسر الشرعية أو تصبح أكثر عرضة لأجندات واملاءات قوى أجنبية قد يحدث أن تكون مرات ذات نوايا تضامنية، أما أنها لا تنجح في خطابها الأمني الوطني إذا ما تصادفت حالة ضعفها مع نوايا عنفية صامتة وأكثر قوة.

---

(1) **Nicholas J, Wheeler** & **Alex J.Bellamy**, Humanitarian Intervention In World Politics, In: John Baylis & Steve Smith,OP,cit. p, 556.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذلك بأن الكثير من المشاهد في العالم عبرت وبقوة عن سلوكات متعمدة اندرجت بصفة رسمية ضمن خانة تصرف عصابات القتل المستغل لسلطات الدولة كترخيص يمنحها الحق في القيام بأعمال القتل والقهر أو الإبادة، فهي في هذه الحـــــــالات تتصرف **"كدولة قتلة"***، وهو ما يثير الشك والريبة في مسألة استحقاق تلك الدول حق الحماية والسيادة والحرية القهرية في إطار من الشرعية السيادية المطلقة.

نظرا لجملة اعتبارات رئيسية في هذا السياق يتضح أن هناك تجاذبات الموافقة وعدم الموافقة حول شرعية عملية التدخل خصوصا التدخل لأغراض إنسانية **Humanitarian Intervention**، وهي في الحقيقة تتأسس على أهم بعض المفاهيم التي أدرجها **« Vincent R، J »** ،والمتعلقة بعملية التدخل كونه:" هو الأعمال التي تقوم بها دولة ما، أو مجموعة في إطار دولة ما، أو مجموعة من الدول، أو أي منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهو عمل منفرد له بداية ونهاية، وهو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل، وليس بالضرورة أن يكون هذا العمل قانونيا أو غير قانوني، ولكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية"[(1)].

رغم بعض الانتقادات التي يمكن الإشارة إليها عبر هذا السياق لهذا المفهوم أو هذا التعريف فإن مدرستين أو اتجاهين رئيسيين تجاذبا هذا الموضوع من خلال موضوع شرعية التدخل:

1- حجج دعاة نظرية المجتمع الدولي التضامني: The Solidarist .

وهم يحاجون بوجود حق قانوني وواجب أخلاقي للتدخل لأغراض إنسانية وهذا تأسيسا على مجموعة أدلة وتبريرات أهمها أن:

- ميثاق الأمم المتحدة تكفل بإلزامية الدول بحماية حقوق الإنسان الأساسية.
- أن القانون الدولي العام يعطي الحق بالتدخل لأغراض إنسانية.

---

* يعرفها ويلر **wheeler** : بأنها الدولة التي تقوم فيها الحكومة بانتهاك حقوق مواطنيها بشكل خطر وتتورط في أعمال القتل الجماعي، و/ أو المجازر الجماعية، وهو ما حصل في دول كثيرة في إفريقيا على وجه الخصوص، مثل رواندا وجنوب إفريقيا، السودان...،وغيرها من الدول التي فيها جماعات انفصالية أو حالات ميز عنصري [الأبارتايد].

(1) **Nicholas J, Wheeler** & **Alex J.Bellamy**,Op ,Cit. p557.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن رواد هذا الإتجاه: **"مايكل رايزمان Michael Reisman "** و **"مرايز ماكدوغال ،Mryes Mcdougal .**

2- اعتراضات أصحاب نظرية المجتمع الدولي التعددي: "الواقعيون"Realists Objections To Legitimizing Humanitarian Intervention.

وهي تتلخص في خمسة اعتراضات **objections** رئيسية هي [1]:

- أن الدول لا تقوم بالتدخل لأسباب إنسانية في المقام الأول.

***States Don't Intervene For Primarily Humanirarian Reasons**

بل المصلحة القومية هي الاعتبار الأول والأخير لتراعات التصرف في هذه المسائل.

- لا يسمح للدول بالمخاطرة بأرواح جنودها على مذبح المصالح الإنسانية.

***States Are Not Allowed To Risk Their Soldiers Lives On Humanitarian Crusades.**

فالواقعيون يتصورون بأن تصرفات الدول عقلانية وهي تتأسس بالدرجة الأولى على متضمنات واعتبارات المصلحة الوطنية للدولة وهذه العقلانية واقعة ضمن حالة من فوضى حقوق الإنسان.

- مشكلة إساءة التدخل: **The Problem Of Abuse**

- إضافة إلى ازدواجية معايير التدخل اعتبارا للتكاليف المحسوبة.

- أيضا اعتراض آخر تتمثل في الخلاف حول المبادئ الناظمة لحق التدخل لأغراض إنسانية.

في هذه المسألة: يرى" **نيكولاس ج، ويلر " ،Nicholas J،Wheeler**

بأن الاعتراض على التدخل لأغراض إنسانية من وجهة الواقعين يؤكد أنه "لا يجوز تسويغه على أنه شكل استثنائي لمبدأ عدم جواز استخدام القوة" [2].

الكثير من الدول في عالم ما بعد الحرب الباردة ، أصبحت تستغل أكثر اعتراضات الواقعين لصالح تماديها غير المبرر في قهر القوى المعاكسة لتوجهاتها السياسية، وهي بذلك تعيش

---

[1] - Ibid,pp.558-559

[2] .Idem,p 559.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حالة من عدم التوفيق ما بين المقدرات الضبطية محليا ودرجة وفائها بمستلزمات الاستقرار العام من جهة والنداءات والأصوات العنفية المضادة من قبل ممثلي الولاءات العامة، وهذا يدل بدوره عن أن من دواعي التدخل ازدواجية الأسباب وتوزعها بين كونها ذات أبعاد داخلية وأخرى خارجية فقد تتراوح ما بين ضعف الدول في الداخل تجاه مسؤولياتها إضافة إلى نوايا الأطراف الأقوى المبينة على أساس المصلحة القومية الخاصة بها.

ولقد تعددت أوجه وأساليب التدخل في شؤون الدول الداخلية، وهذا نظرا لطبيعة القضايا الداعية لحدوث مثل هذا التدخل، وكذلك توجهات وقدرات الدول ونواياها عندما تتولى الوصاية على القضايا الأمنية تجاه الدول غير الآمنة وغير المستقرة.

حسب معيار هدف الطرف المتدخل المعتمد في تصنيف أنواع التدخل يوجد نوعان:

1- تدخل هجومي: Offensive ويكون في شكل استعماري عسكري مسلح تفقد عبره الدولة المستهدفة سيادتها كلية، ويتأسس على طبيعة دافع المصلحة الخاصة للدول الهجومية ومن الأمثلة على ذلك والتدخل الأنجلو-أمريكي في العراق والسودان وليبيا، أو إسرائيل في لبنان، أو روسيا في جورجيا مؤخرا.

2 - تدخل دفاعي: Defensive ويكون في حالة ما إذا كان النزاع الداخلي في دولة ما يجسد تهديدا لأمن مصالح الدول المجاورة جغرافيا وبالتالي يصبح هدف هذا النوع من التدخل منع حالة انتشار ما لهذا النزاع خارج حدود تلك الدولة الأم، ومن الأمثلة على ذلك: حالة تدخل الأوروبي في كوسوفو، وكذا التدخل التركي في شمال العراق، والتدخل الفرنسي في إقليم الباسك، إضافة التدخل الصيني في أوروبا وباكستان، ثم التدخل النيجيري في ليبيريا، وهذه التدخلات تندرج ضمن ما يسمى التدخلات الوقائية على غرار التدخلات الأمريكية بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** في العراق وأفغنستان.

كما يشير **جيمس كورث James Kurth** بأن هناك أربعة نماذج للتدخل هي باختصار:

- نموذج الامتناع The Abstention Model ، ويكون في حالات التصعيد القصوى لكوارث ضد المدنيين، بحيث لا يتوافر الغطاء القانوني للتدخل لأي طرف من الأطراف، مثال ذلك حالة (رواندا 1994)، ومن العوائق والحسابات في هذا الموضوع، حساب الكلفة وعامل الزمن.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **نموذج الإغاثة (النجدة) The Relif Model**: ويكون في حالة الكوارث أو الجرائم الإنسانية، وهو ليس نموذجا مستقرا ولا ناجحا دوما، مثال ذلك، التدخل الأمريكي في خلال إدارة "كلينتون" في الصومال، كذلك التدخل الأممي (UN) في البوسنة (1993-1995).

- **نموذج الإغاثة القصوى: The Relief Plus Model**

ويكون في حالة منع السلطة لأية مساعدات أو إغاثات خارجية، وبالتالي يقوم هذا النوع من التدخل بغرض الإطاحة بالحكم، وتنصيب مسئولين أو رؤساء جدد موالين، ومثال ذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هاييتي **1994**، وفي نيكاراغو وغرينادا، وبنما سابقا مع مطلع القرن العشرين.

- **نموذج إعادة البناء The Reconstruction Model**

هدفه تنظيمي، إصلاحي، من خلاله تهدف الدول المتدخلة إلى إعادة أعمار الدول المنهارة، مع التزام الدول هذه فيما بعد باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن الأمثلة على هذا النوع نجد تدخل الناتو-**NATO** –و- **Un**- في البوسنة وكوسوفو، وتدخل**UN** في تيمور الشرقية. وعلى العموم، فإن موضوع واقع الدولة الوطنية ضمن هذا المدخل التحليلي ذو الطابع الخارجي يحيلنا مباشرة إلى تأكيد النقاط الرئيسية التالية:

1- أن عمليات التدخل الفردي أو الجماعي في الشؤون الداخلية للدول وبغرض الدواعي الإنسانية، لا تمثل أكثر من متغير جديد بوسائل وأدوات وأهداف جديدة وهو ذو بعد خارجي، عبره أصبحت سيادة الدول والحكومات وقدراتها قيد التآكل ودون الاعتراف المعهود، وأن سلوك بعض الدول المعنية ضد هذه العمليات وعدها تدخلا قسريا وتعبيرا عمليا على هشاشة القانون الدولي والفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة، إنما يدل على حجم الارتطام غير الطبيعي ما بين السيادة التقليدية للدول ونزعات التدخل.

2- أن شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد مصدره الشعب فقط ولكن ذلك أصبح أكثر اتصالا مع حقيقة أن الدولة ليست عنصرا أو مصدرا ما من مصادر الاضطراب والفوضى في المجتمع الدولي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- أن عمليات التدخل في الشؤون الداخلية وحكومية وشركات ومنظمات عالمية تعمل على كشف الدولة التي تمارس القتل والإبادة، ما يؤكد فعلا دور التفاعلات في ذلك.

4- أن التدخل يعمل باتجاه معاكس، فهو تحدي معاكس وخارجي لتحدي الهوية، الداخلي، وكلاهما يستدعي حالة من المسؤولية الدولية من أجل العمل على ضبط الواقع الأمني للدول، .بما يستدعي إعادة تحديد مفهوم جديد للسيادة والأمن. بما يعني تغليب مفهوم المسؤولية الدولية.

الفرع الثالث : انعكاسات تنامي خطاب الفجوة الاتصالية وأثر ثورة تكنولوجيا المعلومات على الدولة الوطنية.

في أكثر من موقف، يؤكد الكثير ممن عايش مرحلة ما بعد الموجة الصناعية الأولى والثانية، وبالتحديد ممن كتب عن واقع ما بعد الحرب الباردة، أمثال **"جوزيف،س، ناي (الابن)"**، و **"ألفن توفلو"**، وغيرهم، أن الدولة الوطنية والحكومات بصفة كبيرة وتحت وطأة ما يعرف بالموجة التطورية الثالثة (ثورة المعلوماتية)، وتنامي ثقافة الإعلام والاتصالات عالميا، لاقت عدة ضربات جدية وحصريا على مستوى العمق، مستوين السيادة والسلطة وعمليات صنع القرار السياسي، وقد تشوهت قدراتها الإعلامية وتآكلت الطبيعة التقليدية لوظائفها الاتصالية.

كما أن موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومسألة الفجوة الكبيرة ما بين **إعلام المركز وإعلام الهامش أو الأطراف** كما يشير بذلك **"سيز هاملينك"Homelink Cees "**، في كتابه "اختلال الميزان المعلوماتي، القلب والمركز، الصادر عام **1990**[1]. قد اكتسى أهمية بالغة قصوى في عالم مرحلة ما بعد الحرب الباردة، اعتبارا لكون هذه الثورة التكنولوجية الحاصلة على مستوى الاتصال والإعلام بإمكانها إدخال المجتمعات الإنسانية في حيز متطور قائم على محورية المعلومات والمعرفة، وبالتالي ثورة قادرة على تغيير العلاقات الاجتماعية وإعادة تشكيلها[2].

---

[1] شوقي جلال، العولمة: الهوية والمسار، رؤية عربية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، جانفي 2007)، ص 94.

[2] مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي، (عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002)، ص 52.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فما هو مفهوم ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لحاصلة وذات البعد العالمي والتي من خلال وسائلها المتاحة وفرت هامشا تساؤليا كبيرا عن صيرورتها، في الضغط باتجاه تحجيم السيادة الاتصالية للدولة، وكذا إعلامها الوطني، فما هي الكيفيات، بل الميكانيزمات والآليات التي عمل عبر قناتها خطاب إعلامي ما في اتجاه إحداث فجوة اتصالية ذات بعد عالمي بما غير طبيعة العلاقات الدولية التقليدية؟ وهو ما دفع بالكثير إلى التعليق عن الهيمنة الاتصالية من خلال **قوة رأس المال المعلوماتي.**

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مدخل مقاربة المفهوم والمحددات.

إن ما قيل وفي أغلب المناسبات البحثية والفكرية، عن أن عالم ما بعد الحرب الباردة يشهد درجة كبيرة ومتصاعدة من التطور التكنولوجي، أكبر من ذي قبل- حتى مرحلة الحرب الباردة نفسها لم تكتس تلك الصبغة **التكنولية**- الهائلة كما هو حاصل اليوم.

إنما تلك الثورة المعلوماتية والاتصالية عالية الفعالية والرشادة والسرعة، ورغم ما جاد به "**روبرت دارنتون**"، المؤرخ من جامعة "**برينستون**"، "أن كل عصر هو عصر معلومات، بطريقته الخاصة به"[1] ، إلا أن الكثير من المفارقات صبغت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي هذا الصدد يقر "**جوزيف س ناي (الإبن)**"، **Joseph S،Nye (JR)**، بأنه رغم أن رجل الدولة والفيلسوف الإنجليزي "**فرانسيس بيكون**"، أكد على أن "المعلومات قوة"، فإنه لم يكن يستطيع أن يتصور ثورة المعلومات في عصرنا الحالي قبيل بداية الألفية الثالثة، "...إن ثورة المعلومات الحالية تقوم على قفزات التقدم التكنولوجي في أجهزة الكمبيوتر، والاتصالات، والبرمجيات، التي أدت بدورها إلى انخفاضات كبيرة ومفاجئة في كلفة معالجة المعلومات ونقلها، ذلك أن ثمن الكمبيوتر الجديد راح يتناقص بمقدار الخمس (1/5) في كل سنة منذ سنة 1954، وارتفعت تكنولوجيات المعلومات من 7% إلى نحو 50% من الاستثمار الجديد في الولايات المتحدة، كما أن القوة الكمبيوترية راحت تتضاعف مرة كل ثمانية عشر شهرا طيلة السنوات الثلاثين الماضية، بل أسرع من ذلك في الآونة الأخيرة، وهي الآن تكلف أقل من **1%** من

---

[1] روبرت دارنتون، "مجتمع معلومات مبكر"، نقلا عن: جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، تعريب: محمد توفيق البجريمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى 2003)، ص 92.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كلفتها في أوائل سبعينيات القرن العشرين..."[1]. هذا، ويؤكد **جوزيف ناي (الابن)**، عن أن حركة المرور على الإنترنيت قد ظلت تتضاعف مرة كل مئة يوم على مدى السنوات الماضية، وفي سنة 1993 كان هناك نحو خمسين (50) موقعا على الشبكة العنكبوتية في العالم، ومع حلول نهاية عقد التسعينات زاد العدد على (5) ملايين[2]، والجدول الموالي يعطي نظرة إحصائية حول استعمال الإنترنيت باعتبارها أحد المكونات الفاعلة على الساحة العالمية وبقوة، إضافة إلى أرقام الخطوط الهاتفية، أعداد المشاركين عبر خطوط هاتفية، وهي كلها مؤشرات حديثة لعام (2000) وفي بعض الدول المختلفة:

---

[1] جوزيف س.ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، تعريب: حمد توفيق البجريمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى 2003) ص 92-93.

[2] المرجع نفسه، ص 93.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم(09) : الإمكانيات المتاحة لبعض الدول في استعمال التكنولوجيا المتقدمة.

Indice composite de diffusion des tic pour certains pays en 2000 pour 1000 habitans

	عدد الخطوط الهاتفية	رقم الاشتراكات ضمن الهواتف النقالة	عدد مستخدمي الإنترنيت	رقم الحاسوب الشخصي		الترتيب من 1-152
النرويج	72.91	70.26	4905.24	49.05	82.87	1
إيلندا	8.67.64	66.98	5978.65	39.15	80.68	2
الو.م.أ	67.30	40.00	3465.78	58.52	70.58	8
سنغافورة	48.45	68.38	2986.78	48.31	66.86	9
كندا	65.45	22.55	4130.07	39.02	59.49	18
اليابان	55.75	52.62	3044.36	31.52	57.54	20
فرنسا	58.02	49.41	1445.58	30.48	50.15	25
إفريقيا الجنوبية	12.53	12.01	549.38	6.18	12.03	69
البرازيل	14.87	13.64	293.92	4.41	11.36	71
الصين	8.58	6.67	176.06	1.61	5.84	86
الهند	3.20	0.35	49.39	0.45	1.43	120
بنغلاديش	0.34	0.12	3.94	0.10	0.19	147
إيثيوبيا	0.37	0.03	1.59	0.10	0.17	150
مالي	0.25	0.04	9.12	0.10	0.17	151
النيجر	0.18	0.01	2.88	0.04	0.08	152

Source: **Vedel Thierry**, "L'Information Et De Technologies Inégalités Et Mondialisation", Cahiers Francais,la documentation francaise, N 305,P 56.

إذا بالفعل، وكما وضح الجدول، تلك الفروقات الهائلة ما بين الدول المتقدمة والصناعية وتلك الدول الفقيرة والسائرة في طريق التنمية، فروقات كبيرة جدا من حيث القدرات الإعلامية وحجم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والإعلام، وذلك رغم أسطورة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

"كونية العالم قرية " **Le Mythe Du "Village Global "** والتي تفضل بها عالم الاجتماع الكندي**"ماك لوهان مارشال"**عام **1962"Le Sociologue Canadien Mc Lohan"** [1]

وبغض النظر عن البحث في أسباب اللامساواة والاستراتيجيات التنموية في الجانب الإعلامي في الجدول النامية، فإن المرحلة الأخيرة تميزت فيها ثورة المعلومات ليس بسرعتها فحسب بل أيضا هناك تغير حساس الأهمية تمثل بالأساس في الانخفاض الهائل في تكاليف نقل المعلومات .بما أدى إلى صعوبة استيعاب حجم المعلومات والاتصالات المنقولة عالميا، ونتيجة لذلك،" انفجار في المعلومات، تشكل الوثائق جزءا ضئيلا منه، وحسب أحد التقديرات هناك 1،5 مليار جيغابايت من المعلومات الرقمية المخزونة مغناطيسيا أي **250** ميغابايت لكل واحد من سكان العالم... وعند مطلع القرن الحادي والعشرين كان هناك 610 مليارات رسالة إلكترونية و **2،1** ملياري صفحة ساكنة على الشبكة العالمية **"World Wide Web"** [2] .

من كل ما تقدم عن بعض الجوانب الاحصائية حول ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فإن الإطار المفهومي العام لهذا المقترب التحليلي سوف لن يتجاوز على أقل تقدير، الحصر المنهجي لمجالات وأدوات الفعل التكنولوجي على اعتبار أنه تغير صاعق ومفاجئ في هذه المرحلة أفرز الكثير من التحديات والتداعيات أكثرها سلبية على الدول والحكومات وسياداتها و على العموم، فإن هناك ثلاث ثورات رئيسية:

***الثورة المعلوماتية:** وتتضمن ذلك الانفجار المعرفي الضخم، وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على حجم المعلومات المتدفقة وإتاحته للباحثين والمهتمين وصانعي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد، وذلك عبر أساليب وبرامج جديدة ومعاصرة تعمل على تنظيم المعلومات، تعتمد في الدرجة الأولى على الكمبيوتر واستخدام تقنية الاتصال لمساندة مؤسسات المعلومات[3].

---

[1] -**Vedel Thierry**, Mondialisation,Inégalités Et Technogies De L'infomation Et De La Comminication, **Cahiers Français**, La Documentation Française, n°305,p55.

[2]- جوزيف س، ناي (الابن)، المرجع سابق الذكر، ص 95.

[3]- ثامر.ك. محمد، "تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية"، في: **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 100، ت1 / أكتوبر، ت 2/ نوفمبر 2000، ص 36.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

***الثورة في وسائل الاتصال:**والتي تمثلت بالأساس في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في المجال السلكي واللاسلكي، وهي تشمل التطور في النصوص المتلفزة والأقمار الصناعية والألياف البصرية، وهي ثورة نظم وتقنيات وأدوات الاتصال والتواصل الجماهيري والشخصي.

***الثورة في مجال الحاسبات الإلكترونية:** وهي التي تتضمن التطور غير المحدود في عمليات إنتاج المعلومات المختلفة وفي إدارة نظم وشبكات المعلومات[1]، وذلك عبر مختلف الطرق والأشكال سواء المعلومات المصورة أو المسموعة أو المرئية أو الممغنطة، وبثها من خلال تركيبة أو توليفة من المعلومات الإليكترونية الحاسبة ووسائل وأجهزة الاتصال.

ربما من الضروري هنا الاستنتاج بأن من إفرازات ومآلات الوضع التكنولي الجديد أو ما يعرف "بالمعلواتصالية"، العالمية الجديدة، هو أن "الفضاء الالكتروني للمعلومات قد أصبح وسيط المستقبل في علاقة الدول بعضها ببعض، وهو وسيط يسمح بقيام مشروعات متعددة الجنسية وأسواق عالمية ووسائل إعلام عبر القارات وأعالي البحار"[2].

كما تم تأكيده في أكثر من موقع من جسم هذا البحث، فإن موضوع الثورة المعلوماتية وتكنولوجيات الاتصال، لن يتم الإقرار في معظم المحاولات بإمكانية فصله المادي عن صيرورة العولمة وصيرورة النظام العالمي للحكم-فالعولمة هي المحك الأكبر والذي من خلاله وداخل نسقه الكلاني، يدرج النقصي على استبيان عقد اللامفاصة ما بين ما يحصل على مستوى الأدوات والتقنيات وحجم الفجوة الاتصالية الكبيرة والتي عبرها ومن خلال فهم آلياتها وأدوات ومؤسسات فعلها العالمية البعد، سوف نستجدي أكثر تداعيات ذلك على الدول الوطنية وقدرات الحكومات الضبطية في المجال نفسه.

لذلك سوف نقتصر في عملية فهم انعكاسات وتحديات الثورة المعلوماتية على الدولة الوطنية وسيادتها الإعلامية من خلال شرح المضامين والأدوات التي ساعدت بطريقة أو بأخرى على تنامي خطاب الفجوة الاتصالية وبالتالي ما آل إليه واقع الإعلام الوطني وإمكانياته التقليدية، فالمقصود بالفجوة الاتصالية، تلك الحالة السائدة عالميا والمتسمة بالدفق المعلوماتي أحادي الجانب، إذ هو من الشمال إلى الجنوب بنسبة 100 إلى **1**، علاوة على أن المعلومات

---

[1] المرجع نفسه، ص 36.

[2] نفس المرجع ، ص 36.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تخضع إنتاجا وصياغة لحساب المركز[1]. وفي نفس السياق يدرج **"هاملينك"**، جملة احصاءات هامة (1989)، للتحليل بحيث:

✖ بلدان الأطراف تملك 4% فقط من عتاد الكمبيوتر في العالم.

✖ 75% من تليفونات العالم (700مليون جهاز)، موجودة في أغنى **9** دول هي دول المركز، بينما البلدان الأفقر تملك أقل من 10%.

✖ 39 بلدا من بلدان الأطراف ليس بها صحف يومية، و**30** بلدا من بلدان الأطراف بها صحيفة واحدة.

✖ الولايات المتحدة بها عام 1995 أكثر من 1600 صحيفة يومية.

✖ يوجد في كل بلد أوروبي في المتوسط 1400 مكتبة عامة، بينما إفريقيا كلها بها 18 مكتبة عامة فقط.

إذا وبحسب كل هاته المعطيات عن الثورة الهائلة للمعلومات وشبكات الاتصالات المعقدة في إطار من فجوة كبيرة قابلة للتوسع، فإن الدولة الوطنية قد تأثرت وبشكل رسمي، خاصة وأن المعلومات أصبحت اليوم كأحد معايير ومكاسب القوة وأحد المحددات الرئيسية للأمن القومي للدول، كون وجود علاقة وطيدة ما بين القوة في السياسة العالمية والدفق المعلوماتي، وهي في الواقع تحتكم إلى طبيعة وأبعاد المعلومات. والتي تتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسية[2]:

- **البعد الأول**: تدفقات البيانات مثل الأخبار والإحصائيات عبر الحدود الدولية.
- **البعد الثاني**: المعلومات المستخدمة للحصول على ميزة في الأوضاع التنافسية.
- **البعد الثالث**: المعلومات الاستراتيجية، (قطاع المخابرات).

عبر هذه الأبعاد الثلاثة، بالامكان في حالة التحكم فيها بصورة عقلانية ، استثار الدول والحكومات الرسمية ببقائها من خلال ضمان قدراتها السيادية، ومعنى ذلك أن الدول

---

[1] شوقي جلال، المرجع السابق الذكر، ص 97.

[2] جوزيف س. ناي (الابن)، المرجع السابق الذكر، ص ص 132-133.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المستفيدة من هذه الأبعاد إنما بإمكانها الإبقاء على حيوية هيئات صنع القرار داخلها، إضافة إلى اكتساب قدرات تنافسية تجارية وعسكرية، إضافة إلى ضبط الأمن القومي من خلال البعد الاستراتيجي ذو العلاقة بالإطار المخابراتي.

يمكن أن نخلص في النهاية إلى أن ثورة المعلومات الحاصلة أثرت بدرجة كبيرة ومتفاوتة على طبيعة العلاقات الدولية وعلى سيادة الدول، وقدراتها وبرامجها وحجم الولاءات العامة، وقد يجد هذا الكلام برهانه في ذكر العناصر الآتية.

1- أن ثورة المعلومات أصبحت ذات بعد دولي، فرضت وضعا جديدا، تشابكيا وبدرجات متفاوتة، ذلك بأن نظام الفضاء الالكتروني المفتوح قلص معلوماتيا تلك الاعتبارات التقليدية للجغرافيا السياسية، بما وضع الدول محل التجاوز، وهي ضمن علاقات دولية ذات ديناميات متفاوتة، وغير متجانسة، فالمعارف والمعلومات أصبحت بمثابة قوة طاغية على الحدود، بل لا تعترف بها ماديا وسياسيا وهو ما وضع السيادة محل جدل.

2- أن الدول أصبحت تلعب دور المتفرج على المسرح العام للأحداث، فقد ولدت بيئة قرار جديدة مفروضة على كل الفاعلين الدوليين. بما يجب البحث عن أطر تكيف جديدة. كما قد برز نوع جديد من الدبلوماسية، تدعى دبلوماسية الأقمار الصناعية أو دبلوماسية الإعلام الالكتروني.

الأمر الذي أدى إلى اختزال بعد المسافة الدبلوماسية التقليدية وتقنيات الوساطة في حالات فك الصراعات أو فض النزاعات العنيدة، فقط ليس الأشخاص كما كانوا في السابق مادة وموضوع التقارب والتجاذب أو التفاوض، بل المعلومات والتكنولوجيا أيضا.

3- أن ما يمكن أن يسمى فعلا بالمفارقة هو أن بقدر ما تحدثه **"مفارقة الوفرة"**، ذاتها حسب تعبير جوزيف س. ناي (الابن)- وضمن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال هذه حول القدر العالي من التوحيد والمركزة على النطاق العالمي ووفق ما تقتضيه مصلحة دول المركز بقدرها تفضي إلى مزيد من التفكك واللامركزية في دول المحيط ولمصلحة دول المركز[1].

[1] ثامر.ك.محمد، المرجع السابق الذكر، ص 38.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهو ما أفرز مجموعة متشتتة من الولاءات العامة لمجموعات غير رسمية، ليست الدول بل كيانات أقدر من الدول على الاعتداء بمكاسب الثورة المعلوماتية وآلياتها الجديدة.

4- رغم كون الدول في السابق، أقدر على ضمان سيادتها الإعلامية، إضافة إلى التحكم بشبه الكامل في عمليات التدفق المعلوماتي إلى داخلها، فهي اليوم غير قادرة على فهم وتحليل هذا الكم عابر القوميات والمتجاوز لحدودها، وبالتالي عدم إمكانية توظيف ذلك ضمن أجندتها السياسية، فكيف أمكنها ضبط وتنظيم وممانعة ذلك وفي كل الحالات.

5- من النتائج التي أفرزتها تحليلات البعد الإعلامي العالمي الجديد خصوصا في المراحل الموالية لنهاية الحرب البارة، تزايد الدعوات نحو إعادة تعريف مفهوم الحرب، وهي دعاوى تنحو إلى التخلي أو التحول من قوة القوة (قوة العضلات والبنى)، إلى قوة المعنى أو العقل، وهي دعاوى جديدة في إطار قوى التكامل والاندماج، إنما تدل على أن القوة الاقتصادية **(القوة الناعمة والطرية)** قد تمثل حجر الزاوية في العلاقات الدولية.

إذا هذه أهم بعض المتغيرات الجديدة لثورة المعلومات والاتصالات في مستواها وبعدها العالمي، وقد يتضح جليا بأن الدول والحكومات وفي إطار العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت أكثر تبدو ضعيفة، وغير متزنة الأفعال وهي دول لا ممانعة، بل دول منقسمة ومشتقة الانتباه أكثر من أي وقت آخر، وفي هذا الصدد، ينبغي أن نؤكد بأن معظم الدراسات الحديثة حول الموضوع تقر بحالة تفاوت الحاد، في المضار والتداعيات التي أفرزتها حيثيات التحدي التكنوإتصالي العالمي، وذلك فيما يتعلق بدول الشمال ودول الجنوب.

الدول النامية على وجه الاعتبار خاضعة لحالة من الدفق غير المنظم وغير الرسمي للمعلومات والأفكار والتداعيات والتحاليل، وكذا القرصنة والتشويش الالكتروني غير المحايد، مما رشحها لحالة من عدم ضبط طبيعة محددات الخطاب الداخلي، وبالتالي غياب اعتبارات شبيهة بالتقليدية في عملية فبركة (صنع) القرارات، إضافة إلى حالات دون الاستطاع في مسألة توجيه أو حجز الولاءات الآمنة لشرعية نظام الحكم السائد، وهي تخضع في حالات كثيرة لنشاط شركات عملاقة ذات خطاب إعلامي تكنولوجي غائي ومدار، يعمل في اتجاه تخريب الشبكات الرسمية للمعلومات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد أعطى **"جوزيف ناي"**، (الابن)، جملة استنتاجات مهمة في اتجاه آخر في هذا الصدد. منها: [1]

1- الحكم بالخطأ على مجموع تنبؤات التأثير المكافئ لثورة المعلومات تكنولوجيا الاتصال على توزيع القوة بين الدول، لأن: *اقتصادات الحجم الكبير وحواجز الدخول فيما يتعلق بالمعلومات التجارية والاستراتيجية سوف تستمر قائمة.

*إضافة إلى أن وضع الدول الكبرى جيد للمنافسة على المصداقية التي تكون القوة الناعمة الطرية، وذلك فيما يتعلق بالمعلومات الحرة المجانية.

2- "أن التدفقات الرخيصة للمعلومات قد كونت تغيرا هائلا في قنوات الاتصال عبر حدود الدول، كون العناصر الفاعلة غير الحكومية والأفراد المشتغلون بطريقة عابرة للقومية لديهم فرص أكبر بكثير لتنظيم آرائهم ونشرها والترويج لها، إذ صار اختراق الدول أسهل لأنها لم تعد كالصناديق السوداء..."*، وتبعا لذلك، **أي المعايير جودة سيكون معتمدا لدى رؤساء الحكومات والدول في أنماط وتوجهات سياساتهم الخارجية؟.**

3- أن **الإنترنيت** آخذة في تكوين وخلق مجال جديد عابر للقومية مفروض على الدول ذات السيادة.وهو مصدر جديد يوحي بحالة تغير الولاءات وتطور الهويات والمواقف.

4- أن ثورة المعلومات آخذة في تغيير العمليات السياسة بطريقة ستجعل المجتمعات الديمقراطية المنفتحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تتنافس على مصدر هام لقوة المصداقية بطريقة أنجح من الدول السلطوية المستبدة، لكن رغم كل هذه الإشارات إلا أن لثورة المعلومات دورا ازدواجيا مهما فقد وفرت بالمقابل مقاييس قوة الدولة الاتصالية ومكنتها في حالات كثيرة من معرفة الخصم، وصياغة أجندات وبرامج أكثر عقلانية.

هذا ورغم ما تم الإقرار به حول الفجوة الاتصالية مابين الشمال والجنوب ودرجة التفاوت في حجم مضار والانعكاسات إلا أن الدول العظمى نفسها أصبحت تخضع اليوم لحالة غير معهودة من التدفقات العابرة للحدود و تكاد لا تتحكم بصفة كلية في ذلك، هذا نظرا

---

[1] جوزيف س، ناي (الإبن)، نفس المرجع السابق الذكر، ص ص 145-146.

* ذلك أن الدول لم تعد تمثل-حسب نموذج دايفيد إيستون للتحليل السياسي-، تلك المعروفة بعلب التفاعل ما بين المدخلات والمخرجات، كون عملية التفاعل أصبحت تحدث داخل مجموعة علب سوداء خارج إطار خط التنظيم الوطني إلى ما فوق الوطني وما دون الدولة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لحجم التكاليف العالية التقدير، وفي هذا الصدد يؤكد **جوزيف ناي (الإبن)**:"... ولكن الحكومات التي تطمح إلى السيطرة على تدفق المعلومات من خلال السيطرة على الإنترنيت تواجه تكاليف عالية، مع الإحباط وخيبة الأمل في آخر الأمر..."[1] .و هو ما يفسح المجال ببساطة لنشاط فاعلين جدد آخرين في شكل تنظيمات شبكية :"...فبدلا من تعزيز المركزية والبيروقراطية فإن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات تميل إلى تغذية التنظيمات الشبكية، وأنماط جديدة من المجتمع، والمطالبة بأدوار مختلفة للحكومة...، فانتشار المعلومات سوف يعني أن السلطة ستتوزع على نحو أوسع... "[2].

كما بإمكان ثورة المعلومات أن تتخذ جملة أبعاد إنعكاسية على سياسات الدول والحكومات، فمن الأبعاد السياسية على سبيل المثال ما جرى بالهند عام 2001، فقد فقدت الحكومة الهندية عدة وزراء وكادت تنهار بعد ظهور تقارير عن حالة الفساد وذلك على أحد مواقع الأخبار على الإنترنيت وهو يوحي بأن الفضائح لم يعد بإمكان الدول احتوائها فقد قام موقع TaheKa.Com بكشف الفساد ضمن أوساط العسكريين الهنود وذلك في شكل نشرات إخبارية يتم التعليق عليها فيما بعد، هو ما دل فعلا عن أن ممانعة الدول لهذا المد الإعلامي الجديد تقع في أدنى احتمالات الوقع*.

إذًا مما سبق إتضحت جليا محددات أهم مشاهد واقع الدولة الوطنية في صلب التحديات والتحولات العالمية الجديدة ، وبعد ذلك يبدو أنه من الضروري معرفة ما ستؤول إليه الدولة مستقبلا. **هل ستستمر في الإحتفاء بعنصر سيادتها ومراسمها أم ستتغير وبالتالي تنصرف إلى ممارسة جملة وظائف أخرى ، أم أنها ستزول بصورة غير معهودة ضمن تفاعلات السياسة العالمية والعلاقات الدولية؟**

---

[1] جوزيف س ناي ، المرجع السابق الذكر، ص 111.

[2] نفس المرجع، ص111.

* للاطلاع أكثر حول بعض تفاصيل القضية أنظر: جوزيف س ،ناي (الإبن)، مفارقة القوة الأمريكية، نفس المرجع السابق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث :
دلالات الجدل النظري حول مستقبل الدولة الوطنية : مدخل تأليفي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ليس ممكنا القول بإنكار حدود الفعل الجاد على أكثر من صعيد، في مسألة استشراف مستقبل الدولة الوطنية، ذلك أنه يستشكل على الباحث وبشدة تقبل كونه مفكرا واقعيا تقليديا وحديثا للحظات، ثم باحثا ليبراليا عظيما.يؤسس لحياة الدول والحكومات، في مشهد وظيفي موال لـــ" **دافيد ميتراني** "، ووظيفي جديد موال لـــ "**أرنست هاس**"، وهذا بعد أن أسس لحياة فاعلين جدد بالتجاور، ثم يصبح بعد ذلك أكثر مرونة وانفتاحا، بالطبع لن يكون أقل تكوينية من ذي قبل. فهو بعد ذلك مفكرا "**كوسمو بوليتانيا**" ضخما. لا يؤمن بمجرد موازين القوى. أو الاعتماد المتبادل، بل أكثر من ذلك، يحرر الطبقات ويؤسس لميلاد البنى والحركات الاجتماعية الإنسانية ذات الصبغة العالمية، لن يكون في تلك الحال إلا رجلا بنائيا ونقديا اجتماعيا كبيرا.

لذلك هل يجوز على الأقل طرح التساؤل الآن عـــن حجـــم القابلية المرجعية لحالة **اللامفاصلة** وفي الوسط الأكاديمي في مسألة **إستشراف وضع الدولة الوطنية؟**

في حقل العلاقات الدولية وبالحال الذي تستمر فيه تداعيات تلك المنعطفات الحاسمة والتحديات الجديدة، وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سوف يفهم على الأقل ضرورة الاستعانة بكل ما يشكل أساسا معرفيا ومنهجيا لاستراتيجيات الدراسات المستقبلية، بغية النفاذ إلى تكوين جملة سيناريوهات محتملة.

لكن في هذه الدراسة، لن نعطي أكثر من مناولة منهجية، بغية ضبط الإطار الذي تندرج ضمنه مجموع الارتفاقات الاستشرافية المسبقة، وبحسب أهم سيناريوهات مفكري حقل العلاقات الدولية، كون الدراسات المستقبلية لا تزال حبيسة دعوى المفاصلة، في مسألة القيمة العلمية والمدى الإفهامي، من حيث المدخل العلمي، فهي أكثر ما يعاب عليها أنها تعتمد مدخلا زمنيا يطول أو يقصر. ومدخلا نظريا قد يتراوح ما بين حدين، حد توكيدي عادة ما يقترن بخاصية السطحية واللايقينية، وحد احتمالي: استهدافي في الغالب، بما يوحى بحجم ذاتية ما مدسوسة ضمن مكونات المشهد المعتمد، أو المشهد الرئيسي في حالات كثيرة وموضوع مستقبل الدولة الوطنية يتحدد لنا عبر إيضاح ما ستؤول إليه (الدولة) من خلال تحديات المرحلة اللاحقة، **ما هي أهميتها ودورها مستقبلا؟** .

بحسب هذه التوطئة، سوف نتطرق إلى **مبحثين رئيسيين:** بحيث لن نطرح تساؤلا من جنس: **ماذا يجب أن يكون عليه الوضع في موضوع الدولة الوطنية؟، بل أين يتجه الوضع؟**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: مضامين الجدل النظري حول مستقبل الدولة الوطنية.

وهو بدوره يتأسس على ثلاثة اتجاهات رئيسية بمثابة سيناريوهات أو مشاهد اتخذت موضوع مستقبل الدولة الوطنية مادة أساسية وطرحت سؤالا مهما لخدمة ذلك:

Where The Nation-State Can Go Next ?

أين يمكن أن تتجه الدولة الوطنية لاحقا؟ أي: مستقبلا.

الاتجاه الأول/ القروسطيون الجدد **Neo-Medievalism** ويتبنى تأكيد نهاية وتلاشي الدولة الوطنية وتفككها **"The End Of State"** .

- **الاتجاه الثاني/ الواقعيون:** وهم يتبنون فكرة الدولة المرنة أو الرخوة.

- **الاتجاه الثالث/ الليبراليون:** وهم يدعمون فكرة الدولة المتغيرة.

المبحث الثاني: نحو بناء سيناريو تأليفي: مدخل تعرية خطاب الانهاء والمغايرة/ الأزمة المالية العالمية أحد نماذج الالتفاف حول المشهد التأليفي. وهو يتكئ بدوره على مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول :أهم دواعي استحضار أهمية الدولة الوطنية.

المطلب الثاني :أقرب دواعي تأكيد سيناريو العودة: الأزمة المالية العالمية أنموذجا.

انطلاقا من مستوى التحليل النمطي و الوصفي الاستكشافي لواقع الدولة الوطنية أو الدولة القومية والواقع ضمن الفصل الثاني، فإن واجهات التشخيص والتوصيف اعتبارا لحجم كل تلك التداعيات والتحديات والتجليات الناجمة عن محرك العولمة في كل مستوياتها، وخصوصا ضمن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أفرزت لدينا جملة مساءلات جدلية استشكالية، دفعت إلى ضرورة تحكيم الجهد الاستشرافي. وضرورة تبني سيناريو تأليفي يمنح حالة من نفي ما هو غير مثبت لدينا في جملة موازنات التشخيص الأمبريقي، وتأكيد ما هو غير مثبت لدى بعض الاتجاهات الفكرية.

وينبغي أن نذكر هنا. بضرورة تحديد عقد الموافقة حول كون كل تلك التحولات التي تناولنا وفي شكل تحديات عالمية على الدولة الوطنية. إنما تقع داخل نسق كبير ومستمر هو نسق العولمة. وبالتالي لا نكون مجبرين على توقيع استنتاجات فردية بل وحدوية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالرجوع إلى المنظور التقليدي النظري في العلاقات الدولية فإن نقطة التقاء واضحة جدا أكدت مركزية الدولة الوطنية (القومية)، في العلاقات الدولية وقد صبغ هذا الالتقاء النظري إقرارات كل من **"هانز مورغانتو"**، في كتابه "السياسة بين الأمم" **Politics Among Nations** و **"ريمون آرون"** في كتابه "السلم والحرب بين الأمم" **Paix Et Guerre Entre Les Nations**، حول كون الدولة هي الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية.

وهي الوحدة التي تحدد طريقة التفاعل على الصعيد العالمي، وهي منفصلة عن الدول الأخرى والفواعل الأخرى وهي ذات سيادة داخلية وخارجية.

كما أن الدول تتفاعل مع بعضها البعض سواء عن طريق الحرب أو التجارة وهو ما يؤكد ضرورة الإبقاء على الدولة واستحالة نفي دورها واستبعاد وجودها. في المستوى المحلي والعالمي. وهذا ظاهر بقوة من خلال توجهات الواقعية والواقعية الجديدة **Neo & Realism Realism**وبالنظر إلى واقع السياسة العالمية فقد ظهرت جهات فاعلة جديدة في النظام الدولي مثل الشركات عبر القومية، المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية وأصبحت ذات أهمية إضافة إلى المؤسسات المالية العالمية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي **IMF** و **IB** و **WTO** إضافة إلى الحركات الاجتماعية العالمية في إطار العولمة التحتية مما أدى إلى انخفاض قدرة الدولة القومية على ممارسة التأثير على المعاملات الاقتصادية عندما تتم بشكل متزايد على الصعيد العالمي.

كما أن تزايد عدد الهيئات فوق القومية **Supra-State** سواء أكانت سياسة مثل الأمم المتحدة **UN** أم اقتصادية مثل **ASEAN** و **NAFTA نافطا وأزيان**، أو مزيج من الاثنين. كالإتحاد الأوروبي **UE** ، إضافة إلى مراكز القوى المختلفة والتي تتراوح بين المجالس المحلية والفدراليات العمالية والتي أصبحت تمثل. بدورها جماعات ضاغطة على سياسة الدول والحكومات. فقد أشارت بذلك **Holton** ": إن تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا والاتصالات والأرباح عبر الحدود الوطنية هي [...] أبرز أعراض تحد عالمي على الدولة القومية) [(1)]. وهو ما يوحي حسب **"هيرست" Hirst وتومبسون Thompson** بتراجع القدرة الرقابية للدولة الوطنية،

---

(1) "-Is there a future for the nation-state in an era of globalization? If so, what future?" IN: WWW.shaneland.CO.UK/ academic/ma/globalisation essay 1.pdf.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فوجود الجهات الفاعلة العالمية يعني أن الدولة القومية فقط تبقى إلى جانب لاعبين آخرين عالميا لن تكون إلا قوى السوق التي هي أقوى من الدول القوية ذاتها.

the ntion-state is "sidelined by world market forces which are stronger than even the most powerful states"[1]

إن اتجاهات جديدة أصبحت تلوح في الأفق جراء الانخفاض الحاد في قدرة الدولة على التحكم في حجم التدفقات الاقتصادية العالمية، واليت فرضتها العولمة الاقتصادية، خصوصا أن العولمة أصبحت تؤكد حالة معقدة من كثافة الترابط العالمي، فقد أصبحت هذه الاتجاهات تصف حالة من تجاوز الدول والحكومات والمجتمعات دلت في الغالب على إطار جديد يتضمن إعادة تنظيم الحقوق الأساسية الاجتماعية في شكل نشاط مشترك بين القوى الإقليمية والقوى العابرة. كما توطدت أكثر دعاوى المواطنة العالمية والمواطنة المشتركة والمسؤولية الدولية، بما قوض دعائم الإدعاء الواقعي حول أشكال **"العالم بين الدول"**، وهو بدوره ما يؤسس تساؤلات مختلفة مضمونها: ما هي المؤسسات والهيئات التي يمكن أن تظهر كبديل عن الدولة، أو كمساعد على تنفيذ برامج الدولة، أو تغيير إمكانات وتوجيهات سياسات الوحدات السياسية، من خلال أنماط الحكم الجديدة، خاصة وأن هذه الهيئات والمؤسسات أصبحت قادرة- ومن خلال تجمعاتها على أساس المصالح المشتركة- على تحقيق مستوى من النفوذ السياسي والمالي العالمي، فالشركات عبر الوطنية مثلا بحسب **"واترز" Waters** "في كثير من الأحيان أكـــــبر وأقوى من الكثير من الحكومات".

in the forme of Transnational Corporations (TNC), Are:"often larger and more powerful than many governments[2]**.**

حسب هذا التقديم فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أفرزت-عبر نسق العولمة-جملة تحولات في شكل تحديات ورهانات على واقع الدولة الوطنية، مما غير من حجم دورها الوظيفي محليا وإقليميا وعالميا ومن أجل كشف ما ستؤول إليه الدولة من خلال موضوع السيادة والاستقلال والسلطة الشرعية واحتكار العنف الشرعي، ينبغي إدراج التوجهات الجدلية والتي تقع

---

(1) Ibid.
(2) Idem.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في ثلاثة مضامين: اتجاه القرون الوسطى الجديد الذي يتبنى خيار زوال الدولة ، والاتجاه الواقعي المنادي بفكرة الدولة الرخوة أو المرنة والاتجاه اللبرالي الذي يتبنى خيار الدولة المتغيرة.

فما هو مستقبل الدولة الوطنية في ظل هذه التحديات المشار إليها آنفا؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: مضامين الجدل النظري حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل التحولات الجديدة.

المطلب الأول: توجهات القروسطيين الجدد*: انحلال/ تلاشي الدولة الوطنية.

Neo-Medievalism: The Dissolving Nation-State

يشير أصحاب سيناريو القرون الوسطى الجدد إلى أن الدولة الوطنية أصبحت متجاوزة من قبل الهيئات والسلطات العالمية و باتت **غير طبيعية Unnatural** ، وحسب أصحاب هذا السيناريو فإن العولمة تتضمن معنى توسيع السوق العالمية.وأن ذلك سيقود حتما إلى فقدان الدولة لجزء مهم من سلطاتها، وهي نظرة تشاؤمية، وفي هذا الصدد نجد كتابات **"كينيشي أهماي "Kinichi Ohmae** مثل عالم بلا حدود **"The Borderless World"** ، ونهاية الدولة الوطنية **"The End Of Nation-State"** ، وهو يؤكد على أن الدولة آيلة إلى الانحلال وأنها أصبحت مهجورة سياديا، كما أكد **"أهماي"**، على أنه من المستحيل تمثل وحدات الأعمال (ما بين الدول فقط)، في الإقتصاد العالمي وهذا نظرا لتزايد نشاط المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، والشركات عبر الوطنية العالمية وغير ها من الجهات الفاعلة المحلية، فالدولة الوطنية (القومية) أصبحت مهجورة **Archaistic** بشكل متزايد.

The nation-state are becoming "unnatural, even impossible business units in a global economy"[1].

أكد **"أوهماي"**، على أن تداعيات تحديات العولمة على الدولة الوطنية أدت إلى هجر السيادة وتآكلها وبالتالي إنهيار وتحلل هذه الأخيرة، "والمحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرد المحددات الداخلية، وهذا الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعل الدولي"[2].

---

* مصطلح: **القروسطيون الجدد** إنما يدل على أصحاب توجه القرون الوسطى الجديد، وهو يتصور وضع الدولة اليوم ضمن حيز العولمة على أنها تشبه وضع القرون الوسطى، كون العالم أقرب من حيث الخصائص إلى وضع أوروبا أواخر القرون الوسطى مع وضع شبكات المدن التجارية، وعهد الفلاحين والأمراء.

(1) "Is there a future for the nation-state in an era of globalization? If so, what future? " Op.Cit. - **Richard Higgot** .

(2) نقلا عن: **مازن غرايبية**، العولمة وسيادة الدولة الوطنية، في: "الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، **أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: مطبعة دار هومة، ط1 2004)، ص 25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يؤكد توجه القرون الوسطى الجديد، على أن الدولة الوطنية ضمن التحولات الجديدة قد عفا عنها الزمن في نهاية المطاف، ففي أشد التغيرات الناجمة عن العولمة يمكن أن يفهم على أنه بدلا من مسألة الاكتفاء الذاتي والدولة القومية (الوطنية)، هناك شبكة عالمية، على غرار الشركات عبر الوطنية متعددة الجنسيات وهي بعيدة عن الإقليم من أشكال النظام، وتمثل نظاما مفتوحا بلا حدود.وهكذا فإن الدولة الوطنية والاقتصاد الوطني، يعمل باتجاه حل التنظيم[1].

كما يرى أصحاب هذا التوجه فإن العالم أصبح أقرب جدا من حيث وضع الدول لأوروبا أواخر القرون الوسطى، مع وضع شبكات المدن التجارية.

كما أن المادية العالمية **Global Materialism** الحاضرة في كل عمليات الترابط تحمل علامات نهاية الدولة الوطنية، ويقترح هذا الاتجاه ضرورة بناء حدود متميزة وذات معنى مع ضرورة الفصل الواضح **"لماهر محلي"**، عما هو أجنبي، بحيث لا يجوز الحديث ضمن النظام الدولي الحالي عن المألوف، فتداخل السلطات وتعدد الولاءات شكل تغييرا كبيرا بسبب قوى العولمة، ذلك أن حجم الولاءات الجديدة لعملية السلطات المتفرقة من شأنه أن يخلق بنية أساسية جديدة للقوة الدولية مما يفوض سيادة الدول وحتى يمكن أن تحل محلها كلية.

ضمن سيناريو نهاية الدولة الوطنية وتلاشي السيادة وتفككها، يعتقد **"أوهماي"**، **"Kinichi Ohmae"**، بأن الدولة أصبحت مهددة في شرعيتها وهويتها الوطنية فوق وطنية، وإلى الأسفل إلى منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي، فمنذ نهاية الحرب الباردة تغيرت أولويات الدولة وسياساتها بحيث أصبحت السياسات التجارية والصناعية أكثر أهمية من السياسات الدفاعية والسياسات الخارجية للدول. [2]

يعتقد رواد سيناريو نهاية الدولة الوطنية أن الدولة صارت أقل قدرة على انجاز وظائفها التقليدية، فالعوامل الكونية تؤثر بصورة متزايدة في القرارات المتخذة من قبل الحكومات، وأنماط الهوية تصبح أكثر تعقيدا بإطراد[3].

---

[1] " Is there a future for the nation-state in an era of globalization? If so, what future? " ,op.cit.

[2] **Richard O'Brien**.

نقلا عن: **مازن غرايبية**، المرجع السابق الذكر ، ص 26.

[3] سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، المرجع السابق الذكرص 115.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يندرج أيضا ضمن هذا التوجه عالم الاجتماع الأمريكي **"دانيال بيل Danial Bell "**، فقد عبر عن مأزق الدولة الوطنية في ظل العولمة والتحولات المصاحبة لها بقوله:" الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، (الاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، المخدرات، الإرهاب، الهجرة...)، وأكبر من أن تتعامل بفاعلية مع المشكلات الصغرى".

"The Nation-State is becoming too small for the big problems of life, and too big for the small problems of life"[1].

من خلال هذا التعبير الأكثر دقة حول وضع الدولة الوطنية في ظل التحولات، فإن الدولة خلقت عالما شديد التعقيد والاختلاف، وهذا ما دفع الدولة إلى معالجة فقط المشكلات الكبرى، مثل الأمن والاقتصاد الدولي والإستراتيجية، وأهملت بذلك المشكلات الصغرى، مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والبنى التحتية، نظرا لثقل القضايا الكبرى وتعقدها، غير أن الواقع يؤكد عجزها عن معالجة تلك القضايا الكبرى لأنها ببساطة أصبحت أصغر منها، وهو ما ساعد على حصول عملية تسليم طوعي لتلك المهام، وهذا لصالح قوى ومؤسسات المجتمع المدني (الوظائف الصغرى)، أما الوظائف الكبرى فقد تم تسليمها لمؤسسات عالمية وهيئات عبر قومية وهذا لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية، وهو الوضع الذي يمكن من خلاله تسجيل مساواة الدول الصغرى بالكبرى[2].

كما أنه تم إثبات سيناريو نهاية الدولة وتلاشيها وانحلالها من قبل الكثير من أنصار العولمة أو "غلاة العولمة"، أمثال **"ويليام والاس W.Wallace "**، في قوله:" الاستثمار الداخلي والخارجي والإنتاج متعدد القومية والهجرة والنقل والاتصالات على نطاق ضخم، كل ذلك يمحو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر[3].

كما أكد ذلك كل من **"نويل بورغ N.Bury "**،و **"فيليب غولوب Ph.Golub "**، بالقول بأن العولمة سوف تحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء، وعلى السيادة بالعجز وأن السيادة لن تكون إلا صدفة فارغة، فهي سوق تصبح مجرد إداري بسيط للاكراهات الاقتصادية التي

---

[1] Is there a future for the nation-state in an era of globalization? If so, what future? " , op.cit.

[2] وليد عبد الحي، "تأثير العولمة على الدولة القومية"، في: محمد الأرناؤوط (محرر)، العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، (الأردن: منشورات جامعة آل البيت، 2000)، ص 98.

[3]- سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، المرجع السابق الذكر، ص 115.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تتجاوزها، كما أنها تشاهد وهي ضعيفة انقلاب علاقات القوى لصالح الأسواق العالمية، إضافة إلى "...أنها ستنتهي من كونها المكان المفضل للهوية والعمل السياسي، لن تكون الإطار المشكل للتضامن الاجتماعي الفعال، وللعيش المشترك وللملك العام، وعلى المستوى الخارجي، لن تحافظ كثيرا إلا على الخصائص الشكلية للسيادة... "[1]

من خلال كل هاته الإسهامات، فإن المدخل الاقتصادي يعد من بين أهم المداخل التي يجب بناء سيناريو ما للدولة الوطنية على غراره، فهو يتضمن إيضاحا ما لقدرات وهوامش الحركة للدولة، وهو يوضح بقوة صور البقاء أو الانتهاء لذلك معظم رواد هذا التوجه يبدون تحليلا في هذا الجانب. أمثال "**ريتشارد أوبرن Richard O'brien** "، في كتابه المعنون بـــ: "نهاية الجغرافيا" **"The End Of Geography"** ، والذي تحدث من خلاله عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة **"Foreign Direct Investments"** ، والتي هي بمثابة آليات العولمة التي تتخطى حدود الدولة الوطنية، نظرا لحجم الامتيازات والشروط المقبولة من قبل الدولة.

كون أن عملية انسياب رأس المال عبر الحدود تتخذ مؤشرا عمليا مساعدا لا يتعدى تحصين الشعور بالحرية وضمان عوائد عالية ومخاطر قليلة[2]. هو ما يجعل الدولة تتصرف كمشروع تجاري يبحث عن حلفاء تجاريين، ففي الوضع العالمي الحالي وبحسب تعبير"أندرو ماسي" **Andrew Massey** " **سوقنة الدولة" The Marketization Of State** ، فإن وضع الدولة الوطنية ضمن الاقتصاد العالمي يؤكد خسارتها لصالح قوى السوق، وهو ما أكده "**سوزان سترانج** "**Susan Strange.**"

إذًا حسب هذا السيناريو، فإن الدولة الوطنية تتجه من خلال وضعها المتدهور إلى أن تختفي وتتلاشى كونها غير طبيعية ومهجورة وهو ما يتفق مع تعبير "**بيرتران بادي**"، عن "**السيادات الخائرة**"، وهذا الاخير يتأسس على جملة اعتبارات تحويلية وافرازات جديدة لعملية العولمة، إضافة إلى قوة الدولة قياسا إلى حجم الأدوار الجديدة المطلوب لعبها وبقوة.

---

[1]- نفس المرجع ، ص 115.

[2]- مازن غرايبية، المرجع السابق الذكر، ص 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: توجهات الواقعين: خيار الدولة الرخوة.

Realists: The Resilient Nation-State.

لا يعوز هذا البحث إعادة استكناه المحور الواقعي والنيوواقعي، كونه محورا متضمنا لفكرة **"التمركز حول الدولة"**، -وكما ورد في التقديم السابق-بالنسبة للواقعيين. الدولة الوطنية أبعد ما تكون عن موضوع حتفها ونهايتها.

"The Nation-State Is Far From Finished "[1]

فالواقع حسب **"جيلبين Gilpin "**، يؤكد أهمية الدولة ودورها، فدورها إزداد بالفعل في بعض المناطق في العالم وذلك فيما يتعلق بالتأكيد على تعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي عبر دعم البحث والتنمية **R & D** ، والتكنولوجيا والسياسة، وغيرها من أشكال مساعدة الشركات المحلية، وهذا عبر دعم برامج سياسة إحلال الواردات والبرامج الناشئة الصغيرة في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، التكنولوجي.

"Importance of the State has even actually increased in some areas,certainly with respect to promoting international competitivenss through support for R&D, for technology policy,and for other assistance to domestic firms"[2]

إذًا حسب توجهات أنصار الدولة والسيادة **"Souverainistes"** ، حسب تعبير **"بيتران بادي"، "Betrand Badie"**[3]، العولمة ليست ظاهرة جديدة بل تعود تاريخيا إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ذلك أن التجارة بين الدول الأوروبية لم تصل إلى المستويات التي كانت عليها قبل 1914، إلا في مطلع سبعينيات القرن العشرين، بحيث اتسمت تلك المرحلة بتسارع كبير في التدفقات والسلع والتكامل، وبذلك فالدولة لم تضعف بل ازدادت قوة ومقاومة أكثر.

يشكك الواقعيون في ظاهرة العولمة، وهم يقرون بأن التحولات التكنولوجية غيرت فعلا القواعد الاقتصادية للدول وزعزعت مشروعيتها ومنحت الأسواق سلطة عليا على سلطة

---

(1) Is there a future for the nation-state in an era of globalization? If so, what future? " op.cit.

(2)- Ibid.

(3)- بيرتران بادي، المرجع السابق الذكر.ص13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحكومات، لكنهم يقرون بأن حجم كل هاته التحولات وكثافتها لا تعني نهاية الدولة، وهم يؤكدون ضرورة وجود دولة قوية، في الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي..

وما هو مطلوب ليس إلغاء الدولة وإنما تعديل وظائفها، فليس من المنطقي أن تباشر دورها ومهامها في النظام المركزي بالأسلوب نفسه في نظام السوق[1]، والمثال المؤكد لهذا الطرح هو الأزمة المالية العالمية الحالية (2008)، والتي تبدى جليا عبرها كيف أن القطاع الخاص استجدى بقوة تدخل الدولة، ويمكن أن نستعير هنا تعبير أحد المفكرين، بأن القطاع الخاص أصبح **ضحية الرئيس (الدولة)**، وكيف أن الاقتصاد العالمي اليوم وصف من أكبر الخبراء الاقتصاديين على أنه **اقتصاد الفقاعة والمضاربة**، وأكثر من ذلك، منشأ هذه الأزمة تأكد أولا لدى القوة العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية في شكل **أزمة الرهن العقاري.**

كما أكد الواقعيون في إطار الاقتصاد المعولم، أن الفارق المهم بين النظم المركزية ونظم السوق هو أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية باعتبارها سلطة وليس باعتبارها منتجا، لأن سلطة الدولة لا غنى عنها ولا تتناقض مع تطور الحياة الاقتصادية[2]، وهم يقرون بأن تجارب التكامل والاندماج **Integration** في العالم أكدت مدى التجانس ما بين تمركز عال للسلطة (الدولة) **"Highstateness"** و حجم العوائد المحققة في الاقتصاد العالمي. فعلا هو ترابط إيجابي وحتمي.

من خلال سيناريو الواقعيين والواقعيين الجدد حول الدولة المرنة أو الرخوة **"The Resilient Nation-State"**، فإن **"دولة العولمة"** ينبغي أن تتميز في برامجها واستراتيجياتها بخاصية المرونة فينبغي أن تعتني بالقوة الصلبة **"Hard Power"** ، إلى حينها، وأن لا تستغني عن القوة الناعمة أو اللينة **"Soft-Power"**، في المواقف الأمنية الحرجة والأوضاع التنموية الشائكة والخطابات الفردية الهووية المحرجة والمعقدة و العنيدة.

ففي المرحلة الحالية، مرحلة التحولات الجديدة لا أمكن الدولة التغلب على تحديـــات العولمة، بل بالعكس ربما يصبح عامل بناء للدولة ذاتها من خلال عدم استبعاد القوى المعادية و المنحازة ضد هذه الأخيرة، فجميع الدول المشاركة في عملية **التدويل Process Of**

---

[1]- سمير أمين وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 116.

[2]- المرجع نفسه.ص 116.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Internationalization، حتى لو فقط هكذا **تدويل** من أجل تعظيم المنافع المحتملة أو الوطنية للحد من الآثار الضارة المحتملة عليها، هذا الاتفاق لا يحد من الاستقلال الذاتي للدولة، فقد أشار كل من **"Keohane و Mcgrew"** إلى أنه بلغ بالدول إلى استخدام (استغلال) نظم دولية لانجاز سياسة الفوائد منها على المستوى الوطني، والذي قد لا يكون ممكنا من خلال العمل المنفرد، فالدولة الوطنية (القومية) ، لا تزال أقوى مؤسسة لتوجيه السلطة وتهدئة الأسواق وهذا حسب تحليلات **"بوير Boyer "**:

[2]…, remains the most powerful institution to channel and tame the power of markets"(1).

فالدولة هي أكثر الطرق فعالية لتنظيم العلاقات الدولية الموجودة حاليا(2)،

The State is currently the most effective method of organising international relations currently in existence.

يضم سيناريو بقاء واستمرار الدولة ذات السيادة على المسرح العالمي، مجموعة من المفكرين القائمين بمدلولات البقاء والديمومة والمجابهة. أمثال **P.Hirst & Thompson** في كتابهما" العولمة محل تساؤل" **"Globalization In Question"** ، **"وروبرت كيوهن وهيلين ميلتر"Robert Keohane & Helen Milner"** في كتابهما "التدويل والمحلية"**Internationalization And Domestic"** **"وروبرت بوير ودانيال دراش "Robert Boyer & Daniel Drache"**، في كتابهما "الدولة في مواجهة الأسواق:حدود العولمة" **"State Against Markets, The Limits Of Globalization"** ، **"وأنتوني جيدنز "Antony Giddens"**، في كتابه "الحداثة والهوية الذاتية" **"Modernity And Self-Identity"**، **"ومايكل مان "Michael Mann** ، في مؤلفةصالدولة في أوروبا **"State In Europe & Other Continents"**، وهم يؤكدون جميعا مركزية الدولة الوطنية في العلاقات الدولية، فهي وحدة أساسية وفاعل رئيسي ضمن العلاقات الشبكية العالمية وهم يؤكدون حاجة مؤسسات العولمة الملحة للدولة وهو تصور يجد تأكيده من خلال الأسباب الآتية(3):

---

(1) ____ , op.cit.

(2) Ibid.

(3)- مازن غرايبة، المرجع السابق الذكر، ص 24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- حاجة مؤسسات العولمة إلى مجتمعات مستقرة سياسيا واجتماعيا وثقافيا حتى تتمكن من العمل بأمن لتحقق أهدافها ومصالحها وتحقيق أرباحها.

2-كلما زاد الصراع بين مؤسسات العولمة للسيطرة على الأسواق فإن حاجتها للدولة تزداد لدعمها محليا حتى تستطيع مواجهة المؤسسات الأقوى والأكبر.

3- مهما بلغت مؤسسات العولمة من قوة ونفوذ، فإنها لن تفكر في تحمل مسؤولياتها لوحدها، خصوصا في موضوع القضايا الخارجة عن إطار اختصاصها، ذلك أن قادة هذه المؤسسات هم أول من يطالب بتدخل الدولة إذا ما حدثت ضائقة اقتصادية أو مواجهات وعراقيل تنظيمية في أنشطتها. وتبقى الأزمة المالية العالمية الراهنة نموذجا بحق لإثبات أحقية سيناريو الدولة الرخوة في شكل الفاعل العقلاني والأهم والدائم.

4-كما يشير **"مايكل مان "Michael Mann"**[1] ، إلى أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تراجع الصراع الإيديولوجي من ناحية ولكنه أجج الصراعات الثقافية أو الحضارية من ناحية أخرى، والتشكيل الثقافي أو الحضاري هو أقرب في مضامينه إلى الدولة القومية منه إلى إطار نظامي تاريخي آخر.

5-وحسب **"مايكل مان"**، دائما، فإنه منذ عام **1950** لم تختف من النظام الدولي دولة واحدة باستثناء عمليات الوحدة في فيتنام الجنوبية واليمن الجنوبية. بل هناك تزايد في أعداد الدول أكثر من أي وقت مضى. بحيث تشير الإحصائيات إلى أنه منذ **1900** بلغ عددها **100**دولة، **41** دولة من بين **100** دولة هذه ظهرت في الفترة **1985-2000**.

6-أن واقع التفاعلات الدولية الحالي يشير إلى غلبة المشاعر القومية على التكامل الاقتصادي عندما يحدث بينهما التصادم. فالتكامل الاقتصادي الذي حدث في الاتحاد السوفياتي سابقا، أو يوغسلافيا أو تشيكو سلوفاكيا تراجع أمام إلحاح النزوع القومي لتشكيل، دول قومية مستقلة ذات سيادة، كما أن النزوع الانفصالي في كوبيك أو إقليم الباسك أو تركيا أو الشيشان ظل متواصلا رغم الترابط الاقتصادي. والذي يعتبر مؤشرا على تراجع الدولة لدى أنصار سيناريو نهاية الدولة.

---

[1]- نفس المرجع ، ص 22.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7-لقد أكد "**بريجينسكي زبيغنيو**"، نفس السيناريو، بحيث أنه رغم ما تعرضت له الدولة الوطنية من آثار وتحديات من موجات الثورة التكنولوجية الحاصلة، إلا أنها لم تصبح صدفة فارغة و لم تضعف و لم تفقد فعاليتها، "...فلم تكن الدولة القومية في أي يوم أقوى مما هي عليه الآن، فمازالت هي التي تقرر الحرب أو السلم، كما لا يزال الشخص يعرف نفسه بقوميته التي يرى فيها البيئة التي يلجأ إليها لإبراز خصوصيته، وهويته، فكلما ازداد التعاون بين الأمم واتسع، كلما لجأت الأمم إلى الخصوصية القومية[1].

إذا. حسب هذا السيناريو فإن العولمة **Globalization** من خلال مؤسساتها العالمية لا تزال بحاجة لوجود الدولة، لكن فقط كمحفز وموجه وملاحظ وليس كشريك وطرف وظيفي في عمليات التحويل والمضاربة، فهي لا تزال الطريق الأسلم والذي عبره يمكن للاقتصاد العالمي أن ينتعش ويستمر في النمو. أما مسألة التغير الجزئي فهو أمر طبيعي لديها. فهي ليست نقيض العولمة والتحولات الجديدة بقدر ما هي أحد الفواعل الرئيسية التي تخلق ديناميات العولمة، فقط وجب تطويعها لصالح بقائها.

وعلى وجه العموم يؤكد هذا السيناريو أن الدولة القومية لا تزال هي أهم مؤسسة لضمان سيادة القانون في البؤر القابلة للانفجار في العالم حسب **"Dittgen"**

"The Nation-State is still the most important institution to ensure the rule of law in an explosive world"[2].

المطلب الثالث: توجهات الليبراليين: خيار الدولة المتغيرة.

Liberalists: the altered nation-state.

يتقارب الطرح الواقعي حول مستقبل الدولة القومية أو الوطنية في ظل العولمة، وإلى حد كبير مع طرح وتوجهات سيناريو الليبراليين، وذلك كونهما يقران معا ضرورة بقاء الدولة، ويعترفان معا بحجم التغيرات الحاصلة على طبيعة الدولة وطبيعة الوظائف الجديدة التي باتت مفروضة عليها من قبل نسق العولمة الشمولي.

---

[1]-بريجنسكي زيغينو، نقلا عن: مازن غرايبة، المرجع السابق الذكر، ص ص، 23-24.

[2]- _____. op.cit.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وحسب توجهات الليبراليين الجدد، فإن الدولة الوطنية تتجه مستقبلا إلى الوضع الجديد المختلف عن الوضع السابق، ذلك أنه صحيح مطلوب وجود دولة وطنية ومطلوب حضورها في الكثير من المواقف وعلى المسرح العالمي، لكن يبدو أنها سوق تتجه اتجاها فعليا متغيرا، فهي ليست رخوة فحسب، بل دولة رخوة ومتغيرة الوظائف، فالليبراليون يؤكدون على أن العولمة هي من تأليف الدول، وهو ما يوحي بأن الدول تبنت خيار إعادة تنظيمها وجعلته في المقام الأول، وبالتالي لا يمكن تجاوز الدول وهذا حسب **"بانيتش Panitch"** :

"Globalization is authored by states and is primarily about reoganizing rather than bypassing them"[1]

لذلك هم يقترحون الدولة القومية (الوطنية) **المشاركة في العولمة Nation State Involvement In Globalization**، ولكن هذا يؤدي إلى نتائج مختلفة نوعا ما عن كونها دولة مواجهة للعولمة.

والليبراليون يفندون دعوى بقاء الدولة الوطنية دون تغير في العلاقات الدولية وفي شكل وحدة ثابتة، فإن ثمة الكثير من الترشيحات الدالة على تغير الدولة، ذلك أن الدولة الآن موجودة في شكل واحد، وكانت في شكل آخر في الماضي، ويتم لاحقا تحويل نفسها بنشاط إلى المركز الثالث، وهذا ما يفترض وجود **مرونة** ووضع **متمغط** للدولة الوطنية، والتي تتطور مع مرور الزمن حتى تصبح أكثر أو أقل تأثيرا في مجالات مختلفة[2].

من الأفكار المهمة لدى أصحاب سيناريو **"الدولة المتغيرة" "The Altered Nation state "** اقتراح **"فيليب سرني Philip.Cerny "**، حول ما أسماه: "دولة المنافسة"، **"Competition State"**، الذي يشير إلى أن الدولة القومية لم تمت **"The Nation State Is Not Dead"**، وهذا رغم تغير دورها، وهو يرى بأن مستقبلها محكوم بضرورة تحول وتغير دورها من حيث كونها تحكم نظام الرعاية الاجتماعية وهي المعنية بذلك إلى نظام جديد تصبح فيه معينة بالمنافسة.

---

(1)- Ibid.
(2) Idem.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالتالي دولة مزيج من التنظيم المدني وقطاع الأعمال، تهتم بصورة فعالة بعوائد الاستثمار، وهو يؤكد على أنه في المدى البعيد وفي إطار التغير سوف يتأكد وجود دولة نامية، متطورة ضمن المؤسسة المشتركة، بالاشتراك مع المجتمع المدني والوظائف الرئيسية العامة والدستورية التابعة للسوق العالمية.

In the long run the "state is developing into an entreprise association, with key civic, public and constitutional functions (…) subordinate to the global market place"[1].

فالدولة المنتجة للعولمة في شكلها النسقي أصبحت إلى حد ما متوزعة إلى أجزائها الأصلية، كل من المجتمع المدني والإطار الدينامي المتمثل في قوى العولمة وهي بذلك تتقاسم الأدوار كفاعل متحرك وغير متوضع بصورة كلية.

يضيف "**بيسواس Biswas** "، في إطار سيناريو تغير الدولة الوطنية أن الضغوط والتحديات الجديدة المفروضة على الدولة، خصوصا منها الدول الصناعية الكبرى والمتقـــدمة قد أدت إلى إعادة التنظيم الهيكلي لعلاقات القوى داخل الدول ذاتها. ولكنها ضغوطات لا تقلل من دور الدولة، ذلك أن الدولة القومية (الوطنية)، قبل كونها متغيرة **Altered** ، لكنها سوف لن تواجه فقدان السيادة، كون العولمة من إنشاء الدول ذاتها ولذلك فهي تتصرف كل مرة بعيدا عن حتفها وأسباب زعزعة أمنها واستقرارها، اعتبارا لمحددات المصلحة القومية وتصورات الخصوم، وإمكانياتها الخاصة وفرص التحديث والمقدرات العامة، ذلك أن تغير العولمة لدور الدول محاولة جادة لتأمين الحقوق العالمية والمحلية لرأس المال، فمستقبلا يبدو أن مسألة خلق العولمة وتأليفها سوف يكون للاتجاهات دور كبير، ستكون المؤلف الرئيسي لها.

---

[1] Ibid.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: نحو بناء سيناريو تأليفي: مدخل تعرية خطاب الإنهاء والمغايرة/ الأزمة المالية العالمية أحد نماذج الالتفاف حول المشهد التأليفي.

المطلب الأول: أهم دواعي استحضار أهمية الدولة الوطنية.

سيناريو الدولة الانشطارية التعاقدية shattered / contractuell-state

في الأول ينبغي تبيان عقد الفصل المتجاوز من خلال الحسم في توجه أصحاب القرون الوسطى الجدد **Neo-Medielvalism** حول معادلة نهاية الدولة القومية (الوطنية). **"فعالم بلا حدود" و"نهاية الدولة الوطنية"** من الناحية الاستشرافية لمستقبل العلاقات الدولية من **دون حدود** ومن **دون دول** أمر يترع بنا أكثر إلى **فسخ مستلزمات الاتفاق التعاقدي الدولي عبر قنوات الائتلاف العالمي، والتجانس القانوني العام والموحد.**

ذلك بأن الفوضى التي تطبع صيغة التفاعلات العالمية من حيث مدخل العلاقات بين الفواعل، تترع أكثر نحو بناء الثقة **Building Of Trust** وإحياء نزعات التقارب بدافع التشاركية الجماعية في المصالح المتقاربة وبغية تنميط صيغ التجاذب وتفتيت –ما أمكن- أطر الابتعاد والالتفاف حول ذات الفاعل وذات المصلحة، حتى وإن كانت صيغ التجاذب مفتعلة ومقنعة وذات نوايا عنفية براغماتية مدسوسة، بغرض الاحتواء أو بهدف تطويع رد فعل العدو أو المرافق.

فجماعات عنفية عنيدة في أكثر من بلاد، توقع ضرورات جدية. مع جماعات أخرى قد يكونوا أشخاصا في شكل دول (أشخاصا اعتباريين)، في صورة صفقات، بغرض ضمان خط متصل من الالتزامات المتراضى حولها، بصيغ مختلفة؛ وهذا بدوره يؤكد بقاء الدولة بل ضرورة وجودها المنطقي، ومطلوب أكثر عقلانية الدولة إلى جانب تصرفاتها .

"Kinichi Ohmae" عبر مؤلفه: **"نهاية الدولة الوطنية" The End Of Nation State**"عن أنه من المستحيل تمثل أعمال ومعاملات اقتصادية فقط **ما بين الدول** في الاقتصاد العالمي ، ويدلل على ذلك بتزايد نشاط الفواعل الجديدة، المنظمات الحكومية ؛ وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية ؛ وباقي الفواعل الجديدة إلى جانب نشاط الدولة بما أعطى دلالات على إمكانية زوال الدولة،فهي باتت **مهجورة وغير طبيعية "Archistic & Unnatural".**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والواقع يقر بعكس ذلك تماما في أكثر من وضع، وأكثر من معاملات اقتصادية، وهذا لا ينفي الصحة النسبية في بعض الحالات فقط، فلو نتخذ مثلا المعاملات المنتهجة من قبل الشركات متعددة الجنسيات من خلال ديناميات وآليات العمل، **كالموازنة أو التجارة عبر بلد ثالث** نجد الشركة العملاقة تلجأ إلى التحايل على الدولة المضيفة من أجل بيع مجمل منتجاتها و**بأسعار تحويل على المقاس**، خصوصا في الحالات الحرجة كهبوط أسعار صرف العملات المحلية، غير أنها تبقى الدول هي الملاذ الأول والأخير في الحالات الحرجة للشركات العابرة للقارات، إضافة إلى أنها (الشركات) في حالات كثيرة كالأزمات الحادة والكساد والتضخم لا يمكنها التصرف خصوصا خارج إطار إمكانياتها وتخصصاتها فهي توكل الأمر في النهاية للدول سواء الدولة الأم الطاردة أو الدولة المضيفة المستقطبة لها.

كما يقر أيضا "أوهمي" بأن محددات القرار السياسي للدولة المتحللة (حسبه)، تفوق وبشكل مضطرد المحددات الداخلية، وهو ما يوحي بتحول الدولة من وضع المتغير المستقل إلى وضع المتغير التابع في التفاعل الدولي.

يبدو هذا الطرح أكثر قربا من الايجابية لو نظر إلى أعلى العلامات التشابكية العالمية، خاصة مع توافر حالات الانتظام العفوي والمصفوف لمتغيرات خارج فناء النظام السياسي للدولة، وفي شكل معاكس من الداخل، لكن لو ينظر بدقة من الجهة المعاكسة إلى وسط التفاعل النهائي، يستنتج بداية بأن ما يجري في الخارج (خارج النظام السياسي للدولة) إنما هو انعكاس لجملة انتصارات وهزائم وتجاوزات داخلية فردية وجماعية، إضافة إلى قناعات فردية وقرارية لهيئات صنع القرار داخل الدولة.

أكيد **كل ما يأتي من الخارج هوخارج من الداخل**، فأصل النقد يتمحور حول كون المحددات الخارجية هي في الأصل نابعة من أزمات داخل الدول، وبالتالي ما يؤكد على أن الدولة متغيرة وأصبح بإمكانها إعطاء إشارات جديدة لاستثارة حفيظة الفواعل الجدد، ومن المشاهد القريبة على المسرح الدول مسألة العنف **الروسي** الأخير ضد **جورجيا**، فهو إشـــارة من الداخل المحلي لدولة **جورجيا** اعتبارا لعوامل مثل الهوية ولانتماء والشعور الفردي بمهارات افهامية جديدة تكن العداء عبر **أوسيتيا بجورجيا** ثم **لروسيا** الاتحادية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذه الإشارات العنفية وردت فعلا ضمن عملية تدرجية ومرحلية متلاحقة، مصدرها الفرد الأوسيتي المتحرر إذا: الدولة في البداية تعطي إشارات ما حول قناعات معينة واتجاهات عكسية وتكون باطراد من خلال تدرج مستويات التصرف.

وبدون تجاوز نقاط الاتفاق مع السيناريو الواقعي، سيناريو الدولة الرخوة **The Resilient Nation-State**، وعبر نفس المثال، فإن توجهات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المنفذ الدبلوماسي في الموضوع ذاته، تندرج ضمن صور القوة الناجمة **" The Soft Power"**، فهي دولة متمغطة عشية انصراف الدبابات الروسية عن المعاقل الأصلية نحو جورجيا المهزومة.

أما من حيث كون الدولة في هذا الوضع، دولة في شكل متغير تابع بدل أن كانت متغيرا مستقلا، فإنه في البداية؛ ينبغي أن نؤكد بأن الدولة متغير مستقل فقط لكونها حسب هذا السيناريو، دولة غير مشاركة في خلق العولمة؛ وهذا أمر يشوبه غموض ما، فبدون الدول لا يمكن تصور مشاكل جديدة بفواعل جدد، ومهما يكن من أمر فإن الدولة الوطنية تأخذ حالتين: حالة المتغير التابع ضمن معادلة أولى، وهي بذلك تتأثر ولا تؤثر وبالتالي التحولات العالمية المشار إليها في التحليل والواقعة ضمن نسق (عملية) كبيرة تدعى العولمة بمثابة متغيرات مستقلة، والعكس تأخذ حالة المتغير المستقل في معادلة ثانية وبالتالي باقي التحولات والتحديات الجديدة هي بمثابة متغيرات تابعة وتصبح إذاك دولة مؤثرة تساهم في خلق الفواعل الجدد والبحث بعد ذلك عن ديناميات في إطار القوة الصلبة واللينة **Hard Power And Soft Power.**

أما فيما يخص مقولة عالم الاجتماع الأمريكي: **دانيال بيل "Danial Bell"** حول كون الدولة اليوم صارت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى، في إشارة إلى أنه أصبح هناك قضايا كبرى في حياة الدولة. مثل مسألة الأمن والتنمية الاقتصادية وبعض قضايا الإستراتيجية، صارت تلهي الدولة عن النظر في معالجة القضايا الأخرى الصغرى مثل، البنى التحتية والرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة، هذا الطرح يؤكد عدم قدرة الدولة على أن تفي بواجباتها في الحالتين، فهي الدولة المتخلية في الوضع الأول وإيداع المهام في ذلك لقوى كبرى عبر قومية، والحالة الأدنى تم فيها الإيداع لصالح القوى الصغرى الأكثر فعالية (قوى المجتمع المدني)، وهو ما يعني حالة الانسحاب النهائي للدول.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إنما هناك فعلا قضايا كبرى وهكذا مجموع قضايا صغرى، غير أن هناك دوافع لا تتعلق بعدم قدرة الدول عن الإيفاء بها، بل أنماط السياسات وتوجهات القادة والأحزاب الحاكمة، إضافة إلى الأجندات ذات الأولويات والبرامج وأكثر من هذا استراتيجيات التصرف العقلاني وضرورات الحكم الراشد .. كل هذه العوامل كفيلة بضمان قناعات متشكلة جديدة لدى الدول بضرورات بيع ما أمكن بيعه من القضايا ولأكثر من وقت واحد قريب ومحدد، لصالح القوى الجديدة الضالعة والمجاورة حتى وإن كانت شرسة وأكثر قدرة على بيع نفس المشروع لصالح قوى أخرى مقابل الربح الفوري والمحافظة على البقاء، وهذا ما يظهر عبر تنامي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتوجهات الكومبرادورية الجديدة المشجعة لها، إضافة إلى عمليات الخوصصة، لكن هناك مشاريع متعلقة بالبناء الفردي، بناء الهويات والمواطنة، هذه المسائل غير قابلة للتفاوض وهي لن تكون جاهزة للبيع.

للتدليل على ذلك يمكن الرجوع إلى موضوع **الصراع السريلانكي** مع حركة "نمور التأميل" وكيف أن سياسة الإرضاءات وفكرة الاستراتيجيات لم تف بغرض تهدئة الوضع واستتباب مستوى أمنيا تستضاف فيه الحكومة بكرامة ويستثنى عبره **"التأميل"** من وصمة الإرهاب

إذًا تصبح المقولة الأسلم: **[الدولة اليوم أصبحت أصغر / أكبر من أن تتعامل بالتفاوض أو بالبيع أو بالتواطؤ مع القضايا والتحديات الحاصلة، كبرى أكانت أم صغرى].**

في هذا الصدد، بما يفند ادعاء نهاية الدولة القومية، -ما أقره بيرتران بادي- **Bertrand Badie** في كتابه: "عالم بلا سيادة" **Un Monde Sans Souverainete**، أن التباسات كثيرة تلف سيادة وحضور الدول بقوة على المسرح العالمي، غير أنها لم تجعله ينخدع وهذا بشأن ثلاث معطيات رئيسية[1]:

1- كانت الدول هي الفاعلات الوحيدات في العمل الدولي، حتى وإن كان يجب أن تتحد مع آخرين وتتحالف معهم، كالسلطة الدينية أو الشركات.

2- كان التناقض بين الداخلي والخارجي له معنى، حتى وإن كان منحرفا أحيانا، خاصة عند وقوع ثورات كبرى.

[1] بيرتران بادي، المرجع السابق الذكر، ص 281.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- وكانت الدولة في عملها الدبلوماسي تنجذب نحو هدف القوة التي يتم تقويمها بلغة عسكرية.

وهو يقر بأنه لم يتغير شيء من ذلك في الوقت الحالي وبصفة رسمية لأنه[2]:

1- مازال القانون الدولي والمؤسسات المنبثقة عنه مستمرين بالاحتفاء بهيمنة الدولة وبامتيازاتها الملكية.

2- يظل عدم التدخل في شؤون الآخرين هو القاعدة المعلنة التي تطالب بها الأغلبية.

3- وتستمر الدبلوماسية في ممارساتها وفي مراسمها.

هو بذلك يفند بقوة دعوى إنهاء دور الدولة الوطنية وإعلان موت السيادة، لكنه يتحدث عن سيرورة ما **"لعالم من دول"** نحو النهاية ليحل محله عالم جديد متعدد المراكز، لكن مشحون بالدروس بحيث: "... لم تعد الدولة أكثر حرية، ولا أكثر قوة في هذا التحول الذي يبدو مضطربا، كذلك الدولة ليست في حالة احتضار ولا تبدل، لكنها على العكس، تجري تسويات دائمة مع فاعلين آخرين ..."[1].

من خلال هذا التحليل يعطي **"بادي"** إقناعا ما بإمكانية الاتفاق ولو جزئيا مع كل من الاتجاهين المتبقيين، اتجاه الواقعين من خلال سيناريو الدولة المرنة (الرخوة)؛ وسيناريو الليبراليين، بخيار الدولة المتغيرة وذلك في قوله: "... يتم اليوم تدوين فصل مضطرب من العلاقات الدولية الجديدة، يذكر عشوائيا بالعلاقات القائمة على الريبة وبداية التواطؤ، بين الدول والمنظمات غير الحكومية..."[2] وهي كلها إشارات على تغير الدولة.

الكثير من الأدلة الواقعية أمكنها إثبات بقاء الدولة الوطنية، ويمكن الاستعانة في ذلك بكل ما ورد ضمن سيناريو الواقعين حول نمط الدولة الرخوة، وكذلك سيناريو الليبراليين حول نمط الدولة المتغيرة.

فالوضع العالمي اليوم يترع أكثر نحو حالة من التسارع والتكاثر غير المحدود في عدد الفواعل ذات الأبعاد المحددة منها والهلامية (غير المرئية)، ومن الفواعل الجديدة والمتوالدة بصورة

---

[2] نفس المرجع، ص 181.

[1] المرجع نفسه، ص 282.

[2]- المرجع نفسه، ص 284.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دراماتيكية إنما في حدودها العامة لا تعبر في الغالب سوى عن الدول لكن بأشكال جديدة ومحددات وقدرات تختلف عن التقليدية لدى الدول التقليدية وهو ما يؤيد فعلا سيناريو الليبراليين، بحيث أفرزت التحديات والتحولات المشار إليها والتي تقع ضمن النسق الكبير (العولمة)، أشكالا غربية من الدول في العالم وأكثرها في العالم الثالث أهمها[1].

Ã الدول المنهارة: Collapsed State أو **"التنين المكسورة" "Lame Leviathan"** كما أسماها **"كلاغي" "T. Callaghy"**، وهي الدول التي تفتقد إلى سلطة مركزية سيادية ذات قوة وقدرة على حفظ بقائها بما يصوغ إمكانية التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية (الفصل الثاني)، إنما هذا الواقع حاصل اليوم في بلدان مثل الصومال والسودان وأفغانستان ...

Ã الدول المجهرية: Micro-State وهي دويلات صغيرة تحولت في الغالب إلى جنات ضريبية مالية ضخمة عن طريق انتشار ظاهرة غسيل الأموال عبر الانترنيت **"Cyber Laundering"**، ومن خصائصها:

- ازدهارها قائم على الأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات وصناعة الجنس.

- تستقطب الاستثمارات الجديدة وخاصة الأموال الساخنة وغير النظيفة.

- كتلة وسائط الاتصالات المتقدمة، التي تساعد في الوصول إلى منطقة المثلث الذهبي (تقع بين بورما، تايلاند، لاوس) تنتج معظم الأفيون في العالم.

- يزدهر فيها الفساد عن طريق المساعدات التي تتلقاها البنوك من أصحاب النفوذ، كما أنها تقوم بعملية تحرير الاقتصاد، دون توافر بنية تحتية قانونية وحكومة قوية.

- كما أنها تملك عدة مصارف لا تحقق في إيداعات أصحابها، وهي دول ذات تشريعات مالية متساهلة تخدم أصحاب الأموال والمشروعات غير النظيفة وغير الشرعية.

- ذات نظام جنائي ضعيف جدا، ليس بإمكانه إدانة غاسلي الأموال ولا سحب ودائعهم وأموالهم أو تجميدها، ومثال ذلك جزر **"Coumans"** بها 1537 مؤسسة مالية، ووصل حجم المستودعات فيها عام: 1993: 411 مليار دولار.

---

(1)- سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد ،المرجع السابق الذكر، ص ص 128-131.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Ã دول للبيع: States For Sale وهي دول كل شيء فيها قابل للبيع وهي دول عاجزة عن ضبط التوازنات الكبرى، وهي غير ذات مصداقية، فهي دول للبيع **"Etats à vendre"** ودول القمامة **"Etats-poubelle"**، تمثل أماكن الرغبات الممنوعة وملاجئ لتجار المخدرات والمهربين، وهي ميادين للتجارب إضافة إلى كونها مزابل للنفايات الصناعية، دول عاجزة عن ضبط حجم وطبيعة التدفقات في الاتجاهين، من الداخل إلى الخارج والعكس.

Ã شبه الدول: QUASI-STATE: وهي الدول التي تعيش حالة من الفصل والتباعد بين واقعها الحقيقي الممارساتي – من حيث السيادة - ومضامين السيادة الرسمية الشكلية والشخصية القانونية لها، فمجموعة عوارض داخلية وخارجية تعيقها كدولة ذات سيادة، عن أن تتصرف عبرها.

عبر هذه الأمثلة الحية عن مجموعات مختلفة من الدول، إنما يمكن إقرار صحية ما ورد ضمن السيناريو الأخير، سيناريو الدولة المتغيرة، فحقيقة يمكن تأليف سيناريو جديد لا يتواطأ مع **"ليندا وايس" "Linda Weiss"** كونها تبحث في الكشف عن عجز: **"أسطورة الدولة الضعيفة" The Myth of the Powerless State**.

إن ضعف الدولة الوطنية متبد وبقوة ضمن هاته الدلالات العملية المالية خصوصا وهي تكشف بدورها حقيقة الطرح: **"الدولة ألفت العولمة وأنشأتها"**، فإن لم تؤلفها عبر تصنيع الحاجة لفواعل جدد مثل **Super And Sub National Actors** فقد ألفتها أو أنشأتها عبر نفسها الموسومة بحالات متعددة: **دولة منافسة، مشاركة، انفتاحية، حارسة، رخوة، شبه الدولة، للبيع، منهارة، المجهرية ...**، حقيقة ليست إلا دولة أكثر من مجرد متغيرة.

حسب ما تقدم من نقد وتوضيح، فإنه ينجح لدينا إلى حد الآن جانبين هامين مضيئين على الأقل، وهذا من كل من سيناريو الواقعين **"سيناريو الدولة الرخوة أو المرنة"**، وسيناريو الليبراليين حول: **"الدولة المتغيرة"**، غير أن فارقا مهما دقيقا جدا، نفرق من خلاله ما بين كلا المشهدين، يتمثل في كون السيناريو الواقعي يستحضر حتمية بقاء الدولة، دورها، قوتها لكن في صورة رخوة، بحيث تبقى مؤثرا رئيسا وقويا، من خلال إيفاء الدعم الكافي للمشروعات على جميع الأصعدة، إضافة إلى التعديل والتوجيه والترابط الايجابي مع قوى الفواعل المتجرئة (قوى السوق)، كما أنه جدا مطلوب وقوفها الحدي إلى جانب سيقان قوى العولمة المنتصبة؛ كل ذلك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فقط في شكلها المنتظم، السياسي، الهرمي، الطاغي عوليا، عليها أن تصبح رخوة إلى الحد الذي لا يؤذن بموتها، وعليها التصلب حالة الاستعصاء الشبكي لتلك التفاعلات الناجزة والعنفية المنظمة.

إذن: **عليها أن تكون مستقبلا دولة منقذة ودولة معدلة وقاهرة في حالات أخرى.**

أما سيناريو الليبراليين **"الدولة المتغيرة"** فهو تعبير جيد، متمغط أكثر، وهو يحتوي جملة تأويلات، فكل الارتطامات التنبؤية والأخطاء والانتقادات الاستشرافية تصطدم بحافة هذا المشهد، فهو يتضمن قبولا مسبقا بكل شكل من أشكال الدول يمكن أن تفرزه العلبة التفاعلية، إذا ما استعرنا تعبير **"دايفيد ايستون"** فمخرجات التفاعل ما بين إشارات الدول وإخطاراتها وواقع العلاقات الدولية في مستوى عالمي أعلى، ينبئ في النهاية عن مجموعة متتالية وغير منتهية من الدول في أشكال مختلفة متقاربة ودون التجانس؛ وهي ليست قادرة على مزاولة نشاطها الداخلي والخارجي في كل الأحوال بنفس الطبيعة من حيث المنتظم، الهرمية، واحتكار العنف الشرعي، وشكل التصرف السياسي والقوة القانونية، فالفرق الجوهري بين المشهدين هو شكل تصرف **"دولة العولمة"**، وشكل تصرف دولة **"عولمة الدولة"**.

كون توالد وظائف جديدة في ظل التحولات الجديدة، تضمنت إيعازا للدولة بأن تخلق ديناميات البقاء، والموازنة والتحدي فمخارج كثيرة باتت ملاذ الدول لأجل الحياة.

إن مشاهد واقعية متعددة في علاقات اليوم الدولية، حاضرة وبقوة، وهي تؤيد كل من السيناريو الواقعي حول مستقبل الدولة، وكذا السيناريو الليبرالي.

فيما يخص صفة **"الدولة الرخوة"**، فإن من المشاهد الواقعية ذلك إذا ما اتخذنا المدخل الأمني منفذا محتملا في التدليل، فإن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية -على اعتبار أن سيادة الدولة داخلية وخارجية- تجاه العراق وأفغانستان لم يكن سلوكا يقع هكذا ضمن لوحة تجانس مع سلوكها الخارجي تجاه كوريا الشمالية أو إيران أو إسرائيل.

في الحالة الأولى:

اتسم الخطاب الأمريكي بكونه خطابا مسلحا، اجتياحيا صلبا في إطار الدولة الرخوة ذات القوة الصلبة المتجذرة **Hard State**، وهي سياسة خارجية صلبة عبرت عن أن من مقتضيات المصلحة الأمريكية -العالمية حسب شرعية **"اللاشرعية الدولية"**- استدعت ذلك كونها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحامي العام لمصالح الأمم وهي الوصي الأول على ذلك، وبالتالي سلوك هكذا متصلب واقع ضمن التزاماتها.

أما في الحالة الثانية:

فقد انطبع الخطاب بطابع المرونة، فهي دولة متمغطة، رخوة لا داعي لاستدعاء الـــ "**Hard power**"، بل يتعين ممارسة ما يعرف بالقوة اللينة **الناعمة المتسيبة Soft power**، بغرض ضمان وتحقيق المستوى المطلوب من هدوء الحالات العنفية؛ وهو سلوك دبلوماسي، تفاوضي مع إيران خصوصا، وكوريا أيضا.

وهو مثال يؤيد فعلا الدور المزدوج والمرن لدولة عظمى مثل الو.م.أ، فهي بالفعل نموذجا متفقا جدا ومتضمنات كلا المشهدين، هذا على المستوى العالمي.

أما على المستوى الداخلي فالأمثلة كثيرة خصوصا في دول العالم الثالث، إذا ما تحدثنا عن الصراعات العرفية في إفريقيا، وكيف أن دولة مثل السودان أو الصومال (نظام المحاكم الشرعية) أضحت عاجزة إذا ما لم تتفاوض مع رجال عصابات وبذكاء ضمانا للاستقرار العام، وتلافيا لمحاولات التدخل الأجنبي أو الأممي، وكيف أصبح رجل مثل "**جنغ رنغ**" قادر على تفتيت ولاءات الحزب الحاكم لصالح قوى جديدة؛ صغيرة **Micro وعصابية متكاثرة؛ فعلا على الدولة أن تتبنى هنا خيار الارتخاء وبسرعة.**

لكن من الانتقادات التي يمكن أن نوجهها لكلا المشهدين الاستشرافيين وعبر المثاليين هو: **هل أن الدولة الرخوة فعلا حين تستعمل القوة الصلبة أو اللينة تنجح بالضرورة ولا يمكن أن تتآكل أكثر إذا ما أخفقت في ذلك؟**

إذن مدخل الإجابة عن السؤال المطروح، نعتقد أنه لا يتأتى مدخلا مقبولا إلا عبر كونه مشهدا تأليفيا بين كلا المشهدين السابقين؛ مشهدا انتقائيا صلبا، مضمونه:

صحيح الدولة الوطنية متأثرة جدا جراء ضربات العولمة والتحولات الواقعة ضمن نسقها، وهي متآكلة السيادة والقوة والدور، لكنها لن تزول نهائيا، فهي نموذج سياسي وقانوني مستمر من حيث السيادة والدور والقوة، غير أنها دولة ليست كالدولة القومية الحديثة في أوروبا، دولة الثورة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصناعية ومطلع القرن السادس عشر، وليست كالدولة الوطنية القطرية لما بعد الاستقلال في العالم الثالث، فهي فقط دولة رخوة إلى حد ومتغيرة إلى حد آخر.

هذا النمط من الدول، يمكن تسميته بدولة **"عولمـــــــة الـــــــــــدولة" State**« **Of Globalizing State** » وهي قد تكون مبدئيا: دولة **انشطارية ومتعاقدة** مع الفواعل الجديدة، وهو السيناريو **التأليفي** الذي يتضمن اتفاقا جزئيا ومبدئيا مع كل من سيناريو الدولة الرخوة والدولة المتغيرة.

فالدولة لا يمكن أن تكون دوما رخوة، ففي حالات كثيرة تستدعي ذلك ســـواء **Soft Power** أو **Hard Power** ، لكن هذا لا يحقق بدورة مكاسب للدولة ذاتها بل يجلب الخسائر والفشل، ومثال ذلك الفشل الاستراتيجي الأمريكي في الحرب على العراق، إضافة إلى جملة الخسائر وتكاليف الحرب، فمثل مشروع القوة الصلبة، إضافة إلى عدم تحقيق الو.م.أ لأهدافها جراء رفض كل من إيران وكوريا الشمالية مؤخرا التراجع عن برنامجهما النووي، وذلك رغم القوة الناعمة، إضافة إلى فشل ذريع آخر محقق عبر السياسات الناعمة الأخرى مثل **الارتباطات الخشنة** مع اليابان والصين وغيرهما.

من نقاط عدم الاتفاق مع هذا السيناريو هو العجز الحكومي عن الايفاء دوما بعمليات الإنقاذ والدعم فيما يخص المشاريع، والقدرات التنافسية، مثل ما هو حاصل اليوم مع الأزمة المالية العالمية **World Financial Crisis**.

لا يتفق سيناريو الدولة **"الانشطارية المتعاقدة"** مع سيناريو الدولة المتغيرة بصورة كلية، صحيح قد تغيرت مهام وأدوار الدولة في ظل تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتحدياتها بحيث أصبحت دولة **حارسة**، دولة **تنافسية**، دولة **مشاركة**، **انفتاحية** ...، لكنها ليست متوزعة الوظائف وكلية، فهناك بعض المسائل الاجتماعية وكذا الاقتصادية لو تترك لقوى المجتمع المدني قوى السوق العاجزة في الغالب (ماديا)، فقد لا يمكن الإيفاء بها، لذلك يعتبر حضور الدولة ضروري دوما.

فليس بإمكان قوى المجتمع المدني القيام بإنجاز مهام الرعاية الاجتماعية الصحية وقضايا التعليم والبنى التحتية ...، كما أنه عاجز (المجتمع المدني) عن أن يتولى الفصل في قضايا الحرب والسلم،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أن قوى أكبر من الدولة ذاتها؛ كالمنظمات الأممية مثل **(U.N)** أو الكتل الاقتصادية الكبرى أو **(NGO)** أو المؤسسات المالية العالمية عادة ما تستنجد بالدول وقت الأزمات، فضرورة تدخل الدولة في كل تلك القضايا تأكيد صارخ على محدودية قدرات واختصاصات القوى الأسفل من الدولة أو الأعلى منها، وفشل منظمة الأمم المتحدة في أكثر من موقف مثلا (إقليم كوسفو) في بداية التسعينيات وتدخل قوات حلف شمال الأطلسي **NATO (وهومشكل من مجموعة دول).** إنما يدل على حاجة تلك القوى لدولة حتى مع كونها منهمكة هي الأخرى في سياقات جديدة.كما أن المؤسسات المالية العالمية؛ إنما مبدأ عملها في الأساس ناتج عن نسب تصويت الدول ذاتها.

يمكن أن **نلخص جل ما تقدم** وحسب إسهامات السيناريوهات المذكورة في مجموعة أشكال توضيحية، إضافة إلى إدخال عنصر **النمذجة الرياضية** لكن فقط بشكل **رمزي** على اعتبار أننا ندرس الوضع الدولي في إطار العولمة كنسق وذلك بدلالة الدولة الوطنية، ويمكن أن نضع جملة معادلات رياضية وأشكال هندسية نختزل عبرها كل ما تم الإشارة إليه، بغية تحديد الهويات الجديدة للدولة.

الشكل(4): سيناريو نهاية الدولة(*) .The Dissolving Nation-State.

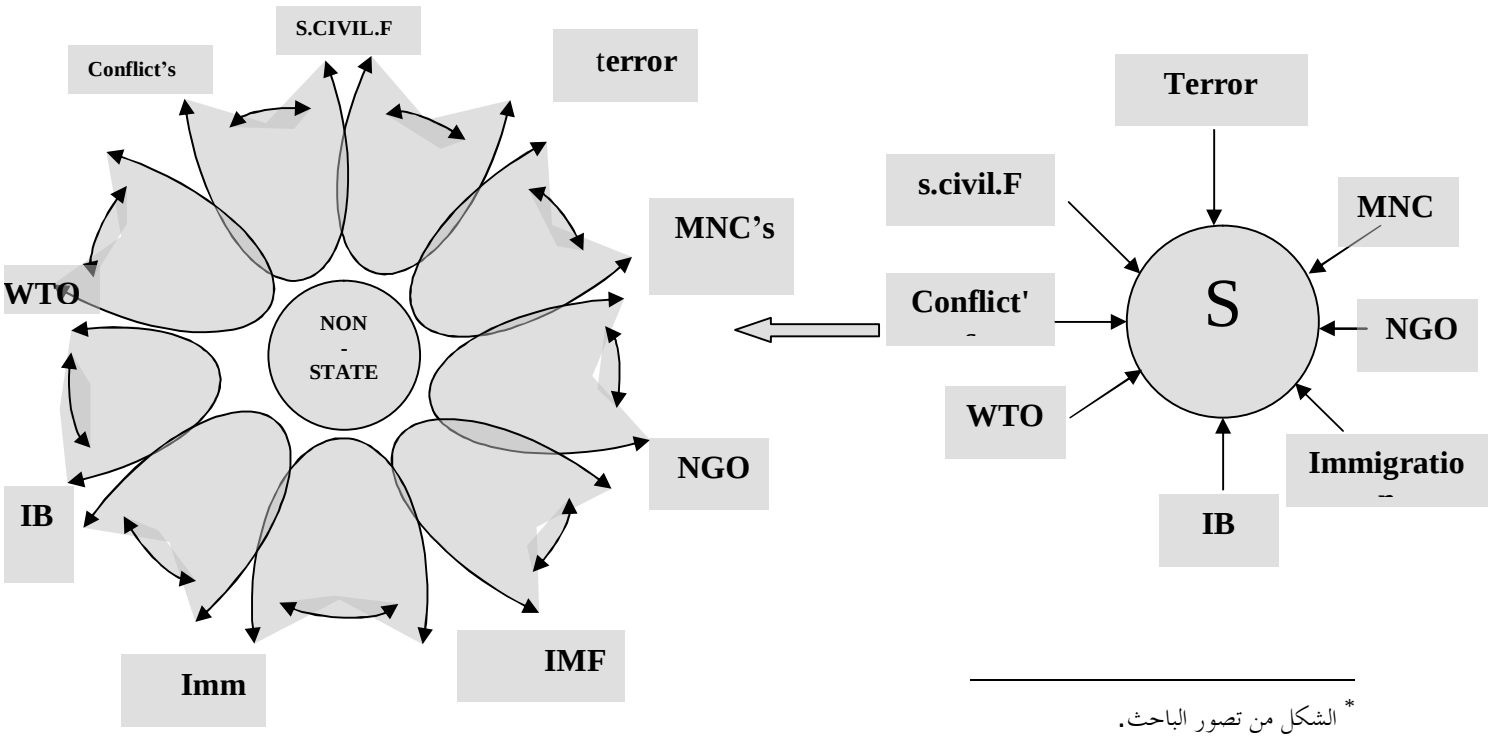

* الشكل من تصور الباحث.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

S.C.F: **Social Civil Forces.** قوى المجتمع المدني
NGO:**Non. Governmental Organizations** : المنظمات غير الحكومية
WTO: **World Trade. Organization** المنظمة العالمية للتجارة
IB: **International Bank** البنك الدولي
IMF: **International M. Fond** صندوق النقد الدولي
Co: **Conflict's** الصراعات والنزاعات
MNC's: الشركات متعددة الجنسيات
Terr: **Terrorism** الإرهاب
S : State الدولة

من خلال الشكل (4) يتضح جليا، أن نموذج الدولة الوطنية في البداية خضع لضربات اتجاهية متتالية ومتصلة وغير انعكاسية مصدرها قوى العولمة عبر الأدوات والآليات المختلفة وكذا الديناميات المتسارعة في الجانب الاقتصادي والسياسي والأمني الاستراتيجي والإعلامي فهي دولة ليست منافسة بل دولة متنافس عليها من قبل المنظمات والمؤسسات العالمية المختلفة وحتى الأعداء الهلامين.

ثم في مرحلة جديدة، (مستقبلية) أمكن للفواعل الجديدة أن تنجح في إضعاف وتحجيم الدولة تم الانقضاض عليها، لتبقى بمثابة **"اللادولة Non-State"** إنما تدع مكانها فراغا أو جسما مجوفا من الداخل، فقط يمثل انعكاسات أو يساعد عند ارتطام الأفعال الجديدة والجنيسة بالحواف الهمشة الهلامية لها بناء أفعال استرجاعية عكسية لكن في اتجاهات مختلفة تخلق علاقات فعل ورد فعل ميكانيكية ما بين الفواعل نفسها. وهو **سيناريو مستبعد و مرفوض لدينا** للاعتبارات السابقة. كون – في أبسط الأحوال- إعلان موت الدولة إنا يسبقه الغياب التأسيسي الفعلي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لمباعث مهاجمة أو منافسة الدولة بصورة **آلية ودينامية** من قبل الأجسام الأقل أو الأكبر منها، أما من حيث طرح السيناريو الثاني، سيناريو **الواقعين** حول الدولة الرخوة يمكن إدراج الشكل الموالي:

الشكل (5) سيناريو الدولة الرخوة*:

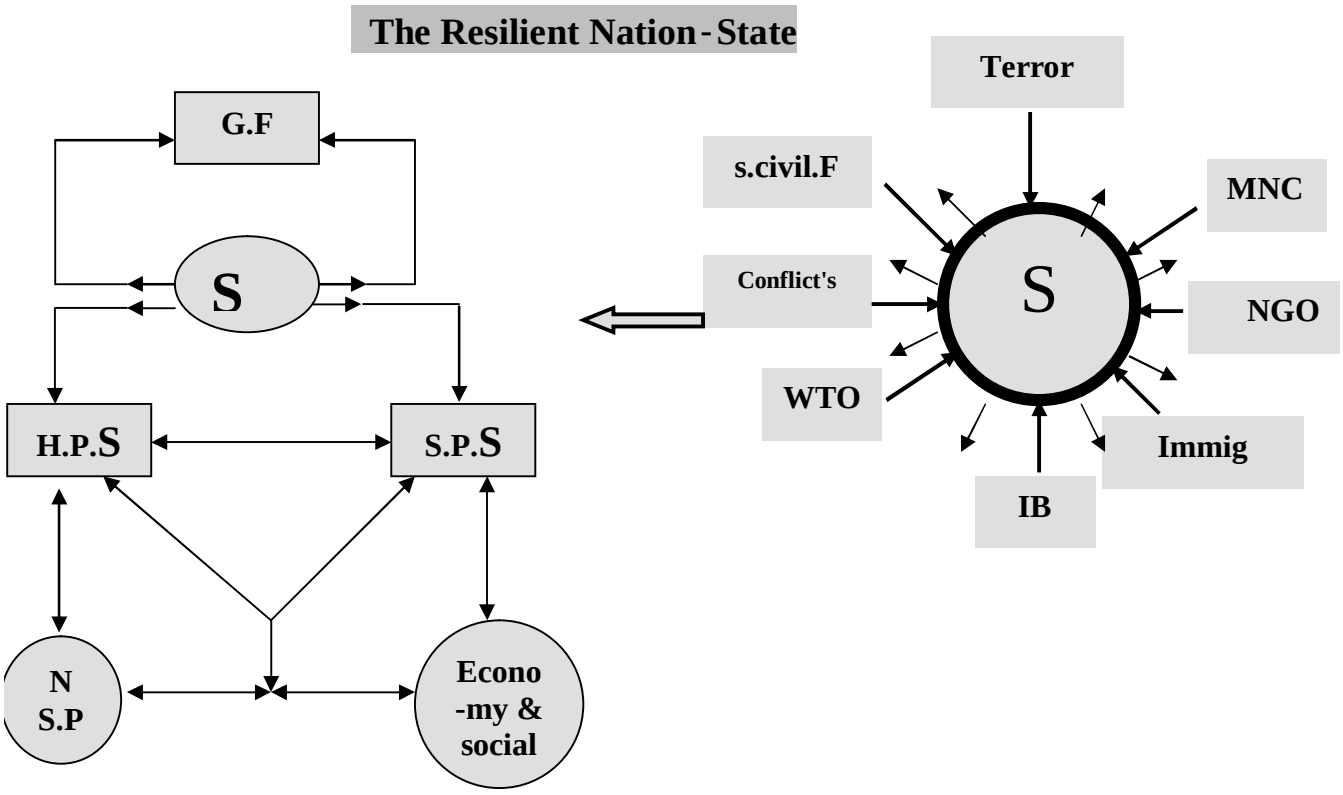

S: State الدولة

HPS: Hard Power State دولة ذات قوة صلبة.

SPS- Soft Power State:- دولة ذات قوة ناعمة

N S.P : National Problems Security مشاكل الأمن الوطني

G.F- : Globalization force's قوى العولمة

نحن نتفق جزئيا كما سبق مع أصحاب الطرح الواقعي، حول كون العولمة من خلال قواها المختلفة صنعت العولمة وأثرت على فعاليتها وقللت من فعلها التقليدي الموروث، لكنها وكما سبق وأن أشرنا، ليست ناجحة دوما كونها رخوة في مواقف داعية إلى ذلك وبقوة، لكن ردود الأفعال

* الشكل من تصور الباحث.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مرات تكون أقوى من أجندة الدولة ذاتها بما ينتج **فعلا ارتجاجيا** داخل الدولـــــة، داخل مجموع حوافز ترشيد مقدراتها الذاتية السياسية و الدبلوماسية أو الأمنية الاستراتيجية أو الإعلامية الاجتماعية أو الاقتصادية المالية، بما يعيد إحداث صدمات جانبية من الخارج باتجاه التغير كلية أو التخلي عن الوضع الأول أو الثالث الجديد حسب السيناريو الأخير، والأمثلة على ذلك كثيرة في المشهد العالمي ،من بينها مشهد الحركات الارهابية في إسبانيا أو القوى الهلامية الجاثمة على الإطار المخابراتي لهيئات صنع القرارات والقيم السياسية والأمنية لدى الدول مثل الو.م.أ أو الدول الإفريقية الغارقة في **مستنقع الأبارتيد والهولوكست** الموحل.

فالقوة الناعمة اللينة الدبلوماسية المتسيبة التفاوضية لا تصنع في الغالب ارتباطات خشنة ناجحة في الشرق الأقصى والأدنى والخليج الفارسي بالنسبة للو.م.أ فهي أكثر نزوعا إلى التراجع العكسي وتبني النزعة الملائمة والإستراتيجية.

إضافة إلى أن الدافع إلى عدم تبني ومحاكاة هذا السيناريو بشكل كلي، ما يقع في العالم اليوم من مشاهد مرعبة وأكثر من ذلك، أكثر من لاعقلانية، فهناك الكثير من المواقف التي تتطلب من الدول المعنية الحكمة والتريث وانتهاج سياسات أكثر رشادة.

في حين نجد روسيا مثلا تصطدم فجأة بالآلة العسكرية الجورجية –**آلة الهوية-** وكذا الو.م.أ مع الآلة العراقية والأفغانية وآلة الإرهاب الأصولي والحركات الإسلامية ...، كان الأجدر بكل هاته السلوكات ألا تكون أكثر من **لينة وناعمة**، لكن ما وقع العكس وهو الصدام **The Clash** العنفي والحاد والمستهدف والمتصاعد وهو عامل يدفع إلى أكثر تباشير ميلاد حتف الدولة **The End Of Nation State**، ومشاهد أخرى بالعكس تماما، مثل ما هو حاصل في السودان والصومال مع الحركات الانفصالية المهددة للحكومة وعالية التوتر، والتي ينبغي استحضار القوة الصلبة، لكن دول هكذا متحللة وضعيفة لا تترغ إلى ذلك، على العكس نستطيع القول بأنها دول **متهالكة ورخوة.**

وفيما يتعلق بالمشهد الثالث حول **الدولة المتغيرة** يمكن إدراج الشكل الموالي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل (6): نموذج الدولة المتغيرة[*] The Altered Nation State.

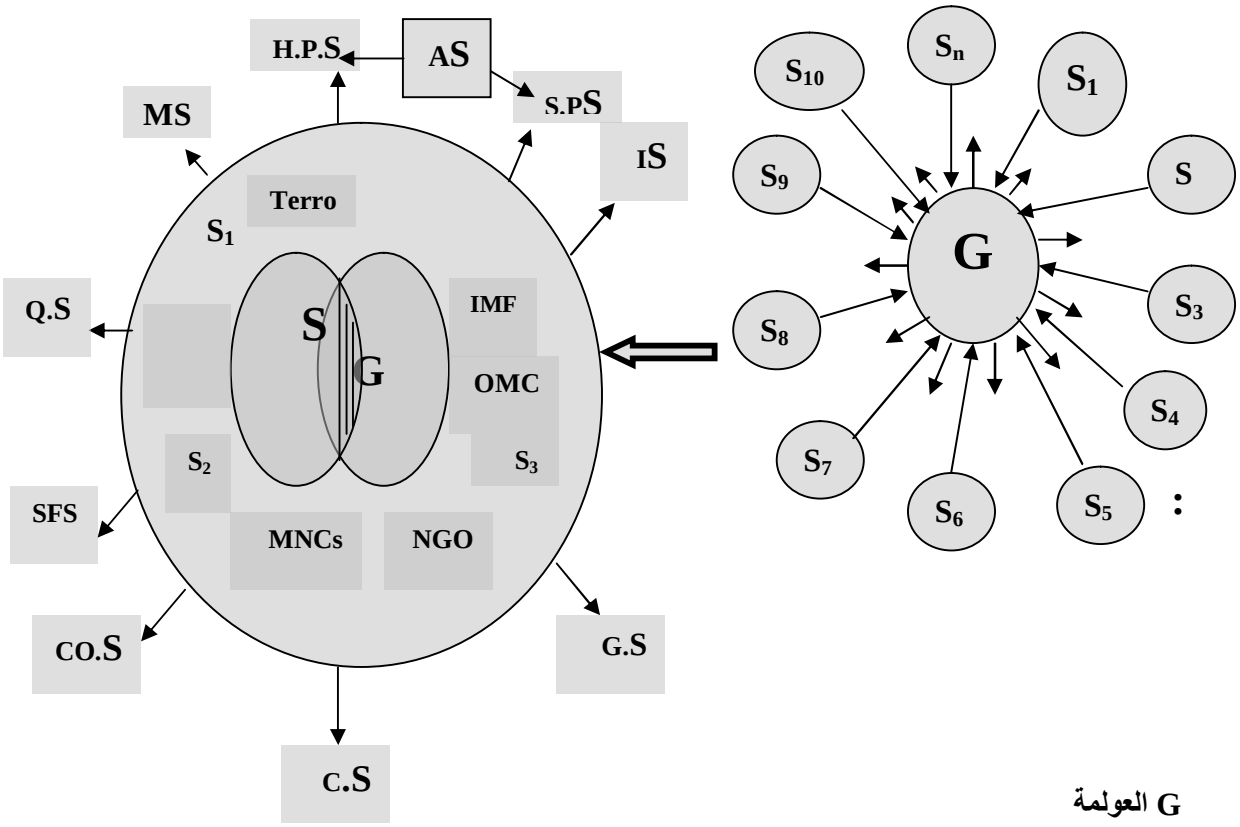

G العولمة

SPS: Soft Power State -دولة ذات قوة ناعمة

IS: Involvement-Stat-دولة مشاركة

GS: galore-state-دولة حارسة

CS: Competition-state-دولة منافسة

COS: Collapsed-state-دولة منهارة

SFS: States for sale-دول للبيع

QS: Quasi-state-شبه دولة

MS: Micro-state-دولة مجهريه

Others states : Sn دول أخرى غير معلومة

[*] الشكل من تصور الباحث.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يحتمل هذا السيناريو جملة انتصارات منهجية وفكرية تصورية من السيناريو الثاني سيناريو الدولة الرخوة، كون هذه الأخيرة دولة مشاركة إلى جانب قوى العولمة (النسق الذي تقع داخله جملة التحولات الجديدة)، وكونها دولة منافسة إلى جانب قوى العولمة أيضا. لكن يبدو الفرق واضحا ويتمحور حول كون **[الدولة ألفت العولمة]**؛ وهو جواب كاف إلى حد عن التساؤل: **لماذا ليس بإمكان البنية العامة لنسق العولمة إلغاء الدولة ؟**

فحسب هذا السيناريو يتضح جليا أن التفاعلات الجديدة بين الدول من S_1 إلى S_n أنتجت وخلقت العولمة مما أتاح لها إمكانية خيار إعادة تنظيم نفسها على المقاس،وهي دولة مشاركة فيما بعد من خلال وظائفها التقليدية والجديدة داخل نسق العولمة هذا إلى جانب الفواعل الأخرى: **IB, IMF, WTO** والحركات الإرهابية **Terror** والهجرات غير الرسمية والحركات الانفصالية، والأحزاب الأممية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية **NGO** وغيرها، إضافة إلى قوى المجتمع المدني المحلي فهي دولة متغيرة بحسب دواعي التغير وهي متوزعة الوظائف إلى قوى **دنيا** وأخرى **عليا** ولكن ليس بصورة مطلقة.

بحسب الشكل فقد أفرزت جملة التفاعلات الأفقية المسطحة والعمودية المتغلغلة مجموعة لأشكال دول جديدة، تمثلت في الدولة الرخوة ذات القوتين الصلبة واللينة، والدولة المنافسة والمشاركة ثم مجموعة دول للبيع، ودول مجهرية وأخرى شبيهة بالدول؛ إضافة إلى دول منهارة وعاجزة **Collapsed-State**، إضافة إلى دول حارسة، وبالنظر إلى هاته الأنواع كلها فإنها غير ثابتة وهي ظرفية في حالات كثيرة وتعتمد الدولة في تحديد ما هو الشكل الضروري للتعايش على الإشارات **الأفقية والرأسية** الموصولة ما بين أجهزة صناع القرار في الاتجاهين، لكن بكثرة توالدت مشاهد عبر العالم وضمن مدخل هيكل السياسة العالمية تعنى بدحض وتعرية خطاب الدولة المتغيرة هذا في جانب رئيسي مهم، وهو مسألة كون الدولة الوطنية (القومية) كتلة واحدة **One-bloc**.

بحيث لا يمكن تصور – ليس تعدد السلوكات مرة واحدة في مسائل متعددة - إنما لا يمكن قبول على الأقل قدرة ما للدولة على التصرف حيال قضية واحدة؛ وبصور مختلفة، وفي وقت واحد؛ وعبر قناة فعل واحدة؛ ومن خلال توافر مجموعة **قبولات** في المسرح العالمي، أكيد **القبولات** المشجعة وليست المرافقة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إذْ لا يمكن أن تصبح الو.م.أ في مسألة ما ذات فعل مركب، دعائي ومنافس لأطراف صراعية أخرى وفي نفس الوقت ذات قوة متسيبة تجاه الوضع الناتج.

ذلك أنه في حالات كثيرة لا تجد الدول نفسها مضطرة إلا نحو خيار الانسحاب وهي بذلك دولة غير جاهزة؛ دولة منسحبة ومتخلية، وهي في الغالب لا تجد لنفسها رد فعل إيجابي منقذ يضعها ضمن إطارها من أشكال الدول المفرزة والمعدة لذاتها كنمط اختياري جاهز، فهي دول تلجأ في الغالب إلى التفاوض في إطار تنظيمي جديد عادة ما يكون أحد مجالس **دور الكلام والكلام.**

أو أنها تلجأ إلى أن تصبح أكثر تعاقدية مع نفس الفواعل في شكل حوارات تقيمية وقمم اتحادية تبحث في تصنيع وضع جديد لعولمة مؤلفة فعلا من قبل تلك الدول والوحدات، **فقمة العشرين الأخيرة وقمة الدوحة الأخيرة** والدورات المتتالية لمجلس الأمن الدولي ضمن إطار الأمم المتحدة كفيلة بشرح فشل سيناريو الدولة المتغيرة ولو جزئيا، إنها كفيلة فعلا، **كهكذا قمم بتأليف جديد لقيم جديدة**، لن تخرج عن حيز إعطاء إمكانات اعتبارية مادية ومعيارية، وتبني سياقات تعمل على **تنميط التصرف**، و**تأحيد** مسائل القدرات **الإشارية الإثارية الموجهة والمواجهة، والمكيفة والعقلانية**، وهو دليل قوي على إثبات **قوة** الدولة.

في النهاية يمكن أن يسمى هذا الصنف من الدول بالدول **"التعاقدية الانشطارية"**، «**Shattered Contractual- States** »فهي دول مؤثرة ومتأثرة، متأثرة بقوى العولمة أو التحولات الجديدة ومؤثرة في سلوكياتها المختلفة، تتسم بكونها أكثر تعاقدية واتفاقا مع باقي الفواعل الأخرى، مع منظمات حقوق الإنسان ومنظمات البيئة، والمنظمات الدولية الحكومية، إضافة إلى التصرف بالتعاون مع الأطراف الجديدة، في سياق مجابهة الإشكالات العالقة وبعض المشاكل غير القابلة للبيع أو التفاوض؛ مثل الهوية والولاءات المختلفة، وحجم الإرضاءات والاستراتيجيات المتصارع حولها.

كما أنها دولة منسحبة لو دعت الحاجة لانسحاب معلن أو غير معلن، وهذا عندما لا تكون جاهزة وقادرة على القيام بتحقيق أهدافها، وهي جاهزة عبر الحالة الانشطارية إلى أن تجد حلولا استعجالية في حالات ما؛ إذا تم الارتطام الآلي بقوى المجتمع المدني أو الحركات الانفصالية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أو موجات الهجرات غير الشرعية، والأمثلة كثيرة في هذا الشأن، فأزمة شباب الضواحي بفرنسا في الأعوان الماضية وكذا حالات اللارضا العام والمظاهرات الحاشدة الغاضبة في كل من ألمانيا وفرنسا عشية استفتاء ولاء كل من الألمان والفرنسيين للوحدة الأوروبية، إضافة إلى صور واسعة الإفهام، من اللوحة التصرفية العامة للو.م.أ في العالم إنما دلائل ودلالات تأييد سيناريو الدولة المنتشرة المتعاقدة والانشطارية، فهي قابلة للتفكك والبقاء وقابلة للتنازل والاستمرار.ويمكن إدراج هذا المشهد ، ضمن هذا الشكل المبسط وفي صورة من العلاقات التشابكية.

الشكل (7): نموذج الدولة الانشطارية التعاقدية.Shattered Contractual - State

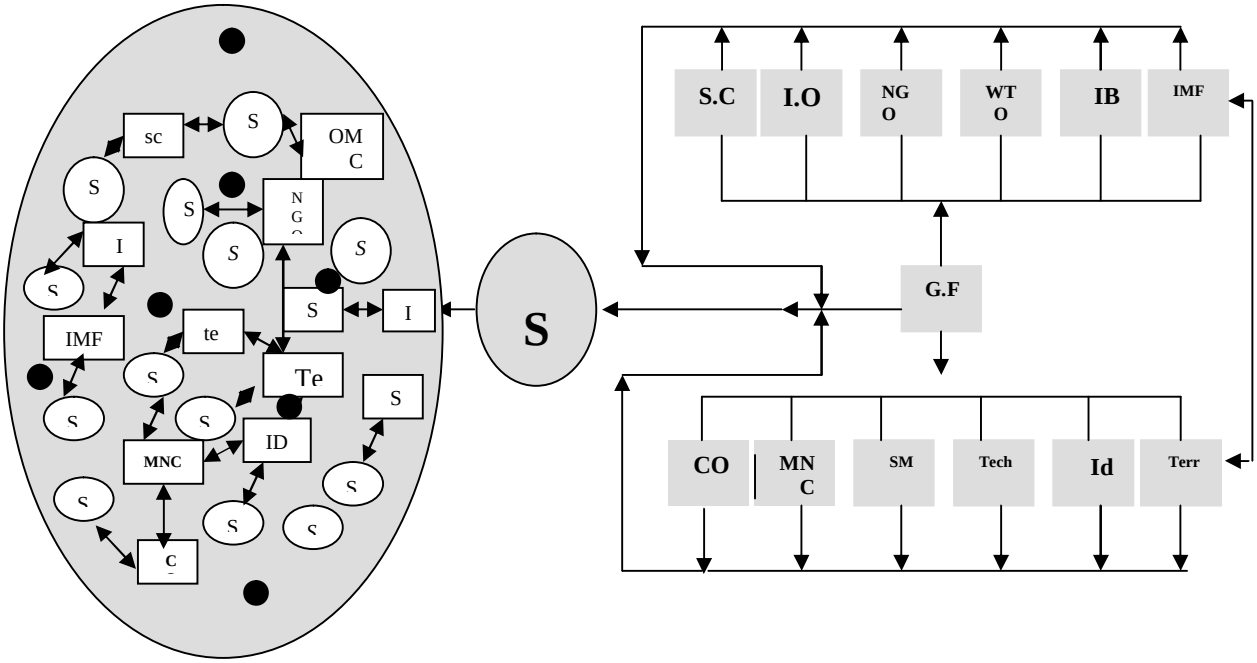

دليل الأشكال:

Social. Civil:S.C المجتمع المدني

International organization :IO المنظمات دولية

NON. Governmental organizations:NGO : المنظمات غير الحكومية

World trade. Organization :WTO المنظمة العالمية للتجارة

International Bank :IB البنك الدولي

International M. Fond :IMF صندوق النقد الدولي

●**Other's Actor-** فواعل مستقبلية غير محددة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Co: **conflict's** الصراعات والنزاعات

SM: **Social movement's** الحركات الاجتماعية

MNC's-: الشركات متعددة الجنسيات

Terr: **Terrorism** الإرهاب

Id: **Identity** الهوية

Tech: **Technology** التكنولوجيا

G.F: **Globalization force's** قوة العولمة

S = State-الدولة

S = دولة صامتة غير مشتغلة

عموما يمكن اقحام **النمذجة** الرياضية كأحد المداخل **التكميمية** التي يمكن أن تساعدنا أكثر على فهم كل تلك السيناريوهات المشار إليها، وذلك عبر وضع المعادلات الرئيسية بصورة ترميزية للدلالة على المعنى العام.

في البداية ينبغي أن نشير إلى معادلات المقاربات المتناولة ضمن الفصل الأول حول واقع الدولة وأزمة مركزيتها في العلاقات الدولية.

(1) Realism And Neo-Realism

الوضع الدولي = f(S) /

World situation

$$f_1(S) = \sum_{n=1}^{N} S_n$$

S : State

Total : ∑مجموع

n: مجموع دول المجتمع الدولي./ $n \in IN$

IN: هي مجموعة الاعداد الطبيعية.

الواقعيون والواقعيون الجدد يقرون بأن الوضع الدولي وهو حسب اصطلاحنا **f(S)**، لا يفهم إلا بدلالة العلاقات بين الدول، وذلك عبر فكرة البقاء والضبط الذاتي ومبدأ الدولاتية، وهم لا يعترفون بمصداقية الفواعل الأخرى بحيث لا يمكنها الاشتغال إلا في إطار مجموع العلاقات ما بين الدول أي $\sum_{n=1}^{N} S_n$ أي: مجموع العلاقات ما بين الدول.

بالنسبة للطرح اللبرالي حول طبيعة العلاقات الدولية يمكن إدراج المعادلة التالية:

(2) Liberalism And Neo-Liberalism

$$f_2(S) = \sum_{p=1}^{P} A_p + \sum_{n=1}^{N} S_n$$

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بحيث:

العلاقات الدولية هي مجموع العلاقات ما بين الدول التي هي فواعل مركزية رئيسة إلى جانب مجموع التفاعلات مع باقي الفواعل الجديدة والمنظمات والهيئات عبر القومية الأخرى $\mathbf{A_1}$ و $\mathbf{A_2}$ إلى غاية $\mathbf{A_p}$. /**p** تنتمي إلى مجموعة الأعداد الطبيعية.

A_1, A2,...,A_p: هي مجموعة الفواعل

أما فيما يخص التصورات البنائية: Constructivism.

$$\mathbf{f_3(S)} = \sum_{n=1}^{N} S_n \ \mathbf{(I+SA+C+SC+CS+In+\ldots..\ } h_n\mathbf{)}$$

فهم يقرون بأن الدول - حسب **Alexander Wendt**- وحدات أساسية للتحليل، إضافة إلى **تذاتانية Inter-Subjectivity** البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، وأن الهويات والمصالح الخاصة بالدول إنما تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية، وهم يقرون بفكرة **الفاعل / البنية / Actor Structure Problem.**

بالتالي فالمعادلة تعبر بوضوح عن مجموع العلاقات ما بين الدول لكن عبر الفواعل الاجتماعية والمصلحة والهوية، بحيث:

I : Identity, SA : Socila Actor, C : Culture,

S.C : Collective Security, In: Interest, h_n: Other Actor.

بالنسبة للاتجاه البنيوي حسب نظرية **وولرشتاين ايمانويـــــل Immanuel Wallerstein** فإن الطبقات الاجتماعية هي القوى الفاعلة في سياق بنية الرأسمالية العالمية.

يمكن فهم بنية الرأسمالية العالمية عبر فهم العلاقات ما بين المناطق الاقتصادية الثلاثة التالية: **دول المركز (النواة) Core-States + دول شبه الطرف Semi-Peripheral States + دول الأطراف Peripheral-States.**

بالتالي تصبح المعادلة كالآتي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Structuralism :

$$f_4(S) = \sum^{R} WCS.[CS+SPS+PS]$$

بحيث:

WCS:- **The world capitalist system** النظام الرأسمالي العالمي

CS:- **Core-states** : دول النواة (المركز)

SPS:- **Semi-Peripheral states** دول شبه الطرف

PS:- **Peripheral states** دول الأطراف

نظرية النظام العالمي **البنيوية**، تؤكد أن فهم السياسة العالمية لا يتأتى دون مدخل مجموع العلاقات ما بين الأنواع الثلاثة من الدول المذكورة، وهي علاقات ناتجة عن جملة الوظائف غير المتماثلة لتلك الدول، وهذا ضمن النظام الرأسمالي العالمي.

إذا هذه هي جملة معادلات المقاربات النظرية في العلاقات الدولية، والمتمثلة في الاتجاهات الوضعية وما بعد الوضعية المعيارية، وهذا من أجل فهم أزمة مركزية الدولة عبر دلالاتها الرياضية ضمن الوضع العالمي.

أما فيما يتعلق بمستقبل الدولة الوطنية. وعبر نفس المدخل الرياضي المتبع فانه:

1) **حسب سيناريو القروسطيين** الجدد **The medievalists** فإن طرح زوال الدولة أو موضوع نهاية الدولة الوطنية **The End of N. State** حســـب طروحات **"كينشي أوهمي O. Kinichi"** مرفوضة رياضيا، بحسب ذلك و اعتبارا لمعادلتي كل من الواقعين التقليديين فإنه: **لما:**

S = 0

تصبح كل من معادلة **الوافعيين** رقم **(1)** ومعادلة **البنائيين Constructivists** رقم (3)كما يلي:

$$f_1(s) = 0$$

وإذا كان **f(s)** يمثل الوضع العالمي أي

$$f_3(s) = 0$$

(W.S) فإن غياب الدولة **يعني مبدئيا**

انهيار التفاعلات الدولية وهو **أمر مرفوض.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2)- **حسب سيناريو الواقعين:** الدولة الرخوة **Resilient Nation -State**

$$\mathbf{f_2(s)} = \sum_{n=1}^{N} [(hS_1A_1 + hS_2A_2 + ... + hS_nA_n) + (sS_1A_1 + sS_2A_2 + ... + sS_nA_n)]$$

hS_1 = hard-state دولة صلبة أولى-

SS_2 = Soft – State دولة مرنة لينة ثانية-

A_1, A_2, A_n = Actors فواعل-

فالمعادلة توضح بأن مستقبل الدولة الوطنية، ضمن هذا السيناريو إنما هي دولة رخوة مرنة، وبالتالي التفاعلات العالمية محكومة بحجم وطبيعة العلاقات ما بين الدولة الرخوة في حالة القوة الصلبة واللينة مع باقي الفواعل الجديدة.

3) **حسب سيناريو اللبيراليين:** الدولة المتغيرة: **Altered Nation-State**

$$\sum^{R} SG./SG = \sum [S_1 + NGO + Terr + IMF + S_2 + MNCs + WTO + S.C + I + ... + yn] \quad \mathbf{f_3(S)} =$$

$$\sum [S_1 + NGO + Terr + IMF + WTO + S_2 + MNCs + I + ... + y_n] \quad \mathbf{f_3(S)} =$$

$y_n = (S_n + A_n)$ فواعل أخرى جديدة غير معلومة **Other's Actors**

وحسب هذه المعادلة، فإن المشهد المستقبلي للدولة الوطنية يتحدد عن كونها دولة متغيرة ؛ بالتالي وبحسب الشكل (3) المدرج سابقا، يمكن إستنتاج المعادلة النهائية لهذا السيناريو وهي توضح الأشكال المفرزة للدولة الوطنية.

$$\sum^{R} [HPS + SPS + IS + GS + CS + COS + SFS + QS + MS + ... + gS_n] \quad \mathbf{f_3(S)} =$$

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- دليل المعادلات:

HPS: Hard Power State دولة صلبة أولى

SPS: Soft Power State-دولة ذات قوة ناعمة

IS: Involvement-Stat-دولة مشاركة

GS: galore-state-دولة حارسة

CS: Competitive-state-دولة منافسة

COS: Collapsed-state-دولة منهارة

SFS: States for sale-دول للبيع

QS: Quasi-state-شبه دولة

MS: Micro-state-دولة مجهريه

Others states : gSn دول أخرى غير معلومة

تظهر المعادلة الأخيرة إختفاء الفواعل A_1, A_2, A_n من المعادلة الأصلية، و السبب ينبغي أن يفهم من خلال كون كل الأفعال الواردة من و إلى الدولة، والصادرة في الغالب حسب هذا السيناريو عن الدولة نفسها، مترجمة في أنماط الدول الجديدة المتغيرة والتي من خلال أشكالها تلك إنما تحمل دلالات جديدة تتضمن **حيوية الفعل المباشر أو غير المباشر للفاعل** على الدولة، إضافة إلى علاقة التعايش الذكي من طرف الدولة حيال تلك الإشارات، فحينما تسارع دولة ما إلى أن تخرج من عزلتها لتوقع اتفاقا دوليا عاما بغرض ترشيد مقدرات الموقعين ضد تحدي الإرهاب العالمي، هذا لا يعني أن نمط الدولة الجديد –عبر إجراء التوقيع- يلغي فعل الإرهاب **Terrorism** على الدولة ذاتها، بل ضمنيا يدل على فعالية فعل الفاعل **Actor.**

أما فيما يخص السيناريو الذي نرتئي كونه مرجحا وتأليفيا فهو سيناريو **الدولة الانشطارية التعاقدية**،و هي دولة **منتشرة ومتفاوضة وقابلة للتوزع**، كما أنها دولة أكثر **قدرة** على **التنازل العفوي** والبحث عن **المكاسب النسبية** أو على الأقل **أقل خسارة ممكنة** ،ومعادلة ذلك هي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$$\mathbf{f4(S)} = \sum^{R} \left[S_1 + NGo + S_2 .Terr + S_3 .IMF + S_4 MNC's + S_5 WTO + S_6 .SC + S_7 I + ... + S_n l_n \right]$$

states. S_1, S_2, S_3 :

Actors/others $S_n g_n$: **States.**

فهي دولة موجودة إلى جانب كل الفواعل الجديدة، أو ما عرف بقوى العولمة، فهي دولة **منتشرة** وحاضرة إلى جانب كل **الفواعل النمطية.**

غير أن هذا النموذج قد لا يكون ناجحا اسقاطه في كل الأحوال على مستوى الدولة الوطنية في العالم الثالث ، وهو أمر يحتكم أكثر إلى مستويات التحديث والمقدرات العامة للدولة، وأيضا الدينامية العملية لأدوات التغيير، أما أنه قد يكون اسقاطه أكثر إمكانية خصوصا في الدول **الديمقراطية والانفتاحية**، إضافة إلى الدول ذات الفعل العالمي النشط والفعال، أيضا مركز الدولة وثقلها الاستراتيجي الأمني والاقتصادي كفيلان بإعطاء **حيوية ما للوحدات السياسية ضمن هذا المشهد.**

الدولة الوطنية حسب هذا النموذج سوف تكون دولة **متفتتة انتشارية غير متمركزة**، فهي منقسمة مجموعة أجزاء أكثر منها متحدة ومتجانسة لكنها تؤدي ليس بالضرورة نفس الاتجاه أو الدور بقدر ما تختلف اختلافا نوعيا في القضايا، فهي تتعاقد مع كل فاعل دولي أو عالمي جديد لكن في إطار من إرادات **متشتتة** ولكنها جد اتصالية، فالمصالح والأهداف **رأسية الالتقاء وشبكة التأثير**، فالدولة حسب ذلك متعاقدة مع الجميع وموجودة لدى الجميع، فهي رخوة ومتغيرة لكن ليست متمركزة فهذا السيناريو يرسم دعاوى كثيرة إلى ضرورة الالتفاف حول مبدأ العودة إلى الدولة كإطار منطلقي ومرجعي، كون وجود خطوط **مأسسة راسخة** لا يمكن أن تتجاوز، وعدم التجاوز هذا لن يكون عن طريق القهر بقدر ما سيكون آليا، **والأزمة العالمية الاقتصادية** الحالية نعتقد بأنها كفيلة بإثبات سيناريو العودة إلى ضرورة استحضار دور الدولة الوطنية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: أقرب دواعي تأكيد سيناريو العود: الأزمة الاقتصادية (المالية) العالمية أنموذجا.
World Economic / Financial Crisis

صحيح ألغى بصورة واضحة، الدولة الوطنية سيناريو **القروسطين الجدد The Medievalists** ، وقد تم إثبات إلغاء هذا السيناريو، فقط كون الجانب التحليلي العقلي والمنطقي يرفض التأسيس غير الرياضي والمعقول لعالم من دون فعل الدول.

وحسب السيناريو الذي **تبنينا [سيناريو الدولة الانشطارية التعاقدية]** فإن وجود الدولة ضمن العلاقات الدولية أمر طبيعي وحتمي، فقط يبقى طبيعة وظائفها الجديدة وحجم دورها ونوع الديناميكيات المكتسبة والنمطية ؛ هذا الأمر لا يعمد ببرهان أو بغيره إلى إفهام الإلغاء ، أو التخلي عنها نهائيا.

وسنكون أكثر قانعين بضرورة حضور الدولة الجدي والرسمي على المسرح الدولي إذا ما أدرجنا صورة **أكثر امبريقية** من كل تلك التشخصيات المادية السابقة، أكيد، هذه الصورة الإمبريقية لن تكون أكبر **من الأزمة المالية العالمية** فهي مشهد عملي أقرب بكثير إلى واقع الدولة القومية المتهالكة وسط تداعيات وتحديات كل تلك التحولات الجديدة لما بعد الحرب الباردة، ومن خلالها سوف يتضح على وجه العموم حاجة قوى العولمة فعلا إلى تدخل الدولة بكل مقدراتها خاصة المقدرات المالية منها، وهذا لغرض احتواء الضعف والعجز العام والركود الحاد، والحد من الخسائر المحتملة، وفي هذا الصدد وبحكم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي منشأ هذه الأزمة ، إنما سنشير بإيجاز إلى تفاصيل خطة الرئيس الأمريكي الجديد **"باراك أوباما"**، لدعم الاقتصاد الأمريكي، عبر مدخل زيادة الإنفاق العام بغية كسر حالة الكساد العام وتنشيط المعاملات الاقتصادية.

قبل ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن أمر تدخل الدولة في هذه المسألة إنما كان **بإيعاز** وطلب ملحين من ممثلي ورؤساء شركات عملاقة قارية متعددة الجنسيات مثل **جينرال موتورز G.M وIBM** وغيرها؛ إضافة إلى مؤسسات إنتاج السيارات الأخرى مثل **OPEL ...** إضافة إلى تدخل رجال أعمال كبار من أجل **حث الدولة على التدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه**، وذلك نظرا لحالات الإفلاس العام وحجم الخسائر الكبيرة الحاصلة والمحتملة التحقق في الأجل القريب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يمكن إدراج **الوثيقة (1)** في هذا الصدد من أجل أخذ بعض الإشارات حول بعض مظاهر انتشار الأزمة ومدى تأثر بعض الدول منها خاصة تلك الواقعة قريبا **معاملاتيا** من مصدرها الو.م.أ، ويتعلق الأمر هنا بالدول التالية[1]: إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة (بريطانيا) جنوب إفريقيا، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل الصين، الهند، كوريا الجنوبية، اندونيسيا، المكسيك، روسيا، تركيا، الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى توقعات بنسبة النمو المئوية لمجموعة العشرين في 2007، 2008،2009 ،وهي **وثيقة تفصيلية** تشرح جوانب الإفلاس وتداعيات الركود العام في جملة الدول المذكورة.

في هذا الجانب ينبغي أن نؤكد على أن الأزمة العالمية اعتبرت أكبر أزمة اقتصادية تواجه الاقتصاد الأمريكي بالأساس وهذا منذ حالة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين[2]، وهي إن دلت على شيء في مسألة انتشارها إلى باقي العالم، إنما تدل على عمق الحالة **التشابكية** والعلاقات والتفاعلات الشبكية ما بين الدول والفواعل الجديدة وذلك عموديا وأفقيا.

الأصل في الأزمة المالية العالمية فقد السيولة اللازمة في المعاملات العامة، سواء عن طريق البنوك أو البورصات أو الأسواق **وسميت بأزمة الرهن العقاري**، على اعتبار أن عمليات الإقراض الكبيرة وغير العقلانية، عن طريق مقابلتها بعمليات الرهن العقاري أدت بدورها إلى عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك جراء تدخل الدولة عبر ضخ ما يقارب 830 إلى حدود التريليون دولار، وهي بذلك تهدف إلى مواجهة الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي كما تهدف إلى توفير ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين فرصة عمل، إضافة إلى تحفيز القطاعات الحيوية مثل، الأسواق المالية، الطاقة، الرعاية الصحية ،مما يتيح للشركات الأمريكية قدرة تنافسية كبيرة على المستوى العالمي، وهذا المشهد، إنما يؤكد حاجة الشركات العملاقة والمحلية **لدور الدولة لإنقاذ أصولها من الإفلاس.**

وبقدر ما يؤكد هذه الحاجة الطبيعة- نظرا للعجز الطبيعي لتلك الشركات كما أنه أمر خارج عن نطاق تخصصها- بقدر ما يدل على الإمكانات الاستثنائية المتاحة للدولة كي تتصرف

---

(1)._____ في: **مجلة العرب الأسبوعي**، لندن: دار العرب للصحافة والنشر، السبت 2008/11/08، ص ص 3، 4.
In :arabweekly@alarab.co.uk

(2)- أسامة عبد الله،" تفاصيل خطة أو باما لدعم الاقتصاد الأمريكي: زيادة الإنفاق العام بهدف توسع وتنشيط الاقتصاد"، في: **مجلة العرب الأسبوعي**، لندن: درا العرب للصحافة والنشر، 2009/02/14، ص 13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كمنهج تتمركز حوله القضايا العامة والرئيسية، كما يؤكد أيضا الخاصية الانشطارية للدولة كونها جزئيا ساهمت في خلق الأزمة، كما أنها تساهم الآن في ضبط حالة العجز والكساد والبطالة وأزمة فقد السيولة، فهي فعلا دولة تعاقدية على أساس إحساسها بإلزامية آلية تدفع بها نحو **تضبيط** الحالة العامة وضخ ما أمكن وزيادة الإنفاق العام، بغرض مصلحتها ومصلحة الفواعل الأخرى، من أجل الحفاظ على موازنة التفاعلات المتفاوتة وغير المتشابهة في مشهد كلاني عام ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

إذًا ما هي أهم بنود خطة أو باما الاقتصادية؟ وما هي أهم الانتقادات الموجهة لها؟ باعتبارها الأنموذج القريب ضمن دولة قوية وذات ايديولوجيا استراتيجية فقد تكون الأنموذج بحق في هذا الباب ، و يمكن إدراج الوثيقة رقم (2) حول تفاصيل خطة الرئيس الأمريكي **"باراك أوباما"**، ليس هدفنا من إدراجها كما هي، دراسة الأزمة المالية العالمية **World Financial Crisis** من حيث المنشأ والأبعاد بقدر ما نحن هنا نكون فقط معنين بعملية تفسير تصرفات **الدولة العائدة الدولة التنافسية والدولة الضابطة.**

- الولايات المتحدة الأمريكية **U.S.A**، حسب مجريات الأزمة المالية العالمية هي دولة **انشطارية، ضابطة**، تتصرف عبر مستويات الحكم المشار إليها في هذا البحث سابقا، فهي الدولة التي قدمت بنود خطة الحوافز الاقتصادية عبر قرار الرئيس **"أوباما"**، وذلك رغم الانقسامات **الهيولية الداخلية**، التي تميزت برفض 188 عضوا داخل مجلس النواب من بينهم 177 عضوا إجمالي أعضاء الحزب الجمهوري، إضافة إلى 11 عضوا من الحزب الديمقراطي، رغم كون الرئيس أوباما **ديمقراطيا.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبغض النظر عن أسباب المعارضة والرفض، فإن هذا يدل على أن الدولة الحالية دولة منقسمة من الداخل، انقساما **خيطيا خلويا**، لكن هذا لا يعني بالضرورة عدم الإتفاق النهائي مع متضمنات الإشارات السلبية من خارج غشاء تلك الدولة، أكبر من ذلك **تعاقدية قابلة للإنتشار**، كما هي قابلة **للإنكماش** الاحتمالي، فهي دولة، -بحسب الوثيقة المرفقة- تعطي إشارات تحفيزية لقوى السوق والعولمة وحتى قوى المجتمع المدني المحلي وذلك عبر نظام حوافز ورد حسب الوثيقة في البنود الأربعة المذكورة.

على العموم، فإن قراءة أولية فيها تعطي افهامات جديدة عن واقع الدولة الوطنية أو القومية ضمن التفاعلات العالمية الحاصلة والتي عادة ما وصفت بكونها فوضى ناضجة أو خلاقة كما تشير بذلكوزيرة الخارجية الأمريكية سابقا **"كونديلزا رايس"** و هي فوضى أكيد أقرب إلى **العقلانية العفوية** منها إلى **العقلنة الاعتيادية**، وأهم تلك الإفهامات الجديدة تتصل بكون أن:

✖ الخاصية الانتشارية المذهلة للأزمة الاقتصادية العالمية إنما تؤسس مبدئيا لصحوة مشهد الحجم الهائل داخل حيز الفوضى الناضحة من التفاعلات ما بين الدول والفواعل الجديدة (قوى العولمة) ،وحتى الأعداء غير الاعتياديين **الهلاميين** في الغالب، خاصة وأن عنصر الرأسمال أو السيولة من بين أنجح قنوات الإرسال الإشاري السلبي والإيجابي، الفوري والمتأجل، ما يؤكد ذلك هو **الخطاب المتعالي، عالي النبرة**، والموجه صوب الهيئات المركزية التشريعية والتنفيذية في الدولة.

✖ما يبرر مبدئيا هذه الأزمة ، في الحقيقة استشكال منطقي فيما نتذكر أشكال الدول الجديدة التي عملت على تنظيف الأموال غير النظيفة **(غسيل الأموال)**، فهي دول **مضاربة** ساهمت في خلق اقتصاد **الفقاعة**، اقتصاد المضاربات وبالتالي حجم التراكمات غير المرجعي أضفى إلى تضخمات حادة **وانكسارات جينية** قد تكون متوازنة منذ أزمة الثلاثينيات في الولايات المتحدة أو أواخر تسعينيات القرن الماضي في آسيا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

✖ هناك جملة إشارات ارتجاعية، فالدولة الوطنية اليوم تعرفت أكثر إلى نظام الحكم العالمي كونه لم يعد **سياديا** فقط بل **بنائيا وبنيويا.**

أيضا وبحسب الرجوع إلى جدول **"جيمس روزنو" James N. Rosenau** حول مستويات الحكم، فإن الدولة الوطنية أصبحت تخفض الضرائب على الدخل وتوفر مناصب شغل وتولي اهتمامات عالية المستوى **بالبنى التحتية والرعاية الصحية والتعليم**، أكيد **المهارات** التحليلية للأفراد ومستوى **الشرعية** وحجم **الولاءات** الممنوحة للدولة وفرت منفذا جديد بمثابة الفرصة المتخفية والتي اكتشفت من قبل الدولة عبر **إحداثات** قوى العولمة والتحولات الواقعة داخلها كنسق غائي ومدار، فالدولة عبر هذا المنفذ **لا تخفي إطلاعاتها** إلى ضرورة استعادة نفسها عبر **تغذية نواح تلك الأصوات المتعالية للأفراد بغية استعادة الشرعية المفقودة جزئيا**، وكذا بهدف إنجاح مشروع التعاقد مجددا مع الشركات العملاقة المستنجدة هي الأخرى.

إذا: فالدولة فعلا منتشرة للأسفل مع المجتمع المدني وللأعلى مع الفواعل الكبرى وهي متمركزة القرار في الوسط.

✖ بالنسبة **للبند الرابع [الوثيقة (2)]**، والمنظم لتعهدات الرئيس الأمريكي بنشر **مظلة التأمين الصحي** وتخفيض تكاليفها، أكثر من هذا تعهدات هكذا لتشجيع أصحاب العمل وشركات التأمين على تخفيض تكلفة التأمين الصحي بمقدار يتعدى 2500 دولار للفرد سنويا.

هذا البند إنما يتضمن الجانب الانفتاحي للدولة الوطنية أو القومية كما يشرح أكثر تلك القابلية المتمركزة داخل جهاز الدولة، غير أن هذا التمركز وليد المخادعات **الهلامية** التي توردها الدولة ضمن أجندتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الاستراتيجية، فقط إنما هي متوقعة احتمالية أكثر من كونها حتمية الوقع، وقد يكون ذلك من بين بعض أسرار عدم زوال الدول بل بالتأكيد سوف يكون أحد أهم منطلقات استعصاء تقبل منهج القروسطين الجدد **The Medievalists** عن نهاية الدولة **The End Of State.**

✖ حالة العجز المتوقعة في الموازنة العامة للدولة جراء زيادة الإنفاق العام، تطرح بدورها إذا ما حصلت - على اعتبار أن الأزمة لازالت قائمة – و سؤال جوهري حول ردود الأفعال التي تصدر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الفواعل الأخرى (أنظر المعادلة (4)) حول $gn = An / Sngn$، أكيد سوف تكون هناك ردود أفعال من قوى السوق العالمي والمحلي وحتى الأفراد .

لكن هل هي ردود أفعال انشطارية وتحمل نفس خصائص وقابلية الدولة نفسها؟

إذًا وجب البحث بعد ذلك بلا شك في تعيين الدلالات الهندسية والجبرية لمشاهد ردود الأفعال التي هي على وشك أن تحدث.

إلى غاية هذا الحد، سيناريو الالتفاف حول الدولة، إنما سوف يكون أكثر قابلية للتوقيع إذا ما تم الإنتباه بقوة عبر الفجوة الاتصالية للأزمة العالمية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أسست لدينا مساحة تحليل إشكالية واقع ومستقبل الدولة الوطنية/القومية ضمن تحولات ورهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة جملة استنتاجات وقناعات فكرية ، شكلت بدورها اطارا فنيا ومنهجيا حول أهم ما جرى للدول والحكومات في ظل المرحلة ذاتها، ومنه اللجوء إلى تأكيد ضرورة تأسيس افهامات جديدة لدى ممثلي وصناع القرار في الهياكـــــــل السلطوية المختلفة، خاصة أن الكثير من المسائل والقضايا أصبحت تحل محل مسائل وقضايا أخرى في سياقها المحلي والدولي و العالمي، و من خلال تلك الافهامات قد يمكن الحفاظ على وجود الدول الوطنية ، وبالتالي ضمان بقائها عبر ممارسة دورها الشبيه بالتقليدي ، ومن كل ما سبق فإن ما تم تأسيسه يتحدد بمجموعتين ، **مجموعة نتائج ثم مجموعة توصيات**،انحصرت النتائج فيما يلي:

1- أن الاختلافات الحاصلة في مسألة **بناء/تأسيس** مفهوم – الاطار الاصطلاحي- متماسك حول الدولة ولدت عدم تجانس التحليلات حول طبيعة وحجم دورها ،كما أنتجت بناءات فكرية تنبؤية حول مستقبلها ، فقد يبدو أن العامل الجيونظري رئيسا في ذلك.

2- أن مجموع مقاربات العلاقات الدولية لاشكالية الدولة الوطنية لمختلف المنظورات لازالت عاجزة حقيقة عن فهم واستيعاب ديناميات التفاعلات في اطار السياسة العالمية، ما أدى بها إلى تأكيد مركزيتها أو لا مركزيتها بالاشتغال على مقترب تحليلي واحد أو بعض المقتربات فقط مما جعلنا نقف على تحيزات في تحليلاتها ، كونها جيو نظرية البعد .

3- أن العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة اتخذت طابعا تشابكيا عالميا وبمشاركات جادة ومتعددة وفي مختلف المستويات السياسية منها والاقتصادية والأمنية وغيرها، وهوما يؤكد ميلاد أنماط جديدة من الأفعال والفواعل والتحولات والافرازات والمشكلات،من تلك التحولات الجديدة ما هو نظري مفهومي (متغير القوة ، المصلحة الوطنية..)، ومنها ما هو عملي كنسق العولمة والأزمات والصراعات العرقية وانتشار الأسلحة ،و انفتاح الحدود وزوال الحواجزالتقليدية.

4- أن أعقد مدخل يمكن أن تصطدم فيه الدول بضعفها هو المدخل الاقتصادي،بحيث توافرت جملة من الفواعل الجدد كالشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية،فقد أصبحت تزاحم الدول وأكثر من ذلك باتت تفرض عليها جملة توصيات في شكل تصحيحات هيكلية على اقتصادياتها المحلية، ومن المفارقة في ذلك حاجة الدول الملحة والطبيعية لتلك الأدوار الجديدة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- النظام الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب الباردة اتخذ في تشاكلاته الجديدة بعدا استقطابيا تكتليا ، بحيث نشهد اطلاق مجموعة تكتلات اقليمية ودولية تشبه إلى حد كبير حالة التراكب ما بين ذرات وجزيئات المادة ،فوجود مجموعات اقتصادية مثل آسيان **ASEAN** ونافتا **NAFTA** و**APEC .. ** إنما يدل على حالات عجز الدول عن أن تفي بحاجيات وضرورات الداخل المحلي الأكبر من واجباتها بصورة انفرادية ،أو عن أن تفي بمتضمناتها ومقتضيات المصلحة الوطنية.

6- أن أخطر أدوات العولمة الاقتصادية في تأثيرها على الدولة الوطنية الشركات متعددة الجنسيات **MNC** ،فهي تتبع آليات سبل المراوغة مثل **وضع أسعار التحويل والموازنة والتجارة عبر بلد ثالث،** كما قد أثبت تصرف الدول حيالها عجزها وعدم فعالية قراراتها في ذلك.

7- تعقد العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة أحد نتائج تنامي أدوار جديدة لفواعل جدد مثل الحركات الاجتماعية العابرة أو المتخطية للقوميات، والتي تنخرط ضمن آليات العولمة التحتية ،فقد تعالت النداءات بميلاد مجموعة أنظمة حكم ذات بعد عالمي نظام حكم ما دون الدول وضمنه ترد الحركات الاجتماعية والتيارات من المجتمع المدني ،اضافة إلى نظام حكم عالمي ما فوق الدول تمثل في أدوار الفواعل واللاعبين الجدد الأقوى في بعض الأحيان من الدول والحكومات ذاتها ،وهو ما شكل بدوره مصادر لتهديدات جديدة فرضت إلى حد ما ضرورات استعدادية مقروضة بغرض احداث التوازنات داخليا وخارجيا.

8- يعد المنفذ الدبلوماسي أحد أهم المداخل الرئيسية التي أطرت أكثر عمليات تشخيص واقع الدول ضمن التحولات الجديدة خاصة من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وذات الأبعاد التشاركية.

9- ما شكل تحديا حقيقيا قويا وصلبا أمام سياسات الدول وتوجهاتها في الداخل والخارج تنامي تلك الأصوات والدعاوى التي تؤسس لضرورة الالتزام الدولي باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ونشر الديمقراطية ،اضافة إلى التغير في مفهوم المواطنة إلى المواطنة العالمية،وهو تحد ليس وليد لاتجانس المعنى مع المبنى بقدر ما هو وليد ازدواجية الرؤى ولاوحدوية المعايير الدولية في هذه القضايا النسبية.

10- تشكلت ضمن مرحلة ما بعد الحرب الباردة جملة تحديات على الجانب الأمني /الاستراتيجي للدول ، فقد أصبح أمنها رهن قدراتها المحدودة خاصة وأن تغير مفهوم الأمن من المفهوم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الكلاسيكي العسكري ،أمن القوة الصلبة والاستراتيجيا إلى المفهوم الجديد ،مفهوم الأمن الشامل والذي أكد عجزها عن تحقيقه ،فقد أصبحت القوة اللينة أيضا من مستوجبات البقاء.

11- مسألة تهديدات أمن الدولة الوطنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة إنما **تتحدد بمدخلين:**

×مدخل من الداخل الوطني:عبر مشهد تنامي النزاعات العرقية الإثنية الطائفية داخل الدول مثل ما حصل ويحصل في افريقيا(رواندا ،السودان...)،وأوروبا(كوسوفو...)،وفي آسيا(سريلانكا، جورجيا مؤخرا...)،وأستراليا(تيمور الشرقية) ، وهي صراعات عنفية عنيدة قائمة على أساس القومية والهوية والارضاءات ،ولايمكن توقيع نجاحات على المسرح العالمي في نفس الموضوع.فهو مدخل لتفتيت الولاءات الوطنية الكبرى تجاه السلطة لصالح مجموعات أخرى أصغر حجما بل أكثر تماسكا من الدول ذاتها.

×مدخل من الخارج الدولي: والمقصود في ذلك عمليات التدخل في الشؤون الداخلية للدول لأغراض انسانية أو لأغراض حفظ الأمن الدولي ،ما يشكل تحديا هو الآخر على سيادة الدول ذاتها،ومن الأمثلة في ذلك حلات التدخل في العراق وفي أفغانستان والسودان والصومال ،فالاشكال حول الموضوع نظريا لازال قائما ،غير أنه عمليا قد تم - عبر حالات تدخل كثيرة في العالم- تجاوز سيادة الدول وقهر سلطاتها في الداخل والخارج، ومعظمها يندرج في خانة التفكيك واعادة الادماج.

كلا المدخلين رئيسيين،قد وضحا بقوة ترهل أمن الدولة قي مرحلة ما بعد الحرب الباردة،كما تأكد عبرهما مدى عجز الدول عن ضمان أمنها قي معناه الشامل، لذلك وجب وضع الأمن في اطاره الوحدوي الاستراتيجي.

12- لا يمكن استبعاد حجم الولاءات الوطنية وقيم الرصيد الاجتماعي للدول الوطنية ،فقد تبين كيف يمكن أن يندرج الاعتقاد العام بشرعية السلطة ضمن البناء المتماسك لها والمجتمع معا اضافة الى تزايد المهارات والقدرات التحليلية للأفراد تجاه تصرفات السلطة ،مايحدد شرعيتها من عدمها، كون القدرة على تلبية حاجيات الأفراد والجماعات ثمن حقيقي لشرعيتها وبقائها.

13- نعتقد أن من بين مجموع أهم العوامل المؤكدة على أوضاع جديدة للدول، المدخل الاعلامي وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتجذرة الوقع،كون ثورة المعلومات ووسائط الاتصال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والحاسبات الاليكترونية الهائلة على كثافتها ونوعيتها قد أنشأت علاقات أفقية ورأسية بصورة شبكية ما بين الدول والدول وما بين الدول والهيئات والأفراد،مما جعل الدول من دون معزل عن مجموع الأحداث والتطورات والأخطار سواء الأمنية منها أو الإيكولوجية...،فشبكية العلاقات الدولية دافع قوي على هو الآخر على تأكيد أزمة الدول خاصة مع وجود مجموعة الفواعل الجدد ذوو المصالح المتضاربة في الغالب مع مصالح الدول.

14- واقع تعدد وتقارب وتضارب مجموع الرؤى الاستشرافية حول مستقبل الدولة الوطنية من خلال سيناريو القروسطيين الجدد و سيناريو الواقعيين و سيناريو الليبيراليين، وانشدادهم بعنف و أريحية نحو الكلاسيكية التي لم تعد فجة كما كانت ، دليل قوي هو الآخرعلى تماسك محددات سيناريو عودة الدول،لكن بوظائف أخرى جديدة ونوعية.

15- رفض واستبعاد سيناريو تلاشي وزوال الدولة الوطنية، مع ضرورة تعرية خطاب التغير والنهاية، والأزمة المالية العالمية الأخيرة دليل واضح على ذلك.مع تأكيد سيناريو **الدولة الانشطارية التعاقدية**.ومن خلال أهم مضامين البعد التحليلي للموضوع وعبر محددات هذا السيناريو التأليفي تتعين جملة من التوصيات العملية بغرض التأسيس لنجاحه ،لذلك كله ومن أجل أن يحتفظ رجال الدول وصناع القرار بصورة الدولة حقيقية وفي الواجهة في تعايش مستمر لا انتهائي ،خصوصا ساسة دول الاستقلال المولعين بالسلطة على الأقل ينبغي:

- بناء قناعات أصيلة أكثر اتصالا بالأبعاد العالمية للتشارك في مختلف التفاعلات الحاصلة ضمن هيكل السياسة العالمية، في أي شكل من أشكال التعاون أو التضامن أو الحرب أوالسلم .
- ضرورة تأسيس جملة قناعات جادة حول مسألة وجود فواعل و لاعبين جدد في السياسة الدولية ذوو نوايا غير محددة وغير مفهومة، في الغالب هم أعداء هلاميين ، ينبغي احترام توجهاتهم وأجنداتهم.
- ضرورة تأسيس جملة استراتيجيات مرنة وطويلة الأجل ، تتخذ فعليا كأجندات عمل مؤسسة ،تدفع نحو تبني مجموعة توقيعات انخراط ضمن تكتلات كبرى أكبر من الحكومات والدول.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملاحق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مصيرها أن تنقلب راسا على عقب، فيما سيعرف سوق العقار ركودا في عمليتي الشراء والبناء، ما سيؤدي إلى تسريح 180,000 عامل في قطاع البناء لوحده، ناهيك عن انخفاض في عمليات العقود العقارية بنسبة 25% في سنة 2008.

5- إيطاليا: طلب النجدة من الصناديق السيادية

أصبح الصندوق السيادي الليبي الذي يتوفر على عائدات مالية مهمة حصل عليها من سوق الوفرة النفطية، ثاني مساهم في أكبر بنك إيطالي (UniCredit)، حيث اشترى نسبة 4.23 % من رأسماله، لكن إيطاليا لا تأمل بأن تستولي الصناديق السيادية على أكثر من 5 % من رأسمال شركاتها الكبرى، غير أنه من الملاحظ أن العديد من كبار البنوك الأوروبية استفادت من وصول رؤوس أموال من الدولة أو من صناديق سيادية من الشرق الأوسط وآسيا، منه أن القرض السويسري أعلن أن مؤسسة قطر المعروفة (Qatar Holding LLC) ستضخ أكثر من 6 مليار يورو، فيما ضخت الإمارات العربية المتحدة في نهاية السنة الماضية أموالا كثيرة في مجموعة (Citigroup).

6- اليابان: عودة بنكية هشة

إذا كانت اليابان تتعافى من أزمة استمرت قرابة 15 سنة متوالية، فإن ما عاشته طوال هذه السنوات يشبه كثيرا أزمة الرهون العقارية الأمريكية، حيث استطاعت في الوقت الراهن أن تبرهن مجددا عودة النشاط إليها من خلال شراء مؤسسة (Mitsubishi UFJ) اليابانية نسبة 21 بالمائة من أسهم البنك الأمريكي مورغان ستانلي (Morgan Stanly)، فيما استولت الشركة اليابانية (Nomura) على أنشطة (Lehman Brothers) في آسيا وأوربا. لكنه في الآونة الأخيرة بتاريخ الجمعة 24 أكتوبر 2008 أعلنت مستوبيشي ارتفاعا في رأسمالها بقدر بلغ 8 مليارات يورو، كما أعلن وزير المالية أن ارتفاع عملة الين اليابانية أمام الدولار واليورو مبالغ فيه.

7- المملكة المتحدة: وصلنا إلى حد تأميم البنوك!

من اللافت للنظر عودة الارتفاع في شعبية رئيس الوزراء بعد قيامه باقتراح سلسلة من القرارات المتأنية لروح الليبرالية في بلد الرأسمالية بامتياز، حتى أن البعض رأى في قرارات الحكومة البريطانية عودة لشبح ماركس من جديد إلى الواجهة، حيث قدمت الحكومة البريطانية 65 مليار يورو إلى ثمانية بنوك كبار في بريطانيا أملا بإنقاذها من الإفلاس والانهيار الثاني بعد أن هذا الإنقاذ سيتم من خلال تأميم جزئي لهذه المؤسسات، وبموازاة ذلك تم اقتراح أمر التكافات والحوافز المالية المهولة المقدمة إلى العاملين في القطاع المصرفي البريطاني، حيث وصلت إلى 20 مليار يورو، غير أنه من الملاحظ أنه بالرغم من التدابير الحكومية تأكد أن بريطانيا تنتظرها أوقات صعبة وأن اقتصادها سيعرف تراجعا حادا أسوة بنظيرها الأمريكي. لذلك بادر غوردون براون إلى زيارة ثلاث دول عربية خليجية (السعودية، الإمارات العربية المتحدة وقطر) ملتمسا عونها المالي.

8- جنوب إفريقيا: انخفاض الثمان المواد الأولية

تعد جنوب إفريقيا أول منتج للذهب في العالم ودولة صاعدة بامتياز، حيث استطاع ثمن المعدن الأصفر الصمود في وجه انخفاض المواد الأولية الأخرى، لكنه مع حلول نصف شهر أكتوبر انخفضت قيمته بدورها، وما لبث أن جر معه انخفاض معادن الفضة والبلاتين والبلاديوم. وبالتالي وقفنا على انخفاض الصادرات في المعادن قيمة وحجما، حيث يتوقع انخفاض نمو جنوب إفريقيا الاقتصادي إلى 3.7 بالمائة سنة 2008، كما أن الإعلان عن عجز في الميزانية سنة 2009، علاوة على انخفاض عملة الراند بنسبة 35 % أمام الدولار منذ بداية السنة، فيما أعلنت المجموعة المعدنية الإنجليزية وجنوب إفريقيا والانجلو أمريكية أنه سيراجع مشاريع استثماراته.

9- المملكة العربية السعودية: نمو مرتفع مع انخفاض عائدات النفط

حققت السعودية خلال السنوات الثلاث الأخيرة نموا مرتفعا قدر بـ 3.5 و5.9 ثم 4.3 بالمائة على التوالي، غير أنه من المنتظر أن تتراجع العائدات النفطية بعد انخفاض ثمن برميل النفط بنسبة 60 % عما سجله رقمه القياسي في شهر يوليو: 147 دولار، لكن المملكة العربية السعودية تظل مع الإمارات العربية المتحدة والكويت من بضمن أكثر من نصف إنتاج منظمة الأوبك الذي تصل إلى 28.8 مليون برميل يوميا، حيث من المفترض أن حالة تراجع النمو الاقتصادي في العالم سيعرف السوق معه فائضا بقدر مليوني برميل، غير أنه من الملاحظ أن قوة السعودية والدول الخليجية تستمدها من صادراتها النفطية التي برت أكثر من 2000 مليار دولار على مدار السنوات الست الأخيرة، مما أدى إلى إطلاق مشاريع عملاقة في ميادين الطاقة، هذا في الوقت الذي يمكن أن يشهد سوق العقار بطءا نسبيا، حيث تقدر قيمة المشاريع في السعودية حاليا بـ 400 مليار دولار.

والحال أن السعودية مؤهلة بفضل سياستها المعتدلة أن تلعب دور الوسيط بين مصالح الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط كما أنها الدولة القوية الكبيرة في الخليج، حيث من المعلوم أن عائدات دول الخليج النفطية ارتفعت كثيرا في السنوات الأخيرة، خاصة ما يعرف بالصناديق السيادية، حيث نرى مثلا أن صندوق الإمارات السيادي يدير لوحده حوالي 675 مليار يورو، بحيث قدم حوالي 5 مليار يورو في رأسمال بنك (Citigroup) بعد المشاكل الأخيرة التي واجهها هذا البنك. بالإضافة إلى أن سيولة النقد الخليجية تستطيع أن تلعب دورا كبيرا في حل الأزمة المالية العالمية في البلدان الأوروبية وأمريكا، لذا سارع رئيس وزراء بريطانيا إلى محاولة إقناع دول الخليج أن ترفع من موارد صندوق النقد الدولي البالغة 200 مليار يورو من أجل دعم اقتصاديات البلدان المأزومة (هنغاريا، أوكرانيا، أيسلندا)، لكن دول الخليج عبرت بالملموس عن رفضها أن تكون "بقرة حلوب" لاقتصاديات مأزومة تعاني كسادا حادا وعلى حافة الإفلاس، حيث قبل أن تقدم مليما واحدا إلى صندوق النقد الدولي الواقع تحت سيطرة الدول الكبرى، على الكبار أن يقبلوا القيام بإصلاح مؤسساته وأن يتركوا مكانا أوسع لاقتصاديات الدول الصاعدة.

10- الأرجنتين: تأميم صناديق المعاشات

ستتأثر من دون شك صادرات الأرجنتين الفلاحية (الصوجا، القمح، الذرة) بالأزمة المالية، حيث تمثل أكثر من نصف صادرات البلد إجمالا، هذا في الوقت الذي أعلنت فيه الرئاسة الأرجنتينية عن تأميم نظام التقاعد الخاص على إثر انخفاض عائداته بنسبة 20 % في ضنايبه بعد هبوط حاد في قيمه في البورصة، ذلك أن هذه المبادرة ستمكن الحكومة من وضع اليد على 30 مليار دولار مجموع قيمة صناديق المعاشات التي تديرها الشركات الخاصة. هذا في الوقت الذي أشاد فيه صخب المعارضة التي تتهم فيه الدولة بمحاولتها استدراج هذه الصناديق ووضعها في قبضتها، كي تضمن تمويل الخدمات الناجمة عن ديونها التي تقدر بـ 20 مليار دولار، والتي من المرجح أن تبدأ في سدادها مع سنة 2009.

11- استراليا: سلاح خفض مؤشر موجه النسب

قرر البنك المركزي تخفيض مؤشر نسبته الموجهة بنقطة منذ شهر سبتمبر، أملا بأن يجد سوق القروض هامشا من الانتعاش يمكن من إعادة الحيوية إلى سوق العقار المأزوم بشدة. ذلك أن إجمالي نسبة صادرات القطاع المعدني الأسترالي تصل إلى 45 بالمائة من عموم الصادرات الوطنية، ما يجعل العائدات تتقلص بعد انخفاض أسعارها في السوق الدولية، لكن هذا الانخفاض سيكون أثره قابلا للامتصاص بفضل انخفاض قيمة العملة الأسترالية، حيث أعلنت المجموعة الصناعية الصينية العملاقة في مادة الألمنيوم (Chinalco) بأنها لا تخشى على استثماراتها البالغة 9 بالمائة من رأسمال المجموعة المعدنية الإنجليزية أستراليا (Rio Tinto).

12- البرازيل: انهيار عملة ريال

أنت الأزمة المالية العالمية للعصف بعملات دول جنوب أمريكا، حيث تمت مبادلة الدولار في الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر (الجمعة 24 أكتوبر 2008) بـ 2.15 ريال برازيلي، أي بحوالي ارتفاع يقدر بـ 40 بالمائة من قيمته في فاتح أغسطس الماضي، خاصة عندما كانت رؤوس الأموال تتدفق على البلد منذ أمد غير بعيد. مما دفع البنك المركزي إلى استعمال ملايير الدولارات من احتياطاته النقدية في العملة الصعبة للحد من تدهور العملة الوطنية أمام الدولار.

ومن المؤكد أن تدهور العملة الوطنية وانخفاض الاحتياط الوطني النقدي من العملة الصعبة سببه الأساسي لجوء المستثمرين الأجانب إلى إخراج رؤوس أموالهم إلى الخارج على وجه السرعة، من أجل تدارك خسائرهم في أسواق أخرى، لذلك رخصت الحكومة البرازيلية مساهمة أبناكها العمومية في المؤسسات المصرفية الخاصة التي تعاني من عدم توفر سيولة نقدية كافية لتحريك عجلة نشاطها.

13- الصين: الصادرات الصينية وخطر تراجع عجلة النمو

من المعلوم أن الصادرات الصينية بفعل جاذبيتها وتكاليفها الزهيدة، لعبت دورا كبيرا في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، حيث قدرت الصين في الآونة الأخيرة نموها في 9 بالمائة في نهاية الفصل الثالث من سنة 2008، ما يجعل منه دون شك أدنى مستوى يتم تحقيقه منذ الفصل الثاني من سنة 2003، مما حدا بالرئيس الصيني أن يعلن أن المبادئ العامة التي يقوم عليها الاقتصاد الصيني "تظل دون تغيير".

ومن ثم أمام تراجع في طلب زبائنها الخارجيين، تحاول الصين الاعتماد على تطوير الاستهلاك الداخلي حتى تتمكن من بث مزيد من النشاط والحيوية في مصانعها، كما جنب مزيدا من رؤوس الأموال، لكن مما يجدر ذكره أن الصين تمنح قوتها من اعتراف الرئيس الفرنسي مؤخرا بأنها ثاني على رأس الصناديق السيادية في العالم، ما يجعلها قادرة على الاستثمار في العالم بأسره.

14- كوريا الجنوبية: تراجع دور القطاع البحري

تعد كوريا الجنوبية رابع بلد اسيوي من حيث القوة الاقتصادية، ويظل معدل نموها عموما بمنأى عن الآثار الحادة للأزمة المالية العالمية، فيما تتمتع دورتها الاقتصادية بحيوية بالغة، إذا استثنينا ضعف عملتها الوطنية. ذلك أن كوريا تحتضن أكبر سبع ورشات بحرية من أصل عشرة في العالم، وسجلت على الدوام أرقاما قياسية في دفاتر الطلب حول شركاتها وناقلاتها البحرية، لكن على الأرجح، أن ذلك سينحسر في ظل الأزمة العالمية، ما دام النقل البحري، خاصة أن حركية الناقلات الضخمة سيتباطأ بدوره، كما أن تكاليف الشحن في تراجع مستمر منذ شهر أيار الماضي.

15- الهند: تبعية الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الافتراضي

تشكل نسبة الصادرات الهندية في الناتج المحلي الخام نسبة 20 % في سنة 2007، بعدما كانت جد ضعيفة في ظل الأزمة الآسيوية السابقة (1997-1999)، حيث استطاعت أن تحقق معدل نمو بلغ 9 بالمائة طوال أربع سنوات متتالية، بيد أنه من المنتظر أن يتراجع النمو إلى 7 بالمائة من جراء تراجع مؤشرات الأرباح في قطاع المعلوماتية والنقل الجوي الهندي في انخفاض، هذا في الوقت الذي تراجعت بورصة بومباي بنسبة 50 بالمائة منذ يناير الماضي، كما أن الصناديق الأجنبية باعت أكثر من 12 مليار دولار من سنداتها.

بكاء بالإكراه

العرب الأسبوعي
أسبوعية سياسية ثقافية مستقلة
تصدر في لندن وتوزع في أنحاء العالم

أسسها
أحمد الصالحين الهوني

المدير الإداري : إدريس الهوني
Idris El-Houni Administration Manager

إدارة التحرير : غسان إبراهيم
Ghassan Ibrahim Managing Editor

الناشر : دار العرب للصحافة والنشر
Publisher Al-Arab Publishing House

159Acre Lane London SW2 5UA
- Tel : (+44)2077359977
- Fax : (+44) 2077359976
-E-mail : arabweekly@alarab.co.uk

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أكبر بورصات العالم انهارت بقوّة

16- إندونيسيا: عودة الهدوء إلى أسعار المواد الغذائية والمحروقات.
إذا كان انخفاض سوق البورصة في إندونيسيا بات في حكم المؤكد، فإن الاقتصاد الإندونيسي يتمتع في نظر خبراء الاقتصاد الدولي بصلابة منقطعة النظير في سنة 2008، حيث من المنتظر أن تنخفض في سوقها المحلي أسعار المحروقات والمواد الغذائية التي شهدت معه البلاد ثورات اجتماعية عنيفة. أجبرت الحكومة على التدخل من أجل توزيع الإعانات والمساعدات على الجموع المحرومة، لاسيما أن سعر المحروقات ارتفع في شهر يونيو بنسبة 30 بالمائة. ناهيك أن الدولة كانت تنفق ربع ميزانيتها في دعم ثمن المحروقات والكهرباء. كما أن محصول الأرز الغذاء الرئيسي في البلد كان وافرا هذه السنة، ما ساهم من جديد في انخفاض المواد الغذائية وسمح بهامش كبير للحكومة في فتح الورشات الكبرى.

17- المكسيك: عودة المهاجرين وانخفاض عائدات التحويل
يعد هذا البلد من كبار مصدري العمالة إلى الخارج، بيد أن انهيار سوق المال الأمريكي عجل بتراجع وتيرتها إلى أمريكا وكندا خلال السنتين الأخيرتين. حيث يقدر الخبراء أن ثلاثة ملايين من سكان مدينة نيويورك ولدوا في الخارج، كما أن نسبة 51 ٪ منهم تنحدر من أمريكا اللاتينية، حيث يتوقع عودة أعداد كبيرة منهم إلى بلدانهم الأصلية بعد التقلص الملحوظ في سوق البناء وانخفاض الإقبال على المطاعم وصالونات التجميل بفضل تدني القدرة الشرائية. وهو الأمر الذي تشهده أيضا في أوروبا حيث يتراجع الإقبال على عمال البناء والتبليط وتوالى المطاعم نظرا للانحسار والتراجع الملحوظ في سوق الشغل في أوروبا الغربية. الأمر الذي ينذر بأن يتحول ثلث مليون عامل في السوق البريطانية والإيرلندية إلى البطالة. ما يطرح من جديد الكلام على عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

18- روسيا: الدب الروسي في صحة كاملة على الرغم من إقفال المصارف المتكرر
حققت روسيا عائدات مالية مهمة من سوق مبيعات الأسلحة والوفرة النفطية، جعلت اقتصادها ينتعش بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، غير أنه بالاحظ في الآونة الأخيرة تراجعا حادا في البورصة الروسية، إذ انخفضت قيمة سوق البورصة ثلاثة اضعاف ما كانت عليه في شهر مايو- أيار الماضي. ومن ثم نرى أنها باتت عرضة لإقفال مؤقت متكرر، كما أن الدولة تدخلت لإنقاذ 4 بنوك بشرائها من جديد.

والجدير بالذكر أن انحدار سوق البورصة الروسي يمكن أن يؤثر على مجمل الاقتصاد، حيث يتم تسعير قيمة أبرز شركات الطاقة الروسية الذي بدأ يلقي بظلاله، حيث انخفضت قيمة الشروة التي جمعها 25 غنيا من كبار الأغنياء الروس بنسبة 170 مليار يورو.

بالإضافة إلى أن مخزون روسيا من العملة الصعبة التي عرفت ارتفاعا ضخما بفضل عائدات الوفرة النفطية، تعرف تراجعا بلغ حد النصف، لكنها مع ذلك ما زالت تحتل المرتبة الثالثة في العالم وتقدر بـ 530 مليار دولار.

19- تركيا: الزكام يصيب سوق القروض
ساهم الشك في تقلبات السوق الدولية إلى دفع العديد من المستثمرين إلى التردد أولا ثم الإحجام ثانيا عن الاستثمار في بعض الأسواق الوطنية الصاعدة، خاصة في تلك الدول التي لا يقوم أسس اقتصادها الوطني على متاعات قوية، الأمر الذي ينطبق على تركيا التي تعاني من عجز وصل إلى 7 بالمائة من الناتج المحلي الخام نظرا كبار الأغنياء الروس بنسبة 170 مليار يورو.

بالإضافة إلى أن مخزون روسيا من العملة الصعبة التي عرفت ارتفاعا ضخما بفضل عائدات الوفرة النفطية، تعرف تراجعا بلغ حد النصف، لكنها مع ذلك ما زالت تحتل المرتبة الثالثة في العالم وتقدر بـ 530 مليار دولار.

19- تركيا: الزكام يصيب سوق القروض
ساهم الشك في تقلبات السوق الدولية إلى دفع العديد من المستثمرين إلى التردد أولا ثم الإحجام ثانيا عن الاستثمار في بعض الأسواق الوطنية الصاعدة، خاصة في تلك الدول التي لا يقوم أسس اقتصادها الوطني على متاعات قوية، الأمر الذي ينطبق على تركيا التي تعاني من عجز وصل إلى 7 بالمائة من الناتج المحلي الخام نظرا للديون الخارجية، فيما يؤدي هذا الوضع بالعملة الوطنية إلى انخفاض سقف قيمتها، كما تزداد عقيدته نظرا للدين الخارجي الذي اضطرت إليه الشركات التركية من أجل تمويل مشاريعها، إذ ثمة خطر كبير إن لم تستطيع هذه الشركات في النهاية تسديد ديونها.

غير أنه على الرغم من هذا وذاك يبقى الوضع الاقتصادي في تركيا أكثر صحة من سائر بلدان أوروبا الشرقية، حيث تطور قطاعها البنكي في مجمله بفضل اقتراضه من الخارج، لكن ذلك ما يجعله أيضا في حالة تبعية مطلقة.

20-الاتحاد الأوروبي: انخفاض قيمة اليورو أمام الدولار
نقصد في هذا الإطار الاتحاد الأوروبي كوحدة نقدية استطاعت أن تدخل على خط تدبير الأزمة المالية الدولية بفضل قدرتها على اتخاذ قرارات هامة في ظرف وجيز، حيث استطاعت أن ترصد أموالا طائلة بلغت 1300 مليار عوض 700 مليار التي رصدتها الخزانة الأمريكية، كما نجاحها في دفع الرئيس بوش القبول بعقد قمة في واشنطن، ثم نجاحها أيضا في إقناع القوى الآسيوية (الصين، الهند، اليابان...) على الدفع قدما في هيكلة النظام المالي العالمي على أسس إصلاحية جديدة، حيث انخفضت قيمة اليورو أمام الدولار، خاصة ارتفاع قيمته على اليورو بنسبة 25 بالمائة في هذه المدة القصيرة.

والحقيقة أن سرد هذا النجاح في سوق العملات إبان الأزمة المالية الخانقة، يقلل الدولار عملة الادخار المتداولة في السوق الدولية، بالإضافة أن الأسواق المالية سجلت في الآونة الأخيرة تراجعا حادا في نمو الاقتصاد الأوروبي، غير أن مبادلة اليورو بـ 1.25 دولار في نظر المراقبين في سوق الصرف يمثل نقطة توازن لا غير، بعد أن سجل اليورو في الماضي رقما قياسيا بلغ 1.60 دولار.

إجمالا، إن عرض الحالة الاقتصادية لمجموعة بلدان العشرين، الغرض منه أن نقف على أسباب التقلبات العنيفة التي تحدث بين الفينة والأخرى، حيث نرى أبرز تجلياتها في انخفاض مؤشرات النفط وتراجع قيمة اليورو أمام الدولار (من 1.60 إلى 1.24) كما أسلفنا، ناهيك انخفاض كبير في سعر برميل النفط (من 147 دولار إلى 60 دولار). ومن ثم فإن هذه التقلبات العاصفة شهادة كبيرة على زيف الفقاعات الاقتصادية التي أطلقتها الليبرالية الجديدة في النظام المصرفي العالمي، سواء عبر تحرير صناديق المضاربات المالية (hedge funds) وصناديق المعاشات من دون أي مراقبة، ما يجعلها اليوم في حاجة ماسة إلى سيولة نقدية، حيث اضطرت معه بلجيكا مثلا إلى ضخ أكثر من 3,5 مليار يورو في بنك (KBC) خوفا من إشهار البنك إفلاسه، علاوة أن صندوق النقد الدولي هب لنجدة وإنقاذ دول بإكمالها(أوكرانيا، هنغاريا، إيسلندا)، كانت على شفا حفرة من إعلان إفلاسها الذي، لكن الاقتصاديين أن تنتقل الأزمة إلى شركات الضمان الخائفة من أن تتراجع قيمة سنداتها، ما يدفعها إلى بيعها سريعا والتخلص منها بغاية درء أي خسارة كبيرة محتملة. هذا في الوقت الذي أصبح من المؤكد أن الأزمة انتقلت من الاقتصاد الافتراضي كي تطال الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي (قطاع البناء والعقار، قطاع السيارات والبقية تأتي...).

توقعات نسبة النمو المئوية لدى مجموعة العشرين 2007، 2008، 2009

أصدر صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر توقعات النمو خلال سنة 2007، 2008 و2009 على التوالي، حيث راجع فيها توقعاته السابقة في يوليوز الماضي على ضوء الأزمة المالية بالنسبة لمعدل النمو سنة 2009:

- الولايات المتحدة الأمريكية: نسبة نمو تقدر بـ: (2 بالمائة سنة 2007). (نسبة نمو تقدر بـ: 1.6 سنة 2008)، (ونسبة نمو قدرها في يوليوز بنسبة:0.1 سنة 2009. لكنه استبدلها بناقص:-0.7- سنة 2009).
- منطقة اليورو:(نسبة نمو تقدر بـ: 2.6 بالمائة سنة 2007)(ونسبة نمو تقدر بـ: 1.3 سنة 2008). (نسبة 0.2 سنة 2009 . استبدلها بناقص: (-1%) بالمائة سنة 2009).
- ألمانيا: (نسبة نمو تقدر بـ: 2.5 سنة 2007).(1.8 سنة 2008).(نسبة نمو في حدود 0 بالمائة سنة 2009)، (استبدلها بناقص: (-1%) سنة 2009).
- فرنسا: (نسبة 2.2 بالمائة سنة 2007).(0.8 بالمائة سنة 2008).(ثم نسبة نمو 0.2 بالمائة سنة 2009 . استبدلها بناقص: ٪ 1.2- سنة 2009).
- إيطاليا: (نسبة نمو تقدر بـ: 1.5 بالمائة).(نسبة نمو تقدر بـ: 0.1- سنة 2008). (انخفاض نسبة نمو إلى :0.2- . استبدلها بناقص: 0.7- سنة 2009).
- اليابان: نسبة نمو تقدر بـ: 2.1 بالمائة سنة 2007).(نسبة نمو تصل إلى: 0.7 سنة 2008). (ثم نسبة نمو قدرها في 0.5 بالمائة قبل أن يراجعها انخفاض يقدر بـ: -1 سنة 209).
- المملكة المتحدة: نسبة نمو تقدر بـ 3 بالمائة، 1 بالمائة سنة 2008، ثم تنخفض تحت واحد بالمائة (0.1) قبل أن يراجعها من جديد في ناقص (-1.8- بالمائة).
- كندا: نسبة نمو تقدر بـ: 2.7 سنة 2007. نسبة: 0.7 سنة 2008، ثم نسبة 1.2 سنة 2009، قبل أن٪ 7 يراجعها في ناقص: 0.7- سنة 2009 من جديد.
- الأرجنتين: 8.7 سنة 2007، نسبة 6.5 سنة 2008، ثم نسبة 3.6 سنة 2009.
- برازيل: نسبة نمو تقدر بـ 5.4 سنة 2007، ثم نسبة 5.2 سنة 2008. كيها نسبة 3.5 سنة 2009.
- المكسيك: نسبة نمو تقدر بـ: 3.2 بالمائة سنة 2007. تليها نسبة نمو تقدر بـ:2.1 بالمائة سنة 2008، ثم نسبة نمو 1.8 سنة 2009.
- تركيا: نسبة نمو تقدر بـ: 4.6 سنة 2007، نسبة نمو تقدر بـ: 3.5 سنة 2008، ثم 3 بالمائة سنة 2009.
- جنوب إفريقيا: 5.1 بالمائة سنة 2007، نسبة نمو تقدر بـ: 3.8 سنة 2008، ثم نسبة 3.3 بالمائة سنة 2009.
- المملكة العربية السعودية: نسبة نمو: 3.5 بالمائة سنة 2007. تليها نسبة: 5.9 بالمائة سنة 2008، ثم 4.3 بالمائة سنة 2009.
- كوريا الجنوبية: نسبة نمو: 5 بالمائة سنة 2007. تليها نسبة 4.1 بالمائة سنة 2008. ثم 3.5 بالمائة سنة 2009.
- استراليا: نسبة نمو 4.2 بالمائة سنة 2007. تليها نسبة: 3.5 سنة 2008، ثم 2.2 سنة 2009.
- اندونيسيا: نسبة نمو: 6.3 بالمائة سنة 2007. تليها نسبة 6.1 بالمائة سنة 2008. ثم نسبة نمو تصل إلى : 5.5 بالمائة سنة 2009.
- الهند: نسبة نمو 9.3 بالمائة سنة 2007، 7.9 سنة 2008، 6.9 سنة 2009.
- الصين: نسبة نمو تصل إلى: 11.9 بالمائة سنة 2007، 9.7 سنة 2008، ثم 9.3 سنة 2009.
- روسيا: نسبة نمو تصل إلى: 8.1 بالمائة سنة 2007، 7 بالمائة سنة 2008، ثم 5.5 بالمائة سنة 2009.

* باحث جامعي مركز دراسات العالم العربي والفكر المعاصر وحدة علم الاجتماع السياسي والدراسات الجيوسياسية والاستراتيجية
جامعة السوربون

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تفاصيل خطة أوباما لدعم الاقتصاد الأمريكي

زيادة الإنفاق العام بهدف توسع وتنشيط الاقتصاد

أسامة عبد الله

في مواجهة أكبر أزمة اقتصادية تُواجه الاقتصاد الأمريكي منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وعقب تولي الرئيس باراك أوباما الرئاسة في العشرين من يناير الماضي، اقترح أوباما خطة اقتصادية تشمل حزمة من الحوافز الاقتصادية لمواجهة الأزمة المالية والركود الاقتصادي الذي ضرب الاقتصاد الأمريكي بشكل طارئ وسريع، والتي تهدف كما صرح أوباما ووزير الخزانة الجديد تيموثي جيثنر Timothy Geithner إلى إحداث إنعاش اقتصادي سريع، وتوفير ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين فرصة عمل، وتحفيز القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأمريكي مثل أسواق المال والطاقة والرعاية الصحية مما يتيح للشركات الأمريكية قدرة تنافسية كبيرة على المستوى العالمي. ورغم تحديد إدارة أوباما لإجمالي تكاليف خطة الحوافز الاقتصادية بمبلغ 825 مليار دولار تنفق خلال 18 شهرًا، إلا أن عديدًا من المحللين الأمريكيين يرون أن التكلفة الإجمالية للخطة ربما تزيد عن المبلغ المقترح لتصل إلى حدود التريليون دولار.وتعتمد سياسة أوباما في خطته الاقتصادية على الاعتماد على زيادة الإنفاق العام كوسيلة توسعية وتنشيطية للاقتصاد الأمريكي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمارات في البنية الأساسية مثل الطرق والكباري والكهرباء والتعليم وكذلك الرعاية الصحية. هذا إلى جانب توفير تخفيضات ضريبية كبيرة لأكثر من 595 من المواطنين الأمريكيين مع التركيز على الطبقات الوسطى والفقيرة من المجتمع. وقد لاقت الخطة الاقتصادية لإدارة أوباما كثيرًا من الانتقادات خاصة من الحزب الجمهوري باعتبارها ستؤدي إلى ارتفاعات كبيرة في عجز الموازنة العامة، وهو الأمر الذي لا يهتم به كثيرًا الرئيس أوباما كمشكلة أساسية في الأجل القصير في سبيل تحقيق الهدف الأساسي وهو تنشيط الاقتصاد الأمريكي وتوفير فرص عمل جديدة للقضاء على مشكلة البطالة التي تعدت حدود 67 والقضاء على الأزمة المالية. وحول خطة الحوافز الاقتصادية لإدارة أوباما وأهم بنودها وانتقاداتها يدور تقريرنا التالي.

أوباما: يجب أن لا نسمح بحدوث خلافات حزبية في طريقنا لحل الأزمة الاقتصادية

مجلس النواب يوافق على الخطة

وافق مجلس النواب الأمريكي على خطة الحوافز الاقتصادية لإدارة أوباما التي تتكلف 825 مليار دولار، وذلك بعد معارضة كبيرة من أعضاء الحزب الجمهوري والقلة من داخل الحزب الديمقراطي أيضًا، حيث وافق 244 عضوًا مقابل معارضة 188عضوًا داخل مجلس النواب من بينهم 177 عضوًا هم إجمالي أعضاء الحزب الجمهوري إلى جانب 11 عضوًا من الحزب الديمقراطي. وتتضمن خطة الحوافز الاقتصادية تقديم تخفيضات ضريبية كبيرة للمواطنين والشركات التجارية بمبلغ يتجاوز 275 مليار دولار، إلى جانب ضخ 550 مليار دولار في مجموعة من بنود الإنفاق الحيوية الهامة لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك إصلاح الجسور والطرق وزيادة إعانات البطالة والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وإصلاح التعليم وبناء مدارس جديدة.وقد حاول الرئيس أوباما تحقيق إجماع حزبي في الكونجرس على الخطة الاقتصادية، فبعد عملية التصويت وجّه أوباما لأعضاء الكونجرس تصريحًا قائلًا : " إنه لا ينبغي جر أقدامنا أو السماح لأنفسنا بحدوث خلافات حزبية في طريقنا لحل الأزمة الاقتصادية". كما سعى إلى تخفيف حدة الانتقادات من الجمهوريين على الخطة الاقتصادية والاجتماع بقادتهم في البيت الأبيض أكثر من مرة، وأعاد النظر في بعض توصيات الخطة الاقتصادية اعتمادًا على مقترحات الجمهوريين في الوقت الذي شكك فيه الجمهوريون في الخطة الاقتصادية باعتبارها إسرافًا في الإنفاق الحكومي؛ مما يزيد العجز في الموازنة الأمريكية لمستوى قد يصل إلى 1.2 تريليون دولار، حسب التقارير الاقتصادية الأمريكية . ؛ مما يؤدي إلى تعميق الأزمة المالية. ويستند الجمهوريون الذين ينتقدون القيمة الإجمالية للخطة البالغة 825 مليار دولار لتقرير حديث لمكتب الميزانية في الكونجرس يشير إلى أن 540 فقط من أموال الخطة سيتم استثمارها في غضون سنتين، ومع حدوث انتعاش اقتصادي ونمو سنجد مئات المليارات المتبقية للاستثمارات غير مجدية. وتبقى جولة أخرى للرئيس أوباما للحصول على إقرار نهائي لخطته الاقتصادية وهي موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي خلال الأسبوع القادم لتصبح الخطة الاقتصادية قانونًا عامًا يحكم إدارة أوباما.

أهم بنود الخطة الاقتصادية

تهدف خطة الحوافز الاقتصادية لإدارة أوباما إلى توفير ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين فرصة عمل خلال 18 شهرًا، وتحقيق الاستقرار المالي، والحد من تأثيرات أزمة الرهن العقاري، وإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من شبح الركود. وفي سبيل ذلك تركز الخطة الاقتصادية على توفير محفزات كبيرة لتنشيط الاقتصاد الأمريكي من ناحيتين:

الناحية الأولى: السياسة التوسعية من خلال زيادة الإنفاق العام وخاصة في بنود البنية التحتية والرعاية الصحية والإشراف المالي وإنقاذ المؤسسات المالية والبنوك وتتكلف هذه البنود 550 مليار دولار.

الناحية الثانية: تحقيق توفير كبير في مستوى الدخول للمواطنين عن طريق تقديم تخفيضات كبيرة في معدلات الضرائب وخاصة الضرائب على الدخل؛ مما يوفر ما يتجاوز 275 مليار دولار مما يؤدي إلى رفع مستوى الإنفاق وتنشيط الاقتصاد.

وتتمثل أهم البنود التي حددها أوباما في خطته الاقتصادية كأوجه للإنفاق العام وكمحفزات للاقتصاد الأمريكي، في:

البند الأول: زيادة الإنفاق الحكومي في البنية التحتية لتحفيز الاقتصاد الأمريكي وخلق فرص عمل جديدة تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة ملايين فرصة عمل عن طريق ما يلي:

بناء الطرق والجسور والسكك الحديدية وتحسين شبكة الكهرباء وغيرها من بنود البنية التحتية وتتكلف في حدود 90 مليار دولار.

تحديث 675 من المباني الفيدرالية وغيرها من الهياكل الأساسية العامة بتكلفة في حدود 31 مليار دولار.

تحسين وتحديث التعليم بتكلفة إجمالية 141 مليار دولار، بما في ذلك مبلغ 41 مليارًا لتطوير المدارس والمقاطعات، و79 مليار دولار كحوافز للولايات لمنع تقليص الخدمات التعليمية؛ و6، 15 مليار دولار لتوسيع البرنامج الفيدرالي بيل غرانت Pell Grant program، الذي يمنح على أساس الاحتياجات، والمنح لتمويل التعليم، وتخصيص مبلغ 6 بلايين دولار لتحديث برامج التعليم العالي.

مضاعفة إنتاج الطاقة البديلة على مدى ثلاث سنوات بتكلفة إجمالية 54 مليار دولار وتصل إلى 150 مليار دولار في خلال عشر سنوات وتشمل تلك تحسين استخدام الطاقة داخل 2، 5 مليون منزل بتكلفة 16 مليار دولار.

مساعدة العمال وإعادة تأهيلهم وتدريبهم بالإضافة إلى رفع إعانات البطالة. وإجمالي تكاليفها 102 مليار دولار.

زيادة الاستثمارات في العلوم الحديثة والأبحاث والتكنولوجيا وتحسين الوصول إلى الإنترنت فائق السرعة في المناطق الريفية بتكلفة إجمالية 16 مليار دولار.

البند الثاني: تحقيق الاستقرار في النظام المالي والرهن العقاري، فتعتزم إدارة أوباما التحرك السريع لتشديد الرقابة المالية في البلاد، وعمل تغييرات واسعة النطاق في النظام المالي الأمريكي، ووضع قواعد أكثر صرامة لصناديق التحوط ووكالات التصنيف الائتماني وممارسة الرهن العقاري وزيادة الرقابة على الأدوات المالية المعقدة التي كانت سببًا من أسباب الأزمة الاقتصادية عن طريق ما يلي:إنشاء لجنة لمراقبة عمليات البورصة والإشراف على صناديق التحوط ومراقبة عمليات التسجيل، مع وضع خطة تنظيمية شاملة لتوحيد آليات عمل الوكالات المصرفية والمالية مما سيحقق تحسنًا كبيرًا في عنصري الشفافية والإشراف على النظام المالي.

إنشاء صندوق لمساعدة متضرري الرهن العقاري لمساعدتهم على إعادة جدولة ديونهم وتوفير الدعم الشامل لأصحاب المنازل. هذا، إلى جانب ضرورة وضع نظام يتيح التأكد من تقديم المعلومات الكاملة عن خيارات التمويل العقاري أمام مشتري المساكن. أكد أوباما على ضرورة التدقيق ومراجعة الشركات المتعثرة التي حصلت على دعم مالي في العام المالي 2008 خلال فترة تولي جورج بوش للرئاسة وتحديد أي من الشركات التي تستحق الدعم خلال الفترة المقبلة وذلك بعد أن أعرب أوباما عن غضبه الشديد من التقارير التي أشارت إلى صرف كثير من الشركات المتعثرة في وول ستريت Wall Street إلى مؤقفيها مكافآت تتجاوز 10 مليارات دولار بالرغم من الخسائر التي حققتها والتخلي عن عدد كبير من الوظائف. ولهذا ركز أوباما في خطته عند صرف المبلغ المتبقي البالغ 350 مليار دولار من خطة الإنقاذ السابقة البالغة 700 مليار دولار على إعادة النظر في برامج إنقاذ الشركات والبنوك والتركيز على الحد من آثار الرهن العقاري وإنقاذ أكثر من مليوني من متعثري الرهون العقارية وأغلبهم من الطبقات الوسطى.

البند الثالث: تخفيضات كبيرة لمستوى الضرائب على 595 من المواطنين الأمريكيين. فقد شملت الخطة الاقتصادية تخفيضات ضريبية كبيرة للشركات والعمال من الطبقات الوسطى والفقيرة يصل إجمالي توفيرها إلى 275 مليار دولار. وهو ما يتجاوز ثلث تكاليف الخطة الاقتصادية. وتشمل هذه التخفيضات مبلغ يصل إلى 500 دولار سنويًا في المتوسط للفرد وإلى 1000 دولار للأسرة، إلى جانب القضاء على ضرائب الدخل لكبار السن الذين تقل دخولهم عن 50 ألف دولار سنويًا مما يحقق لهم تخفيضات تصل إلى 1400 دولار سنويًا، ورفع متوسط الدخل الخاضع للضريبة إلى 250 ألف دولار سنويًا، هذا إلى جانب تبسيط وتحديث إجراءات التسجيل والدفع لدافعي الضرائب.

وتشمل الإعفاءات الضريبية أيضًا الشركات التي تخلق فرصًا جديدة للعمل وكذلك الشركات الأمريكية التي تعتمد بصفة أساسية على العمالة الأمريكية أكثر من الاعتماد على العامل الأجنبي وكذلك تخفيضات كبيرة للمشروعات الصغيرة والناشئة لتشجيعها على الاستمرار وتوفير فرص عمل جديدة. وعلى الرغم من هذه التخفيضات الكبيرة إلا أن الجمهوريين يطالبون بمزيد من التخفيضات الضريبية ويرون أنها غير كافية وتركز فقط على الطبقة المتوسطة دون الطبقات العليا. وقد دافع لارى سامرز Lary Summers المدير الجديد للمجلس الاقتصادي الوطني بدوره عن التدابير الضريبية وقد صرح عبر شبكة أي بي سي الأمريكية ABC "أنه عندما تضعون المال في أيدي عائلات الطبقة الوسطى فإنها تنفق الجزء الأكبر منها . كما أظهر لنا التاريخ والتجربة . ؛ مما يساعد في تحفيز الاقتصاد أما إذا وضعتها في أيدي الطبقة العليا فإنهم لا ينفقون منها إلا قليلا . وبالتالي تأثير أقل في سبيل الإنعاش الاقتصادي".

البند الرابع: تنشر مظلة التأمين الصحي وتخفيض تكاليفها. فتعهد الرئيس أوباما خلال خطته الاقتصادية على تنشر مظلة التأمين الصحي لتشمل المجتمع الأمريكي كله وتخفيض التكاليف المرتفعة للرعاية الصحية حيث يوجد أكثر من 45 مليون أمريكي من بينهم ثمانية ملايين طفل لا تشملهم مظلة التأمين الصحي بسبب ارتفاع أسعاره وتكاليفه التي ارتفعت بمعدل 3، 7 مرة أسرع من معدلات ارتفاع الأجور خلال الثماني سنوات الماضية. كما تعهد أيضًا بتشجيع أصحاب العمل وشركات التأمين على تخفيض تكلفة التأمين الصحي بمقدار يتعدى 2500 دولار للفرد سنويًا، وقد خصص في خطته مبلغًا يتجاوز 111 مليار دولار بما في ذلك مبلغ 87 مليارًا للتأمين الصحي؛ 20 مليار دولار لتحسين الصحة وتكنولوجيا المعلومات، وحوالي 4 مليارات دولار لتحسين الرعاية الوقائية.

وهناك عدد مثنام من الدراسات تشير إلى فرص كبيرة لتحسين النوعية وتخفيض تكاليف العناية الطبية، وهناك نظم كثيرة للرعاية الصحية في أنحاء كثيرة من البلاد تقدم رعاية ذات جودة عالية إلى السكان الذين تخدمهم مقابل نصف تكاليف نظم أخرى ذات شهرة أكاديمية في أنحاء أخرى من البلاد.

انتقادات للخطة الاقتصادية

لاقت الخطة الاقتصادية لإدارة الرئيس أوباما بعض الانتقادات سواء على المستوى الحزبي حيث وجه الحزب الجمهوري كثيرًا من الانتقادات للخطة أو حتى من جانب قلة من الحزب الديمقراطي وكذلك لاقت الخطة بعض الانتقادات من جانب عديد من المحللين من عدة نقاط أهمها:

أولًا: يرى بعض المحللين أن المبلغ الإجمالي المخصص لبنود محددة في الخطة قد لا يكفي في حال ظهور بنود جديدة للإنفاق غير مدرجة في الخطة الاقتصادية. قائلين: "عليك أن تنظر إلى الصورة كاملة"، هذا ما صرح به آدم بوسن Adam Posen من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي Peterson Institute for International Economics وهذه البنود التي قد تستحدث مثل زيادة ميزانية مساعدة الشركات المتعثرة أو تعويضات قدامى الحروب أو التوسع في الرعاية الصحية أو قيام الاحتياطي الاتحادي بشراء السندات المدعومة بالرهن العقاري أو تمديد التأمين ضد البطالة وغيرها من البنود.

ثانيًا: يرى كثير من الاقتصاديين أن هناك خطرًا يتمثل في أن حزمة من الحوافز لن تعمل، أو لن تفعل ما يكفي، وأن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تستمر على الرغم من النفقات الحكومية الضخمة. كما أن هناك عديدًا من البنود الطارئة وفقًا لخطة الحوافز التي قد تسبب مشكلات، حتى لو كانت تحقق عديدًا من أهدافها فارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية سريعة إذا لم يوضع كل دولار في مكانه الصحيح بالنسبة للناتج القومي الإجمالي.

ثالثًا: حجم الميزانية الأمريكية، والعجز في الحساب الجاري لا يزال الشاغل الرئيس. فتوقعات مكتب الموازنة بالكونجرس في مطلع يناير الماضي (2009) أن العجز في ميزانية الولايات المتحدة قد يصل إلى 1، 2 تريليون دولار في السنة المالية 2009، الذي سيمثل أعلى عجز للموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد منذ الحرب العالمية الثانية؛ لذلك يجب الوضع في الاعتبار أن بعض النفقات المالية المطلوبة في هذا القانون يجب أن تكون مؤقتة.

رابعًا: بعض المحللين يشعرون بالقلق؛ لأن العجز التجاري في الولايات المتحدة آخذ في التوسع بسرعة كبيرة؛ مما سيجبر واشنطن على الاقتراض دوليًا، وربما يزيد من خطر تعثر الديون الدولية للولايات المتحدة والتي تواجه أزمة مالية حقيقية. (تقرير واشنطن)

> لاقت الخطة الاقتصادية كثيرًا من الانتقادات باعتبارها ستؤدي إلى ارتفاعات كبيرة في عجز الموازنة العامة، وهو الأمر الذي لا يعتبره الرئيس أوباما مشكلة أساسية في الأجل القصير في سبيل تحقيق الهدف الأساسي وهو تنشيط الاقتصاد الأمريكي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المصادر والمراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية.

I- الكتب:

1. إدريس، محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية ،دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،2001.
2. اكرام ، عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي:العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة،القاهرة: مكتبة مدبولي ،الطبعة الأولى ،2002.
3. أمين ،سمير،إمراطورية الفوضى، بيروت:دار الفارابي ،شركة المطبوعات اللبنانية،الطبعة الأولى،1991.
4. أمين، سمير، وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 38، الطبعة الأولى، ديسمبر 2004.
5. بادي، بيرتران، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة: مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2001.
6. بدوي، محمد طه، أمين مرسى، ليلى، مدخل إلى العلوم السياسية، الاسكندرية: منشأة المعارف، 2001.
7. بريجينسكي،زيبغنيو،الإختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم،ترجمة:عمر الأيوبي،بيروت:دار الكتاب العربي،2004.
8. بلقزيز ،عبد الإله، حرب الخليج والنظام الدولي "الجديد"، الوطن العربي إلى أين ؟،لبنان:دار الطليعة للطباعة والنشر،الطبعة الأولى،جويلية 1993.
9. بوالشعير، سعيد، القانون الدستوري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
10. بودبوس،رجب، ماضي المستقبل:صراع الهويةوالوطنية في عالم يتعولم،القاهرة:دار قباء الحديثة ،الطبعة الأولى،2008.
11. بونيفاس، باسكال ،الحرب العالمية الرابعة ،ترجمة وتقديم: أحمد الشيخ،القاهرة:مكتبة الشروق الدولية ،المركز العربي للدراسات الغربية ،الطبعة الأولى،جانفي 2006.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

12. بيليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.
13. جارودي،روجيه، الإرهاب الغربي ،تعريب:عبد المسيح فلة،القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،الجزء الثاني،الطبعة الأولى ،2004.
14. جلال،شوقي،العولمة:الهوية والمسار،رؤية عربية،القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، جانفي 2007.
15. دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985.
16. هاس ريتشارد،أوسوليفان ميجان ،(محرران)، العسل والخل:الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة:إسماعيل عبد الحكم،القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى،2002.
17. زكرياء، فريد، من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1999.
18. الحاج، علي، سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى: فيفري 2005.
19. الحديثي،مؤيد عبد الجبار،العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي، عمان:الأهلية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ، 2002.
20. يسن، سيد، تحليل مضمون الفكر العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.
21. كاظم الزبيدي، حسن لطيف، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، والطبعة الأولى، 2002.
22. اللاوندي،سعيد،بدائل العولمة: طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح،القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،أوت 2002.
23. محمود منصور، ممدوح، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

24. معمر،بوزنادة ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ماي 1992.

25. منير غسان، الطراح أحمد، العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي: دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

26. . ناي، س، جوزيف(الإبن)، مفارقة القوة الأمريكية، تعريب:محمد توفيق البجيرمي،الرياض: مكتبة العبيكان ،الطبعة الأولى ،2003

27. السيد حسين، عدنان، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.

28. السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية،القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،الطبعة الثانية،1998.

29. عبد الحي، وليد، وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، 2002.

30. عثمان، عبد الله، ايديولوجيا العولمة: من عولمة السوق الى تسويق العولمة، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ماي 2003.

31. العيسوي، محمد فايز،الجغرافيا السياسية المعاصرة،الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،الطبعة الأولى ،2003.

32. ريحانا، سامي، العالم في مطلع القرن 21، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى،1998.

33. راغب، نبيل، هيبة الدولة: التحدي والتصدي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر،2004.

34. تشومسكي،ناعوم، إهدار الحقيقة:اساءة التعليم والاعلام وأوهام الليبيرالية والسوق الحرة،حرره وقدمه:دونالدو ماسيدو،ترجمة: نعيمة علي،القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،الطبعة الأولى ،2006.

35. ثورو،ليستر، النظام العالمي الجديد:الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة،ترجمة:فايزة حكيم،أحمد منيب ،مصر:الدار الدولية للإستثمارات الثقافية،الطبعة الأولى،2006.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

36. خضراوي، هادي، أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة: من خلال المفاهيم والبنى، بيروت: دار الكتب الحديثة، الطبعة الأولى،2002.

37. غضبان ، مبروك،مدخل إلى العلاقات الدولية،باتنة:شركة باتنيت للتجهيز المكتبي،2005.

38. غليون، برهان، العرب وتحولات العالم: من سقوط جدار برلين الى سقوط بغداد، حوار أجراه رضوان زيادة، المغرب: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003.

II- المجلات والدوريات.

1. أسامة ،عبد الله،"تفاصيل خطة أوباما لدعم الإقتصاد الأمريكي:زيادة الإنفاق العام بهدف توسيع وتنشيط الإقتصاد"، **العرب الأسبوعي**، لندن:دار العرب للصحافة والنشر ،السبت 2009/02/14.

2. بيبرس،سامية،"منتدى دافوس والحوار الغربي-الإسلامي"،**السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ،العدد152،المجلد38،أفريل 2003.

3. بارتيلسون،جتر،"ثلاثة مفاهيم للعولمة"،ترجمة:سعد زهران،**الثقافة العالمية**،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،العدد106،ماي 2001.

4. بورتيز،أليخاندرو، "العولمة التحتية: ظهور الجماعات عابرة القوميات"،ترجمة:ماجدة أباضة،**الثقافة العالمية**، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،العدد 105،أفريل 2001.

5. جفال،عمار،"قوى ومؤسسات العولمة:التحديات والاستجابة العربية"،**شؤون الأوسط**،بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 107،صيف 2002.

6. دي لاتورس،بول ماري،"المتغيرات في العلاقات الدولية"،**دراسات دولية**، تونس: جمعية الدراسات الدولية، عدد65،أفريل 1997.

7. وولت،ستيفن،"العلاقات الدولية:عالم واحد، نظريات متعددة"،ترجمة:عادل زقاغ،**علم السياسة والعلاقات الدولية:قراءات عالمية**،المجلد1،العدد 1،خريف 2005.

8. حيدر،محمود،"السيادة في تحولات العولمة:الدولة المغلولة"،**شؤون الأوسط**،بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية،العدد 100،ت1/أكتوبر،ت2/نوفمبر،2000.

9. طرابيشي،جورج،"أصل العولمة وفصلها"،**مجلة الحياة**، 30 مارس 1997.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

10. محمد.ك،ثامر،"تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية"،**شؤون الأوسط**،بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،العدد 100،ت1/أكتوبر،ت2/نوفمبر،2000

11. مورافسيك،آندري،"الفدرالية والسلام: منظور ليبيرالي-بنيوي"،**علم السياسة والعلاقات الدولية:قراءات عالمية**، المجلد1،العدد 1،خريف 2005.

12. عبد الله الحربي،سليمان،"مفهوم الأمن ومستوياته،وصيغه وتهديداته:دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،لبنان،الجمعية العربية للعلوم السياسية ،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد19، صيف2008.

13. الصديقي،سعيد،"الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة"،**المستقبل العربي**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد332،أكتوبر 2006.

14. ـــــــــ ،ـــــــــ،" السياسة الخارجية والديموقراطية: تعارض أم توافق"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد15،ماي 2001.

15. شعبان،جمال،"المئوية السادسة لوفاة ابن خلدون1332م-1406م:قراءة جديدة في فكر ابن خلدون"،**المستقبل العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 329،جويلية 2006.

16. توربون،جوران،"العولمات"،ترجمة:بدر الرفاعي، مراجعة: معصومة حبيب، **الثقافة العالمية**،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،السنة 20،العدد 106،ماي 2001.

17. الخثلان ،صالح بن محمد،"السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت:الجمعية العربية للعلوم السياسية،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد19،صيف2008.

18. ـــــــــــــــــــ،**العرب الأسبوعي**،لندن:دار العرب للصحافة والنشر،السبت 2008/11/8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

III- المطبوعات غير المنشورة.

أ- المذكـــرات و الأطروحات.

1. جندلي، عبد الناصر الدين ، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى في العلاقات الدولية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2005.
2. حجار، عمار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، علوم سياسية، تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية،2003-2004.
3. كرازدي، اسماعيل ، **العولمة والسيادة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير،علوم سياسية ،جامعة باتنة ،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،2002-2003.

ب- المحاضرات

1. بوقارة، حسين، "الفكر الاستراتيجي القديم والمعاصر"،مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الماجيستير ، جامعة باتنة ،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية ، 2006-2007.
2. جراد عبد العزيز،"التكامل والاندماج في ظل العولمة"، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الماجيستير ، جامعة باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، 2006-2007.
3. ـــــــــ،ـــــــــ،"الفكر الاسترتيجي في ظل العولمة"، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الماجيستير ، جامعة باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، 2006-2007.
4. مرابط،رابح،"الواقعية والواقعية الجديدة "،مجموعة دروس ألقيت على طلبة السنة الرابعة، علاقات دولية، جامعة باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، 2004-2005.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج- الملتقيات الدولية والوطنية.

5. حمدي، أحمد، كلمة افتتاح ندوة:"الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"،في:"الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"،أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام،الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام،2004.
6. كيبش، عبد الكريم، "العولمة والدولة ومفهوم السيادة"، في:"الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"،أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام،2004.
7. محمودي ، عبد القادر، "تداعيات العولمة السياسية والإقتصادية على الدولة الوطنية"، في:الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"،أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام،الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام،2004.
8. "مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات:حالة الجزائر"،مجموعة مداخلات الملتقى العلمي الوطني ، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم السياسية،5-6 ماي 2009.
9. علي زهران، جمال، "تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب"، في:"الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"،أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام،الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام،2004.
10. فريجة ، حسين، " العولمة والهيمنة الأمريكية"، في:الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"،أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام،الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام،2004.
11. شلبي ، محمد، "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، في:الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"،أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام،الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام،2004.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

12. غرايبية، مازن ،"العولمة وسيادة الدولة الوطنية"،في: :"الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"،أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام،الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

I- مواقع الانترنيت.

1. نادية محمود مصطفى، **"ما هي العلاقات الدولية؟"** في:

1-www.Islamonline .net/oi/-Arabic/dowalia/mafaheem-aug-2002/mafaheem-2.asp.

ثانيـــــا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

I- *BOOKS.*

1 **Baylis, John** & **Smith, Steve**, The Globalization Of World Politics, London:oxford université press,third Edition,2003.

2 **Beaud, michel** , L'art de la thèse : comment préparer et rédiger une thèse de doctorat ,de magister ou un mémoire de fin de licence, guides approches , Alger : CASBAH éditions,1999-2OO5 .

3 **Gherairi, Ghazi**, et autres, AFFAIRS ET DOCUMENTS DE DROIT INTERNATIONAL, centre de publication universitaire, Tunis, 2005.

4 **Rosenau ,N ,james**,the United nations in a turbulent world , colorado,lynne Rienner Publishers,1992.

5 **Nsoli, m, Saleh**, Dix ans de transition : progrès et défis, finances et développement, juin1999.

II- *Periodicals & articles.*

1- **Brunel, Sylvie**, "ONG et Mondialisation", **Cahiers Français**, La Documentation Française, N°: 305.

2- **Crozet.Matthieu,Koenig Pamina**,"Le Rôle Des Firmes Multinationales Dans Le Commerce International" ,**Cahiers Francais** ,La Documentation Francaise ,N 325 ,MARS-AVRIL 2005.

3- **Coussy , Jean** , « FMI et Banque Mondial : une nouvelle stratégie **», Cahiers Français**, La Documentation Française, N° 310.

4-**Danielsen,Gert**, "Metting Human Needs, Preventing violence : Applying Human Needs Theory To The Conflict In Srilanka",USAL,september 2005.

5-Nicholas J.Wheeler, **Alex J , Bellamy**, "Humanitarian Intervention In World Politics", In: **John Baylis & Steve Smith**, The Globalization Of World Politics, London, Oxford University Presse, 2003

6- **Vedel , Thierry** , « Mondialisation,Inégalités Et Technologies De L'information Et De La Comminication », **Cahiers Français**, La Documentation Française, N°305.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7-Willets, Petter, « Transnational Actors And Internationals Organizations » in : John Baylis & Steve Smith, "The Globalization Of World Politics", London : Oxford Uuniversity Press, Third Edition, 2003.

III- *Newspapers.*

1- **Burton,John.W**, "Conflict Resolution: The Human Needs, Demention", ***International journal of peace***, vol.3,N°1, 1998

2- **Richard.E, Rebenstein**, ″Basic Human Needs, The Nest In Theory Developement″, ***The International Journale Of Peace Studies*** .

3- **Toussaint, Eric, et Millet, Damien**, ″L′amerique Latine Rue Dans Les Brancards, Banque Du Sud Contre Banque Mondiale″, ***Le Monde Diplomatique***, Juin 2007.

IV- *Internet Sites:*

1-**Barry, Tom** , "Return Of The Nation-State-And The Leviathan", Interhemispheric Resouce Center, November, 2002. in : www.globalpolicy.org

2-Bulard, Martine, "Progres Et Inegalites, La Chine Aux Deux Visages" , le Monde Diplomatique, Janvier 2006, In:

http// : www.monde-diplomatique.fr/2006/01/bulard/13087. 09/06/2006.

3- **Huitt.W**, "maslow's hirarchy of needs, educational psychology internative, voldosta", G.A, voldosta state university In:

http://www.chiron.voldosta.edu/whuitt/col/regsys/maslow **html**

4- "Globalisation And Governance, is there a future for the nation-state in an era of globlisation? if so, what future?".

In: www.shanel and. co-uk/academic/ma/globalisation essay 1 pdf.

5- **Guillaume Duffour, Fréderick**, « Aperçu Du Contributions Des Néo- Gramsciens Et Des Théories Critiques Au Tournant Réflexif Des Théories De La Sécurité ».

In : www.conflits.org/document 1531.HTML

6-**Marker, Sandra**, « unmet human needs », august 2003 In ***:***

http// www.beyondintractability.org/essay/human needs**.**

7- **Viau Hélène**, "La Théorie Critique Et Le Concept De Sécurité En Relations Internationals", In: http. Er. Upama/nobel/cepes/notes 8 HTM.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
خطة البحث

مقدمة 05

الفصل الأول: الدلالات المرجعية والنظرية للدولة الوطنية ضمن بنية العلاقات الدولية..... 19

المبحث الأول: طبيعة المرتكزات النظرية المرجعية في تحديد مفهوم الدولة.....21

المطلب الأول: مرتكزات المداخل النظرية الغربية..... 23

المطلب الثاني: الجدل النظري في العالم الثالث حول مفهوم الدولة 27

الفرع الأول:أطروحات نظرية التحديث حول مفهوم الدولة.....27

الفرع الثاني:أطروحات نظرية التبعية.....28

المطلب الثالث: التعريف بالخصائص/الأركان المميزة للدولة الوطنية.....31

المبحث الثاني: طبيعة البنية الجيو استراتيجية وصيغ أهم التحولات الدولية الجديدة في السياسة العالمية..... 37

المطلب الأول: مظاهر التغير في بنية العلاقات الدولية الجيواستراتيجية.....38

المطلب الثاني: أهم التحولات والتحديات الدولية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.....45

الفرع الأول:تعدد أطر الأدبيات الوصفية حول التحولات والتحديات الدولية الجديدة.....46

الفرع الثاني:أبرز التحولات والتحديات الدولية الجديدة.....51

المبحث الثالث: مقاربات إشكالية مركزية الدولة الوطنية ضمن منظورات العلاقات الدولية.....61

المطلب الأول: مقاربات المنظور الواقعي **Realism**.....62

الفرع الأول: الواقعية الكلاسيكية **Classical Realism**.....62

الفرع الثاني: مقاربات المنظور النيوواقعي/ البنيوي **Neo/Structural Realism**.....67

المطلب الثاني: مقاربات المنظور الليبرالي التعددي **Pluralisme**.....74

الفرع الأول: أهم تنويعات المنظور الليبيرالي التعددي 74

الفرع الثاني: المذهب الدولي الليبيرالي **Liberal Internationalism** 82

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثالث: المذهب المؤسسي الليبيرالي Liberal Institutionalism.....83
المطلب الثالث: أهم مقاربات المنظور التكويني.....85
الفرع الأول: أطروحات النظرية البنائية Constructivism 86
الفرع الثاني: أطروحات النظرية النقدية الاجتماعية Social Critical Theory.....88
المطلب الرابع: مقاربات المنظور البنيوي/نظرية النظام العالمي Structuralism 91
الفصل الثاني:تشخيص طبيعة تداعيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة على الدولة الوطنية:
مدخل جدلي تحليلي.....100
المبحث الأول:محددات المشهد الأول:العولمة الإقتصادية/الدولة الوطنية 101
المطلب الأول:الجدل النظري في تأصيل العلاقة:العولمة الإقتصادية/الدولة الوطنية.....102
الفرع الأول:العولمة الاقتصادية بين منظورين:التفكير التقني وتطور نمط إنتاج.....102
البند الأول:تصورات مدرسة التفكير التقنيات التحولات..... 102
الفرع الثاني: تعارض منطلقات التحديد المفهومي لـــ: العالمي ضمن ظاهرة العولمة الاقتصادية.....113
البند الأول:منطلقات النزعة الواقعية الشكية:العالمي=العمليات عبر الحدود.....113
البند الثاني:منطلقات نزعة الليبيراليين الجدد(المتحمسين):العالمي =عمليات الحدود المفتوحة.....115
البند الثالث:منطلقات أصحاب النزعة الإقليمية:العالمي=تخطي وتجاوز الحدود.....118
المطلب الثاني:تشخيص واقع الدولة الوطنية ضمن ديناميات الإقتصاد العالمي.....120
الفرع الأول:عولمة العلاقات الاقتصادية الدولية:مدخل فهم الأساس الفكري.....120
الفرع الثاني:نحو تفسير وفهم مخرجات العلاقة:ديناميات البنية الوظيفية/المؤسساتية.....124
البند الأول:تنامي سطوة الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدولة.....127
البند الثاني:انعكاسات خطط واستراتيجيات المؤسسات المالية والمنظمات العالمية على الدولة الوطنية.....133
أولا: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأثرهما على الدولة الوطنية.....133
ثانيا:واقع الدولة الوطنية وأثر المنظمة العالمية للتجارة: WTO القوة الضاربة للعولمة..... 148
ثالثا:تزايد درجة الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي.....152
المبحث الثاني: تقصي محددات المشهد الثاني:اشكاليات المعطى السياسي /الاجتماعي الجديد
وانعكاس أطرالفعل الأمني الاستراتيجي على الدولة الوطنية 154
قبل البـــــــدء.....155
المطلب الأول: مصادر خلل الدولة الارتجاعي السياسي/الاجتماعي:من نظام الحكم الويستفالي إلى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نظام الحكم العالمي ما دون الدولة.....156
الفرع الأول:سلام ويستفاليا وتأكيد مبدأ الدولة السيدة.....157
الفرع الثاني: أثر المنفذ الدبلوماسي على سيادة الدولة الوطنية.....160
الفرع الثالث :الحركات الاجتماعية العالمية:عولمة المحلي وظهور الجماعات عابرة للقوميات.....167
المطلب الثاني : مصادر خلل الدولة المتجاوز: ملامح نظام حكم عالمي ما فوق الدولة.....173
الفرع الأول: انعكاسات التحديات السياسية الاجتماعية على الدولة.....173
البند الأول: اشكاليات الاصلاح السياسي الاجتماعي الداخلي في سياقها الدولي/العالمي:
اخراج منهجي..... 174
البند الثاني: تصاعد الدور السياسي الاجتماعي للمنظمات متخطية الحدود الوطنية غير الحكومية
وأثرها على المسعى الحكومي.....177
الفرع الثاني:انعكاسات التحولات الدولية على الأمن الوطني للدولة.....188
البند الأول:تخصيص مفهومي: أمن الدولة الوطني(القومي) بين منظورين.....189
أولا:أمن الدولة الوطني حسب المنظور التقليدي.....189
ثانيا:أمن الدولة الوطني(القومي) حسب المنظور المعاصر.....191
البند الثاني: واقع الأمن القومي(الوطني) للدولة الوطنية في ظل اشكاليتي التدخل والصراع الهووي..... 193
أولا:تداعيات تحدي تنامي خطاب الهوية على أمن الدولة القومي وانحسار الولاءات.....193
ثانيا:دواعي التدخل في الشؤون الداخلية وحجم تداعياته على سيادة الدول.....205
الفرع الثالث: انعكاسات تنامي خطاب الفجوة الاتصالية وأثر ثورة تكنولوجيا المعلومات على الدولة الوطنية.....211
الفصل الثالث: دلالات الجدل النظري حول مستقبل الدولة الوطنية:مدخل تأليفي... 222

المبحث الأول:مضامين الجدل النظري حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل التحولات الجديدة.....228
المطلب الأول: توجهات القروسطيين الجدد: انحلال/تلاشي الدولة الوطنية.....228
المطلب الثاني: توجهات الواقعيين : خيار الدولة الرخوة.....232
المطلب الثالث: توجهات الليبراليين: خيار الدولة المتغيرة.....236
المبحث الثاني:نحو بناء سيناريو تأليفي:مدخل تعرية خطاب الانهاء والمغايرة/الأزمة الماليةالعالمية أحد نماذج الالتفاف حول المشهد التأليفي.....239
المطلب الأول: أهم دواعي استحضار أهمية الدولة الوطنية.....239

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني:أقرب دواعي تأكيد سيناريو العودة : الأزمة الاقتصادية العالمية أنموذجا.....263
خـــــــاتمة.....269
الملاحق..... 274
قائمة المصادر والمراجع.....278
فهرس المحتويات 288
قائمة الجداول والأشكال 293

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة
الجداول
و الأشكال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التحول في المجالات العالمية الثلاثة	42
02	الهياكل والعمليات في عالمي السياسة العالمية (عالم مركزية الدولة-متعدد المراكز)	44
03	بعض مؤشرات نمو التجارة العالمية	126
04	صافي إقراض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية (ببلايين الدولارات)	136
05	الهيمنة الاقتصادية العالمية (**1997**)	145
06	التوزيع الرسمي لقوى التصويت داخل صندوق النقد الدولي عام **2000**	146
07	استراتيجيات واحتياجات حركة نمور التاميل	202
08	استراتيجيات واحتياجات الحكومة	203
09	الامكانيات المتاحة لبعض الدول في استعمال التكنولوجيا المتقدمة	214

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المفهوم الاصطلاحي للدولة من خلال فروع ظاهرة السلطة السياسية.	22
02	أساس الاقتصاد السياسي العالمي.	123
03	الدولة في عالم معولم.	159
04	سيناريو نهاية الدولة.	249
05	سيناريو الدولة الرخوة.	251
06	نموذج الدولة المتغيرة.	253
07	نموذج الدولة الانشطارية التعاقدية.	256

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com